جامعة اليرموك

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

مديونية العالم الإسلامي: واقعها واتجاهاتها وآفاق معالجتها

(دراسة اقتصادية شرعية)

Indebtedness Of The Islamic World: Its Reality, Trends And Prospects For Treatment

(Shari Economic Study)

إعداد الطالبة

خلود أحمد محمود طنش

إشراف الأستاذ الدكتور

نجاح عبد العليم أبو الفتوح

حقل التخصص: الاقتصاد والمصارف الإسلامية

2014/11/16م

مديونية العالم الإسلامي: واقعها واتجاهاتها وآفاق معالجتها

(دراسة اقتصادية شرعية)

إعداد

خلود أحمد محمود طنش

بكالوريوس شريعة، جامعة اليرموك 2003م

ماجستير فقه وأصوله، جامعة اليرموك 2006م

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك، إربد – الأردن

وافق عليها

الأستاذ الدكتور نجاح عبد العليم أبو الفتوح ....مشرفاً ورئيساً

أستاذ في الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور عبد الجبار حمد السبهاني ....عضواً

أستاذ في الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد بطاينة..عضواً

أستاذ في الاقتصاد، جامعة آل البيت

الأستاذ الدكتور رياض عبدالله المومني..عضواً

أستاذ في الاقتصاد، جامعة اليرموك

الدكتور عماد رفيق بركات..عضواً

أستاذ مشارك في الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك

الإهداء

إلى كل العاملين من أجل رفعة هذه الأمة

إلى من يشتاق القلب لهم وتدمع العين لفراقهم ... "والدي ووالدتي"

رحمهما الله وغفر لهما

إلى الذين صبروا وضحوا وانتظروا بشوق لرؤية هذه الأطروحة تكتمل..."

زوجي الفاضل وأبنائي الأعزاء: مؤمن، ركان، سارة"

حفظهم الله ورعاهم

إلى شقائق قلبي ... " إخواني وأخواتي"

حفظهم الله ورعاهم

إلى من ساندني وأعانني ... " أساتذتي وأصدقائي وزملائي"

حفظهم الله ورعاهم

إلى كلِّ هؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آل بيته وأصحابه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين.

بعد أن تم بعون الله وفضله إعداد هذه الأطروحة، يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث وإبرازه إلى حيز الوجود، وأخص بأسمى آيات الشكر وعظيم الامتنان مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور نجاح أبو الفتوح على ما قدمه لي من جهد متميز لإخراج هذه الأطروحة إلى حيز الوجود، حيث كان حاضراً معي في كل مراحل إنجاز هذا العمل، فأشكره على كل ما قدمه من نصح، وإرشاد، وتوجيه حتى غدت دراستي على ما هي عليه. كما ويسعني أن أتقدم بأعمق عبارات الشكر والثناء لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد الجبار السبهاني الذي كان له الفضل في اختيار هذا الموضوع وإخراجه إلى حيز البحث.

كما ويطيب لي أن أتقدم بالشكر والعرفان لكل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم مشكورين قبول مناقشة هذه الأطروحة ومراجعتها من أجل إظهارها بأبهى صورة.

والشكر كل الشكر لكل من ساهم في إنجاز هذه الأطروحة، ومد يد العون، وقدم النصح والإرشاد، راجية من الله تعالى أن يجعل ذلك حسنات في ميزان أعملهم يوم القيامة.

والله ولي التوفيق

الباحثة: خلود طنش

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

طنش، خلود أحمد. مديونية العالم الإسلامي: واقعها واتجاهاتها وآفاق معالجتها دراسة اقتصادية شرعية. أطروحة دكتوراه بجامعة اليرموك 2014م، إشراف: الأستاذ الدكتور نجاح أبو الفتوح.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع مديونية العالم الإسلامي الخارجية، وبحث مسبباتها، والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية، إضافة إلى بحث مشروعية الاستدانة الخارجية في ضوء اعتبارات الضرورة والمصلحة المعتبرة. كما هدفت إلى تقييم المقترحات المعروضة كعلاج لمديونية العالم الإسلامي، وتوضيح ملامح نموذج المعالجة المقترحة لمشكلة الديون الخارجية من منظور الاقتصاد الإسلامي.

وفي ضوء ما سبق تتبلور أهمية هذه الدراسة في إبراز حجم مديونية العالم الإسلامي الخارجية، ومحاولة إعطاء نظرة مستقبلية لاتجاهها، وتقييم مدى الحاجة إليها، وبدائلها، ووسائل معالجتها.

وأما مشكلة هذه الدراسة فقد كانت تتمحور حول معرفة مدى الزيادة أو النقصان في مديونية دول العالم الإسلامي، وفهم الأسباب الحقيقية التي كانت وراء تلك الزيادة أو النقصان، والوقوف على ابرز المقترحات المقدمة لعلاج المديونية من قبل الدائنين والمدينين، ومن منظور الاقتصاد الإسلامي.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي لدراسة البيانات الخاصة بمديونية دول العالم الإسلامي الخارجية، ثم استخدامها في تحليل واقع المديونية الخارجية، كما وقد تم استخدام المنهج الاستقرائي وذلك للوقوف على الأسباب الفعلية التي كانت وراء وجود وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية لدول العالم الإسلامي، إضافة إلى استخدام المنهج الاستنباطي وذلك لتقييم إدارة المديونية الخارجية في

ضوء قواعد السياسة الشرعية وبيان مدى الحاجة لها، وبيان مدى كفاءة النظام الاقتصادي الإسلامي وقدرته على علاج مشكلة الديون الخارجية.

وقد توصلت الدراسة الحالية إلى أن الديون الخارجية هي إحدى أكبر المشكلات التي تواجه العالم الإسلامي وأنها تميل للزيادة، وقد تشكلت وتفاقمت في ضوء حزمة من الأسباب أدت مجتمعة إلى عدم استقرار ونقصان موارد النقد الأجنبي، وفي الوقت ذاته ازدادت مبالغ النقد الأجنبي اللازمة لخدمة أعباء الديون.

كما أظهرت الدراسة تباين مؤشرات المديونية الخارجية من حيث الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة والتي عكست تحسنا في الفترة الثانية والثالثة مقارنة بما كانت عليه في الفترة الأولى، كما وأظهرت اتجاه إجمالي الدين العام الخارجي للمدة 2012م/2022م حيث سيميل للزيادة، وذلك بالنسبة للعالم الإسلامي، ومجموعاته، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل دولة.

كما توصلت الدراسة إلى عدم إمكانية اعتبار الاستدانة من الدول غير الإسلامية سياسة شرعية معتبرة لمخالفتها نصوص الشريعة الإسلامية وروحها، ولا يصار إليها إلا بوجود الضرورة. ومعالجة مشكلة الديون الخارجية لا تكون إلا باعتماد الدول الإسلامية على ذاتها في تلبية احتياجاتها من مصادرها الذاتية، أو بتكاملها مع بعضها البعض.

وفي هذا الصدد توصي الباحثة بضرورة سعي الدول الإسلامية إلى تبني برامج إصلاحية تنموية مستقلة معتمدة على الذات، والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي الإسلامي لأنه كفيل بالتخلص من أسباب المديونية والحاجة إليها.

الكلمات المفتاحية: العالم الإسلامي، الدين العام الخارجي، السياسة الشرعية، الضرورة.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وبه نستعين، وصلى الله على سيدنا محمد رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد؛

تعاني معظم الدول النامية من مشكلة الديون الخارجية، حيث بدأت تظهر على المستوى العالمي في خمسينيات القرن الماضي، واتضحت ملامحها في سبعينيات ذلك القرن، وتفاقمت في الثمانينيات لأسباب وتداعيات عدة، وما زالت تمثل مشكلة اقتصادية حتى يومنا هذا؛ حيث أصبحت أعباء هذه الديون تجتزئ نسبة كبيرة من إجمالي ناتج الدول المدينة وصادراتها.

وأزمة الديون الخارجية من أهم القضايا التي أخذت مساحة كبيرة من كتابات بعض الباحثين من حيث تحليل الأسباب والآثار والمعالجات، وتمثل هذه الدراسة دراسة حالة مديونية بعض دول العالم الإسلامي عبر فترات زمنية مختلفة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أربعة جوانب هي:

أولاً: من موضوعها حيث تعد المديونية الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه الدول النامية بشكلٍ عام، والدول الإسلامية بشكلٍ خاص وذلك لما يترتب عليها من آثار تنعكس على الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.

ثانياً: من خلال إبرازها لحجم مديونية العالم الإسلامي الخارجية، بناءً على الإحصائيات المتوفرة عن فترة الدراسة، ومحاولة إعطاء نظرة مستقبلية لاتجاهها.

ثالثاً: من خلال المدخل الإسلامي الذي سيعتمد عليه في إدارة المديونية الخارجية، ومدى الحاجة إليها، وبدائلها، وسبل معالجتها.

مشكلة الدراسة:

ناقشت الأطروحة فرضية مركزية مفادها، "أن هناك زيادة في مديونية دول العالم الإسلامي الخارجية"، وفي سياق اختبار هذه الفرضية سعت الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

أولاً: ما واقع مديونية العالم الإسلامي؟

ثانياً: ما أسباب مديونية العالم الإسلامي؟

ثالثاً: ما الاتجاهات المستقبلية المتوقعة لمديونية العالم الإسلامي؟

رابعاً: ما الحلول المعروضة لعلاج المديونية من قبل الدائنين والمدينين؟

خامساً: ما التقييم الشرعي للمديونية؟

سادساً: ما الحلول المقترحة لعلاج المديونية من منظور الاقتصاد الإسلامي؟

أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أولاً: تحليل واقع مديونية العالم الإسلامي وبحث مسبباتها، وتطورها.

ثانياً: التنبؤ باتجاه المديونية للسنوات العشر التي تلي سنوات الدراسة.

رابعاً: تقييم المقترحات المعروضة كعلاج لمديونية العالم الإسلامي.

خامساً: توضيح ملامح نموذج المعالجة المقترح لمشكلة الديون الخارجية من منظور الاقتصاد الإسلامي.

حدود الدراسة:

1- الحدود الزمانية: تتحدد الدراسة بالفترة الممتدة من عام (1980م ولغاية 2011م).

2- الحدود المكانية: تتحدد الدراسة بعدد معين من دول العالم الإسلامي تم توزيعها على ثلاث مجموعات هي:

أ. مجموعة الدول المصدرة للنفط: وتشمل (اندونيسيا، إيران، الجزائر، الجابون، نيجيريا).

ب. مجموعة الدول غير المصدرة للنفط: وتشمل (الأردن، تركيا، تونس، ماليزيا، مصر، لبنان)

ت. مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض: وتشمل(بنغلادش، تشاد، السودان، اليمن، النيجر).

والمعيار الذي تم الاعتماد عليه في اختيار عينة الدراسة هو تصنيف البنك الإسلامي للتنمية للدول الأعضاء إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: دول مصدرة للنفط، ودول غير مصدرة للنفط، ودول ذات دخل منخفض[1].

3- وحددت الدراسة بدراسة الدين العام الخارجي والمضمون من قبل الحكومة، والناشئ عن القروض.

(1) البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي، السعودية – جدة، 1993م– 1994م، ص24.

الدراسات السابقة:

وقفت الباحثة على بعض الدراسات السابقة التي بينت الجانب الفني لمشكلة الديون الخارجية، وكذلك الجانب التحليلي ببيان أسبابها وتداعياتها على الدول النامية والتي منها:

أولاً: الدراسات العربية:

1- عبد الجواد، علاء محمد سليم، "أزمة الديون السيادية العالمية: تقدير اقتصادي إسلامي"، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد - الأردن، 2013م.

هدفت الدراسة إلى بيان أسباب أزمة الديون السيادية العالمية في الإتحاد الأوربي وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية وهشاشة النظام الرأسمالي في إدارة الاقتصاد العالمي.

وتضمنت الدراسة عرضا لمشكلة الديون السيادية من حيث أسبابها وآثارها في منطقة الإتحاد الأوربي وابرز الحلول المقترحة، كما وتضمنت نظرة تقديرية لهذه الأزمة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي وبيان السبل الشرعية للتخلص منها ومن سائر الأزمات، وانتهت باستطلاع أهم آثارها على اقتصاد الدول العربية والإسلامية، وفي سياق ذلك تعرض الباحث للدين العام بإيضاح مفهومه وأسبابه وشروطه مبينا وموضحا دور الدولة في الإنفاق العام وحدوده وانعكاساته على الحاجة للدين العام.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: من أسباب تفاقم أزمة الديون السيادية الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات الناتج عن أسباب عدة منها: عدم الإدارة السليمة للدين العام، وعدم ضبط الإنفاق العام، ومن أسباب تفاقمها من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي ضعف النظام الاقتصادي العالمي القائم على الفائدة والمثقل بالمخالفات الشرعية، ولا سبيل للتخلص من

الأزمة إلا بالرجوع إلى سياسات الاقتصاد الإسلامي القائمة على العدالة والكفاءة والتي يفتقر لها النظام الرأسمالي.

2- أبو مدللة، سمير؛ العجلة، مازن: "تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (2000-2011)"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد1، 2013.

هدفت الدراسة البحثية إلى تحليل تطور الدين العام الفلسطيني، وآثاره على الوضع المالي الفلسطيني من خلال تحليل مؤشرات الدين العام واتجاهاته. وتضمنت مفهوم الدين وآثاره الاقتصادية من الناحية النظرية، والاتجاه العام لتطور دين فلسطين وتحليل تطور هذا الاتجاه.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن الفترة (2000-2011) شهدت تطورات مهمة في حجم الدين إذ زاد حجم الدين بنسبة تغير قدرها 178%، وبمتوسط زيادة سنوي 14% تقريبا، والدين الداخلي يعتبر الأكثر عبئا سواء على صعيد الفوائد، أو الإقساط.

3- ملحم، نجود احمد، "المديونية الخارجية وعلاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي دراسة حالة الأردن للفترة (2004/1990) دراسة اقتصادية شرعية"، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد- الأردن، 2007م.

هدفت الدراسة إلى بيان أهم أسباب الديون الخارجية والمتمثلة بهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وبيان أثر الديون على المؤشرات الاقتصادية الكلية على دول العالم الإسلامي بشكل عام وعلى الأردن بشكل خاص. وتضمنت الدراسة مشكلة الديون الخارجية وانعكاساتها على أهم المؤشرات الاقتصادية لدول العالم الإسلامي بشكل عام، وعلى الأردن بشكل خاص ولابد الإشارة هنا إلى أن هذه الدراسة تناولت المدة (2004/1990). والحديث فيها عن العالم الإسلامي كان

على وجه العموم دون التخصيص إلا بعينة الدراسة، وتضمنت سبل معالجة المديونية الخارجية من قبل السلطات الأردنية، وسبل معالجتها في ضوء قواعد وسياسات النظام الاقتصادي الإسلامي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج من أهمها: أن للديون الخارجية آثاراً سلبية على الاقتصاد الأردني، وان إعادة الجدولة زادت من حدة أزمة المديونية الخارجية الأردنية، وانه لابد من تقييد هروب رؤوس الأموال لأن المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة.

4- حريتي، فضيلة جنوحات، "إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006م.

هدفت الدراسة إلى بيان التطورات والتغيرات الناتجة في حجم وهيكل تلك الديون، وتقييم أعبائها من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية، كما بينت الآثار السلبية الناتجة عن الزيادة في المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية. وتضمنت الدراسة مشكلة الديون الخارجية لعدد من الدول العربية المدينة مع التركيز على حالة الجزائر، ولابد من الإشارة هنا إلى أن هذه الدراسة تناولت المدة (1985 ولغاية 2005).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج من أهمها: أن المعيار في الحكم على سلبية أو إيجابية الاقتراض الخارجي يتوقف على كيفية تخصيص الموارد المالية المتأتية من هذا الاقتراض والنتائج المترتبة عنه، وأن توسيع مساحة العمل العربي المشترك قد يساهم إلى حد ما في علاج أزمة المديونية العربية. ولم تتعرض الدراسة للحلول والبدائل الشرعية.

5- الحداد: جابر محمد عيد، "تحليل تطور الدين العام المحلي في مصر خلال الفترة (1991-2004)"، مجلة مصر المعاصرة، العدد400، 2005.

هدف الدراسة البحثية إلى تحليل تطور الدين العام المحلي وإدارته، وتحديد أسباب تطور الدين المحلي، وتحديد آثاره المحتملة وخاصة على توزيع الدخل، وقدمت تأصيلا نظريا لمفاهيم الدين العام المحلي وإدارته، ثم تحليل تطوره بكل مكوناته من صكوك، وسندات على الخزانة العامة، وسندات الطاقة البديلة، وسندات بالعملات الأجنبية وأذون على الخزانة العامة، وصافي أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي والاقتراض من بنك الاستثمار القومي، وتتبع البحث الآثار التوزيعية للدين العام المحلي، وآثاره على الادخار والاستثمار والناتج.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك تزايدا مستمرا للدين العام المحلي في مصر، وكذلك تطورا في عبء خدمة الدين العام المحلي.

6- المسعودي، أحمد أسعد،"الاقتراض الحكومي للإنفاق على المصالح العامة في الشريعة الإسلامية"، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد- الأردن، 1998م.

هدفت الدراسة إلى بيان مدى إمكانية اعتبار الاقتراض الحكومي إيرادا من إيرادات الدولة الصالحة للإنفاق على المصالح العامة. وتضمنت الدراسة الحديث عن المصالح العامة، والإنفاق الحكومي وأولوياته، ومشروعية الاقتراض الحكومي، وإمكانية تمويل تلك المصالح بطرق أخرى غير الاقتراض.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج من أهمها: أهمية المصالح العامة التي تتولاها الدولة وضرورة توفير الإنفاق اللازم لها وقد يكون ذلك من خلال الاقتراض الحكومي ولكن بوجود حزمة

من الشروط والضوابط، والأفضل من ذلك تمويل تلك المصالح بالاعتماد على أساليب التمويل الإسلامية.

7- المومني، رياض، "المديونية الخارجية الأردنية أسبابها ونتائجها الاقتصادية"، مجلة الملك سعود، السعودية- الرياض، مجلد7، عدد2، 1995م.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم أسباب المديونية الخارجية الأردنية، ومدى قدرة الاقتصاد الأردني على تحملها، والتعرف على برنامج التصحيح لصندوق النقد الدولي وتقويمه. وتضمنت الدراسة دراسة تطور حجم المديونية الخارجية الأردنية، وأهم آثارها على الاقتصاد الأردني.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج من أهمها: من أسباب المديونية الخارجية الأردنية قصور المدخرات المحلية، والعجز المزمن في الميزان التجاري، والعجز في موازنة الحكومة، كما أن حجم المديونية الأردنية وأعباءها آخذ بالارتفاع، وتطبيق برنامج التصحيح لم يسفر عن نتائج مشجعة. ولم تتطرق الدراسة للبدائل والحلول الشرعية لمشكلة المديونية الخارجية.

8- سميران، محمد علي، "الديون الخارجية بين الإسلام والنظم الوضعية"، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد- الأردن، 1991م.

هدفت الدراسة إلى بيان أحكام القرض قبل الإسلام وبعده، كما بينت موقف الإسلام من نظام الاقتراض بفائدة، والدواعي التي تحمل الدول على الاستدانة الخارجية، وآثار الديون الخارجية على الاقتصاد الوطني. وتضمنت الدراسة مشكلة الديون الخارجية التي تواجه بعض الدول. واختتمت الدراسة بمبحث تطبيقي عن أثر الديون الخارجية على الاقتصاد الأردني.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج من أهمها: الإشارة لبعض الحلول التي تعالج مشكلة الديون الخارجية من ناحية وضعية وإسلامية.

9- المومني، "أثر رأس المال الأجنبي (القروض والمساعدات) على التنمية الاقتصادية التجربة الأردنية للفترة 1968-1985"، مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، المجلد3، العدد2، 1987م.

هدفت الدراسة إلى استقصاء اثر رأس المال الأجنبي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وعرض وجهات نظر المدرسة التقليدية وغير التقليدية وتقييمها.

وتضمنت بناء نموذج قياسي اقتصادي جرى تقديره بطريقة (OLS) ثم تم تقييمه، وتم تحليل اثر رأس المال الأجنبي على المدخرات المحلية والقومية. وتناولت الدراسة حالة الأردن للفترة 1968-1985.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن هناك اثر سلبي للقروض الخارجية على النمو، بينما تركت المساعدات الخارجية تأثير ايجابي، كما توصلت الدراسة إلى أن القروض الخارجية قد تركت أثرا سلبيا على المدخرات المحلية والقومية على عكس المساعدات الخارجية فقد تركت أثرا ايجابيا، وهذه النتائج تجعل وجهات نظر المدرسة التقليدية وغير التقليدية قابلة للرفض والنقد. بالإضافة إلى أن نتائج العديد من الاقتصاديين ذات العلاقة بتأثير رأس المال الأجنبي على التنمية الاقتصادية لا يسلم بصحتها لكل الدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا على رأس المال الأجنبي.

10- خرابشة، عبد الحميد، "نظرة الإسلام للديون الخارجية وأثر هذه الديون على الدول النامية"، بحث مقدم لندوة إسهام الفكر الإسلامي تحت تنظيم جامعة الأزهر مركز صالح عبدالله كامل والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة – مصر، 1981م.

هدفت الدراسة إلى بيان مضار وآثار هذه المشكلة على التنمية الاقتصادية من خلال استخدام بعض من المؤشرات الاقتصادية. وتضمنت الدراسة مشكلة الديون الخارجية التي تواجه الدول النامية، وتناولت تطور الديون الخارجية لأكثر من ثلاثين دولة إسلامية من الفترة (1978م ولغاية 1983م).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج من أهمها: أن إمكانية الخروج من أزمة الديون الخارجية تتوقف بالدرجة الأولى على الاعتماد على النفس من خلال المقدرة الاقتصادية للمجتمع والاستفادة من الموارد المتاحة وحسن استغلالها، وزيادة التكوين الرأسمالي من خلال عدة طرق، كما يمكن أن يكون التمويل بالمشاركة هو البديل للقروض الربوية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

1- AL- Adayleh Radi and other، "The structure of public debt in Jordan and its impact on economic Growth (1980/2012)" MPRA Paper،no.56271، Posted 30. May 2014.

هدفت الدراسة البحثية إلى تحليل هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980/ 2012. وذلك من خلال استخدام بعض الأساليب الإحصائية منها: منهجية التكامل المشترك لجوهانسون، واختبار نموذج تصحيح الخطأ، واستخدام طريقة المربعات الصغرى.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن القروض الخارجية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وبالمقابل كان تأثير الدين الداخلي ايجابيا على الناتج المحلي الإجمالي.

2- Musebu Sichula، "Debt Overhang and Economic Growth in HIPC Countries" International Journal of Economic of finance، vol، 4، no. 10. 2012 Shanghai University of Finance and Economics، China.

هدفت الدراسة البحثية إلى إظهار عبء الديون وتراكمها وتأثيرها على تخفيف الديون في بعض الدول الإفريقية، وذلك من خلال استخدام نموذج اقتصادي قياسي للوصول إلى ذلك الهدف.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن الديون أظهرت نموا ايجابيا في الناتج المحلي الإجمالي وهذا النمو قد يكون راجعا إلى عوامل أخرى مثل نمو الصادرات، كما وتوصلت الدراسة إلى أن علاقة الديون الثقيلة بالنمو سلبية، وهي تؤدي إلى تأكل الثقة في الإصلاحات الاقتصادية.

3- Alma Incia and others، "The Dynamic Implication Of Debt Relief For Low- Income Countries" IMF Working Paper، IMF Institute، WP/11/157، july2011.

هدفت الدراسة البحثية إلى بيان الآثار المترتبة على تخفيف عبء الديون في الدول الأقل دخلا. وتضمنت الدراسة استعراضا لمشكلة الديون ومبادرات الدول المثقلة بالديون وتجربة أوغندا

كما وقدمت نموذجا اقتصاديا لفحص آثار الديون. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن نسبة الدين المحلي تكون عالية، ونسبة الاستثمار للناتج تكون منخفضة وذلك إذا كان هناك سياسة لتخفيف الدين.

إضافة الدراسة:

من خلال عرض الدراسات السابقة ستكون الإضافة كالآتي:

1- رصد تطور حجم المديونية الخارجية للعالم الإسلامي من خلال استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية لعينة الدراسة في المدة (1980م- 2011م).

2- التنبؤ باتجاه مديونية العالم الإسلامي للمدة (2012م-2022م).

3- تقييم إدارة المديونية الخارجية في ميزان السياسة الشرعية.

4- إبراز الدور الذي يمكن أن تقوم به الدول الإسلامية غير المدينة في حل مشكلة المديونية الخارجية للعالم الإسلامي.

5- إيضاح معالم معالجة مشكلة المديونية الخارجية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.

منهجية الدراسة:

ستقوم الباحثة بإتباع المنهجية التالية:

أولاً: المنهج الوصفي، وذلك من خلال دراسة البيانات الإحصائية الواردة بخصوص مديونية العالم الإسلامي الخارجية، ثم استخدام تلك البيانات لتحليل واقع المديونية الخارجية وأسبابها، والتنبؤ باتجاهها المستقبلي، وسيعتمد هذا التحليل على الأساليب التالية:

1. استخراج النسب المئوية الخاصة ببعض المؤشرات الاقتصادية، ومعدلات النمو.

2. التنبؤ باتجاه مديونية العالم المستقبلي باستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط.

ثانياً: المنهج الاستقرائي، وذلك للتعرف على حقيقة الأسباب التي كانت وراء وجود وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية لبلدان العالم الإسلامي.

ثالثاً: المنهج الاستنباطي، وذلك لتقييم إدارة المديونية الخارجية في ضوء قواعد السياسة الشرعية، وبيان مدى الحاجة لها، وتقديم بعض المقترحات لمعالجة المديونية سواء كانت وقائية أو علاجية أو بديلة وذلك في ضوء معطيات النظام الاقتصادي الإسلامي.

مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة جميع الدول الإسلامية الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية، والأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي والبالغ عددها سبعة وخمسون دولة[1]. والمعيار الذي تم الاعتماد عليه في اختيار عينة الدراسة هو تصنيف البنك الإسلامي للتنمية للدول الأعضاء إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: دول مصدرة للنفط، ودول غير مصدرة للنفط، ودول ذات دخل منخفض[2]. وكل مجموعة تشتمل على عدد من الدول الإسلامية التي تتفاوت فيما بينها من حيث ثقل المديونية[3] ونظمت عينة الدراسة في الجدول رقم (1).

---

(1) موقع البنك الإسلامي للتنمية، وموقع منظمة المؤتمر الإسلامي على شبكة الإنترنت 2013/4/1م. www.isdb.org www.oic-oci.org

(2) البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي، السعودية – جدة، 1993م – 1994م، ص24.

(3) مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية: وضع المديونية الخارجية للبلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز الأبحاث الإحصائية – تركيا – أنقرة، المجلد السادس والعشرون، 2005م، ص72.

الجدول رقم (1)

تصنيف عينة الدراسة

الدول المصدرة لنفط	الدول غير مصدرة لنفط	الدول منخفضة الدخل
1- اندونيسيا / شديدة المديونية	1- الأردن / شديدة المديونية	1- بنغلادش /خفيفة المديونية
2- إيران / خفيفة المديونية	2- تركيا / شديدة المديونية	2- تشاد / شديدة المديونية
3- الجزائر / خفيفة المديونية	3- تونس / معتدلة المديونية	3- السودان / شديدة المديونية
4- الجابون / شديدة المديونية	4- ماليزيا / معتدلة المديونية	4- اليمن / خفيفة المديونية
5- نيجيريا / شديدة المديونية	5- مصر/ خفيفة المديونية	5- النيجر / معتدلة المديونية
-	6- لبنان / شديدة المديونية	-

المصدر: تجميع الباحثة بناء على التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية؛ ووضع المديونية الخارجية للبلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

مصادر البيانات:

أولا: الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي[1].

ثانيا: الاعتماد على قاعدة بيانات مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية[2].

ثالثا: الاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن البنك الإسلامي للتنمية في المدة (2011/1980).

رابعا: الاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي في المدة (2011/1980).

---

(1) قاعدة بيانات البنك الدولي على شبكة الإنترنت 2013/6/1الى 2014/1/15 data.albankaldawli.org/indicator

(2) قاعدة بيانات مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية على شبكة الإنترنت2013/6/1الى 2014/1/15 sesrtcic.org

الفصل التمهيدي
التعريف بالقرض والدَّين

للحديث عن المديونية الخارجية من الناحية الاقتصادية، والشرعية لابد من إيضاح بعض المصطلحات التي لها علاقة بالموضوع كمقدمة للدراسة. وللوقوف على تفاصيل تلك الجوانب جاء هذا الفصل يتضمن المبحثين التاليين:

المبحث الأول: علاقة الدَّين بالقرض

المبحث الثاني: أقسام الديون العامة من حيث مصدرها

المبحث الأول: علاقة الدَّين بالقرض

المطلب الأول: التعريف بالقرض والدين

عرّف الفقهاء القرض تعريفات متعددة مختلفة في الألفاظ متقاربة في المضمون[1]، تشير عموما إلى دفع المال إرفاقا إلى الغير لينتفع به ثم يرد مثله أو بدله.

ويختلف الحكم التكليفي للقرض بالنسبة للمقرض والمقترض، فحكمه من حيث الأصل في حق المقرض الندب[2]، فهو قربة من القرب إلى الله، وذلك لما فيه من تحقيق الخير والنفع ودفع الكربة عن المحتاج. وأما حكمه من حيث الأصل في حق المقترض الإباحة[3] إذا كان محتاجا ويتوقع الحصول على مال في المستقبل، ويعزم على السداد، وقد يصبح واجبا إذا كان مضطرا لدفع ضرر عن نفسه[4].

أما الدين فقد وردت عدة تعريفات له منها "ما يثبت في الذمة من مال بسبب يقتضي ثبوته"[5]، وقد يثبت ذلك بعقد أو تعويض متلف[6] أو تعويض عن الجناية[7].

---

(1) انظر: ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط2، 1399هـ- 1979م، ج5، ص161؛ الخرشي، محمد بن عبد الله، حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل، ضبط وتخريج: زكريا عميرات، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ- 1997م، ج6، ص113؛ الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، بيروت – لبنان، دار الفكر، (د، ط)، 1404هـ – 1984م، ج4، ص219؛ البهوتي، تقي الدين محمد بن أحمد، منتهى الإيرادات في جمع المقنع، دمشق، المكتب الإسلامي، ط1، ج4، ص397.

(2) ابن قدامه، موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد، المغني ويليه الشرح الكبير، بيروت- لبنان، دار الكتاب العربي، (د، ط)، 1403هـ- 1983م، ص353.

(3) ابن قدامه: المرجع السابق، ص353.

(4) سالم: احمد رائد خليل، 2012، أحكام التصرف بالقرض في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين – الخليل، ص 44-45.

(5) حماد، نزيه، دراسات في أصول المداينات في الفقه الإسلامي، الطائف، السعودية، دار الفاروق، (د، ط)، 1990م، ص17.

(6) الزرقاء، مصطفى احمد، الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد المدخل إلى نظرية الالتزام العامة، دمشق- سوريا، مطبعة طربين، ط6، 1384هـ- 1965م، ص171.

(7) الزحيلي، وهبة، نظرية الضمان أو أحكام المسؤولية المدنية والجنائية في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة، دمشق- سوريا، دار الفكر، ط9، 1433هـ- 2012م، ص279.

المطلب الثاني: أسباب ثبوت الدين

علاقة الدين بالقرض قائمة على العموم والخصوص، فالدين أعم من القرض وذلك لأن القرض سبب من أسباب ثبوت الدين الذي ينشأ عن أسباب عدة منها[1]:

1- العقد: كالقرض، والبيع الآجل، والسَّلم.

2- الإرادة المنفردة: كالنذر والهبة والوصية إذا كان محلها نقودا أو مثليات.

3- الضمان[2]: وقد ينتج عن عمل ممنوع يترتب عليه الإضرار بالآخرين كالتعدي على النفس والمال، فيلزم المتعدي تعويض الشيء المتلف أو المتعدى عليه سواء برد المثل أو البدل (القيمة)[3]، وقد ينطبق على هذا النوع من الضمان التعريف التالي "وهو الالتزام بتعويض الغير عما لحقه من تلف المال، أو ضياع المنافع، أو عن الضرر الجزئي أو الكلي الحادث بالنفس الإنسانية"[4]. وقد ينتج عن عمل مشروع يصدر من شخص يفتقر بسببه ويستغني غيره غيره من غير وجود سبب مبرر، ومثال ذلك: من ظن أنه عليه دين لشخص ما فأدى الدين له، ثم تبين له فيما بعد أن ذمته بريئة من هذا الدين. فيرجع إلى الدائن القابض يطالبه بالتعويض.

4- الشرع ذاته: كالالتزام بالنفقة التي محلها في العادة مبلغا من النقود.

ويتضح أن مصطلح الديون أعم من مصطلح القروض، وبالتالي فإن الديون الخارجية قد تثبت بعقد قرض، أو بعقد بيع مؤجل ، وقد تثبت تعويضا عن عمل ما.

---

(1) السنهوري، عبد الرزاق، مصادر الحق في الفقه الإسلامي، القاهرة – مصر، دار المعارف، 1967م، ج1، ص10- 11.
(2) الزرقاء: مصدر سابق، ص91.
(3) أبو العيال: أيمن، فكرة ضمان العقد في الفقه الإسلامي، مجلة جامعة دمشق، مجلد19، العدد2، 2003م، ص83.
(4) الزحيلي: مصدر سابق، ص22.

المبحث الثاني: أقسام الديون العامة من حيث مصدرها

نظرا لكون موضوع الدراسة عن الديون الخارجية وبالذات الدين العام الخارجي الناشئ عن القروض، فسيوضح هذا المبحث مفهوم الديون العامة وإداراتها، وأقسامها من حيث مصدرها.

المطلب الأول: تعريف الديون العامة.

وردت العديد من التعريفات الخاصة بالديون العامة منها التالي:

أ) "هو عقد تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد وذلك طبقا لإذن يصدر من السلطة المختصة"[1].

ب) "هو مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من السوق الوطنية أو الخارجية وتتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقا لشروط معينة"[2].

ج) "هو مبلغ من المال تستدينه الدولة من المقرضين لفترة محددة أو غير محددة، وتستعين بحصيلته في تغطية بعض أنواع النفقات وتتعهد الدولة برد أصله في تاريخ الاستحقاق ودفع فوائده خلال مدة القرض"[3].

د) ويؤكد البنك الدولي في تعريفه للدين العام على مبدأ الشمولية حيث يعرفه بأنه "كامل رصيد الالتزامات الحكومية التعاقدية المباشرة ذات الأجل الثابت إلى هذه الالتزامات مستحقة السداد

---

(1) العلي، عادل فليح، كدواي، طلال محمود، اقتصاديات المالية العامة، الموصل- العراق، دار الكتب، (د، ط) 1409هـ - 1989م، ص230.

(2) عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن، اقتصاديات المالية العامة، جامعة المنصورة، مكتبة الجلاء، (د، ط)، 1983م، ص287.

(3) دراز، حامد عبد المجيد؛ أيوب، سميرة إبراهيم، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، الدار الجامعية، (د، ط)، 2003م، ص266.

في تاريخ معين. وهو يشمل الالتزامات المحلية والأجنبية كودائع العملة، والودائع النقدية، والأوراق المالية، ويشمل الدين العام طويل الأجل، والمضمون من قبل الحكومة، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون"(1).

وستعتمد الدراسة على تعريف البنك الدولي وذلك لاعتماد بيانات الدين العام الخارجي في الدراسة على مضمون تعريفهم.

المطلب الثاني: تعريف إدارة الدين العام.

وتعني إدارة الدين بأنها "عملية وضع وتطبيق إستراتجية لإدارة دين الحكومة من اجل توفير مبلغ التمويل المطلوب، وتحقيق أهداف الحكومة المتعلقة بالمخاطرة والتكلفة، بالإضافة إلى أية أهداف عامة أخرى تكون الحكومة قد حددتها لإدارة الدين مثل إقامة سوق كفء للأوراق المالية الحكومية والمحافظة عليها"(2).

والإدارة الجيدة للدين تتمثل في تخصيص جزء من النمو المستقبلي لتمويل خدمة المديونية المالية وكذلك رسم حدودها القصوى، كما وتهدف الإدارة الجيدة للمديونية إلى الإبقاء على حجمها في حدود قابلة لخدمتها، وتفادي حدوث أزمة مديونية(3).

وهذا يقتضي الإحاطة بالحجم الأمثل للدين، ومعرفة المستويات الحرجة التي يجب أن تتفادى إدارة الدين الوصول إليها، وأفضل طريقة لمعرفة المستويات الحرجة هي معرفة العلاقة بين مجموع الدين وبعض المتغيرات الرئيسة الأخرى. لان النظر إلى حجم الديون المطلقة لا يعطي

---

(1) البنك الدولي، قاعدة البيانات على شبكة الانترنت 2014/1/15م. data.albankaldawli.org

(2) أبو مدللة: سمير، العجلة: مازن؛ تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 21، العدد1، 2013، ص271.

(3) العباس: بالقاسم، إدارة الديون الخارجية، مجلة جسر التنمية، مركز الأبحاث الإحصائية، أنقرة، العدد30، 2004، ص4.

دليلا على القدرة على تحمل الدين[1]، وهذا ما ستقوم به الباحثة في المبحث الثاني من الفصل الأول.

المطلب الثالث: أقسام الديون العامة.

تقسم الديون العامة تقسيمات عدة وذلك لاعتبارات مختلفة. منها مدة القرض، والهدف منه، وإرادة المقرض، ومصدرها[2] وما يهم الدراسة هو أقسامها من حيث مصدرها وهي:

1- الديون الداخلية: "وهي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في إقليمها بغض النظر عن جنسياتهم سواءً كانوا مواطنين أو أجانب"[3].

2- الديون الخارجية: "وهي القروض التي تحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج، أو هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الهيئات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي"[4].

والقسم الثاني وهو الديون الخارجية الناشئة عن القروض هو ما ستهتم به الدراسة من حيث تحليل واقعه، وأسبابه، واتجاهه، وعلاجه، وإدارته من الناحية الاقتصادية والشرعية لبعض من دول العالم الإسلامي.

---

(1) الانكتاد، تقرير التجارة والتنمية، جنيف، 2011، ص13.

(2) عبد المجيد: مصدر سابق، ص290.

(3) دراز؛ أيوب: مصدر سابق، ص311.

(4) دراز؛ أيوب: مصدر سابق، ص311.

الفصل الأول

نشأة مديونية العالم الإسلامي وواقعها

من المشكلات الاقتصادية العالمية التي تعاني منها الدول النامية ككل، والدول الإسلامية مشكلة الديون الخارجية، وحتى نجزم بحدود هذه المشكلة وطبيعتها في الدول الإسلامية لابد من الوقوف على واقعها من حيثيات عدة هي: نشأتها، وتطورها خلال فترة الدراسة. وللوقوف على هذه التفاصيل جاء هذا الفصل متضمناً المبحثين التاليين:

المبحث الأول: نشأة ديون العالم الإسلامي

المبحث الثاني: واقع مديونية العالم الإسلامي

المبحث الأول: نشأة ديون العالم الإسلامي

لأي شيء في الوجود نشأة، ومن المؤكد أنَّ ديون العالم الإسلامي الخارجية لم تأتي من فراغ وإنَّما وجدت لأسباب ودواعي متعددة. ولكي لا نصدر الحكم دون دليل، لابد من معرفة الجذور التاريخية الأساسية التي أدت لوجودها.

والحديث عن نشأة الديون الخارجية، لابد وأن يكون في ضوء العلاقات الاقتصادية، والنقدية، والمالية، التي تربط بين الدول الصناعية والدول النامية.

وبالاطلاع على بعض ما كتب عن نشأة الديون الخارجية، تبين أنّ تلك النشأة ترتبط بالمراحل المبكرة التي مرت بها العلاقات بين الدول النامية والدول الصناعية وبالأخص ظهور الرأسمالية وتطورها، "فظاهرة تصدير رؤوس الأموال إلى الدول النامية ذات المديونية الثقيلة هي ظاهرة لا يمكن فصلها عن ظهور الرأسمالية وتطورها"[(1)].

وقسمت نشأة الديون الخارجية تاريخياً إلى مراحل عدة مختلفة في المسميات متقاربة في المضمون، فبعض الباحثين ربط هذه المراحل بتطور الرأسمالية[(2)]، وبعضهم ربطها بالسنوات وبعض الأحداث[(3)]. وستعتمد الباحثة على التقسيم الثاني محاولةً الجمع بين الأفكار على الرغم من تعدد التقسيمات.

---

(1) زكي، رمزي، بحوث في ديون مصر الخارجية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1985م، ص24.

(2) زكي: المصدر السابق، ص24– 34؛ آمال: قحايرية، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بنت بوعلي، الجزائر، عدد3، 2005م. ص137.

(3) برتيلمي، جان كلود، ديون العالم الثالث، تعريب: حسين حيدر، بيروت – لبنان، ط1، 1996م، ص13– 28؛ عبد: إياد حماد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وطرق مجابهتها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، عدد2، 2008، ص3–5.

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى

تمتد هذه المرحلة من عام 1780م إلى عام 1913م، وأبرز ما يميزها:

1) العهد الاستعماري وما ترتب عليه من تخصص وقسمة للعمل الدولي، حيث تخصصت الدول النامية ومنها الدول الإسلامية في إنتاج المواد الأولية – وهي سلع ذات طلب وعرض غير مرنين– بما يتلاءم واحتياجات المراكز الصناعية في الدول المتقدمة التي تخصصت في إنتاج وتصدير السلع الصناعية– وهي سلع ذات طلب وعرض مرنين(1). وهذا يعني أن التصنيع في مكان مرهون بعدم التصنيع في مكان آخر(2).

وهذا التخصص ليس وليد الصدفة وإنما له جذور تاريخية تعود لفترة الاستعمار، والثورة الصناعية التي انطلقت من انجلترا في القرن الثامن عشر، ومن ثم انتشارها في دول أوروبية أخرى ترتب عليها زيادة حجم الإنتاج الصناعي بشكل يفوق القدرة الاستيعابية لأسواقها المحلية، في الوقت الذي زاد طلبها على المواد الخام على نحو يفوق قدرة ما توفره اقتصادياتها المحلية(3).

وحتى تستطيع الدول المتقدمة مواجهة ذلك، كان لابد من بحثها عن أسواق خارجية تصرف لها إنتاجها وتأخذ منها المواد الأولية، ووجدت الدول المتقدمة في مستعمراتها القديمة

---

(1) المرزوقي، عمر بن فيحان، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاقتها في الاقتصاد الإسلامي، دار الرشد، السعودية – الرياض، ط1، 1427– 2006، ص97؛ بيضون، توفيق سعيد، التجارة الخارجية الدولية والإقليمية للأقطار العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1986، ص18.

(2) عبد الشفيع، محمد، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة، بيروت، ط1، 1981، ص13.

(3) رشيد، عبد الوهاب حميد، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1984، ص 21.

(الدول النامية) ما يحقق لها ذلك المغزى، وخاصة أن الأسس التي يقوم عليها الميثاق الاستعماري تساعد على فكرة التقسيم وتكرسه ومنها[1]:

1. لا يجوز للدول المستعمرة أن تتعامل في الاستيراد والتصدير إلاّ مع الدولة الأم.
2. لا يجوز للدول المستعمرة إقامة صناعات أو الدخول في اتفاقيات اقتصادية مع دول أخرى إلا بموافقة الدولة الأم.

وفي نطاق نظرية التقسيم الدولي تحددت طبيعة العلاقات التجارية القائمة بين الدول النامية والدول المتقدمة حيث وصفت تلك العلاقة بأنها غير متكافئة وبوجود ملامح التبعية بكافة أشكالها[2]. وانعكست هذه النظرية على شروط التبادل التجاري للدول النامية ومنها الدول الإسلامية باستثناء النفطية، حيث أصبحت الفائدة التي تعود عليها من التجارة الدولية محدودة جداً بسبب ضعف الطلب على السلع الأولية التي تخصصت الدول النامية في إنتاجها وشكلت نسب كبيرة من إجمالي صادرتها[3].

فالتخصص والتقسيم الدولي كان من أهم أسباب نشأة الديون الخارجية في الدول النامية عموما وفي الدول الإسلامية بشكل خاص.

2) على الرغم مما سبق إلا أن ميزان مدفوعات الدول النامية بقي في حدود السيطرة وذلك لكون نظام النقد في ذلك الوقت لا زال خاضعا لقاعدة الذهب، فبقي سعر الصرف ثابتا.

---

(1) لطفي، علي، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1988، ص112-113.

(2) دعيس، إسماعيل محمد، العلاقات التجارية الدولية بين النظرية والتطبيق، ط1، 1409هـ- 1988م، ص381.

(3) انظر قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشر نسبة صادرات المواد الأولية من إجمالي الصادرات عبر الانترنت 2014/1/1. data.albankaldawli.org

3) تركز وتكاثف رأس المال في الدول الرأسمالية، مع عدم القدرة على استثماره على مستوى الاقتصاد المحلي بسبب اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض مما دعاها إلى تصدير رؤوس الأموال خارج أسواقها، وإحدى منافذ التصدير كانت الدول النامية الخاضعة للاستعمار، أو غير الخاضعة له(1).

4) بدأت ظاهرة المديونية الخارجية للدول النامية تتكون شيئا فشيئا، إلا أنها لم تكن مشكلة متأزمة وذلك لمقدرة الدول النامية على سداد مدفوعات التمويل الخارجي من خلال فائض صادراتها، وضآلة وارداتها واقتصارها على السلع الاستهلاكية والغذائية(2).

5) في نهاية ستينيات وبداية سبعينيات القرن التاسع عشر، تطورت ديون الإمبراطورية العثمانية ومصر تطورا مفرطا نتيجة لتبنيها سياسات تحديث الاقتصاد الممولة بقروض خارجية أدت إلى وقوعهما في أزمة وقف الدفع، تلا ذلك وقوع الأرجنتين في أزمة مالية تركت انعكاساتها على مجمل النظام المالي العالمي(3).

6) في عام 1920م تمّ تحديث الحركات الدولية لرؤوس الأموال، وكانت الولايات المتحدة آنذاك البلد الدائن الأساسي لبقية دول العالم. وفي عام 1929م بدأت الأزمة الاقتصادية الدولية في الولايات المتحدة والتي عرفت بأزمة الثلاثينيات. وترتب عليها بعض الآثار السلبية التي أثرت على الدول النامية المدينة منها: هبوط مداخيل صادرات البلدان النامية المدينة بسبب الركود في الدول الرأسمالية، وظهور سياسة الحماية، وانهيار أسعار المواد الخام، وارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية.

---

(1) زكي: مصدر السابق، ص24- 29؛ قحايرية: مصدر سابق، ص135؛ برتيلمي: المصدر السابق، ص13.

(2) قحايرية: مصدر سابق، ص138؛ برتيلمي: المصدر السابق، ص15.

(3) صيادي، محسن فؤاد، ديون البلدان النامية ومواقف الجهات الدولية والاجتماعية، دمشق- سوريا، دار طلاس، ط1، 1991م، ص45.

ترتب على تلك الأحداث تنامي أزمة الديون الخارجية حيث أصبحت أزمة ذات مدى عالمي. وحتى تستطيع الدول المدينة تفادي تلك الأزمة، حاولت الحصول على اعتمادات قصيرة الأجل من المصارف الغربية حتى تستطيع تأمين خدمة ديونها. إلا أنها لم تحصل على ذلك فدخلت أغلبها في مرحلة العجز عن الدفع، وتوقف تصدير الأموال إليها مما زاد من حدة المشكلة[1].

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى وحتى الثمانينيات

تمتد هذه المرحلة من بعد الحرب العالمية الثانية إلى (1980م)، حيث شهدت هذه المرحلة مجموعة من التغيرات كان من أبرزها:

1) صياغة نظام اقتصادي دولي جديد مختلف العناصر الاقتصادية بدأً من التوقيع على اتفاقية (بريبتون وودز)، حيث تم وضع أسعار ثابتة للصرف قابلة للتحويل ضمن حدود معينة[2].

2) تشجيع التدفقات الدولية لرأس المال لأغراض إنتاجية، وإنشاء مؤسسات مالية لتصدير رأس المال كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي بهدف تحقيق أهداف سياسية، واقتصادية، وعسكرية، إضافة لتحقيق الربح من خلال تصدير المال للدول النامية[3].

3) حصلت العديد من الدول النامية على استقلالها السياسي الأمر الذي دعاها للبحث وراء ما يحقق تنميتها الاقتصادية، وبالتالي زاد اعتمادها على الديون الخارجية، بهدف تحقيق تنميتها الاقتصادية، "حيث بلغت ديون البلدان النامية في عام 1955م (8) مليار دولار أمريكي، ثم أصبحت في 1967م (36) مليار دولار أمريكي، ثم أصبحت في عام 1970م (66) مليار

---

(1) عبد: مصدر سابق، ص3.

(2) صيادي: مصدر سابق، ص52..

(3) قحايرية: مصدر سابق، ص140-142؛ برتيلمي: مصدر سابق، ص19-24.

دولار أمريكي"[1]. ومع ذلك لم تشكل زيادة المديونية الخارجية مشكلة، وذلك لمقدرة الدول النامية على مواجهة أعباء خدمة ديونها وعجز موازنتها من خلال استخدام الذهب والعملات الأجنبية، أو الأرصدة المتراكمة لها بالخارج لدى بعض الدول.

4) ضعف التخطيط لدى الدول النامية أدى إلى تدهور أحوالها، فعلى سبيل المثال طبقت جميع الدول النامية نموذج التصنيع الذي لم يستهدف إنتاج منتجات تحل محل الواردات من السلع الضرورية والإنتاجية، وإنما استهدف خلق صناعات متمثلة بالسلع الاستهلاكية، والترفيهية التي يستفيد منها أصحاب الدخول المرتفعة، والتي تخدم أهداف ومصالح الشركات الأجنبية الدولية، الأمر الذي ترك تأثيراً سلبياً على موازين مدفوعات الدول النامية حيث زاد العجز، وضعف الادخار، وزادت المديونية، إضافة لما سبق فإن هنالك عوامل أخرى زادت من مشكلة الديون الخارجية في هذه الفترة ومن أهمها[2]:

أ) إعلان الولايات المتحدة الأمريكية وقف العمل بمبدأ تحويل الدولار إلى ذهب، وتعويم أسعار الصرف.

ب) ارتفاع أسعار البترول الأمر الذي ترتب عليه إعادة توزيع الدخل في الاقتصاد الرأسمالي لصالح الدول المنتجة، بالإضافة لتأثيره على كافة عمليات الإنتاج، والاستهلاك، والتراكم، والتداول سواء في الدول الرأسمالية، أو الدول النامية المستوردة للبترول، ونتيجة لهذا الارتفاع أصبحت الدول النفطية تمتلك فائضا ماليا ضخما أودعت معظمه ودائع لأجل لدى النظام المصرفي الدولي، وأصبحت الدول الرأسمالية تستفيد من الفوائض البترولية من خلال توظيفها على شكل استثمارات بالبنوك والمؤسسات الدولية والنقدية، ونتيجة لتزايد الإيداعات زادت

---

(1) برتيلمي: مصدر سابق، ص21.

(2) زكي: مصدر سابق، ص24- 34؛ قحايرية: مصدر سابق، ص142.

البنوك من فروعها لزيادة حجم الودائع التي تمّ إقراضها للدول النامية وبأسعار مرتفعة من الفائدة.

ج) ظهور ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد الرأسمالي.

ونتيجة لتلك العوامل نما رأس المال الدولي، وقل الطلب عليه لانخفاض معدلات الربح في قطاعات الإنتاج، الأمر الذي دعا الدول الرأسمالية إلى ضرورة تصريف الأموال للدول النامية عن طريق زيادة الإقراض. فسهلت شروط الإقراض الأمر الذي شجع الدول النامية إلى مزيد من الاقتراض. ومن العوامل التي ساهمت في زيادة حدة المشكلة، اعتماد القروض الخارجية على معدلات فائدة متغيرة، وليست ثابتة، وبالتالي أصبحت الحالة المالية للدول المدينة مرتبطة بتطور معدلات الفائدة الدولية[1].

المطلب الثالث: مرحلة الثمانينيات (مرحلة الأزمة)

وأبرز ما يميزها[2]:

1) أنها تمثل بداية انطلاق مأزق المديونية الخارجية، حيث ظهرت بدايات الأزمة في بولندا عام 1981م، لكنها لم تؤدِ إلى إثارة الجدل حول الوضع الإجمالي للتمويلات الدولية.

2) في عام 1982م أصبحت المكسيك غير قادرة على مواجهة التزاماتها في الدفع، ونتيجة وسببا لما سبق انهارت ثقة المصارف بالمقدرة المالية لجملة البلدان المدينة، وتغير موقف

---

(1) قحايرية: مصدر سابق، ص144- 145؛ برتيلمي: مصدر سابق، ص23-24.

(2) برتيلمي: مصدر سابق، ص 25- 28.

المصارف تجاه البلدان المدينة من الدول النامية، واتخذت مجموعة من الإجراءات تجاهها، وهي[1]:

أ) "تبني سياسة انكماشية للائتمان الممنوح للبلدان النامية، ترتب عليها انخفاض القروض الجديدة الممنوحة للدول النامية.

ب) زيادة حجم موجوداتها لأجل تغطية الديون المشكوك في تحصيلها".

3) تعثر جهود التنمية في الدول النامية، الأمر الذي نتج عنه انخفاض مستوى المعيشة، وارتفاع البطالة، وانخفاض معدلات النمو. كما انخفض مستوى الطلب على صادرات الدول النامية بسبب انعكاس الكساد في الدول الرأسمالية على الدول النامية، ورافق ذلك زيادة في واردات الدول النامية بأسعار مرتفعة مما عمق العجز في موازين مدفوعاتها وقادها إلى زيادة الاقتراض الخارجي.

4) رافق كل ذلك ارتفاع في معدلات الفائدة الحقيقية، حيث زاد ذلك من أعباء الديون وأثر على ميزان المدفوعات[2].

يتضح مما سبق أنَّ الدول الإسلامية هي جزء من الدول النامية وبالتالي تأثرت بكل ما سبق من أحداث. وأنّ نظرية التخصص وتقسيم العمل الدولية وما ترتب عليها من تدهور في شروط التبادل التجاري كان لها الدور الأكبر في نشأة الديون الخارجية، ولا ننسى أزمات النظام الرأسمالي حيث تركت أثرا واضحا على نشأة مشكلة الديون الخارجية، حيث نقلت للدول النامية عموما، والإسلامية خصوصا عبر قناة التجارة الدولية.

---

(1) عبد: مصدر سابق، ص4.

(2) قحايرية: مصدر سابق، ص 145؛ برتيلمي: مصدر سابق، ص24.

وأنّ من أهداف توريط البلدان النامية والإسلامية بشباك الديون الخارجية هو إحكام السيطرة على هذه الدول من الناحية الاقتصادية، والسياسية، والتجارية. وأن من أهم الأسباب التي زادت الأزمة هي: الابتعاد عن قاعدة الذهب وما ترتب عليها من تذبذب أسعار الصرف، والولوج في متاهات الفائدة التي لن تأتي بخير، فضلا عن الأسباب الأخرى ومنها اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض في الدول الرأسمالية الصناعية. ولا زالت مشكلة الديون الخارجية لوقتنا الحاضر من أهم المشكلات التي تواجه الدول الإسلامية.

والمطلب التالي سيوضح تطور مديونية العالم الإسلامي خلال المدة (1980م-2011م). ثم سيتبعه مطلب يوضح أهم أسباب ارتفاع أو انخفاض هذه المديونية، ويمثل المطلب الثاني والثالث المرحلة الرابعة المتممّة للمراحل الثلاث السابقة.

المبحث الثاني: واقع مديونية العالم الإسلامي

يتناول هذا المبحث تطور حجم المديونية الخارجية لدول العالم الإسلامي للمدة 1980م/2011م. وذلك للوقوف على حجم وأعباء الديون الخارجية لكل دولة من دول عينة الدراسة، ولدراسة ذلك سيتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تظهر أثر الديون الخارجية وأعباءها على اقتصاديات الدول الإسلامية.

وللوقوف على تفاصيل ذلك جاء هذا المبحث متضمنا تمهيداً وثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: التعريف بمؤشرات المديونية.

المطلب الثاني: تطور مديونية العالم الإسلامي للمدة 1980م/1990م.

المطلب الثالث: تطور مديونية العالم الإسلامي للمدة 1991م/2000م.

المطلب الرابع: تطور مديونية العالم الإسلامي للمدة 2001م/2011م.

المطلب الأول: التعريف بمؤشرات المديونية الخارجية

ستتناول الدراسة حجم المديونية الخارجية، وخدمة أعبائها من خلال نسبتها إلى بعضٍ من المؤشرات الاقتصادية للتدليل على عمق المشكلة خلال فترة الدراسة، وفيما يلي تعريف عام بأهمها[1]:

الفرع الأول: نسبة الدَّين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويعرف بأنّه: "نسبة مجموع الدين العام الخارجي القائم في كل سنة إلى مجموع إجمالي الناتج المحلي في ذات السنة"[2]. والديون الخارجية بمثابة الخصوم عل الاقتصاد الوطني، ويتحدد الوضع الاقتصادي للدولة من خلال مقارنة الأصول مع الخصوم، وزيادة نسبة الخصوم من الأصول دليل تردي الوضع الاقتصادي، وزيادة الأصول على الخصوم دليل استقرار الوضع الاقتصادي وقدرة الدولة على السداد.

الفرع الثاني: معدل نمو الدَّين مقارناً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو الصادرات.

وبناءً على هذا المؤشر يكون الوضع الاقتصادي للدولة في حدود الآمان إذا تساوى معدل نمو الناتج ومعدل نمو الصادرات مع معدل نمو الدين، والأفضل أن يزيد كل منهما عن معدل نمو الدين.

---

(1) العقلا: مصدر سابق، ص32 – 35؛ عجام، سعود: مصدر سابق، ص110 – 125؛ لجنة الدين العام لدى المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الإنتوساي، مؤشرات الدين العام؛ تم التصديق خلال مؤتمر الانتوساي 20 جوهنسبورغ، 2010، ص 12–14؛ صندوق النقد الدولي، إحصاءات الدين الخارجي مرشد لمعديها ومستخدميها، الولايات المتحدة – واشنطن، ط1، 2003، ص168– 172؛

International Monetary Fund External Debt Statistics Guide for Compilers، U.S.A– Washington، 2012 ،p150–180.

(2) صندوق النقد: إحصاءات الدين الخارجي مرشد لمعديها ومستخدميها، ص168.

الفرع الثالث: نسبة الدَّين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات.

ويعرّف بأنه: "نسبة مجموع الدين القائم في نهاية السنة إلى مجموع صادرات السلع والخدمات في نفس السنة"[1].

وتنبع أهمية هذا المؤشر من كون الصادرات هي الوسيلة الرئيسة للحصول على النقد الأجنبي، وزيادتها تعني قدرة الاقتصاد على الحصول على مصادر تمويل تمكنها من الاستيراد من الخارج دون مشاكل مالية. وأمّا زيادة المديونية الخارجية على الصادرات فتعني استحواذها على جزء كبير من الصادرات لأجل سداد قيمة أصل الدين وفوائده.

الفرع الرابع: نسبة الاحتياطي الإجمالي إلى الدَّين العام الخارجي.

ويعرّف بأنّه: نسبة رصيد الاحتياطات الدولية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية إلى رصيد الدين القائم، وهو مؤشر سيولة ويدلّ على عدد مرات زيادة الخصوم الخارجية على رصيد العملات في المعتاد وكلما ارتفعت النسبة كلما تزايدت حدود الأمان والأفضلية وكلما انخفضت كلما اقتربنا من حدود الخطر.

الفرع الخامس: نسبة خدمة الدَّين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات.

ويعرّف بأنّه: "نسبة مدفوعات الدين الخارجي (أقساط+ فوائد) إلى صادرات السلع والخدمات في سنة واحدة"[2]. ويقيس مدى إمكانية استقرار الدين، والمحدد الأساسي لخدمة الدين هو حجم القرض الذي بناءً عليه تتحد الأقساط والفوائد وخدمات الدين تدفع على فترات، وهذا يستلزم توفير

(1) صندوق النقد: إحصاءات الدين الخارجي مرشد لمعديها ومستخدميها، ص169.

(2) صندوق النقد: إحصاءات الدين الخارجي مرشد لمعديها ومستخدميها، ص171.

عملات دولية بصورة مستمرة لغرض تسديد دفعات خدمات الدين. ويشير هذا المؤشر إلى مقدار ما تستحوذه خدمة الدين من حصيلة الصادرات كما يشير إلى مدى حساسية سداد التزامات خدمة الدين لأي هبوط غير متوقع في متحصلات الصادرات، وتهتم الدول الدائنة بهذا المؤشر لأنه يبين قدرة الدولة على السداد، ويتأثر بارتفاع أسعار الواردات وانخفاضها وفي بعض الدول يدرجون تحويلات العاملين ضمن بند الصادرات من الخدمات إلا أن هذا البند متقلب وقد يؤثر على أعباء خدمة الدين.

الفرع السادس: نسبة خدمة الدَّين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويعكس مدى قدرة البلد على توليد الدخل لتحمل أعباء الدين، كما ويعكس نصيب الأجانب من الناتج المحلي الإجمالي، وكلما ارتفعت النسبة دلَّ على سوء الوضع.

الفرع السابع: نسبة مدفوعات الفائدة إلى صادرات السلع والخدمات.

من الدلائل التي تشير إلى الثقة الائتمانية للمدينين قدرة الدولة المدينة على سداد ما بذمتها من فوائد مستحقة مع بقاء أصل الدين ثابتاً، ويظهر هذا المؤشر الأثر المشترك للدين من جهة ومتوسط تكلفة الفائدة من جهة أخرى. ويدل على مقدار ما تستحوذ عليه مدفوعات الفائدة من صادرات، إلا أنّه يتأثر بإعادة جدولة الديون وفترات السماح، وقد ينخفض نتيجة إتباع الدولة سياسة جديدة في التصدير مع بقاء الضغوط الحقيقية الناشئة عن الدين موجودة، وكلما ارتفعت النسبة دلَّ ذلك على زيادة العبء الناتج عن اقتراض رأس المال الأجنبي. والجدول رقم (1-1) يوضح معايير تصنيف نسب الديون الخارجية.

الجدول رقم (1-1)

معايير تصنيف نسب مؤشرات الديون الخارجية

المؤشر	مثقل (حرج)	متوسط	خفيف
الدين/الناتج المحلي	أكبر من 50%	ما بين 30% و 50%	أقل من 30%
الدين/صادرات السلع	أكبر من 200%	ما بين 100% و200%	أقل من 100%
الاحتياطي/الدين	أقل من 20%	ما بين 50% و20%	أكثر من 50%
خدمة الدين/صادرات السلع	أكبر من 25%	ما بين 15% و25%	أقل من 15%
مدفوعات الفوائد/صادرات	أكبر من 20%	ما بين 12% و20%	أقل من 12%

المصدر: تجميع الباحثة اعتمادا على بعض المراجع[1]

(1) لجنة الدين العام لدى المنظمة الدولية الإنتوساي، مؤشرات الدين العام، مؤتمر الانتوساي، جوهنسبورغ، 2010، ص12-14؛ دليل صندوق النقد الدولي إحصاءات الدين الخارجي مرشد لمعديها ومستخدميها، الولايات المتحدة، واشنطن 2003م، ص168-172؛ العقلا: مصدر سابق، ص32- 35؛ عجام، سعود، مصدر سابق، ص110- 125؛ طاهر، جميل، أزمة الديون الخارجية وآثارها الاقتصاديات العربية: دراسة تحليله، جامعة الكويت، يناير، 1990، ص10-15.

International Monetary Fund External Debt Statistics Guide for Compilers، Washington ،U.S.A، 2012 p150-180.

المطلب الثاني: تطور مديونية العالم الإسلامي للمدة 1980م/1990م

تطور حجم المديونية الخارجية لدول العالم الإسلامي، وحجم أعبائها تطوراً كبيراً فبعد أن بلغت (89) مليار دولار أمريكي عام 1980م أصبحت في عام 1990م (230) مليار دولار أمريكي حيث ارتفعت بمقدار (141) مليار دولار أمريكي.

وأما خدمة الدين فبعد أن كانت (10) مليار دولار أمريكي عام 1980م أصبحت (34) مليار دولار أمريكي عام 1990م حيث ارتفعت بمقدار (24) مليار دولار أمريكي. ويوضح الجدول رقم (2-1) تطور كلٌ من إجمالي الدين العام الخارجي، وإجمالي خدمة الديون الخارجية العامة للمدة 1980م/1990م للدول الإسلامية، ويوضح الشكل (1-1) اتجاه مسار الدين العام الخارجي وخدمته الذي سار نحو الزيادة المستمرة طوال المدة، ولم يتخللها سنوات انخفاض.

الجدول رقم (2-1)

تطور دين العالم الإسلامي وخدمته للمدة 1980م/1990م[1]

مليار دولار أمريكي

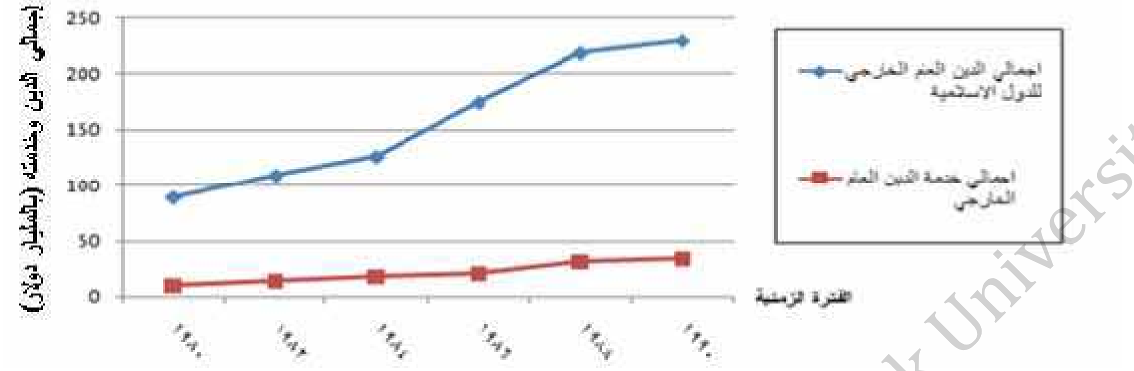
العالم الإسلامي	1980	1982	1984	1986	1988	1990
إجمالي الدين	89	109	126	175	219	230
إجمالي خدمة الدين	10	14	18	21	31	34

المصدر: إعداد الباحثة

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات البنك الدولي الخاصة بالدين العام الخارجي، وخدمة الدين العام الخارجي، والقيم الموجودة في الجدول هي عبارة عن مجموع الدين العام الخارجي، ومجموع خدمة الدين العام الخارجي للدول الإسلامية في السنوات المذكورة، وأخذت هذه البيانات من الملحق الإحصائي رقم (1) ص277، (13) ص290.

الشكل (1-1)

تطور دين العالم الإسلامي وخدمته للمدة 1980م/1990م



المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (2-1)

وفيما يلي بيان لأهم مؤشرات المديونية الخارجية للمدة 1980م/1990م، وذلك للوقوف الفعلي على مدى تأثير المديونية على الوضع الاقتصادي للدول الإسلامية.

الفرع الأول: نسبة الدَّين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يوضح الجدول رقم (3-1) مؤشر نسبة الدَّين إلى ناتج دول العالم الإسلامي للمدة 1980م-1990م.

الجدول رقم (3-1)

نسبة الدين إلى ناتج العالم الإسلامي للمدة 1980م/1990م[1]

	الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	نسبة مجموع الدين إلى مجموع الناتج لكل دولة للفترة[2]
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.19	0.17	0.19	0.25	0.25	0.31	0.41	0.54	0.46	0.44	0.42	0.33
	إيران	0.05	0.04	0.03	0.02	0.02	0.01	0.01	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02
	الجزائر	0.40	0.36	0.33	0.30	0.26	0.28	0.31	0.35	0.41	0.45	0.43	0.35
	الجابون	0.30	0.25	0.23	0.20	0.19	0.28	0.42	0.66	0.60	0.62	0.53	0.40
	نيجيريا	0.07	0.09	0.16	0.32	0.38	0.43	0.89	1.15	1.21	1.23	1.11	0.48
	نسبة مجموع الدين إلى مجموع ناتج الدول المصدرة	**0.15**	**0.14**	**0.14**	**0.16**	**0.15**	**0.17**	**0.20**	**0.32**	**0.34**	**0.34**	**0.34**	**0.22**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	0.35	0.37	0.42	0.49	0.51	0.62	0.65	0.74	0.92	1.55	1.79	0.75
	تركيا	0.22	0.21	0.25	0.26	0.28	0.29	0.33	0.36	0.37	0.33	0.26	0.29
	تونس	0.37	0.39	0.43	0.46	0.45	0.53	0.59	0.63	0.59	0.60	0.54	0.51
	ماليزيا	0.16	0.22	0.30	0.37	0.38	0.46	0.58	0.56	0.41	0.33	0.26	0.37
	مصر	0.63	0.76	0.84	0.86	0.84	0.84	0.88	0.90	1.08	0.92	0.63	0.84
	لبنان	0.05	0.07	0.13	0.12	0.16	0.19	0.15	0.20	0.11	0.13	0.13	0.12
	نسبة مجموع الدين إلى مجموع ناتج الدول غير المصدرة	**0.29**	**0.32**	**0.39**	**0.42**	**0.44**	**0.48**	**0.52**	**0.55**	**0.54**	**0.48**	**0.36**	**0.44**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.17	0.18	0.23	0.27	0.25	0.27	0.34	0.37	0.37	0.37	0.38	0.30
	تشاد	0.25	0.27	0.24	0.24	0.20	0.18	0.21	0.25	0.23	0.24	0.26	0.23
	السودان	0.50	0.47	0.59	0.69	0.62	0.53	0.45	0.39	0.52	0.55	0.74	0.53
	اليمن	*	*	*	*	*	*	*	*	*	1.43	0.91	3.95
	النيجر	0.15	0.27	0.29	0.38	0.48	0.59	0.52	0.54	0.55	0.49	0.51	0.43
	نسبة مجموع الدين إلى مجموع ناتج الدول منخفضة الدخل	**0.31**	**0.33**	**0.42**	**0.49**	**0.45**	**0.45**	**0.47**	**0.47**	**0.52**	**0.50**	**0.53**	**0.46**
نسبة مجموع الدين إلى مجموع ناتج العالم الإسلامي		**0.20**	**0.21**	**0.23**	**0.25**	**0.25**	**0.27**	**0.31**	**0.41**	**0.42**	**0.41**	**0.36**	**0.31**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم الدين العام الخارجي، والناتج المحلي الإجمالي للمدة 1980م/1990م في الملحق الإحصائي رقم (1)، (4). مع العلم بان الرمز(*) يعني عدم توفر بيانات إحدى القيمتين، وتم استخراج النسب من خلال قسمة إجمالي الدين العام الخارجي لكل(دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على الناتج المحلي الإجمالي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) مضروبا في 100%.

(2) ناتجة عن قسمة مجموع الدين العام الخارجي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على مجموع الناتج المحلي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) للفترة 1980م/1990م مضروبا في 100%.

وبدراسة الجدول رقم (3–1) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1- بلغت نسبة الدين إلى ناتج دول العالم الإسلامي ككل (0.31). وأعلى نسبة على مستوى السنوات كانت في عام 1988م وبلغت (0.42).

2- بلغت نسبة الدين إلى ناتج مجموعة الدول للمصدرة للنفط (0.22). ويلاحظ بأنّ النسب تميل للارتفاع طوال الفترة وخاصة في بعض الدول منها: الجزائر، واندونيسيا، والجابون، ونيجريا، حيث وصلت النسب لمستويات حرجة في بعض السنوات، ويعزى السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار النفط والمواد الأولية وارتفاع أسعار الفائدة في تلك الفترة.

وأفضل دول المجموعة وضعاً: إيران حيث تمتعت طيلة الفترة بنسب منخفضة. وأعلى نسبة حرجة سجلتها دول المجموعة على مستوى السنوات كانت من عام 1987م إلى عام 1990م.

3- بلغت نسبة الدين إلى ناتج مجموعة الدول غير المصدرة للنفط (0.44) وهي نسبة مرتفعة وتقترب من الحدود الحرجة، ويلاحظ بأن النسب تميل للارتفاع في كل من الأردن، وتونس، وماليزيا، ومصر، ووصلت في بعض السنوات لحدود حرجة، وتعزى أسباب الارتفاع إلى تقلبات أسعار النفط، والمواد الخام، وانخفاض التحويلات والمساعدات من الدول النفطية، وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج حيث عاد أغلبهم بسبب ظروف حرب الخليج.

وهنالك بعض الدول التي تراوحت فيها النسب ما بين المتوسطة والمتدنية مثل: تركيا ولبنان، وأعلى نسبة حرجة سجلتها دول المجموعة على مستوى السنوات كانت في عام 1987م.

4- بلغت نسبة الدين إلى ناتج مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (0.46) وهي أعلى نسبة على مستوى المجموعات، ويلاحظ بأن النسب تميل للارتفاع في كل دول المجموعة، وأفضلها حالا هي بنغلادش وتشاد.

أمّا السودان فقد تجاوزت المستوى الحرج في معظم الفترة، وكذلك اليمن في الأعوام 1989م/1990م، وكذلك النيجر في الأعوام 1985م و1986م و1987م و1988م و1990م، فيما تعزى أسباب الزيادة في النسب إلى التقلبات في أسعار النفط والمواد الخام (الأولية والزراعية)، الناشئة في الأصل عن تدهور شروط التبادل التجاري الدولية، ولأسباب سياسية وأمنية في السودان واليمن، وكوارث ومجاعات ونقص غذاء في تشاد والسودان وبنغلادش فقد تعرضت لزلازل عام 1984م/1984م. وأعلى نسبة سجلتها دول المجموعة على مستوى السنوات كانت في عام 1990م.

الفرع الثاني: معدل نمو الدين مقارنا بمعدل نمو الناتج

يوضح الجدول رقم (4-1) معدلات نمو دين دول العالم الإسلامي للمدة 1980م/1990م، والجدول رقم (5-1) معدلات نمو الناتج لنفس المدة.

الجدول رقم (4-1)

معدل نمو دين العالم الإسلامي للمدة 1980م/1990م[1]

	الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	متوسط معدل نمو الدين لكل دولة للفترة[2]
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.12	0.06	0.15	0.17	0.04	0.20	0.22	0.25	0.01	0.07	0.08	0.13
	إيران	*	0.16-	0.09-	0.14-	0.17-	0.03-	0.01	0.06-	0.10-	0.09-	0.03-	-0.08
	الجزائر	0.03	0.06-	0.07-	0.03-	0.02-	0.16	0.19	0.19	0.06	0.01	0.08	0.05
	الجابون	0.13-	0.23-	0.16-	0.17-	0.02-	0.41	0.52	0.50	0.07	0.13	0.21	0.10
	نيجيريا	0.32	0.32	0.44	0.38	0.05-	0.15	0.46	0.50	0.02	0.06	0.08	0.24
	متوسط معدل نمو دين الدول المصدرة[3]	**0.08**	**0.01-**	**0.05**	**0.04**	**0.04-**	**0.18**	**0.28**	**0.28**	**0.01**	**0.04**	**0.08**	**0.09**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	0.22	0.20	0.23	0.20	0.07	0.22	0.25	0.22	0.14	0.16	0.12	0.18
	تركيا	0.36	0.02	0.05	0.00-	0.03	0.18	0.28	0.27	0.06	0.04	0.11	0.13
	تونس	0.07	0.03	0.06	0.09	0.03-	0.20	0.19	0.15	0.02-	0.03	0.09	0.08
	ماليزيا	0.30	0.42	0.43	0.41	0.15	0.10	0.12	0.10	0.18-	0.14-	0.08-	0.15
	مصر	0.38	0.23	0.21	0.12	0.06	0.13	0.09	0.15	0.04	0.04-	0.25-	0.10
	لبنان	1.01	0.32	0.21	0.26	0.07-	0.00-	0.00	0.01	0.08-	0.05-	0.01	0.15
	متوسط معدل نمو دين الدول غير المصدرة	**0.39**	**0.20**	**0.20**	**0.18**	**0.04**	**0.14**	**0.16**	**0.15**	**0.00-**	**0.00-**	**0.00**	**0.13**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.26	0.11	0.19	0.10	0.07	0.19	0.23	0.22	0.06	0.06	0.16	0.15
	تشاد	0.05-	0.10-	0.15-	0.01	0.09-	0.01	0.20	0.31	0.18	0.02	0.31	0.06
	السودان	0.17	0.18	0.20	0.08	0.06	0.07	0.08	0.13	0.01-	0.06	0.08	0.10
	اليمن	0.54	0.25	0.18	0.16	0.04	0.15	0.16	0.18	0.08	0.06	0.11	0.17
	النيجر	0.49	0.54	0.01-	0.15	0.03	0.22	0.17	0.21	0.04	0.13-	0.17	0.17
	متوسط معدل نمو دين الدول منخفضة الدخل	**0.28**	**0.19**	**0.08**	**0.10**	**0.02**	**0.13**	**0.17**	**0.21**	**0.07**	**0.01**	**0.17**	**0.13**
معدل نمو مجموع دين العالم الإسلامي		**0.27**	**0.08**	**0.13**	**0.12**	**0.03**	**0.15**	**0.20**	**0.23**	**0.02**	**0.02**	**0.03**	**0.12**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم الدين العام الخارجي للمدة 1980م/1990م في الملحق الإحصائي رقم (1). مع العلم بان الرمز(*) يعني عدم توفر البيانات، وتم استخراج معدل النمو من خلال (مجموع الدين في السنة الحالية – مجموع الدين في السنة السابقة) مقسوما على مجموع الدين في السنة السابقة مضروبا في 100% لكل دولة ولدول العالم الإسلامي ككل.

(2) وتم استخراج المتوسط من خلال مجموع قيم معدل نمو الدين لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي ككل مقسومة على عدد سنوات

(3) وتم استخراج المتوسط من خلال مجموع قيم نمو الدين لكل دول المجموعة مقسومة على عدد القيم، ونفس هذه الطريقة استخدمت في باقي المجموعات وللدول العالم الإسلامي ككل.

الجدول رقم (5−1)

معدل نمو ناتج العالم الإسلامي للمدة 1980م/1990م[1]

	الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	متوسط معدل نمو الناتج لكل دولة للفترة[2]
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.38	0.19	0.02	0.10−	0.03	0.00−	0.08−	0.05−	0.17	0.14	0.13	0.07
	إيران	0.05	0.08	0.25	0.21	0.04	0.12	0.16	0.36−	0.09−	0.02−	0.02	0.04
	الجزائر	0.27	0.05	0.02	0.08	0.10	0.08	0.10	0.05	0.11−	0.06−	0.12	0.06
	الجابون	0.15	0.10−	0.06−	0.06−	0.05	0.06−	0.02	0.04−	0.17	0.09	0.42	0.05
	نيجيريا	0.14−	0.07−	0.17−	0.30−	0.19−	0.01	0.29−	0.16	0.03−	0.04	0.19	0.07−
	متوسط معدل نمو ناتج الدول المصدرة[3]	**0.14**	**0.03**	**0.01**	**0.03−**	**0.00**	**0.03**	**0.02−**	**0.05−**	**0.02**	**0.04**	**0.18**	**0.03**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	0.28	0.12	0.09	0.04	0.02	0.01−	0.21	0.06	0.07−	0.32−	0.03−	0.04
	تركيا	0.44−	0.03	0.09−	0.04−	0.03−	0.12	0.13	0.15	0.04	0.18	0.41	0.04
	تونس	0.10	0.04−	0.03−	0.03	0.01−	0.02	0.07	0.08	0.04	0.00	0.22	0.04
	ماليزيا	0.09	0.02	0.07	0.12	0.13	0.08−	0.11−	0.14	0.10	0.10	0.13	0.06
	مصر	0.47	0.02	0.09	0.10	0.09	0.13	0.03	0.13	0.13−	0.13	0.09	0.10
	لبنان	0.12	0.04−	0.32−	0.35	0.30−	0.14−	0.23	0.22−	0.59	0.18−	0.04	0.01
	متوسط معدل نمو ناتج الدول غير المصدرة	**0.10**	**0.02**	**0.03−**	**0.10**	**0.02−**	**0.01**	**0.09**	**0.05**	**0.09**	**0.01−**	**0.14**	**0.05**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.23	0.09	0.08−	0.05−	0.15	0.10	0.02−	0.12	0.08	0.05	0.12	0.07
	تشاد	0.16	0.15−	0.05−	0.00−	0.10	0.12	0.03	0.09	0.27	0.03−	0.21	0.07
	السودان	0.35	0.25	0.03−	0.09−	0.19	0.24	0.28	0.29	0.25−	0.01−	0.19−	0.09
	اليمن	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	0.74	0.07
	النيجر	0.13	0.13−	0.07−	0.11−	0.19−	0.01−	0.32	0.17	0.02	0.04−	0.14	0.02
	متوسط معدل نمو ناتج الدول منخفضة الدخل	**0.22**	**0.01**	**0.06−**	**0.06−**	**0.06**	**0.11**	**0.15**	**0.17**	**0.03**	**0.01−**	**0.20**	**0.06**
	معدل نمو مجموع ناتج العالم الإسلامي	**−0.03**	**0.06**	**0.02**	**0.02**	**0.03**	**0.07**	**0.06**	**0.07−**	**0.01−**	**0.07**	**0.16**	**0.03**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم الناتج المحلي للمدة 1980م/1990م في الملحق الإحصائي رقم (4). مع العلم بان الرمز(*) يعني عدم توفر البيانات، وتم استخراج معدل النمو من خلال (مجموع الناتج في السنة الحالية – مجموع الناتج في السنة السابقة) مقسوما على مجموع الناتج في السنة السابقة مضروبا في 100% لكل دولة ولدول العالم الإسلامي ككل.

(2) وتم استخراج المتوسط من خلال مجموع قيم نمو الناتج لكل دولة مقسومة على عدد سنوات

(3) وتم استخراج المتوسط من خلال مجموع قيم نمو الناتج لكل دول المجموعة مقسومة على عدد الدول، ونفس هذه الطريقة استخدمت في باقي المجموعات وللدول العالم الإسلامي ككل.

وبمقارنة الجدول رقم (4-1) مع الجدول رقم (5-1) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1- بلغ معدل نمو دين دول العالم الإسلامي (0.12) ومعدل نمو ناتجها (0.03). ويلاحظ تفوق معدل نمو الدين على معدل نمو الناتج وهذا يعكس صورة سلبية فالدين ينمو أكثر من نمو المصدر الذي يسدد منه.

2- بلغ معدل نمو دين مجموعة الدول المصدرة للنفط (0.09) ومعدل نمو ناتجها (0.03)، وعلى مستوى السنوات حققت السنوات 1982م/1983م/1985م/1986م/1987م معدلات نمو دين مرتفعة بمقابل معدلات نمو ناتج محلي منخفضة.

ومن دول المجموعة التي سجلت معدلات نمو مرتفعة للدين ومعدلات نمو منخفضة للناتج لفترة طويلة هي: اندونيسيا، والجزائر، ونيجيريا، والجابون. وأفضل دول المجموعة حالا هي: إيران حيث شهدت معدلات نمو مرتفعة للناتج طيلة الفترة باستثناء عام 1987م.

3- بلغ معدل نمو دين مجموعة الدول غير المصدرة للنفط (0.13) ومعدل نمو ناتجها (0.05)، وعلى مستوى السنوات حققت السنوات 1980م ولغاية 1987م وعام 1989م معدلات نمو دين مرتفعة ومعدلات نمو ناتج منخفضة ويلاحظ بأن أغلب دول المجموعة عانت من معدلات نمو مرتفعة للدين ومعدلات نمو منخفضة للناتج في أغلب الفترة باستثناء مصر التي كانت أفضل حالا.

كما ونلاحظ بأنّ هذا المؤشر أظهر الوضع الحرج لمديونية لبنان أكثر من المؤشر السابق، والسبب في هذا الوضع الحرج يعزى للحرب الأهلية وما رافقها من أحداث.

4- بلغ معدل نمو دين مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (0.13) ومعدل نمو ناتجها (0.06) وعلى مستوى السنوات حققت السنوات 1980م ولغاية 1989م معدلات نمو مرتفعة للدين ومعدلات نمو منخفضة للناتج المحلي، ولم تشهد تحسناً سوى في الأعوام 1984م، 1990م.

واغلب دول المجموعة عانت من معدلات نمو مرتفعة للدين فاقت معدلات نمو الناتج، فعلى الرغم من وجود سنوات تفوقت فيها معدلات نمو الناتج على معدلات نمو الدين وخصوصا تشاد والسودان إلا أنّها في المتوسط بقيت تعاني من معدلات نمو دين مرتفعة.

الفرع الثالث: معدل نمو الدين مقارنا بمعدل نمو الصادرات

يوضـــح الجـــدول رقـــم (6-1) معـــدل نمـــو صـــادرات دول العـــالم الإســـلامي للمـــدة 1980م/1990م.

الجدول رقم (6-1)

معدل نمو صادرات العالم الإسلامي للمدة 1980م/1990م[1]

	الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	متوسط معدل نمو الصادرات لكل دولة للفترة[2]
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.65	0.01	0.11−	0.06−	0.00−	0.14−	0.20−	0.16	0.16	0.17	0.18	0.06
	إيران	0.45−	0.04−	0.73	0.06	0.19−	0.13−	0.51−	0.57	0.27−	0.29	0.46	0.06
	الجزائر	0.40	0.05	0.09−	0.05	0.07	0.00	0.19	0.21	0.60−	0.13	0.40	0.07
	الجابون	0.50	0.12−	0.09−	0.07−	0.01	0.01−	0.43−	0.17	0.01	0.36	0.43	0.05
	نيجيريا	0.10−	0.28−	0.40−	0.42−	0.12−	0.09	0.24−	0.94	0.21−	0.48	0.59	0.04
	متوسط معدل نمو صادرات الدول المصدرة[3]	**0.20**	**0.08−**	**0.01**	**0.09−**	**0.05−**	**0.03−**	**0.24−**	**0.41**	**0.18−**	**0.29**	**0.41**	**0.07**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	0.40	0.21	0.01−	0.08−	0.10	0.02	0.09−	0.23	0.22	0.13−	0.05	0.13
	تركيا	0.13−	0.65	0.31	0.00	0.22	0.14	0.05−	0.35	0.25	0.02	0.16	0.12
	تونس	0.27	0.01−	0.14−	0.04−	0.05−	0.01−	0.01	0.24	0.26	0.06	0.20	0.09
	ماليزيا	0.19	0.07−	0.04	0.13	0.19	0.07−	0.09−	0.29	0.16	0.18	0.18	0.12
	مصر	1.25	0.12	0.11−	0.04	0.04−	0.01	0.18−	0.10−	0.19	0.17	0.22	0.06
	لبنان	0.17	0.16−	0.17−	0.38−	0.13−	0.00−	0.17	0.22	0.69	0.65−	0.02	0.04
	متوسط معدل نمو صادرات الدول غير المصدرة	**0.36**	**0.12**	**0.01−**	**0.05−**	**0.05**	**0.02**	**0.04−**	**0.21**	**0.29**	**0.06−**	**0.14**	**0.11**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.45	0.05	0.10−	0.05	0.35−	0.86	0.06−	0.08	0.17	0.07	0.20	0.13
	تشاد	0.07	0.24−	0.59−	1.50	0.21	0.26−	0.16	0.26	0.24	0.11−	0.19	0.08
	السودان	0.45	0.14	0.00	0.02−	0.05−	0.16−	0.06	0.51	0.48−	0.39	0.39−	0.07
	اليمن	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	0.42	0.42
	النيجر	0.20	0.15−	0.19−	0.11−	0.11−	0.11−	0.28	0.22	0.10−	0.13−	0.02	0.03
	متوسط معدل نمو صادرات الدول منخفضة الدخل	**0.29**	**0.05−**	**0.22−**	**0.35**	**0.07−**	**0.08**	**0.11**	**0.27**	**0.04−**	**0.05**	**0.09**	**0.06**
مجموع معدل نمو صادرات العالم الإسلامي		**0.11**	**0.03−**	**0.00−**	**0.02−**	**0.00−**	**0.04−**	**0.14−**	**0.28**	**0.06−**	**0.15**	**0.25**	**0.05**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم الصادرات للمدة 1980م/1990م في الملحق الإحصائي رقم (7). مع العلم بان الرمز(*) يعني عدم توفر البيانات، وتم استخراج معدل النمو من خلال (مجموع الصادرات في السنة الحالية – مجموع الصادرات في السنة السابقة) مقسوما على مجموع الصادرات في السنة السابقة مضروبا في 100% لكل دولة ولدول العالم الإسلامي ككل.

(2) وتم استخراج المتوسط من خلال مجموع قيم نمو الصادرات لكل دولة مقسومة على عدد سنوات

(3) وتم استخراج المتوسط من خلال مجموع قيم نمو الصادرات لكل دول المجموعة مقسومة على عدد الدول، ونفس هذه الطريقة استخدمت في باقي المجموعات وللدول العالم الإسلامي ككل.

وبمقارنة الجدول (6-1) مع جدول معدل نمو الدين رقم (4-1) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1) بلغ معدل نمو دين دول العالم الإسلامي (0.12) ومعدل نمو صادراتها (0.05)، ويلاحظ تفوق معدل نمو الدين على معدل نمو الصادرات، وهذا يعكس صورة سلبية لمديونية دول العالم الإسلامي لكون قطاع الصادرات هو المصدر الرئيسي لتوفير موارد النقد الأجنبي الذي يغطي الديون وفوائدها ويفي بمتطلبات الاستيراد.

2) بلغ معدل نمو دين مجموعة الدول المصدرة للنفط (0.09) ومعدل نمو صادراتها (0.07) وعلى مستوى السنوات حققت السنوات1981م، 1982م، 1983، 1984م، 1986، 1988م معدلات نمو مرتفعة للدين فاقت معدلات نمو الصادرات.

ومن دول المجموعة التي فاقت فيها معدلات نمو الدين معدلات نمو الصادرات: نيجيريا واندونيسيا، والجابون. وأفضلها حالا إيران والجزائر. ومن السنوات التي شهدت انخفاضا لمعدلات نمو الصادرات وارتفاعا لمعدلات نمو الدين لجميع دول المجموعة هي 1985م، 1986م باستثناء الجزائر التي تساوت فيها المعدلات. وربما يعزى السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في هذين العامين وما ترتب عليه من انخفاض قيمة صادرات الدول النفطية.

3) بلغ معدل نمو دين مجموعة الدول غير المصدرة للنفط (0.13) ومعدل نمو صادراتها (0.11) وعلى مستوى السنوات حققت السنوات 1981م إلى 1983م، 1986م،1989م معدلات نمو دين مرتفعة ومعدلات نمو صادرات منخفضة.

وأغلب دول المجموعة حققت معدلات نمو دين مرتفعة فاقت معدلات نمو الصادرات، وأفضلها حالا طيلة الفترة: تركيا، ثم مصر. ومن السنوات التي شهدت انخفاضا لمعدلات نمو الصادرات وارتفاعا لمعدلات نمو الدين لمعظم الدول (1982م، 1985م، 1986).

4) بلغ معدل نمو دين مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (0.13) ومعدل نمو صادراتها (0.06) وعلى مستوى السنوات حققت السنوات 1981م، 1982م، 1984م، 1985م، 1986م، 1988م، 1989م معدلات نمو دين مرتفعة ومعدلات نمو صادرات منخفضة.

واغلب دول المجموعة حققت معدلات نمو دين مرتفعة بمقابل معدلات نمو صادرات منخفضة. ومن السنوات التي حققت فيها الدول معدلات نمو مرتفعة للدين فاقت معدلات نمو الصادرات عام 1981م، 1982م، وربما يعزى ذلك لارتفاع أسعار النفط الذي كانت في نهاية 1980م، وتدهور شروط التبادل التجاري وغيرها من الأسباب.

الفرع الرابع: نسبة الدين إلى صادرات السلع والخدمات.

يوضح الجدول رقم (7-1) نسبة الدين إلى صادرات دول العالم الإسلامي للمدة 1980م/ 1990م.

الجدول رقم (7-1)

نسبة الدين إلى صادرات العالم الإسلامي للمدة 1980م/1990م[1]

	الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	نسبة مجموع الدين إلى مجموع الصادرات لكل دولة للفترة[2]
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.56	0.59	0.76	0.96	0.99	1.38	2.09	2.25	1.95	1.80	1.65	1.31
	إيران	0.35	0.30	0.16	0.13	0.13	0.15	0.31	0.19	0.23	0.16	0.11	0.19
	الجزائر	1.17	1.05	1.06	0.98	0.91	1.05	1.04	1.02	2.67	2.39	1.84	1.28
	الجابون	0.46	0.40	0.37	0.33	0.32	0.45	1.19	1.54	1.63	1.36	1.15	0.76
	نيجيريا	0.23	0.42	1.00	2.36	2.54	2.68	5.19	4.01	5.21	3.75	2.55	2.07
	نسبة مجموع الدين إلى مجموع الصادرات للدول المصدرة	**0.56**	**0.60**	**0.65**	**0.76**	**0.80**	**1.02**	**1.58**	**1.56**	**2.12**	**1.83**	**1.47**	**1.12**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	0.87	0.87	1.07	1.39	1.35	1.61	2.21	2.17	2.03	2.71	2.89	1.82
	تركيا	4.24	2.61	2.10	2.09	1.77	1.83	2.48	2.33	1.99	2.02	1.93	2.14
	تونس	0.91	0.95	1.17	1.33	1.36	1.65	1.94	1.80	1.40	1.36	1.24	1.35
	ماليزيا	0.28	0.43	0.60	0.74	0.71	0.84	1.04	0.88	0.62	0.46	0.35	0.61
	مصر	2.06	2.28	3.11	3.37	3.74	4.20	5.61	7.15	6.25	5.15	3.17	4.02
	لبنان	0.14	0.22	0.31	0.63	0.68	0.68	0.58	0.48	0.26	0.73	0.72	0.41
	نسبة مجموع الدين إلى مجموع الصادرات للدول غير المصدرة	**1.22**	**1.31**	**1.51**	**1.64**	**1.55**	**1.78**	**2.26**	**2.14**	**1.79**	**1.63**	**1.32**	**1.65**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	3.18	3.38	4.44	4.68	7.67	4.90	6.40	7.18	6.50	6.43	6.24	5.63
	تشاد	1.48	1.76	3.63	1.47	1.10	1.50	1.55	1.61	1.53	1.76	1.94	1.65
	السودان	4.74	4.91	5.90	6.51	7.29	9.22	9.41	7.06	13.59	10.37	18.35	8.22
	اليمن	*	*	*	*	*	*	*	*	*	9.59	7.49	29.96
	النيجر	0.63	1.13	1.39	1.81	2.08	2.84	2.60	2.58	2.98	2.98	3.42	2.09
	نسبة مجموع الدين إلى مجموع الصادرات للدول منخفضة الدخل	**3.50**	**4.08**	**5.36**	**5.77**	**7.32**	**7.05**	**7.88**	**7.44**	**8.75**	**7.19**	**7.58**	**6.60**
نسبة مجموع الدين إلى مجموع الصادرات للعالم الإسلامي		**0.82**	**0.91**	**1.03**	**1.17**	**1.21**	**1.46**	**2.05**	**1.96**	**2.12**	**1.88**	**1.55**	**1.46**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم الدين العام الخارجي، وصادرات السلع والخدمات للمدة 1980م/1990م في الملحق الإحصائي رقم (1)، (7). مع العلم بان الرمز(*) يعني عدم توفر بيانات إحدى القيمتين، وتم استخراج النسب من خلال قسمة إجمالي الدين العام الخارجي لكل(دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على صادرات السلع والخدمات لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) مضروبا في 100%.

(2) ناتجة عن قسمة مجموع الدين العام الخارجي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على مجموع صادرات السلع والخدمات لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) للفترة 1980م/1990م مضروبا في 100%.

وبدراسة الجدول رقم (7–1) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1) بلغت نسبة الدين إلى صادرات دول العالم الإسلامي (1.46) وأعلى نسبة حققت على مستوى السنوات في عام 1986م.

2) بلغت نسبة الدين إلى صادرات مجموعة الدول المصدرة للنفط (1.12) وهي في الحدود المقبولة ولكنها متفاوتة من دولة لدولة ومن سنة لسنة ويلاحظ عليها ما يلي: جميع دول المجموعة باستثناء إيران والجابون شهدت نسبا مرتفعة في بعض السنوات حيث قاربت أو تجاوزت المستوى الحرج بأضعاف، وان النسب عموما تميل للارتفاع، وخصوصا في اندونيسيا، والجزائر، ونيجيريا. وأعلى نسبة حققتها دول المجموعة على مستوى السنوات في عام 1988م.

3) بلغت نسبة الدين الى صادرات مجموعة الدول غير المصدرة للنفط (1.65) ويلاحظ عليها ما يلي: أكثر الدول ارتفاعا للنسبة هي: تركيا ومصر والأردن وتونس، وأفضل الدول حالا هي لبنان وماليزيا، وأعلى نسبة حققتها دول المجموعة على مستوى السنوات في عام 1988م.

4) بلغت نسبة الدين لصادرات مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (6.60) ويلاحظ عليها ارتفاع النسب ووصولها في بعض الدول إلى مستويات تفوق كثيرا المستويات الحرجة، وأعلى نسبة حققتها دول المجموعة على مستوى السنوات في عام 1988م.

الفرع الخامس: نسبة الاحتياطي الإجمالي إلى الدين

يوضح الجدول رقم (8–1) نسبة الاحتياطي إلى دين دول العالم الإسلامي للمدة 80م/90م.

الجدول رقم (8-1)
نسبة الاحتياطي إلى دين العالم الإسلامي للمدة 1980م/1990م [1]

	الدولة	1980	1981	1982	1983	184	1985	1986	1987	1988	1989	1990	نسبة مجموع الاحتياطي إلى مجموع الدين لكل دولة للفترة[2]
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.45	0.39	0.25	0.23	0.26	0.22	0.16	0.17	0.15	0.15	0.18	0.21
	إيران	2.84	0.88	2.22	*	*	*	*	*	*	*	*	0.79
	الجزائر	0.41	0.37	0.33	0.28	0.23	0.28	0.20	0.19	0.13	0.12	0.10	0.22
	الجابون	0.09	0.21	0.39	0.28	0.30	0.21	0.09	0.01	0.03	0.02	0.09	0.10
	نيجيريا	2.48	0.74	0.24	0.11	0.16	0.15	0.08	0.06	0.03	0.07	0.13	0.17
	نسبة مجموع الاحتياطي إلى مجموع الدين للدول المصدرة	**0.89**	**0.47**	**0.43**	**0.20**	**0.22**	**0.22**	**0.14**	**0.14**	**0.11**	**0.12**	**0.14**	**0.22**
الدول غير مصدرة للنفط	الأردن	1.26	0.91	0.68	0.51	0.32	0.24	0.21	0.19	0.07	0.12	0.16	0.28
	تركيا	0.22	0.16	0.17	0.17	0.15	0.12	0.12	0.11	0.12	0.18	0.20	0.15
	تونس	0.22	0.18	0.20	0.17	0.13	0.07	0.07	0.10	0.16	0.17	0.13	0.14
	ماليزيا	1.44	0.88	0.59	0.41	0.34	0.39	0.43	0.48	0.51	0.69	0.92	0.56
	مصر	0.17	0.09	0.08	0.07	0.06	0.05	0.06	0.07	0.06	0.07	0.13	0.08
	لبنان	32.48	18.11	19.66	12.44	8.63	10.07	10.05	11.76	12.53	12.80	11.50	13.56
	نسبة مجموع الاحتياطي إلى مجموع الدين للدول غير المصدرة	**0.55**	**0.37**	**0.35**	**0.28**	**0.21**	**0.21**	**0.21**	**0.22**	**0.20**	**0.25**	**0.31**	**0.26**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.10	0.05	0.05	0.12	0.08	0.06	0.06	0.10	0.11	0.05	0.06	0.08
	تشاد	0.05	0.05	0.09	0.16	0.26	0.20	0.09	0.20	0.20	0.33	0.29	0.19
	السودان	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
	اليمن	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	0.09	0.01
	النيجر	0.34	0.19	0.06	0.08	0.13	0.17	0.20	0.21	0.19	0.20	0.18	0.18
	نسبة مجموع الاحتياطي إلى مجموع الدين للدول منخفضة الدخل	**0.06**	**0.03**	**0.02**	**0.05**	**0.04**	**0.03**	**0.04**	**0.05**	**0.06**	**0.04**	**0.05**	**0.04**
نسبة مجموع الاحتياطي إلى مجموع الدين لدول العالم الإسلامي		**0.66**	**0.38**	**0.35**	**0.22**	**0.19**	**0.19**	**0.16**	**0.16**	**0.14**	**0.16**	**0.20**	**0.22**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم الدين العام الخارجي، والاحتياطي الإجمالي للمدة 1980م/1990م في الملحق الإحصائي (1)، (10). مع العلم بان الرمز(*) يعني عدم توفر بيانات إحدى القيمتين، وتم استخراج النسب من خلال قسمة إجمالي الاحتياطي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على إجمالي الدين العام الخارجي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) مضروبا في 100%.

(2) ناتجة عن قسمة مجموع الاحتياطي الإجمالي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على مجموع الدين العام الخارجي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) للمدة 1980م/1990م مضروبا في 100%.

وبدراسة الجدول رقم (8–1) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1- بلغت نسبة الاحتياطي إلى دين دول العالم الإسلامي (0.22) وهي قريبة من المستوى الحرج ويعزى السبب في ذلك لانخفاض أسعار النفط.

2- بلغت نسبة الاحتياطي إلى دين مجموعة الدول المصدرة للنفط (0.22)، ويلاحظ بأنَّ النسب تميل للانخفاض إلى المستوى الحرج طيلة الفترة، واغلب دول المجموعة سجلت مستويات حرجة خصوصا في الأعوام 1986م إلى 1989م، ومستويات متوسطة في الأعوام 1980م/1985م.

وأعلى نسبة لهذا المؤشر حققتها إيران ونيجيريا إلا أن نيجيريا شهدت انخفاضا حاداُ منذ عام 1982م. وأدنى نسبة سجلتها المجموعة على مستوى السنوات كانت في عام 1988م، ويعزى السبب في ذلك إلى التذبذب في أسعار النفط التي مالت إلى الانخفاض بعد عام 1983م.

3- بلغت نسبة الاحتياطي إلى دين مجموعة الدول غير المصدرة للنفط (0.26) ويلاحظ بأن النسب تميل للانخفاض وهي متدنية أصلا وخصوصا في الأردن وتركيا وتونس ومصر. كما أن معظم دول هذه المجموعة قد وصلت للمستويات الحرجة والمتوسطة في أغلب السنوات.

ومن دول المجموعة التي سجلت نسبا مرتفعة نوعا ما هي ماليزيا وذلك من العام 1980م إلى 1982م ومن العام 1988م إلى 1990م، ولبنان في جميع السنوات. وأدنى نسبة لهذا المؤشر على مستوى السنوات كانت في عام 1988م حيث بلغت (0.20).

4- بلغت نسبة الاحتياطي إلى دين مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (0.04) ويلاحظ أن جميع دول المجموعة على الغالب تجاوزت المستويات الحرجة والمتدنية، وأفضلها حالا تشاد

فـي الأعـوام 1984م 1989م 1990م، والنيجـر عـام 1980م و1987م. وأسـوؤها حـالا السودان.

وأدنى نسبة لهذا المؤشر على مستوى السنوات كانت في عام 1982م.والسبب هو ضعف قطاع الصادرات لديها الناتج عن تدهور شروط التبادل التجاري.

الفرع السادس: نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يوضـح الجـدول رقـم (1-9) نسـبة خدمـة الـدين إلـى نـاتج دول العـالم الإسـلامي للمـدة 1980م/1990م.

الجدول رقم (9-1)

نسبة خدمة الدين إلى ناتج العالم الإسلامي للمدة 1980م/1990م (1)

	الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع الناتج لكل دولة للفترة(2)
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.023	0.022	0.024	0.030	0.037	0.046	0.059	0.075	0.078	0.076	0.065	0.049
	إيران	0.011	0.008	0.005	0.004	0.003	0.002	0.002	0.002	0.003	0.001	0.002	0.004
	الجزائر	0.094	0.088	0.097	0.094	0.093	0.084	0.081	0.081	0.106	0.123	0.138	0.098
	الجابون	0.093	0.080	0.078	0.063	0.071	0.067	0.052	0.020	0.025	0.022	0.017	0.052
	نيجيريا	0.008	0.015	0.028	0.054	0.108	0.135	0.083	0.039	0.090	0.087	0.115	0.056
	نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع الناتج للدول المصدرة	**0.027**	**0.027**	**0.028**	**0.031**	**0.037**	**0.038**	**0.033**	**0.041**	**0.054**	**0.056**	**0.060**	**0.039**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	0.046	0.059	0.048	0.060	0.065	0.089	0.087	0.104	0.148	0.122	0.137	0.089
	تركيا	0.015	0.024	0.036	0.037	0.038	0.053	0.045	0.053	0.068	0.057	0.043	0.044
	تونس	0.049	0.062	0.061	0.069	0.079	0.080	0.088	0.102	0.096	0.099	0.099	0.082
	ماليزيا	0.015	0.019	0.029	0.033	0.046	0.135	0.077	0.096	0.134	0.089	0.083	0.073
	مصر	0.027	0.042	0.042	0.048	0.052	0.060	0.057	0.026	0.053	0.058	0.058	0.049
	لبنان	0.003	0.014	0.027	0.018	0.030	0.041	0.026	0.032	0.016	0.015	0.014	0.020
	نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع الناتج للدول غير المصدرة	**0.020**	**0.030**	**0.037**	**0.041**	**0.046**	**0.075**	**0.057**	**0.059**	**0.081**	**0.066**	**0.056**	**0.054**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.004	0.005	0.007	0.008	0.008	0.009	0.012	0.013	0.014	0.012	0.016	0.010
	تشاد	0.003	0.001	0.001	0.000	0.004	0.012	0.005	0.005	0.005	0.004	0.004	0.004
	السودان	0.013	0.015	0.012	0.009	0.006	0.007	0.012	0.003	0.005	0.004	0.002	0.007
	اليمن	*	*	*	*	*	*	*	*	*	0.064	0.019	0.150
	النيجر	0.016	0.029	0.055	0.034	0.027	0.036	0.037	0.036	0.034	0.015	0.007	0.029
	نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع الناتج للدول منخفضة الدخل	**0.009**	**0.012**	**0.014**	**0.012**	**0.011**	**0.012**	**0.016**	**0.014**	**0.017**	**0.013**	**0.012**	**0.013**
نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع الناتج لدول العالم الإسلامي		**0.024**	**0.026**	**0.030**	**0.033**	**0.038**	**0.047**	**0.039**	**0.045**	**0.060**	**0.056**	**0.055**	**0.042**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم خدمة الدين العام الخارجي، والناتج المحلي الإجمالي للمدة 1980م/1990م في الملحق الإحصائي رقم (13)، (4). مع العلم بان الرمز(*) يعني عدم توفر بيانات إحدى القيمتين، وتم استخراج النسب من خلال قسمة إجمالي خدمة الدين العام لكل(دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) مضروبا في 100%.

(2) ناتجة عن قسمة مجموع خدمة الدين العام الخارجي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على مجموع الناتج المحلي الإجمالي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) للمدة 1980م/1990م مضروبا في 100%.

وبدراسة الجدول رقم (9-1) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1) بلغت نسبة خدمة الدين إلى ناتج دول العالم الإسلامي (0.04) وأعلى نسبة على مستوى السنوات كانت في الأعوام 1988م و1989م.

2) بلغت نسبة خدمة الدين إلى ناتج مجموعة الدول المصدرة للنفط (0.04) وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة عام 1989م و1990م ويلاحظ عليها ما يلي: أن النسب في اغلب الدول تميل للارتفاع أو التذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض التدريجي ومن دول المجموعة التي سجلت ارتفاعا في النسبة الجزائر، ونيجيريا، والجابون، واندونيسيا، وأفضل الدول حالا: إيران، كما ويلاحظ ارتفاع هذه النسب في الأعوام التي تلت عام 1982م.

3) بلغت نسبة خدمة الدين إلى ناتج مجموعة الدول غير المصدرة للنفط (0.05) وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة في عام 1988م ويلاحظ عليها ما يلي: أن النسب لجميع الدول تميل للارتفاع ثم الانخفاض إلا أنها على الأغلب لم تصل للمستويات التي كانت عليها قبل الارتفاع. ومن دول المجموعة التي سجلت ارتفاعا في النسبة الأردن وماليزيا وتونس وتركيا ومصر، وأكثر الدول انخفاضا للنسبة هي لبنان.

4) بلغت نسبة خدمة الدين إلى ناتج مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (0.01) وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة في عام 1986م، 1988م ويلاحظ عليها ما يلي: ميل النسب للانخفاض مع الارتفاع الطفيف في بعض دول المجموعة.

الفرع السابع: نسبة خدمة الدين للصادرات

يوضح الجدول رقم (10-1) نسبة خدمة الدين إلى صادرات الدول الإسلامية للمدة 1980م/1990م.

الجدول رقم (1-10)

نسبة خدمة الدين إلى صادرات العالم الإسلامي للمدة 1980م/1990م [1]

	الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع لصادرات لكل دولة للفترة[2]
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.07	0.08	0.09	0.11	0.14	0.21	0.30	0.31	0.33	0.31	0.26	0.19
	إيران	0.07	0.06	0.03	0.03	0.02	0.03	0.05	0.02	0.04	0.01	0.02	0.03
	الجزائر	0.27	0.26	0.31	0.31	0.32	0.31	0.27	0.24	0.69	0.66	0.59	0.36
	الجابون	0.14	0.13	0.13	0.10	0.12	0.11	0.15	0.05	0.07	0.05	0.04	0.10
	نيجيريا	0.03	0.07	0.17	0.39	0.73	0.84	0.48	0.14	0.39	0.26	0.27	0.24
	نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع صادرات الدول المصدرة	**0.10**	**0.11**	**0.13**	**0.15**	**0.19**	**0.23**	**0.26**	**0.20**	**0.34**	**0.30**	**0.26**	**0.20**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	0.11	0.14	0.12	0.17	0.17	0.23	0.30	0.31	0.33	0.21	0.22	0.22
	تركيا	0.30	0.30	0.30	0.30	0.24	0.33	0.34	0.34	0.36	0.35	0.32	0.33
	تونس	0.12	0.15	0.17	0.20	0.24	0.25	0.29	0.29	0.23	0.22	0.23	0.22
	ماليزيا	0.03	0.04	0.06	0.07	0.09	0.25	0.14	0.15	0.20	0.12	0.11	0.12
	مصر	0.09	0.12	0.15	0.19	0.23	0.30	0.36	0.21	0.31	0.32	0.29	0.23
	لبنان	0.01	0.04	0.07	0.09	0.13	0.15	0.10	0.08	0.04	0.08	0.08	0.06
	نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع صادرات الدول غير المصدرة	**0.09**	**0.12**	**0.14**	**0.16**	**0.16**	**0.28**	**0.25**	**0.23**	**0.27**	**0.23**	**0.21**	**0.20**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.08	0.10	0.13	0.14	0.25	0.16	0.22	0.25	0.24	0.21	0.26	0.19
	تشاد	0.02	0.00	0.02	0.00	0.02	0.10	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03
	السودان	0.13	0.16	0.13	0.09	0.08	0.12	0.26	0.05	0.13	0.07	0.05	0.11
	اليمن	*	*	*	*	*	*	*	*	*	0.43	0.16	1.14
	النيجر	0.06	0.12	0.26	0.16	0.12	0.17	0.18	0.17	0.19	0.09	0.05	0.14
	نسبة مجموع خدمة الدين الى مجموع صادرات الدول منخفضة الدخل	**0.10**	**0.15**	**0.18**	**0.14**	**0.18**	**0.19**	**0.27**	**0.22**	**0.29**	**0.19**	**0.18**	**0.19**
نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع صادرات دول العالم الإسلامي		**0.10**	**0.12**	**0.13**	**0.14**	**0.18**	**0.25**	**0.25**	**0.21**	**0.30**	**0.26**	**0.23**	**0.20**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم خدمة الدين العام الخارجي، وصادرات السلع والخدمات للمدة 1980م/1990م في الملحق الإحصائي (13)، (7). مع العلم بان الرمز(*) يعني عدم توفر بيانات إحدى القيمتين، وتم استخراج النسب من خلال قسمة إجمالي خدمة الدين العام لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على إجمالي صادرات السلع والخدمات لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) مضروبا في 100%.

(2) ناتجة عن قسمة مجموع خدمة الدين العام الخارجي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على مجموع صادرات السلع والخدمات لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) للمدة 1980م/1990م مضروبا في 100%.

وبدراسة الجدول رقم (1-10) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1) بلغت نسبة خدمة الدين إلى صادرات دول العالم الإسلامي (0.20)، وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة في عام 1988م (0.30) وهي نسب مرتفعة نوعاً ما.

2) بلغت نسبة خدمة الدين إلى صادرات دول مجموعة الدول المصدرة للنفط (0.20)، وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة في عام 1988م، وهي نسب مرتفعة نوعاً ما ويلاحظ عليها ما يلي: أكثر دول المجموعة ارتفاعا للنسبة: الجزائر ونيجيريا واندونيسيا، وأفضلها حالا إيران والغابون. وبشكل عام تميل النسب للزيادة، وحتى في حال الانخفاض تبقى مرتفعة عما كانت عليه قبل الارتفاع.

3) بلغت نسبة خدمة الدين إلى صادرات مجموعة الدول غير المصدرة للنفط (0.20) وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة في عام 1985م (0.28) وعام 1988م (0.27). ويلاحظ عليها ما يلي: معظم دول المجموعة شهدت ارتفاعا للنسبة وخصوصا، تركيا، وتونس، ومصر، والأردن، ومن أكثر دول المجموعة انخفاضا للنسبة: ماليزيا ولبنان

4) بلغت نسبة خدمة الدين إلى صادرات في مجموعة الدول ذات النمو المنخفض (0.19) وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة في عام 1986م (0.27)، ويلاحظ عليها ما يلي: أغلب دول المجموعة سجلت انخفاضا في هذه النسبة باستثناء بنغلادش فقد بدأت بالارتفاع وخصوصا بعد عام 1983م.

الفرع الثامن: نسبة مدفوعات الفوائد إلى صادرات السلع والخدمات.

يوضح الجدول رقم (1-11) نسبة مدفوعات الفوائد إلى صادرات الدول الإسلامية للمدة 1980م/1990م.

الجدول رقم (1-11)

نسبة مدفوعات الفوائد إلى صادرات العالم الإسلامي للمدة 1980م/1990م [1]

	الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	نسبة مجموع المدفوعات إلى مجموع الصادرات لكل دولة للفترة[2]
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.031	0.037	0.047	0.055	0.073	0.085	0.133	0.125	0.120	0.113	0.097	0.080
	إيران	0.033	0.018	0.008	0.005	0.004	0.004	0.008	0.003	0.007	0.004	0.002	0.008
	الجزائر	0.099	0.089	0.102	0.087	0.088	0.089	0.083	0.069	0.184	0.168	0.123	0.101
	الجابون	0.043	0.036	0.043	0.025	0.029	0.027	0.043	0.029	0.046	0.036	0.029	0.035
	نيجيريا	0.023	0.040	0.094	0.196	0.270	0.272	0.138	0.086	0.275	0.189	0.171	0.124
	نسبة مجموع المدفوعات إلى مجموع صادرات الدول المصدرة	**0.043**	**0.045**	**0.052**	**0.054**	**0.068**	**0.076**	**0.090**	**0.073**	**0.126**	**0.108**	**0.090**	**0.072**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	0.050	0.043	0.052	0.072	0.066	0.094	0.121	0.121	0.110	0.101	0.124	0.090
	تركيا	0.137	0.164	0.149	0.155	0.122	0.123	0.146	0.137	0.142	0.150	0.141	0.142
	تونس	0.060	0.060	0.068	0.069	0.087	0.086	0.106	0.097	0.086	0.082	0.072	0.079
	ماليزيا	0.018	0.027	0.039	0.044	0.056	0.071	0.069	0.061	0.050	0.037	0.029	0.045
	مصر	0.047	0.071	0.079	0.106	0.111	0.122	0.168	0.076	0.133	0.141	0.106	0.104
	لبنان	0.004	0.010	0.018	0.032	0.050	0.048	0.039	0.028	0.012	0.022	0.022	0.021
	نسبة مجموع المدفوعات إلى مجموع صادرات الدول غير المصدرة	**0.043**	**0.065**	**0.074**	**0.084**	**0.083**	**0.095**	**0.110**	**0.090**	**0.092**	**0.088**	**0.077**	**0.083**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.043	0.048	0.059	0.064	0.110	0.070	0.090	0.107	0.094	0.087	0.079	0.078
	تشاد	0.000	0.000	0.003	0.001	0.002	0.018	0.012	0.018	0.016	0.009	0.013	0.009
	السودان	0.061	0.105	0.018	0.042	0.027	0.102	0.062	0.018	0.034	0.014	0.017	0.045
	اليمن	*	*	*	*	*	*	*	*	*	0.110	0.041	0.318
	النيجر	0.026	0.064	0.105	0.083	0.067	0.098	0.092	0.117	0.114	0.040	0.020	0.073
	نسبة مجموع المدفوعات لمجموع صادرات الدول منخفضة الدخل	**0.045**	**0.074**	**0.056**	**0.063**	**0.070**	**0.092**	**0.098**	**0.091**	**0.104**	**0.063**	**0.053**	**0.073**
نسبة مجموع المدفوعات لمجموع صادرات دول العالم الإسلامي		**0.043**	**0.052**	**0.059**	**0.064**	**0.074**	**0.084**	**0.099**	**0.081**	**0.108**	**0.097**	**0.083**	**0.077**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم مدفوعات الفوائد على الدين العام الخارجي، وصادرات السلع والخدمات للمدة 1980م/1990م في الملحق الإحصائي (16)، (7). مع العلم بان الرمز(*) يعني عدم توفر بيانات إحدى القيمتين، وتم استخراج النسب من خلال قسمة إجمالي مدفوعات الفوائد لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على إجمالي صادرات السلع والخدمات لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) مضروبا في 100%.

(2) ناتجة عن قسمة مجموع مدفوعات الفوائد على الدين العام الخارجي لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي، على مجموع صادرات السلع والخدمات لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي مضروبا في 100%.

وبدراسة الجدول رقم (1-11) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1) بلغت نسبة مدفوعات الفوائد إلى صادرات دول العالم الإسلامي (0.08)، وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة في عام 1988م حيث بلغت (0.11).

2) بلغت نسبة مدفوعات الفوائد إلى صادرات مجموعة الدول المصدرة للنفط (0.07)، وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة في عام 1988م (0.1)، ويلاحظ عليها ما يلي: معظمها سجل انخفاضا في النسب باستثناء بعض السنوات فقد سجلت بعض الدول نسبا مرتفعة وهي: اندونيسيا حيث بدأت النسب بالارتفاع منذ عام 1986م، والجزائر حيث سجلت ارتفاعا منذ عام 1988م، ومن أكثر الدول التي سجلت تحسنا في النسبة: إيران والغابون.

3) بلغت نسبة مدفوعات الفوائد إلى صادرات مجموعة الدول غير المصدرة للنفط (0.08) وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة في عام 1986م (0.09)، ويلاحظ عليها ما يلي: فلم تتجاوز كمجموعة الحدود الحرجة، ومعظمها سجل نسبا منخفضة باستثناء تركيا طيلة الفترة حيث تراوحت ما بين (0.12، 0.16)، والأردن حيث سجلت نسبا مرتفعة في الأعوام 1986م، 1987م، 1990م بلغت (0.12) ومصر حيث سجلت نسبا مرتفعة في عام 1986م، 1985م، 1988م، 1989م حيث تراوحت ما بين (0.12، 0.17).

4) بلغت نسبة مدفوعات الفوائد إلى صادرات مجموعة الدول منخفضة النمو (0.07) وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة في عام 1986م و1988 وتراوحت ما بين (0.09، 1.10) ويلاحظ عليها ما يلي: سجلت دول المجموعة انخفاضا في النسب طيلة السنوات العشر، وبعض الدول كاليمن والنيجر سجلت ارتفاعا في النسبة في بعض السنوات تراوح ما بين (0.10، 0.12).

المطلب الثالث: تطور مديونية العالم الإسلامي للمدة 1991م/2000م

تطور حجم المديونية الخارجية لدول العالم الإسلامي وحجم أعبائها تطورا كبيرا فبعد أن بلغت (239) مليار دولار أمريكي عام 1991م، وهي أكثر مما كانت عليه في عام 1990م أصبحت (289) مليار دولار أمريكي في عام 2000م حيث ارتفعت بمقدار (50) مليار دولار أمريكي.

وأما خدمة الدين فبعد أن بلغت (33) مليار دولار أمريكي عام 1991م وهي أقل مما كانت عليه عام 1990 أصبحت (35) مليار دولار أمريكي عام 2000 حيث ارتفعت بمقدار (2) مليار دولار أمريكي. ويوضح الجدول رقم (12-1) تطور كلٌ من إجمالي الدين العام الخارجي، وإجمالي خدمة الدين العام الخارجي للمدة 1991م/2000م للدول الإسلامية. ويوضح الشكل (2-1) اتجاه مسار الدين العام الخارجي وخدمته الذي سار نحو الزيادة، ثم الانخفاض إلا انه لم يصل لما كان عليه في السنوات العشر السابقة.

الجدول رقم (12-1)

تطور دين العالم الإسلامي وخدمته للمدة 1991م/2000م[1]

مليار دولار أمريكي

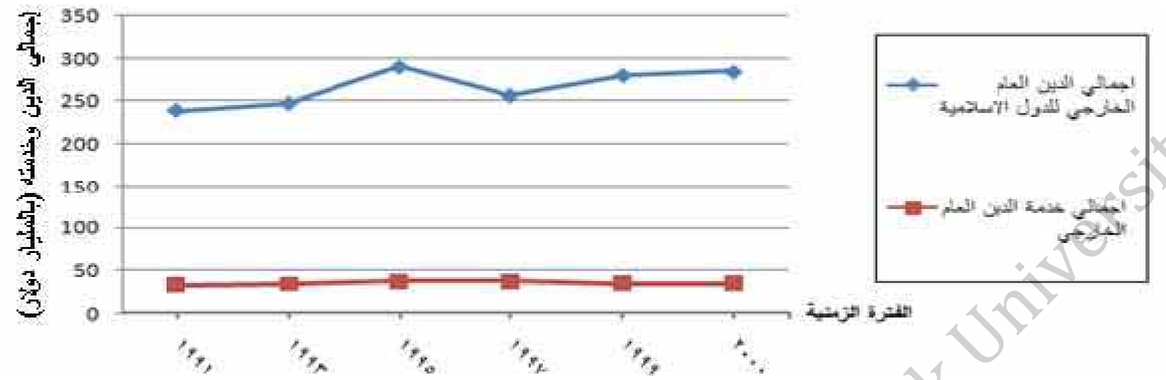
العالم الإسلامي	1991	1993	1995	1997	1999	2000
إجمالي الدين	239	247	290	256	280	284
إجمالي خدمة الدين	33	34	37	37	35	35

المصدر: إعداد الباحثة

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا لبيانات البنك الدولي الخاصة بالدين العام الخارجي، وخدمة الدين العام الخارجي، والقيم الموجودة في الجدول هي عبارة عن مجموع الدين العام الخارجي، ومجموع خدمة الدين العام الخارجي للدول الإسلامية في السنوات المذكورة، وأخذت هذه البيانات من جداول الدين العام الخارجي وخدمة الدين العام الخارجي المثبتة في الملحق الإحصائي رقم (2) ص279، ورقم (14) ص291.

الشكل (2–1)

تطور دين العالم الإسلامي وخدمته للمدة 1991م/2000م



المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (12–1)

وفيما يلي بيان لأهم مؤشرات المديونية الخارجية للمدة 1991م/2000م، وذلك للوقوف الفعلي على مدى تأثير المديونية على الوضع الاقتصادي للدول الإسلامية.

الفرع الأول: نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يوضح الجدول رقم (13–1) نسبة الدين إلى ناتج دول العالم الإسلامي للمدة 1991م/2000م.

الجدول رقم (13-1)

نسبة الدين إلى ناتج العالم الإسلامي للمدة 1991م/2000م[1]

	الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	نسبة مجموع الدين إلى مجموع الناتج لكل دولة للفترة[2]
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.40	0.39	0.36	0.36	0.32	0.26	0.26	0.71	0.53	0.42	0.38
	إيران	*	*	0.10	0.23	0.17	0.11	0.08	0.08	0.05	0.05	0.11
	الجزائر	0.57	0.54	0.50	0.67	0.75	0.67	0.60	0.59	0.53	0.43	0.58
	الجابون	0.60	0.55	0.67	0.88	0.80	0.70	0.69	0.86	0.71	0.68	0.71
	نيجيريا	1.18	0.81	1.24	1.18	1.00	0.72	0.63	0.73	0.64	0.65	0.84
	نسبة مجموع الدين إلى مجموع الناتج للدول المصدرة	**0.56**	**0.49**	**0.40**	**0.44**	**0.39**	**0.31**	**0.29**	**0.46**	**0.39**	**0.35**	**0.39**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	1.82	1.33	1.21	1.08	0.98	0.93	0.85	0.82	0.82	0.73	1.00
	تركيا	0.26	0.25	0.24	0.37	0.30	0.27	0.25	0.19	0.20	0.21	0.24
	تونس	0.54	0.46	0.51	0.51	0.50	0.48	0.45	0.44	0.41	0.41	0.47
	ماليزيا	0.26	0.21	0.20	0.20	0.18	0.16	0.17	0.25	0.24	0.20	0.20
	مصر	0.77	0.66	0.60	0.58	0.51	0.43	0.34	0.33	0.29	0.24	0.42
	لبنان	0.08	0.06	0.05	0.08	0.13	0.14	0.15	0.25	0.32	0.40	0.20
	نسبة مجموع الدين إلى مجموع الناتج للدول غير المصدرة	**0.37**	**0.33**	**0.31**	**0.38**	**0.32**	**0.28**	**0.26**	**0.25**	**0.25**	**0.24**	**0.29**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.39	0.39	0.40	0.43	0.39	0.36	0.32	0.34	0.35	0.32	0.36
	تشاد	0.29	0.31	0.44	0.61	0.54	0.54	0.56	0.54	0.65	0.71	0.51
	السودان	0.81	1.28	1.01	0.73	0.71	1.04	0.77	0.82	0.83	0.83	0.85
	اليمن	0.89	0.81	1.00	1.32	1.31	0.98	0.51	0.83	0.71	0.43	0.82
	النيجر	0.50	0.51	0.77	0.82	0.72	0.68	0.73	0.71	0.74	0.83	0.69
	نسبة مجموع الدين إلى مجموع الناتج للدول منخفضة الدخل	**0.54**	**0.58**	**0.58**	**0.59**	**0.55**	**0.53**	**0.44**	**0.49**	**0.48**	**0.44**	**0.52**
نسبة مجموع الدين إلى مجموع الناتج لدول العالم الإسلامي		**0.46**	**0.42**	**0.37**	**0.43**	**0.37**	**0.35**	**0.29**	**0.34**	**0.32**	**0.30**	**0.35**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم الدين العام الخارجي، والناتج المحلي الإجمالي للمدة 1991م/2000م في الملحق الإحصائي رقم (2)، (6). مع العلم بان الرمز(*) يعني عدم توفر بيانات إحدى القيمتين، وتم استخراج النسب من خلال قسمة إجمالي الدين العام الخارجي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على الناتج المحلي الإجمالي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) مضروبا في 100%.

(2) ناتجة عن قسمة مجموع الدين العام الخارجي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على مجموع الناتج المحلي الإجمالي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) للمدة 1991م/2000م مضروبا في 100%.

وبدراسة الجدول رقم (1-13) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1) بلغت نسبة الدين إلى ناتج دول العالم الإسلامي (0.35) وهي أعلى مما كانت عليه في الفترة الماضية، وعلى مستوى السنوات حققت أعلى نسبة في عام 1991م وبلغت (0.64).

2) بلغت نسبة الدين إلى ناتج مجموعة الدول المصدرة للنفط (0.39) وهي أعلى مما كانت عليه في السنوات 1980م/1990م وعلى مستوى السنوات حققت أعلى نسبة في عام 1991م وبلغت(0.56)، ويلاحظ أن معظم دول المجموعة قد سجلت مستويات حرجة ومتوسطة ومنها: نيجيريا، ثم الغابون، ثم الجزائر، وسجلت إيران أدنى نسبة خلال تلك السنوات. ومن السنوات التي شهدت ارتفاعا لهذا المؤشر لأغلب الدول عام 1998م و1999م وربما يعزى ذلك للأزمة الآسيوية عام 1997م وما تركته من آثار على دول الأزمة نفسها والدول الأخرى.

3) بلغت نسبة الدين لناتج مجموعة الدول غير المصدرة للنفط (0.29) وهي أفضل مما كنت عليه في الفترة الماضية، وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة في عام 1994م حيث بلغت (0.38) ويلاحظ عليها ما يلي: فهنالك انخفاض في النسب لمعظم الدول في هذه الفترة عما كانت عليه في الفترة الماضية. إن بعض دول المجموعة قد تجاوزت المستوى الحرج وهي: الأردن طيلة السنوات العشر، ألا أن النسب بدأت بالانخفاض من بعد عام 1994م وتعزى أسباب الارتفاع في البداية إلى عدم قبول جدولة الديون الأردنية بسبب موقفها من حرب الخليج، لكن بعد توقيع معاهدة السلام تمت جدولة الديون بشروط ميسرة، وألغت الولايات المتحدة نسبة كبيرة من ديونها على الأردن لذلك أخذت النسبة بالانخفاض، ومصر حيث تجاوزت المستوى الحرج في الأعوام 1991م إلى 1995م ثم بدأ بالانخفاض والسبب

هو إسقاط 50% من ديونها عن مصر إزاء موقفها من حرب الخليج عام 1991م[1]، أما تونس فتجاوزت المستوى الحرج في الأعوام 1991م، ومن 1993م إلى 1995م، وكذلك لبنان في الأعوام 1998م إلى 2000م ويعزى ذلك لما ترتب على الحرب الأهلية من آثار طويلة الأمد. وأما باقي دول المجوعة كتركيا، وماليزيا، ومصر، والأردن بعد عام 1995م فقد سجلت انخفاضا لهذا المؤشر عما كان عليه في الفترة السابقة.

4) بلغت نسبة الدين لناتج مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (0.52) وهي أعلى مما كانت علية سابقا وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة في عام 1994م، وإجمالا فإن النسب على مدار السنوات العشر مرتفعة ويلاحظ عليها ما يلي: معظم دول المجموعة قد تجاوزت المستويات الحرجة طيلة الفترة باستثناء بنغلادش بقيت في الحدود المتوسطة إلا أنها أعلى نسبة من الفترة الماضية.

الفرع الثاني: معدل نمو الدين مقارنا بمعدل نمو الناتج

يوضح الجدول رقم (14-1) معدل نمو الدين، والجدول رقم (15-1) ومعدل نمو الناتج لدول العالم الإسلامي للمدة 1991م/2000م.

---

(1) **نعوش: صباح، إعادة جدولة الديون الخارجية، على شبكة الانترنت 2014/3/15م.**

aljazeera.net/

الجدول رقم (14-1)

معدل نمو دين العالم الإسلامي للمدة 1991م/2000م(1)

	الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	متوسط معدل نمو الدين لكل دولة للفترة(2)
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.08	0.03	0.07	0.12	0.02	0.08−	0.07−	0.21	0.09	0.06−	0.04
	إيران	0.15	0.14−	2.31	1.63	0.03−	0.23−	0.29−	0.07−	0.26−	0.18−	0.29
	الجزائر	0.02−	0.02−	0.03−	0.13	0.10	0.00−	0.08−	0.01−	0.09−	0.10−	0.01−
	الجابون	0.02	0.05−	0.04−	0.26	0.08	0.00−	0.08−	0.05	0.14−	0.05	0.01
	نيجيريا	0.02	0.18−	0.00−	0.06	0.01	0.10−	0.11−	0.04	0.05−	0.34	0.00
	متوسط معدل نمو الدين للدول المصدرة(3)	**0.05**	**0.07−**	**0.46**	**0.44**	**0.04**	**0.08−**	**0.13−**	**0.04**	**0.09−**	**0.01**	**0.07**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	0.06	0.07−	0.04−	0.01−	0.02−	0.03−	0.05−	0.06	0.03	0.08−	0.01−
	تركيا	0.02	0.02	0.09	0.10	0.04	0.04−	0.02−	0.05	0.00	0.11	0.04
	تونس	0.07	0.01	0.03	0.08	0.13	0.04	0.00−	0.02	0.00−	0.06−	0.03
	ماليزيا	0.08	0.01−	0.09	0.09	0.09	0.02−	0.07	0.08	0.04	0.02	0.05
	مصر	0.04	0.02−	0.00	0.07	0.02	0.05−	0.08−	0.03	0.06−	0.07−	0.01−
	لبنان	0.06−	0.10−	0.22	1.09	0.98	0.25	0.23	0.75	0.33	0.24	0.39
	متوسط معدل نمو الدين لدول غير المصدرة	**0.04**	**0.03−**	**0.06**	**0.24**	**0.21**	**0.03**	**0.03**	**0.17**	**0.06**	**0.03**	**0.08**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.05	0.03	0.07	0.10	0.02	0.03−	0.05−	0.09	0.06	0.05−	0.03
	تشاد	0.21	0.08	0.08	0.12	0.09	0.11	0.01	0.08	0.06	0.02−	0.08
	السودان	0.01	0.03−	0.00	0.05	0.04	0.04−	0.04−	0.03	0.04−	0.15	0.01
	اليمن	0.02	0.00−	0.02	0.02	0.01	0.02	0.39−	0.52	0.03	0.24−	0.00
	النيجر	0.07−	0.02	0.04	0.03	0.05	0.00	0.01−	0.10	0.01	0.01	0.02
	متوسط معدل نمو الدين للدول منخفضة الدخل	**0.04**	**0.02**	**0.04**	**0.06**	**0.04**	**0.01**	**0.10−**	**0.16**	**0.02**	**0.03−**	**0.03**
معدل نمو مجموع الدين الخارجي لدول العالم الإسلامي		**0.04**	**0.02−**	**0.05**	**0.13**	**0.04**	**0.05−**	**0.07−**	**0.09**	**0.01**	**0.01**	**0.02**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم الدين العام الخارجي للمدة 1991م/2000م في الملحق الإحصائي رقم (2). وتم استخراج معدل النمو من خلال (مجموع الدين في السنة الحالية– مجموع الدين في السنة السابقة) مقسوما على مجموع الدين في السنة السابقة مضروبا في 100%، لكل دولة ولدول العالم الإسلامي ككل.

(2) وتم استخراج المتوسط من خلال مجموع قيم معدل نمو الدين لكل دولة ومجموعة ولدول العالم الإسلامي ككل مقسومة على عدد سنوات.

(3) وتم استخراج المتوسط من خلال مجموع قيم نمو الدين لكل دول المجموعة مقسوما على عدد الدول، ونفس هذه الطريقة استخدمت في باقي المجموعات.

الجدول رقم (15-1)

معدل نمو ناتج العالم الإسلامي للمدة 1991م/2000م(1)

	الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	متوسط معدل نمو الناتج لكل دولة للفترة(2)
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.12	0.09	0.14	0.12	0.14	0.12	0.05−	0.56−	0.47	0.18	0.08
	إيران	*	*	*	0.12	0.35	0.22	0.05−	0.03−	0.02	0.03−	0.09
	الجزائر	0.26−	0.05	0.04	0.15−	0.02−	0.12	0.03	0.00	0.01	0.13	0.01−
	الجابون	0.09−	0.04	0.22−	0.04−	0.18	0.15	0.06−	0.16−	0.04	0.09	0.01−
	نيجيريا	0.04−	0.20	0.35−	0.11	0.19	0.26	0.03	0.11−	0.08	0.32	0.07
	متوسط معدل نمو الناتج للدول المصدرة(3)	**0.07−**	**0.09**	**0.10−**	**0.03**	**0.17**	**0.17**	**0.02−**	**0.17−**	**0.12**	**0.14**	**0.04**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	0.04	0.27	0.06	0.11	0.08	0.03	0.05	0.09	0.03	0.04	0.08
	تركيا	0.00	0.05	0.13	0.28−	0.30	0.07	0.05	0.42	0.07−	0.07	0.07
	تونس	0.06	0.19	0.06−	0.07	0.15	0.09	0.06	0.05	0.05	0.06−	0.06
	ماليزيا	0.12	0.20	0.13	0.11	0.19	0.14	0.01−	0.28−	0.10	0.18	0.09
	مصر	0.14−	0.13	0.11	0.11	0.16	0.12	0.16	0.08	0.07	0.10	0.09
	لبنان	0.57	0.25	0.36	0.27	0.22	0.17	0.15	0.09	0.01	0.01−	0.21
	متوسط معدل نمو الناتج للدول غير المصدرة	**0.11**	**0.18**	**0.12**	**0.07**	**0.18**	**0.10**	**0.08**	**0.08**	**0.03**	**0.05**	**0.10**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.03	0.02	0.05	0.02	0.12	0.07	0.04	0.04	0.04	0.03	0.05
	تشاد	0.08	0.00	0.22−	0.19−	0.23	0.11	0.04−	0.13	0.12−	0.10−	0.01−
	السودان	0.08−	0.38−	0.26	0.44	0.08	0.35−	0.30	0.04−	0.05−	0.15	0.03
	اليمن	0.05	0.09	0.17−	0.22−	0.02	0.36	0.18	0.08−	0.21	0.26	0.07
	النيجر	0.06−	0.01	0.31−	0.03−	0.20	0.06	0.07−	0.13	0.03−	0.11−	0.02−
	متوسط معدل نمو الناتج للدول منخفضة الدخل	**0.00**	**0.05−**	**0.08−**	**0.00**	**0.13**	**0.05**	**0.08**	**0.04**	**0.01**	**0.05**	**0.02**
معدل نمو مجموع الناتج لدول العالم الإسلامي		**0.19−**	**0.08**	**0.19**	**0.01−**	**0.19**	**0.12**	**0.01**	**0.07−**	**0.06**	**0.10**	**0.05**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم الناتج المحلي للمدة 1991م/2000م في الملحق الإحصائي رقم (5). مع العلم بان الرمز(*) يعني عدم توفر البيانات، وتم استخراج معدل النمو من خلال (مجموع الناتج في السنة الحالية– مجموع الناتج في السنة السابقة) مقسوما على مجموع الناتج في السنة السابقة مضروبا في 100%، لكل دولة ولدول العالم الإسلامي ككل.

(2) وتم استخراج المتوسط من خلال مجموع قيم نمو الدين لكل دولة مقسومة على عدد سنوات

(3) وتم استخراج المتوسط من خلال مجموع قيم نمو الناتج لكل دول المجموعة مقسومة على عدد الدول، ونفس هذه الطريقة استخدمت في باقي المجموعات وللدول العالم الإسلامي ككل.

وبمقارنة الجدولين رقم (14-1) و (15-1) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1) بلغ معدل نمو دين دول العالم الإسلامي (0.02) ومعدل نمو ناتجها (0.05) ونلاحظ تفوق معدل نمو الناتج على معدل نمو الدين وهذا يعكس تحسنا عن الفترة السابقة.

2) بلغ معدل نمو دين مجموعة الدول المصدرة للنفط (0.07) ومعدل نمو ناتجها (0.04) وعلى مستوى السنوات فقد شهدت الأعوام 1991م، 1993م، 1994م، 1998م، معدلات نمو منخفضة للناتج المحلي بمقابل معدلات نمو مرتفعة للدين.

ويلاحظ على دول المجموعة أنها شهدت تحسنا عما كانت عليه في الفترة السابقة إلا أنها بقيت خارج حدود الأمان بالنسبة لهذا المؤشر، ومن أكثر دول المجموعة التي شهدت انخفاضا لمعدل نمو الناتج وبالمقابل ارتفاع معدل نمو الدين لفترات متواصلة هي: الجابون، ونيجيريا، والجزائر. وأسوأها حالاً على طول العشر سنوات الجابون، وأفضلها حالا إيران.

ومن السنوات التي شهدت انخفاضا لمعدلات نمو الناتج في مقابل معدلات نمو الدين عام 1991م وعام 1998م، وربما يعود ذلك لأسباب وهي: انخفاض أسعار النفط الناجم عن حرب الخليج في عام 1991م، والأزمة الأسيوية عام 1997م، 1998م.

3) بلغ معدل نمو دين مجموعة الدول غير المصدرة للنفط (0.08) ومعدل نمو ناتجها (0.10) وعلى مستوى السنوات فقد شهدت السنوات 1994م، 1995م، 1998م، 1999م معدلات نمو ناتج منخفضة ومعدلات نمو دين مرتفعة. ويلاحظ على دول المجموعة أنها شهدت تحسنا في هذه الفترة عن الفترة الماضية حيث فاقت معدلات نمو الناتج معدلات نمو الدين لمعظم دول المجموعة في أغلب السنوات.

وأسوأ دول المجموعة حالا لبنان حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج (0.21) ومتوسط معدل نمو الدين (0.39) وهذا يظهر لنا الوضع الحرج لمديونية لبنان.

4) بلغ معدل نمو دين مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (0.03) ومعدل نمو ناتجها (0.02)، وعلى مستوى السنوات فقد شهدت السنوات 1991م إلى 1994 و1999م معدلات نمو ناتج منخفضة ومعدلات نمو دين مرتفعة، ويلاحظ على دول المجموعة أنها حققت تحسنا لكنها بقيت خارج حدود الأمان كمجموعة.

وعلى مستوى الدول فقد شهدت بنغلادش والسودان واليمن تحسنا على مستوى العشر سنوات فقد فاقت معدلات نمو الناتج معدلات نمو الدين، أما تشاد والنيجر فقد شهدت معدلات نمو ناتج منخفضة ومعدلات نمو دين مرتفعة.

الفرع الثالث: معدل نمو الدين مقارنا بمعدل نمو الصادرات

يوضح الجدول رقم (1-16) معدل نمو صادرات دول العالم الإسلامي خلال المدة 1991م/2000م.

الجدول رقم (16-1)

معدل نمو صادرات العالم الإسلامي للمدة 1991م/2000م[1]

	الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	متوسط معدل نمو الصادرات لكل دولة للفترة [2]
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.14	0.17	0.09	0.11	0.13	0.10	0.02	0.16−	0.02−	0.36	0.10
	إيران	0.16−	0.04	0.12	0.24	0.03−	0.17	0.20−	0.24−	0.60	0.03	0.06
	الجزائر	0.08−	0.09−	0.10−	0.12−	0.14	0.28	0.07	0.27−	0.20	0.73	0.07
	الجابون	0.07−	0.01	0.17−	0.21	0.14	0.21	0.08−	0.35−	0.31	0.26	0.05
	نيجيريا	0.18−	0.36	0.27−	0.02−	0.26	0.37	0.04−	0.34−	0.19	0.93	0.13
	متوسط معدل نمو الصادرات للدول المصدرة [3]	0.07−	0.10	0.07−	0.08	0.13	0.23	0.05−	0.27−	0.26	**0.46**	**0.08**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	0.00	0.07	0.06	0.06	0.17	0.05	0.03−	0.01−	0.00−	0.00	0.04
	تركيا	0.04	0.10	0.08	0.13	0.21	0.16	0.19	0.23	0.16−	0.10	0.11
	تونس	0.01−	0.16	0.04−	0.19	0.15	0.02	0.02−	0.03	0.04	0.03−	0.05
	ماليزيا	0.17	0.18	0.17	0.26	0.26	0.10	0.01	0.11−	0.15	0.17	0.14
	مصر	0.19	0.16	0.01	0.03−	0.16	0.03	0.05	0.07−	0.01−	0.18	0.07
	لبنان	0.15	0.07	0.16	0.04	0.68	0.39	0.30	0.04	0.03	0.00	0.18
	متوسط معدل نمو الصادرات للدول غير المصدرة	0.09	0.12	0.07	0.11	0.27	0.13	0.09	0.02	0.01	**0.07**	**0.10**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.12	0.17	0.24	0.02	0.36	0.09	0.13	0.16	0.03	0.09	0.14
	تشاد	0.04−	0.07−	0.07−	0.03−	0.67	0.11−	0.02	0.13	0.13−	0.17−	0.02
	السودان	0.24−	0.03−	0.02	0.60	0.15	0.02−	0.07−	0.21	0.10	1.36	0.21
	اليمن	0.05−	0.03	0.00	0.23−	0.83	1.34	0.11	0.32−	0.59	0.50	0.28
	النيجر	0.11−	0.20	0.36−	0.03	0.29	0.11	0.16−	0.19	0.13−	0.00−	0.01
	متوسط معدل نمو الصادرات للدول منخفضة الدخل	0.07−	0.06	0.03−	0.08	0.46	0.28	0.01	0.07	0.09	**0.36**	**0.13**
	معدل نمو مجموع الصادرات لدول العالم الإسلامي	0.038	0.13	0.06	0.14	0.18	0.14	0.02	0.08−	0.07	**0.24**	**0.09**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم صادرات السلع والخدمات للمدة 1991م/2000م في الملحق الإحصائي رقم (8)، وتم استخراج معدل النمو من خلال (مجموع الصادرات في السنة الحالية– مجموع الصادرات في السنة السابقة) مقسوما على مجموع الصادرات في السنة السابقة مضروبا في 100%، لكل دولة ولدول العالم الإسلامي ككل.

(2) وتم استخراج المتوسط من خلال مجموع قيم نمو الصادرات لكل دولة مقسومة على عدد سنوات.

(3) وتم استخراج المتوسط من خلال مجموع قيم نمو الصادرات لكل دول المجموعة مقسومة على عدد الدول، ونفس هذه الطريقة استخدمت في باقي المجموعات وللدول العالم الإسلامي ككل.

وبمقارنة الجدول رقم (16-1) مع جدول معدل نمو الدين رقم (14-1) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1) بلغ معدل نمو الدين (0.02) لدول العالم الإسلامي ومعدل نمو صادراتها (0.09).

2) بلغ معدل نمو دين مجموعة الدول المصدرة للنفط (0.07) ومعدل نمو صادراتها (0.08) وهذا المعدل يمثل تحسنا عما كان عليه الحال في الفترة الماضية وعلى مستوى السنوات فقد شهدت الأعوام 1991م، 1993 و1994 و1998 تفوقا لمعدلات نمو الدين على الصادرات، ويلاحظ بأن أغلب دول المجموعة عانت من معدلات نمو منخفضة للصادرات ومعدلات نمو مرتفعة للدين في الأعوام السابقة، ويعزى ذلك لأسباب من أهمها: انخفاض مداخيل الصادرات الناجم عن انخفاض أسعار النفط بسبب حرب الخليج، وأزمة شرق آسيا.

ومن دول المجموعة التي شهدت سنوات انخفاض متتالية لمعدل نمو الصادرات اندونيسيا في الأعوام 1998م/1999م، وإيران في الأعوام 1993م/1994، والجزائر في الأعوام 1991م/1992م، 1993م/1994م، الجابون في الأعوام 1993م/1994م.

3) بلغ معدل نمو دين مجموعة الدول غير المصدرة للنفط (0.08) ومعدل نمو صادراتها (0.10) وعلى مستوى السنوات فقد شهدت الأعوام 1994م، 1998م، 1999م معدلات نمو مرتفعة للدين ومنخفضة للصادرات. ومن أكثر دول المجموعة التي عانت ارتفاعاً لمعدل نمو الدين لبنان في الأعوام 1994م/1998م/1999م/2000م ويعزى السبب في ذلك إلى الحرب الأهلية التي اجتاحت لبنان وما ترتب عليها من أحداث.

وسجلت تركيا معدلات نمو منخفضة للصادرات في العامين 1999م/2000م فيما يعزى السبب في ذلك إلى الزلازل الذي اجتاحتها.

4) بلغ معدل نمو دين مجموعة الدول منخفضة النمو (0.03)، ومعدل نمو صادراتها (0.13) وعلى مستوى السنوات فقد شهدت الأعوام 1991م و1993م انخفاضا لمعدلات نمو الصادرات.

وأسوأ دول المجموعة حالا هي تشاد حيث سجلت معدلات نمو منخفضة للصادرات في أغلب الأعوام مما انعكس على المتوسط حيث بلغ معدل نمو الصادرات (0.02) ومعدل نمو الدين (0.08). ويعزى السبب في ذلك إلى موجات الجفاف التي أثرت عليها، تليها النيجر. وتعزى أسباب انخفاض معدلات نمو الصادرات إلى انخفاض أسعار النفط، وانخفاض أسعار المواد الأولية وارتفاع السلع الغذائية وما رافقها من تدهور لشروط التبادل التجاري.

الفرع الرابع: نسبة الدين إلى صادرات السلع والخدمات.

يوضح الجدول رقم (1-17) نسبة الدين إلى صادرات دول العالم الإسلامي للمدة 1991م/2000م.

الجدول رقم (17-1)

نسبة الدين إلى صادرات العالم الإسلامي للمدة 1991م/2000م[1]

	الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	نسبة مجموع الدين إلى مجموع الصادرات لكل دولة للفترة[2]
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	1.57	1.38	1.35	1.36	1.23	1.02	0.93	1.34	1.49	1.03	1.24
	إيران	0.15	0.12	0.36	0.76	0.77	0.51	0.45	0.55	0.26	0.20	0.42
	الجزائر	1.97	2.12	2.31	2.97	2.86	2.24	1.93	2.62	1.99	1.03	2.08
	الجابون	1.26	1.18	13.73	1.43	1.35	1.11	1.12	1.81	1.19	0.99	2.19
	نيجيريا	3.18	1.92	2.63	2.83	2.26	1.50	1.39	2.18	1.74	1.21	1.92
	نسبة مجموع الدين إلى مجموع الصادرات للدول المصدرة	**1.58**	**1.35**	**1.76**	**1.56**	**1.45**	**1.14**	**1.06**	**1.48**	**1.30**	**0.93**	**1.32**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	3.05	2.65	2.41	2.26	1.90	1.76	1.72	1.83	1.90	1.75	2.07
	تركيا	1.91	1.77	1.79	1.73	1.49	1.24	1.02	0.87	1.03	1.04	1.26
	تونس	1.35	1.18	1.26	1.14	1.11	1.14	1.15	1.13	1.09	1.05	1.15
	ماليزيا	0.33	0.28	0.25	0.22	0.19	0.17	0.18	0.22	0.20	0.17	0.21
	مصر	2.77	2.34	2.32	2.56	2.26	2.07	1.81	2.01	1.91	1.50	2.11
	لبنان	0.59	0.49	0.52	1.04	1.23	1.11	1.05	1.78	2.29	2.85	1.61
	نسبة مجموع الدين إلى مجموع الصادرات للدول غير المصدرة	**1.23**	**1.07**	**1.01**	**0.93**	**0.79**	**0.70**	**0.65**	**0.69**	**0.68**	**0.62**	**0.78**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	5.84	5.18	4.44	4.81	3.62	3.21	2.70	2.54	2.62	2.27	3.31
	تشاد	2.44	2.84	3.29	3.76	2.44	3.07	3.04	2.93	3.57	4.23	3.13
	السودان	24.33	24.41	23.98	15.67	14.23	13.94	14.42	12.23	10.66	5.18	12.83
	اليمن	8.05	7.80	7.95	10.53	5.84	2.54	1.40	3.14	2.04	1.03	3.08
	النيجر	3.57	3.05	4.95	4.98	4.05	3.66	4.32	3.99	4.64	4.67	4.12
	نسبة مجموع الدين إلى مجموع الصادرات للدول منخفضة الدخل	**7.75**	**7.04**	**6.58**	**6.84**	**5.05**	**3.94**	**3.23**	**3.54**	**3.22**	**2.42**	**4.24**
نسبة مجموع الدين إلى مجموع الصادرات لدول العالم الإسلامي		**1.55**	**1.34**	**1.48**	**1.33**	**1.16**	**0.97**	**0.88**	**1.05**	**0.99**	**0.81**	**1.10**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم الدين العام الخارجي، وصادرات السلع والخدمات للمدة 1991م/2000م في الملحق الإحصائي رقم (2)، (8). مع العلم بان الرمز(*) يعني عدم توفر بيانات إحدى القيمتين، وتم استخراج النسب من خلال قسمة إجمالي الدين العام الخارجي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على صادرات السلع والخدمات لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) مضروبا في 100%.

(2) ناتجة عن قسمة مجموع الدين العام الخارجي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على مجموع صادرات السلع والخدمات لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) للمدة 1991م/2000م مضروبا في 100%.

وبدراسة الجدول رقم (1−17) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1) بلغت نسبة الدين إلى صادرات دول العالم الإسلامي (1.10) وهي أقل مما كانت عليه في الفترة الماضية وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة في عام 1991م حيث بلغت (1.55).

2) بلغت نسبة الدين إلى صادرات مجموعة الدول النفطية (1.32)، وهي أقل مما كانت عليه في الفترة الماضية ويلاحظ عليها ما يلي: فعلى مستوى الدول بقيت إيران في مستويات نسب الفترة الماضية باستثناء الفترة 1994م/1998م حيث ارتفعت النسب عما كانت عليه في الفترة السابقة، كما شهدت الغابون ارتفاعا أكثر من الفترة الماضية استمر لغاية 1998م وسجلت أعلى نسبة.

أمّا اندونيسيا فقد سجلت انخفاضا عما كانت عليه عام 1990م إلا أنّ النسبة ارتفعت في 1998م و1999م يعزى ذلك لأسباب منها الأزمة الأسيوية والزلازل التي اجتاحتها. أمّا الجزائر ونيجيريا لا زالت في هذه الفترة تعاني من نسب مرتفعة لهذا المؤشر.

3) بلغت نسبة الدين إلى صادرات مجموعة الدول غير المصدرة للنفط (0.78) وهي أقل مما كانت عليه في الفترة الماضية وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة في عام 1991م. ويلاحظ على دول المجموعة أنها شهدت تحسنا عن السنوات السابقة فأصبحت النسب تميل للانخفاض إلا أنها بقيت في حدود مرتفعة وذات عبء ظاهر، والأفضل حالا من بين دول المجموعة هي ماليزيا ولبنان في بداية الفترة، إلا أنّها من بعد عام 1994م بدأت بالارتفاع حتى سجلت نسبا عالية وخصوصا في الأعوام 1999م، 2000م.

4) بلغت نسبة الدين إلى صادرات مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (4.24) وهي أقل من الفترة السابقة لكنها ضمن المستويات الحرجة وأعلى نسبة حققتهما على مستوى السنوات كانت في عام 1991م، حيث بلغت 7.74.

وبعض دول المجموعة سجل تحسنا وبعضها ساء وضعه وحتى الدول التي تراجعت فيها النسب بقيت ضمن المستويات الحرجة العالية. وحققت السودان نسبا هائلة وصلت (12.83) وهي أسوأ دول المجموعة وضعا بناءً على هذا المؤشر، ثم تليها النيجر، ثم بنغلادش، ثم اليمن، ثم تشاد، وفي الواقع هذا المؤشر يعكس الوضع الحرج لكامل المجموعة.

الفرع الخامس: نسبة الاحتياطي الإجمالي إلى الدين العام.

يوضح الجدول رقم (18-1) نسبة الاحتياطي الإجمالي إلى دين دول العالم الإسلامي للمدة 1991م/2000م.

الجدول رقم (18-1)

نسبة الاحتياطي لدين العالم الإسلامي للمدة 1991م/2000م [1]

	الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	نسبة مجموع الاحتياطي إلى مجموع الدين لكل دولة للفترة[2]
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.20	0.21	0.22	0.21	0.23	0.32	0.31	0.35	0.37	0.42	0.29
	إيران	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
	الجزائر	0.13	0.13	0.15	0.17	0.13	0.20	0.34	0.30	0.24	0.58	0.23
	الجابون	0.10	0.02	0.00	0.05	0.04	0.06	0.08	0.00	0.01	0.06	0.04
	نيجيريا	0.14	0.05	0.06	0.06	0.06	0.17	0.34	0.31	0.25	0.34	0.17
	نسبة مجموع الاحتياطي إلى مجموع الدين للدول المصدرة	**0.16**	**0.15**	**0.15**	**0.14**	**0.15**	**0.23**	**0.30**	**0.30**	**0.30**	**0.41**	**0.23**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	0.15	0.15	0.29	0.30	0.34	0.32	0.40	0.31	0.41	0.56	0.31
	تركيا	0.17	0.19	0.18	0.18	0.28	0.37	0.42	0.41	0.49	0.42	0.32
	تونس	0.12	0.13	0.13	0.19	0.19	0.21	0.22	0.20	0.25	0.21	0.19
	ماليزيا	0.93	1.46	2.09	1.79	1.54	1.78	1.28	1.45	1.64	1.50	1.55
	مصر	0.22	0.42	0.50	0.48	0.56	0.63	0.72	0.68	0.58	0.57	0.53
	لبنان	13.16	14.81	15.59	9.43	5.20	4.78	3.59	2.18	1.86	1.22	3.12
	نسبة مجموع الاحتياطي إلى مجموع الدين للدول غير المصدرة	**0.32**	**0.46**	**0.59**	**0.56**	**0.59**	**0.70**	**0.68**	**0.68**	**0.74**	**0.66**	**0.60**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.11	0.15	0.18	0.22	0.16	0.13	0.12	0.13	0.10	0.10	0.14
	تشاد	0.23	0.14	0.07	0.11	0.19	0.20	0.16	0.13	0.10	0.12	0.14
	السودان	0.00	0.00	0.00	0.01	0.02	0.01	0.01	0.01	0.02	0.01	0.01
	اليمن	0.13	0.06	0.03	0.05	0.11	0.18	0.35	0.19	0.27	0.71	0.19
	النيجر	0.18	0.19	0.16	0.09	0.07	0.06	0.04	0.04	0.03	0.05	0.09
	نسبة مجموع الاحتياطي إلى مجموع الدين للدول منخفضة الدخل	**0.08**	**0.09**	**0.10**	**0.12**	**0.11**	**0.10**	**0.11**	**0.10**	**0.11**	**0.15**	**0.11**
نسبة مجموع الاحتياطي إلى مجموع الدين لدول العالم الإسلامي		**0.22**	**0.27**	**0.32**	**0.30**	**0.32**	**0.40**	**0.44**	**0.44**	**0.46**	**0.48**	**0.37**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم الدين العام الخارجي، والاحتياطي الإجمالي للمدة 1991م/2000م في الملحق الإحصائي رقم (2)، (11). مع العلم بان الرمز(*) يعني عدم توفر بيانات إحدى القيمتين، وتم استخراج النسب من خلال قسمة إجمالي الاحتياطي لكل(دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على إجمالي الدين العام الخارجي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) مضروبا في 100%.

(2) ناتجة عن قسمة مجموع الاحتياطي الإجمالي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على مجموع الدين العام الخارجي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) للمدة 1991م/2000م مضروبا في 100%.

وبدراسة الجدول (18-1) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1) بلغت نسبة الاحتياطي إلى دين مجموعة دول العالم الإسلامي (0.37) وهي أعلى مما كانت عليه في الفترة الماضية وهذا يعكس تحسنا، وعلى مستوى السنوات فقد بلغت أعلى نسبة (0.48) في عام2000م.

2) بلغت نسبة الاحتياطي إلى دين مجموعة الدول المصدرة للنفط (0.23) وهي أعلى بقليل مما كانت عليه سابقا، وعلى مستوى السنوات فقد بلغت أعلى نسبة (0.41) في عام 2000م ويلاحظ بأن النسب تميل للزيادة لمعظم دول المجموعة باستثناء الغابون حيث بقيت منخفضة.

وعلى الرغم من الزيادة إلا أن النسب بقيت في الحدود الحرجة والمتوسطة، وربما يعزى التحسن الطفيف إلى ارتفاع أسعار النفط وخصوصا بعد عام 1997م.

3) بلغت نسبة الاحتياطي إلى دين مجموعة الدول غير المصدرة للنفط (0.60) وهي أعلى بكثير مما كانت عليه في الفترة السابقة وهي نسبة تشير إلى التحسن وعلى مستوى السنوات فكانت أعلى نسبة هي (0.74) عام 1999م. ويلاحظ بأن النسب لهذا المؤشر تميل للزيادة لمعظم دول المجموعة باستثناء الأردن، وتركيا، وتونس فقد بقيت في الحدود الحرجة والمتوسطة، أمّا ماليزيا ولبنان فقد حققت نسبا مرتفعة، إلا أنّ لبنان أصبحت تنخفض فيها النسبة من بعد 1997م، ويعزى ذلك لآثار الأوضاع السياسية والأمنية، أما مصر فتراوحت النسب فيها بين الحدود المتوسطة والخفيفة.

4) بلغت نسبة الاحتياطي إلى دين مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (0.11) وهي أفضل من الفترة الماضية، وعلى مستوى السنوات فقد بلغت أعلى نسبة (0.15) في عام 2000م.

ويلاحظ عليها: بأنّها لا زالت أغلبها ضمن الحدود الحرجة والمتوسطة ولم تحقق أي منها ارتفاعا ملحوظا سوى اليمن عام 2000م.

الفرع السادس: نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يوضح الجدول رقم (1-19) نسبة خدمة الدين إلى ناتج دول العالم الإسلامي للمدة 1991م/2000م.

الجدول رقم (19-1)

نسبة خدمة الدين إلى ناتج العالم الإسلامي للمدة 1991م/2000م(1)

	الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع الناتج لكل دولة للفترة(2)
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.059	0.059	0.056	0.050	0.047	0.052	0.041	0.075	0.066	0.046	0.053
	إيران	0.002	0.003	0.010	0.040	0.058	0.056	0.057	0.025	0.035	0.027	0.031
	الجزائر	0.197	0.185	0.174	0.114	0.096	0.085	0.082	0.095	0.098	0.078	0.136
	الجابون	0.042	0.060	0.016	0.047	0.077	0.064	0.076	0.057	0.104	0.062	0.068
	نيجيريا	0.105	0.072	0.067	0.076	0.062	0.061	0.038	0.040	0.028	0.038	0.065
	نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع الناتج للدول المصدرة	**0.062**	**0.062**	**0.067**	**0.058**	**0.057**	**0.057**	**0.050**	**0.056**	**0.057**	**0.045**	**0.058**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	0.149	0.125	0.092	0.079	0.080	0.131	0.109	0.102	0.057	0.065	0.109
	تركيا	0.046	0.047	0.039	0.059	0.054	0.046	0.046	0.039	0.034	0.037	0.050
	تونس	0.086	0.078	0.084	0.086	0.076	0.068	0.061	0.058	0.060	0.081	0.082
	ماليزيا	0.045	0.058	0.051	0.055	0.028	0.041	0.028	0.030	0.035	0.034	0.044
	مصر	0.055	0.051	0.040	0.035	0.034	0.028	0.022	0.019	0.018	0.016	0.033
	لبنان	0.010	0.012	0.009	0.013	0.014	0.016	0.039	0.015	0.024	0.073	0.031
	نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع الناتج للدول غير المصدرة	**0.050**	**0.058**	**0.049**	**0.048**	**0.055**	**0.047**	**0.041**	**0.040**	**0.032**	**0.036**	**0.048**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.013	0.013	0.013	0.014	0.018	0.013	0.013	0.012	0.013	0.014	0.015
	تشاد	0.004	0.004	0.007	0.011	0.005	0.013	0.013	0.010	0.015	0.016	0.010
	السودان	0.002	0.004	0.002	0.000	0.001	0.000	0.000	0.000	0.001	0.015	0.003
	اليمن	0.023	0.016	0.018	0.019	0.021	0.014	0.013	0.030	0.016	0.013	0.021
	النيجر	0.016	0.005	0.029	0.015	0.008	0.007	0.016	0.010	0.011	0.011	0.014
	نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع الناتج للدول منخفضة الدخل	**0.012**	**0.011**	**0.012**	**0.012**	**0.015**	**0.011**	**0.011**	**0.012**	**0.012**	**0.014**	**0.014**
نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع الناتج لدول العالم الإسلامي		**0.053**	**0.056**	**0.054**	**0.050**	**0.053**	**0.050**	**0.043**	**0.044**	**0.040**	**0.038**	**0.047**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم خدمة الدين العام الخارجي، والناتج المحلي الإجمالي للمدة 1991م/2000م في الملحق الإحصائي رقم (14)، (5). مع العلم بان الرمز(*) يعني عدم توفر بيانات إحدى القيمتين، وتم استخراج النسب من خلال قسمة إجمالي خدمة الدين العام لكل(دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) مضروبا في 100%.

(2) ناتجة عن قسمة مجموع خدمة الدين العام الخارجي لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على مجموع الناتج المحلي الإجمالي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) للمدة 1991م/2000م مضروبا في 100%.

وبدراسة الجدول رقم (19-1) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1) بلغت نسبة خدمة الدين إلى ناتج دول العالم الإسلامي (0.05) تقريبا، وهي أعلى من الفترة السابقة، وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة (0.06) تقريبا في عام 1992م.

2) بلغت نسبة خدمة الدين إلى ناتج مجموعة الدول المصدرة للنفط (0.06) تقريبا، وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة (0.07) تقريبا في عام 1993م. وأعلى نسب لهذا المؤشر سجلتها الجزائر، ثم نيجيريا، ثم الغابون، ثم اندونيسيا، وأقلها إيران.

3) بلغت نسبة خدمة الدين إلى ناتج مجموعة الدول غير المصدرة للنفط (0.05) تقريبا وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة (0.06) تقريبا عام 1992م. وسجلت الأردن أعلى نسب لهذا المؤشر، ثم تونس، ثم ماليزيا، ثم مصر، ثم لبنان.

4) بلغت نسبة خدمة الدين لناتج مجموعة الدول منخفضة النمو (0.01) تقريبا وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة (0.02) تقريبا عام 1995.

الفرع السابع: نسبة خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات.

يوضح الجدول رقم (20-1) مؤشر خدمة الدين إلى صادرات دول العالم الإسلامي للمدة 1991م/2000م.

الجدول رقم (20-1)

نسبة خدمة الدين إلى صادرات العالم الإسلامي للمدة 1991م/2000م(1)

	الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع لصادرات لكل دولة للفترة(2)
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.23	0.21	0.21	0.19	0.18	0.20	0.15	0.14	0.19	0.11	0.17
	إيران	0.02	0.02	0.03	0.13	0.27	0.27	0.33	0.18	0.16	0.12	0.16
	الجزائر	0.68	0.73	0.80	0.51	0.36	0.29	0.27	0.42	0.36	0.19	0.43
	الجابون	0.09	0.13	0.03	0.08	0.13	0.10	0.12	0.12	0.17	0.09	0.11
	نيجيريا	0.28	0.17	0.14	0.18	0.14	0.13	0.08	0.12	0.08	0.07	0.13
	نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع صادرات الدول المصدرة	**0.27**	**0.24**	**0.24**	**0.21**	**0.21**	**0.21**	**0.18**	**0.18**	**0.19**	**0.12**	**0.20**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	0.25	0.25	0.18	0.16	0.15	0.25	0.22	0.23	0.13	0.15	0.20
	تركيا	0.34	0.33	0.28	0.27	0.27	0.21	0.19	0.18	0.18	0.18	0.22
	تونس	0.21	0.20	0.21	0.19	0.17	0.16	0.16	0.15	0.16	0.21	0.18
	ماليزيا	0.06	0.08	0.06	0.06	0.03	0.04	0.03	0.03	0.03	0.03	0.04
	مصر	0.20	0.18	0.15	0.16	0.15	0.14	0.12	0.12	0.12	0.10	0.14
	لبنان	0.08	0.10	0.09	0.16	0.13	0.12	0.27	0.11	0.17	0.51	0.21
	نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع صادرات الدول غير المصدرة	**0.17**	**0.17**	**0.14**	**0.13**	**0.11**	**0.11**	**0.09**	**0.10**	**0.09**	**0.09**	**0.11**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.20	0.18	0.14	0.16	0.17	0.12	0.11	0.09	0.10	0.10	0.12
	تشاد	0.04	0.04	0.06	0.07	0.02	0.07	0.07	0.05	0.08	0.09	0.06
	السودان	0.06	0.07	0.05	0.00	0.02	0.00	0.00	0.00	0.01	0.09	0.04
	اليمن	0.21	0.15	0.15	0.16	0.10	0.04	0.03	0.11	0.05	0.03	0.07
	النيجر	0.11	0.03	0.18	0.09	0.04	0.04	0.10	0.06	0.07	0.06	0.07
	نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع صادرات الدول منخفضة الدخل	**0.17**	**0.14**	**0.13**	**0.13**	**0.13**	**0.08**	**0.08**	**0.08**	**0.08**	**0.08**	**0.10**
نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع صادرات دول العالم الإسلامي		**0.22**	**0.20**	**0.19**	**0.16**	**0.15**	**0.15**	**0.13**	**0.12**	**0.12**	**0.10**	**0.15**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم خدمة الدين العام الخارجي، وصادرات السلع والخدمات للمدة 1991م/2000م في الملحق الإحصائي رقم (14)، (8). مع العلم بان الرمز(*) يعني عدم توفر بيانات إحدى القيمتين، وتم استخراج النسب من خلال قسمة إجمالي خدمة الدين العام لكل(دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على إجمالي صادرات السلع والخدمات لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) مضروبا في 100%.

(2) ناتجة عن قسمة مجموع خدمة الدين العام الخارجي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على مجموع صادرات السلع والخدمات لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) للمدة 1991م/2000م مضروبا في 100%.

وبدراسة الجدول (20-1) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1) بلغت نسبة خدمة الدين إلى صادرات دول العالم الإسلامي (0.15) وهي اقل من الفترة السابقة، وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة (0.22) في عام 1991م.

2) بلغت نسبة خدمة الدين إلى صادرات مجموعة الدول المصدرة للنفط (0.20)، وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة (0.27) عام 1991م. ويلاحظ عليها ما يلي: أن أكثرها وضعا حرجا هي: الجزائر حيث تجاوزت المستوى الحرج في مجموع السنوات ووصلت لـ (0.93) أمّا إيران التي شهدت تحسنا في الفترة الماضية فقد ارتفعت نسبة هذا المؤشر لاسيما في السنوات 1995م/1998م.

3) بلغت نسبة خدمة الدين إلى صادرات مجموعة الدول غير المصدرة للنفط (0.11) وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة (0.17) في عام1991م/1992م. ويلاحظ عليها بأن اغلبها سجل انخفاضا ملحوظا وخصوصاً ماليزيا ومصر ولبنان - باستثناء عام 1997م وعام 2000م - حيث سجلت لبنان ارتفاعاً ملحوظاُ، أمّا تونس تركيا والأردن فقد تذبذب المؤشر مابين الانخفاض والارتفاع.

4) بلغت نسبة خدمة الدين إلى صادرات مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (0.10) وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة (0.17) في عام 1991م وشهدت دول المجموعة تحسنا عما كانت عليه سابقا.

الفرع الثامن: نسبة مدفوعات الفوائد إلى صادرات السلع والخدمات.

الجدول رقم (21-1) يوضح نسبة مدفوعات الفوائد إلى صادرات الدول الإسلامية للمدة 1991م/2000م

الجدول رقم (21-1)

نسبة مدفوعات الفوائد إلى صادرات العالم الإسلامي للمدة 1991م/2000م[1]

	الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	نسبة مجموع المدفوعات إلى مجموع الصادرات لكل دولة للفترة[2]
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.09	0.08	0.08	0.07	0.07	0.06	0.05	0.06	0.08	0.06	0.07
	إيران	0.00	0.01	0.01	0.01	0.06	0.05	0.04	0.04	0.02	0.02	0.03
	الجزائر	0.13	0.15	0.17	0.16	0.16	0.14	0.13	0.17	0.13	0.07	0.13
	الجابون	0.05	0.09	0.02	0.04	0.07	0.06	0.07	0.07	0.08	0.04	0.06
	نيجيريا	0.20	0.13	0.09	0.11	0.07	0.06	0.03	0.05	0.03	0.03	0.07
	نسبة مجموع المدفوعات إلى مجموع صادرات الدول المصدرة	**0.09**	**0.08**	**0.07**	**0.07**	**0.08**	**0.07**	**0.06**	**0.07**	**0.06**	**0.05**	**0.07**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	0.11	0.11	0.07	0.07	0.06	0.09	0.09	0.11	0.06	0.07	0.08
	تركيا	0.13	0.12	0.12	0.10	0.09	0.07	0.06	0.06	0.06	0.06	0.08
	تونس	0.07	0.06	0.07	0.06	0.06	0.06	0.06	0.06	0.06	0.06	0.06
	ماليزيا	0.02	0.02	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01
	مصر	0.06	0.08	0.08	0.09	0.09	0.08	0.05	0.05	0.05	0.04	0.07
	لبنان	0.02	0.04	0.03	0.03	0.04	0.08	0.07	0.08	0.13	0.17	0.09
	نسبة مجموع المدفوعات إلى مجموع صادرات الدول غير المصدرة	**0.06**	**0.06**	**0.05**	**0.05**	**0.04**	**0.04**	**0.03**	**0.04**	**0.03**	**0.03**	**0.04**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.07	0.06	0.05	0.05	0.04	0.04	0.03	0.03	0.03	0.03	0.04
	تشاد	0.02	0.02	0.02	0.03	0.01	0.04	0.03	0.03	0.03	0.04	0.03
	السودان	0.03	0.03	0.02	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.02	0.01
	اليمن	0.05	0.03	0.03	0.04	0.03	0.01	0.01	0.04	0.02	0.01	0.02
	النيجر	0.03	0.01	0.06	0.03	0.02	0.01	0.03	0.02	0.03	0.03	0.03
	نسبة مجموع المدفوعات إلى مجموع صادرات الدول منخفضة الدخل	**0.05**	**0.04**	**0.04**	**0.04**	**0.03**	**0.03**	**0.02**	**0.03**	**0.02**	**0.02**	**0.03**
نسبة مجموع المدفوعات إلى مجموع صادرات دول العالم الإسلامي		**0.08**	**0.07**	**0.06**	**0.06**	**0.06**	**0.05**	**0.04**	**0.05**	**0.04**	**0.04**	**0.05**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم مدفوعات الفوائد على الدين العام الخارجي، وصادرات السلع والخدمات للمدة 1991م/2000م في الملحق الإحصائي رقم (17)، (8). مع العلم بان الرمز(*) يعني عدم توفر بيانات إحدى القيمتين، وتم استخراج النسب من خلال قسمة إجمالي مدفوعات الفوائد لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي على إجمالي صادرات السلع والخدمات لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي مضروبا في 100%.

(2) ناتجة عن قسمة مجموع مدفوعات الفوائد على الدين العام الخارجي لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي على مجموع صادرات السلع والخدمات لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي مضروبا في 100%.

وبدراسة الجدول رقم (1-21) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1) بلغت نسبة مدفوعات الفوائد إلى صادرات دول العالم الإسلامي (0.05)، وهي منخفضة عن الفترة السابقة، وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة (0.08)عام 1991م.

2) بلغت نسبة مدفوعات الفوائد إلى صادرات مجموعة الدول المصدرة للنفط (0.07) وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة (0.09) في عام 1991م. واغلب دول المجموعة سجلت انخفاضا لهذا المؤشر باستثناء الجزائر في الأعوام 1991م إلى 1999م ونيجيريا في الأعوام 1991م 1992م.

3) بلغت نسبة مدفوعات الفوائد إلى صادرات مجموعة الدول غير المصدرة للنفط (0.04) وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة (0.06) في الأعوام 1991م و1992م. واغلبها سجل انخفاضا باستثناء تركيا في الأعوام 1991م/1993م، ولبنان في الأعوام 1999م/2000م.

4) بلغت نسبة مدفوعات الفوائد إلى صادرات مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (0.03)، وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة (0.05) في عام 1991م.

المطلب الرابع: تطور مديونية العالم الإسلامي للمدة 2001م/2011م

تطور حجم المديونية الخارجية للدول الإسلامية وحجم أعبائها تطورا كبيرا فبعد أن بلغت (285) مليار دولار أمريكي عام 2001م وهي أقل مما كانت عليه عام 2000 ثم أصبحت (358) مليار دولار أمريكي عام 2011م حيث ارتفعت بمقدار(73) مليار دولار أمريكي.

وأما خدمة الدين فبعد أن بلغت (35) مليار دولار أمريكي عام 2001م، وهي أقل مما كانت عليه عام 2000م ثم أصبحت (40) مليار دولار أمريكي عام 2011م حيث ارتفعت بمقدار(5) مليار دولار أمريكي. ويوضح الجدول رقم (22-1) تطور كلٌ من إجمالي الدين العام الخارجي وإجمالي خدمة الدين العام الخارجي للأعوام 2008م/2011م. ويوضح الشكل رقم (3-1) اتجاه مسار الدين العام وخدمته الذي ينحو للزيادة، ثم الانخفاض قليلا ثم معاودة الارتفاع. وأما بالنسبة لخدمة الدين فقد استمرت بالارتفاع ووصلت لحدودها القصوى في عام 2005م ثم عاودت الانخفاض حتى عام 2011 لكن بقيت أكثر مما كانت عليه في السنوات السابقة.

الجدول رقم (22-1)

تطور دين العالم الإسلامي وخدمته للمدة 2001م/2011م[1]

مليار دولار أمريكي

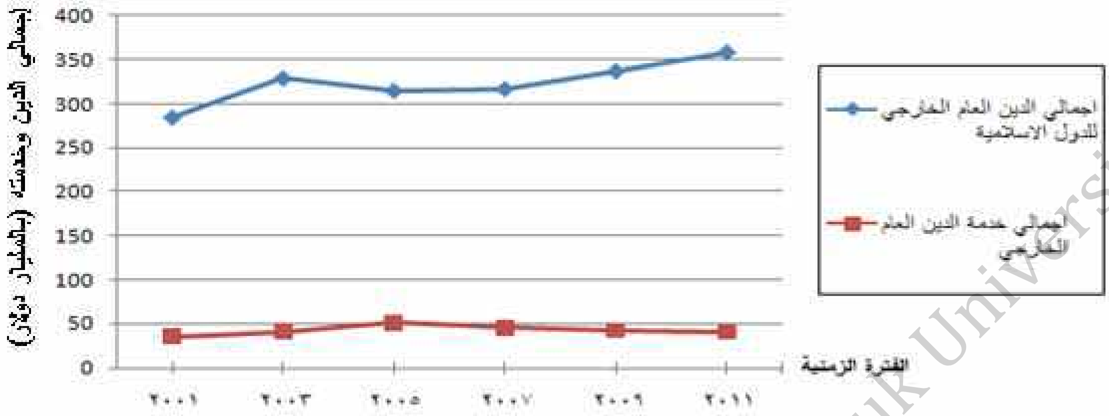
العالم الإسلامي	2001	2003	2005	2007	2009	2011
إجمالي الدين	285	329	315	317	337	358
إجمالي خدمة الدين	35	41	51	45	42	40

المصدر: إعداد الباحثة

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا لبيانات البنك الدولي الخاصة بالدين العام الخارجي، وخدمة الدين العام الخارجي، والقيم الموجودة في الجدول هي عبارة عن مجموع الدين العام الخارجي، ومجموع خدمة الدين العام الخارجي للدول الإسلامية في السنوات المذكورة، وأخذت هذه البيانات من جداول الدين العام الخارجي وخدمة الدين العام الخارجي المثبتة في الملحق الإحصائي رقم (3) ص280، (15) ص292.

الشكل رقم (3-1)

تطور دين العالم الإسلامي وخدمته للمدة 2001م/2011م



المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (22-1)

وفيما يلي بيان لأهم مؤشرات المديونية الخارجية للمدة 2001م/2011م، وذلك للوقوف الفعلي على مدى تأثير المديونية على الوضع الاقتصادي للدول الإسلامية.

الفرع الأول: نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يوضح الجدول رقم (23-1) مؤشر نسبة الدين إلى ناتج دول العالم الإسلامي للمدة 2001م/2011م

الجدول رقم (23–1)

نسبة الدين إلى ناتج العالم الإسلامي للمدة 2001م/2011م[1]

	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	نسبة مجموع الدين إلى مجموع الناتج لكل دولة للفترة[2]
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.43	0.36	0.31	0.28	0.27	0.21	0.19	0.17	0.18	0.14	0.12	0.20
	إيران	0.05	0.06	0.07	0.06	0.05	0.05	0.04	0.02	0.02	0.01	0.01	0.03
	الجزائر	0.38	0.37	0.32	0.24	0.15	0.03	0.03	0.02	0.02	0.02	0.01	0.09
	الجابون	0.65	0.65	0.56	0.53	0.41	0.39	0.22	0.13	0.17	0.15	0.13	0.28
	نيجيريا	0.61	0.47	0.46	0.37	0.18	0.03	0.02	0.02	0.03	0.02	0.02	0.11
	نسبة مجموع الدين إلى مجموع الناتج للدول المصدرة	**0.33**	**0.30**	**0.27**	**0.23**	**0.18**	**0.12**	**0.10**	**0.08**	**0.09**	**0.08**	**0.06**	**0.13**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	0.74	0.74	0.70	0.63	0.55	0.47	0.43	0.23	0.23	0.25	0.22	0.39
	تركيا	0.27	0.26	0.21	0.17	0.13	0.13	0.13	0.11	0.14	0.12	0.12	0.14
	تونس	0.41	0.47	0.48	0.46	0.40	0.39	0.37	0.32	0.34	0.33	0.32	0.38
	ماليزيا	0.26	0.26	0.23	0.20	0.16	0.14	0.10	0.10	0.11	0.11	0.09	0.14
	مصر	0.25	0.29	0.33	0.36	0.31	0.27	0.24	0.19	0.16	0.15	0.13	0.21
	لبنان	0.53	0.75	0.78	0.84	0.86	0.90	0.83	0.68	0.59	0.54	0.51	0.69
	نسبة مجموع الدين إلى مجموع الناتج للدول غير المصدرة	**0.29**	**0.30**	**0.28**	**0.25**	**0.19**	**0.18**	**0.17**	**0.14**	**0.16**	**0.15**	**0.14**	**0.18**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.31	0.33	0.34	0.33	0.29	0.30	0.28	0.26	0.24	0.21	0.20	0.27
	تشاد	0.57	0.57	0.51	0.35	0.28	0.27	0.24	0.20	0.24	0.20	0.16	0.26
	السودان	0.79	0.72	0.63	0.54	0.42	0.34	0.28	0.24	0.26	0.22	0.24	0.33
	اليمن	0.44	0.43	0.41	0.35	0.29	0.27	0.26	0.21	0.24	0.19	0.19	0.26
	النيجر	0.74	0.76	0.71	0.59	0.53	0.19	0.19	0.15	0.17	0.17	0.18	0.32
	نسبة مجموع الدين إلى مجموع الناتج الدول منخفضة الدخل	**0.43**	**0.44**	**0.43**	**0.39**	**0.33**	**0.30**	**0.27**	**0.24**	**0.24**	**0.21**	**0.21**	**0.29**
نسبة مجموع الدين إلى مجموع الناتج لدول العالم الإسلامي		**0.32**	**0.31**	**0.29**	**0.25**	**0.20**	**0.16**	**0.14**	**0.12**	**0.13**	**0.12**	**0.10**	**0.16**

---

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم الدين العام الخارجي، والناتج المحلي الإجمالي للمدة 2001م/2011م في الملحق الإحصائي رقم (3)، (6). وتم استخراج النسب من خلال قسمة إجمالي الدين العام الخارجي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على الناتج المحلي الإجمالي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) مضروبا في 100%.

(2) ناتجة عن قسمة مجموع الدين العام الخارجي لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي على مجموع الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي مضروبا في 100%.

وبدراسة الجدول رقم (1-23) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1) بلغت نسبة الدين إلى ناتج دول العالم الإسلامي (0.16) وهي أفضل حالا مما كانت عليه في الفترات السابقة، وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة (0.32) في عام 2001م ثم انخفضت ثم ارتفعت في عام 2008م وبلغت (0.12) لكنها بقيت أقل مما كانت عليه سابقا.

2) بلغت نسبة الدين إلى ناتج مجموعة الدول المصدرة للنفط (0.13) وهي أفضل مما كانت عليه في الفترتين السابقتين، وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة (0.33) في عام 2001م.

أكثر دول المجموعة ارتفاعا لهذا المؤشر هي: الجابون وخصوصا في الفترة 2001م/2006م إلا أنّها بقيت أفضل حالا من الفترة الماضية، ثم نيجريا خلال الفترة (2001م، 2004م) إلا أنها بقيت أفضل حالا مما سبق. وربما يعزى السبب في هذا التحسن إلى الارتفاع الذي طرأ على أسعار النفط طيلة الفترة ولغاية بدايات 2008م ما قبل الأزمة المالية ولإعادة جدولة الديون وإطالة فترات السماح.

3) بلغت نسبة الدين إلى ناتج مجموعة الدول غير المصدرة للنفط (0.18) وهي أفضل حالا من الفترتين السابقتين، وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة (0.30) في عام 2002م، والملاحظ انخفاض النسب في جميع السنوات على نحو أقل من الفترتين السابقتين.

وشهدت أغلب دول المجموعة تحسنا ملحوظا لهذا المؤشر وخصوصا الأردن ومصر وتونس بالنسبة لما كانت عليه سابقا إلا أن النسب بقيت مرتفعة إلى حد ما. كما وشهدت لبنان ارتفاعا ملحوظا لهذا المؤشر بزيادات كبيرة تراوحت ما بين (0.51، 0.90) وهذا يرجع لأسباب منها الصراعات السياسية الداخلية والخارجية مع الكيان الصهيوني.

4) بلغت نسبة الدين إلى ناتج مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (0.29) وهي أفضل مما كانت عليه في الفترتين السابقتين، وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة (0.44) في عام 2002م.

ومعظم دول المجموعة شهدت تحسنا عما كانت عليه في السابق حتى الدول ذات النسب العالية فهي أقل مما كانت عليه في الفترة السابقة. وأكثر الدول ارتفاعا لهذا المؤشر هي تشاد حيث بلغت في الثلاث سنوات الأولى مستوى حرجا، ثم السودان حيث بلغت في السنوات الأربعة مستوى حرجا ثم النيجر حيث بلغت في السنوات الخمسة الأولى مستوى حرجا.

الفرع الثاني: معدل نمو الدين مقارنا بمعدل نمو الناتج

يوضح الجدول رقم (24-1) معدل نمو دين دول العالم الإسلامي للمدة 2001م/2011م، والجدول رقم (25-1) معدل نمو الناتج الحلي.

الجدول رقم (24-1)

معدل نمو دين العالم الإسلامي للمدة 2001م/2011م(1)

	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط معدل نمو الدين لكل دولة للفترة(2)
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.02−	0.04	0.04	0.03−	0.08	0.01−	0.05	0.09	0.11	0.03	0.02	0.04
	إيران	0.13	0.25	0.35	0.12	0.05	0.06	0.00	0.21−	0.17−	0.16−	0.21−	0.02
	الجزائر	0.11−	0.02	0.03	0.07−	0.24−	0.75−	0.04	0.18−	0.08−	0.13−	0.16−	0.15−
	الجابون	0.12−	0.06	0.05	0.12	0.06−	0.04	0.30−	0.21−	0.02−	0.06	0.14	0.02−
	نيجيريا	0.03−	0.04−	0.11	0.04	0.38−	0.81−	0.06−	0.08	0.08	0.11	0.26	0.06−
	متوسط معدل نمو الدين للدول المصدرة(3)	**0.03−**	**0.07**	**0.12**	**0.04**	**0.11−**	**0.30−**	**0.05−**	**0.09−**	**0.01−**	**0.02−**	**0.01**	**0.03−**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	0.07	0.07	0.01	0.01	0.05−	0.04	0.03	0.30−	0.06	0.20	0.03−	0.01
	تركيا	0.04−	0.11	0.08	0.07	0.08−	0.09	0.18	0.01	0.04	0.07	0.03	0.05
	تونس	0.03	0.20	0.21	0.09	0.10−	0.03	0.08	0.00−	0.03	0.01−	0.02	0.05
	ماليزيا	0.26	0.09	0.04−	0.01	0.12−	0.03	0.14−	0.15	0.00−	0.21	0.01−	0.04
	مصر	0.00−	0.07	0.06	0.04	0.03−	0.02	0.11	0.04−	0.02	0.03	0.04−	0.02
	لبنان	0.35	0.53	0.09	0.17	0.02	0.07	0.04	0.01−	0.00	0.02−	0.02	0.11
	متوسط معدل نمو الدين لدول غير المصدرة	**0.11**	**0.18**	**0.07**	**0.07**	**0.06−**	**0.05**	**0.05**	**0.03−**	**0.02**	**0.08**	**0.00**	**0.05**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.04−	0.11	0.11	0.06	0.07−	0.06	0.06	0.04	0.04	0.01	0.04	0.04
	تشاد	0.01−	0.17	0.23	0.09	0.02−	0.09	0.05	0.00−	0.00	0.00−	0.00	0.05
	السودان	0.02	0.03	0.05	0.04	0.04−	0.06	0.07	0.03	0.04	0.05	0.05	0.04
	اليمن	0.06	0.05	0.05	0.01	0.01−	0.06	0.08	0.03	0.03	0.01	0.01−	0.03
	النيجر	0.03−	0.15	0.17	0.07−	0.01−	0.61−	0.14	0.02	0.08	0.07	0.17	0.01
	متوسط معدل نمو الدين للدول منخفضة الدخل	**0.00−**	**0.10**	**0.12**	**0.03**	**0.03−**	**0.07−**	**0.08**	**0.02**	**0.04**	**0.03**	**0.05**	**0.03**
معدل نمو مجموع الدين الخارجي لدول العالم الإسلامي		**0.01**	**0.08**	**0.07**	**0.03**	**0.07−**	**0.06−**	**0.07**	**0.02**	**0.04**	**0.04**	**0.02**	**0.02**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم الدين العام الخارجي للمدة 2001م/2011م في الملحق الإحصائي رقم (3). وتم استخراج معدل النمو من خلال (مجموع الدين في السنة الحالية – مجموع الدين في السنة السابقة) مقسوما على مجموع الدين في السنة السابقة مضروبا في 100%، لكل دولة ولدول العالم الإسلامي ككل.

(2) وتم استخراج المتوسط من خلال مجموع قيم معدل نمو الدين لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي ككل مقسومة على عدد سنوات

(3) وتم استخراج المتوسط من خلال مجموع قيم معدل نمو الدين لكل دول المجموعة مقسوما على عدد الدول، ونفس هذه الطريقة استخدمت في باقي المجموعات.

الجدول رقم (25-1)

معدل نمو ناتج العالم الإسلامي للمدة 2001م/2011م(1)

	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط معدل نمو الناتج لكل دولة للفترة(2)
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.03−	0.22	0.20	0.09	0.11	0.28	0.19	0.18	0.06	0.31	0.19	0.16
	إيران	0.14	0.01	0.16	0.21	0.18	0.16	0.28	0.24	0.02	0.17	0.22	0.16
	الجزائر	0.01	0.03	0.19	0.25	0.20	0.14	0.16	0.26	0.19−	0.17	0.23	0.13
	الجابون	0.07−	0.05	0.23	0.19	0.21	0.10	0.21	0.36	0.23−	0.20	0.29	0.14
	نيجيريا	0.04	0.23	0.14	0.30	0.28	0.30	0.14	0.25	0.19−	0.36	0.07	0.17
	متوسط معدل نمو الناتج للدول المصدرة(3)	**0.02**	**0.11**	**0.19**	**0.21**	**0.20**	**0.20**	**0.20**	**0.26**	**0.11−**	**0.24**	**0.20**	**0.15**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	0.06	0.07	0.06	0.12	0.10	0.20	0.14	0.28	0.08	0.11	0.09	0.12
	تركيا	0.26−	0.19	0.30	0.29	0.23	0.10	0.22	0.13	0.16−	0.19	0.06	0.12
	تونس	0.03	0.05	0.19	0.14	0.04	0.06	0.13	0.15	0.03−	0.02	0.05	0.07
	ماليزيا	0.01−	0.09	0.09	0.13	0.15	0.13	0.19	0.19	0.12−	0.22	0.17	0.11
	مصر	0.02−	0.10−	0.06−	0.05−	0.14	0.20	0.21	0.25	0.16	0.16	0.08	0.09
	لبنان	0.02	0.09	0.05	0.08	0.00	0.03	0.12	0.20	0.15	0.07	0.08	0.08
	متوسط معدل نمو الناتج لدول غير المصدرة	**0.03−**	**0.06**	**0.11**	**0.12**	**0.11**	**0.12**	**0.17**	**0.20**	**0.01**	**0.13**	**0.09**	**0.10**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.00−	0.01	0.09	0.09	0.07	0.03	0.11	0.16	0.12	0.12	0.12	0.08
	تشاد	0.23	0.16	0.38	0.61	0.20	0.15	0.15	0.19	0.15−	0.21	0.24	0.22
	السودان	0.08	0.12	0.19	0.22	0.24	0.33	0.29	0.18	0.02−	0.23	0.01−	0.17
	اليمن	0.02	0.09	0.10	0.18	0.21	0.13	0.14	0.24	0.09−	0.30	0.00−	0.12
	النيجر	0.08	0.12	0.26	0.12	0.12	0.07	0.18	0.25	0.02−	0.03	0.11	0.12
	متوسط معدل نمو الناتج للدول منخفضة الدخل	**0.08**	**0.10**	**0.20**	**0.24**	**0.17**	**0.14**	**0.17**	**0.21**	**0.03−**	**0.18**	**0.09**	**0.14**
معدل نمو مجموع الناتج لدول العالم الإسلامي		**0.06−**	**0.10**	**0.17**	**0.18**	**0.17**	**0.16**	**0.20**	**0.19**	**0.06−**	**0.22**	**0.13**	**0.13**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم الناتج المحلي للمدة 2001م/2011م في الملحق الإحصائي رقم (6). مع العلم بان الرمز(*) يعني عدم توفر البيانات، وتم استخراج معدل النمو من خلال (مجموع الناتج في السنة الحالية– مجموع الناتج في السنة السابقة) مقسوما على مجموع الناتج في السنة السابقة مضروبا في 100%، لكل دولة ولدول العالم الإسلامي ككل.

(2) وتم استخراج المتوسط من خلال مجموع قيم معدل نمو الناتج لكل دولة ومجموعة والعالم الإسلامي ككل مقسومة على عدد سنوات

(3) وتم استخراج المتوسط من خلال مجموع قيم نمو الناتج لكل دول المجموعة مقسومة على عدد الدول، ونفس هذه الطريقة استخدمت في باقي المجموعات وللدول العالم الإسلامي ككل.

وبمقارنة الجدولين رقم (24-1) و(25-1) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1) بلغ معدل نمو دين دول العالم الإسلامي (0.02) ومعدل نمو ناتجها (0.13)، وهذا يعكس تحسناً لدول العالم الإسلامي.

2) بلغ معدل نمو دين مجموعة الدول المصدرة للنفط (- 0.03) ومعدل نمو ناتجها (0.15)، وهذا يعكس تحسنا عن الفترتين السابقتين، وعلى مستوى السنوات فقد شهد عام 2009م تفوقا لمعدل نمو الدين على معدل نمو الناتج حيث بلغ معدل نمو الناتج (- 0.11) ومعدل نمو الدين (- 0.01)، وتعزى الأسباب في ذلك إلى الأزمة المالية العالمية وما رافقها من ظروف ونتائج.

ومعظم دول المجموعة شهدت تحسنا ملحوظا حيث تفوقت معدلات نمو الناتج على معدلات نمو الدين. ومن الدول التي شهدت انخفاضا لمعدلات نمو الناتج عن معدلات نمو الدين هي: اندونيسيا في الأعوام 2001م،2009م، وإيران في الأعوام 2002م، 2003م، والجزائر في عام 2009م، والجابون في الأعوام 2002م، 2009م، ونيجيريا في الأعوام 2009م، 2011.

3) بلغ معدل نمو دين مجموعة الدول غير المصدرة للنفط (0.05) ومعدل نمو ناتجها (0.10) وعلى مستوى السنوات فقد شهدت الأعوام 2001م ،2002م ،2009م معدلات نمو ناتج منخفضة ومعدلات نمو دين مرتفعة.

معظم دول المجموعة شهدت تحسنا عما كانت عليه في الفترات الماضية، فعلى مستوى مجموع السنوات كلها فاقت معدلات نمو الناتج معدلات نمو الدين وعلى مستوى الدول فأكثر دول شهدت سنوات انخفاض لمعدل نمو الناتج عن نمو الدين.

4) بلغ معدل نمو دين مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (0.03) وبلغ معدل نمو ناتجها (0.14) وعلى مستوى السنوات فقد شهد عام 2009م ارتفاع معدلات نمو الدين على نمو الناتج لكافة دول المجموعة باستثناء بنغلادش.

شهدت أغلب دول المجموعة تحسنا باستثناء بعض الدول في بعض السنوات وهي: بنغلادش في الأعوام 2002م، 2003م، وتشاد في الأعوام 2002، 2009م، والسودان في الأعوام 2009م، 2011م، واليمن في الأعوام 2001م، 2009م، والنيجر في الأعوام 2002م، 2009م إلى 2011م وهي أسو حالا من بين دول المجموعة.

الفرع الثالث: معدل نمو الدين مقارنا بمعدل نمو الصادرات

يوضح الجدول رقم (26-1) معدل نمو صادرات دول العالم الإسلامي للمدة 2001م/2011م.

الجدول رقم (26-1)

معدل نمو صادرات العالم الإسلامي للمدة 2001م/ 2011م(1)

	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط معدل نمو الصادرات لكل دولة للفترة(2)
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.51-	0.02	0.12	0.16	0.18	0.16	0.12	0.20	0.14-	0.34	0.28	0.08
	إيران	0.38-	0.31	0.19	0.29	0.34	0.14	0.27	0.19	0.13-	0.24	0.23	0.15
	الجزائر	0.41-	0.00	0.30	0.31	0.43	0.17	0.11	0.25	0.49-	0.23	0.77	0.15
	الجابون	0.27-	0.05-	0.27	0.33	0.26	0.05	0.22	0.44	0.15-	0.32	0.45-	0.09
	نيجيريا	0.59-	0.09-	0.53	0.34	0.35	0.19	0.09	0.30	0.33-	0.36	0.20	0.12
	متوسط معدل نمو الصادرات للدول المصدرة(3)	**0.43-**	**0.04**	**0.28**	**0.28**	**0.31**	**0.14**	**0.16**	**0.28**	**0.25-**	**0.30**	**0.20**	**0.12**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	0.30-	0.20	0.06	0.23	0.11	0.22	0.14	0.34	0.12-	0.16	0.04	0.10
	تركيا	0.61-	0.09	0.19	0.33	0.14	0.14	0.20	0.21	0.18-	0.08	0.19	0.07
	تونس	0.38-	0.00-	0.15	0.21	0.10	0.09	0.26	0.27	0.21-	0.12	0.02	0.06
	ماليزيا	0.66-	0.07	0.08	0.22	0.13	0.13	0.13	0.12	0.20-	0.25	0.14	0.04
	مصر	0.36-	0.06-	0.12	0.23	0.22	0.18	0.23	0.36	0.12-	0.01-	0.17	0.09
	لبنان	0.76-	0.12	0.09	0.30	0.07	0.02	0.21	0.27	0.03-	0.15	0.16	0.05
	متوسط معدل نمو الصادرات للدول غير المصدرة	**0.51-**	**0.07**	**0.12**	**0.25**	**0.13**	**0.13**	**0.19**	**0.26**	**0.14-**	**0.12**	**0.12**	**0.07**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.69-	0.06-	0.09	0.19	0.14	0.18	0.15	0.20	0.07	0.06	0.39	0.06
	تشاد	0.04-	0.01	1.67	2.34	0.44	0.19	0.00-	0.15	0.37-	0.27	0.22	0.44
	السودان	0.81-	0.38	0.26	0.46	0.34	0.34	0.47	0.31	0.35-	0.53	0.09-	0.17
	اليمن	0.84-	0.12	0.08	0.18	0.36	0.14	0.01-	0.31	0.32-	0.40	0.03	0.04
	النيجر	0.02	0.05	0.20	0.28	0.07	0.06	0.25	0.39	0.05	0.05	0.21	0.15
	متوسط معدل نمو الصادرات للدول منخفضة الدخل	**0.47-**	**0.10**	**0.46**	**0.69**	**0.27**	**0.18**	**0.17**	**0.27**	**0.18-**	**0.26**	**0.15**	**0.17**
معدل نمو مجموع الصادرات لدول العالم الإسلامي		**-0.06**	**0.06**	**0.16**	**0.25**	**0.20**	**0.15**	**0.16**	**0.21**	**0.21-**	**0.22**	**0.21**	**0.12**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم الصادرات للمدة 2001م/2011م في الملحق الإحصائي (9). مع العلم بان الرمز(*) يعني عدم توفر البيانات، وتم استخراج معدل النمو من خلال (مجموع الصادرات في السنة الحالية– مجموع الصادرات في السنة السابقة) مقسوما على مجموع الصادرات في السنة السابقة مضروبا في 100%، لكل دولة ولدول العالم الإسلامي ككل.

(2) وتم استخراج المتوسط من خلال مجموع قيم معدل نمو الصادرات لكل دولة ومجموعة العالم الإسلامي ككل مقسومة على عدد سنوات

(3) وتم استخراج المتوسط من خلال مجموع قيم نمو الصادرات لكل دول المجموعة مقسومة على عدد الدول، ونفس هذه الطريقة استخدمت في باقي المجموعات وللدول العالم الإسلامي ككل.

وبمقارنة الجدول (26-1) مع جدول معدل نمو الدين رقم (24-1) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1) بلغ معدل نمو دين لدول العالم الإسلامي (0.02). ومعدل نمو صادراتها (0.12).

2) بلغ معدل نمو دين مجموعة الدول المصدرة للنفط (-0.03) ومعدل نمو صادراتها (0.12) وعلى مستوى السنوات فقد شهدت الأعوام 2001م و2002م و2009م معدلات نمو منخفضة للصادرات ومعدلات نمو مرتفعة للدين.

وشهدت دول المجموعة معدلات نمو صادرات أفضل من التي حققتها في الفترتين السابقتين. وفي عام 2008م شهدت دول المجموعة تفوقا لمعدل نمو الدين على الصادرات وكذلك في 2002 باستثناء إيران، ويعزى ذلك لأسباب هي بدايات الأزمة العالمية وما رافقها من أحداث ونتائج.

3) بلغ معدل نمو دين مجموعة الدول غير المصدرة للنفط (0.05) ومعدل نمو صادراتها (0.07)، وعلى مستوى السنوات فقد شهدت الأعوام 2001م و2002م و2009م، معدلات نمو مرتفعة للدين ومعدلات نمو منخفضة للصادرات.

وشهدت دول المجموعة تراجعا في معدل نمو الصادرات عما كان عليه في الفترة الماضية، ولكنه بقي يفوق معدل نمو الدين، ومن دول المجموعة من حقق معدل نمو منخفض للصادرات ومرتفع للدين على مستوى مجموع السنوات، ومنها: لبنان حيث بلغ معدل نمو الصادرات (0.05) ونمو الدين (0.11)، وهذا يعزى لأسباب سبق ذكرها.

4) بلغ معدل نمو دين مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (0.03) ومعدل نمو صادراتها (0.17) وعلى مستوى السنوات فقد شهدت الأعوام 2001م و2009م معدلات نمو صادرات منخفضة ومعدلات نمو دين مرتفعة.

وشهدت دول المجموعة تحسنا في معدلات نمو الصادرات على مستوى السنوات. كما وشهدت دول المجموعة ككل معدلات نمو منخفضة للصادرات ومعدلات نمو مرتفعة للدين في الأعوام 2001م و2009م.

ومع كل ذلك فقد شهدت دول المجموعة ككل معدلات نمو صادرات مرتفعة وذلك في العامين 2004م، 2005م.

الفرع الرابع: نسبة الدين إلى صادرات السلع والخدمات.

يوضح الجدول رقم (27-1) نسبة الدين إلى صادرات دول العالم الإسلامي للمدة 2001م/2011م.

الجدول رقم (27-1)

نسبة الدين إلى صادرات العالم الإسلامي للمدة 2001م/2011م[1]

	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	نسبة مجموع الدين لمجموع الصادرات لكل دولة للفترة[2]
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	1.09	1.11	1.03	0.87	0.79	0.68	0.63	0.58	0.75	0.58	0.46	0.70
	إيران	0.22	0.21	0.24	0.21	0.17	0.15	0.12	0.08	0.08	0.05	0.03	0.11
	الجزائر	1.04	1.06	0.84	0.60	0.32	0.07	0.06	0.04	0.07	0.05	0.03	0.23
	الجابون	1.09	1.22	1.00	0.85	0.63	0.63	0.36	0.20	0.23	0.18	0.39	0.46
	نيجيريا	1.42	1.49	1.08	0.84	0.39	0.06	0.05	0.04	0.07	0.06	0.06	0.27
	نسبة مجموع الدين لمجموع الصادرات للدول المصدرة	**0.98**	**0.96**	**0.84**	**0.67**	**0.48**	**0.32**	**0.28**	**0.24**	**0.34**	**0.27**	**0.21**	**0.39**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	1.75	1.56	1.49	1.21	1.04	0.88	0.79	0.41	0.50	0.52	0.48	0.79
	تركيا	1.00	1.02	0.92	0.74	0.60	0.57	0.56	0.47	0.60	0.59	0.51	0.62
	تونس	0.96	1.16	1.22	1.10	0.90	0.85	0.73	0.57	0.75	0.66	0.66	0.81
	ماليزيا	0.23	0.24	0.21	0.18	0.14	0.13	0.10	0.10	0.12	0.12	0.10	0.14
	مصر	1.42	1.61	1.52	1.29	1.03	0.89	0.80	0.56	0.66	0.68	0.56	0.85
	لبنان	3.41	4.66	4.67	4.21	4.04	4.22	3.63	2.80	2.89	2.46	2.16	3.27
	نسبة مجموع الدين لمجموع الصادرات للدول غير المصدرة	**0.67**	**0.72**	**0.68**	**0.58**	**0.47**	**0.44**	**0.41**	**0.35**	**0.44**	**0.40**	**0.35**	**0.46**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	1.99	2.35	2.39	2.13	1.74	1.57	0.01	1.25	1.22	1.16	0.87	0.14
	تشاد	3.90	4.51	2.08	0.68	0.46	0.42	0.45	0.39	0.61	0.48	0.40	0.57
	السودان	6.89	5.15	4.28	3.06	2.20	1.75	1.27	1.00	1.61	1.11	1.28	1.74
	اليمن	1.23	1.16	1.12	0.97	0.70	0.65	0.71	0.56	0.85	0.61	0.59	0.76
	النيجر	4.39	4.80	4.67	3.41	3.17	1.17	1.07	0.78	0.80	0.81	0.79	1.69
	نسبة مجموع الدين لمجموع الصادرات للدول منخفضة الدخل	**2.45**	**2.53**	**2.41**	**1.89**	**1.43**	**1.22**	**0.03**	**0.93**	**1.18**	**0.97**	**0.87**	**0.26**
نسبة مجموع الدين لمجموع الصادرات لدول العالم الإسلامي		**0.86**	**0.88**	**0.81**	**0.67**	**0.51**	**0.42**	**0.15**	**0.33**	**0.43**	**0.37**	**0.31**	**0.40**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم الدين العام الخارجي، وصادرات السلع والخدمات للمدة 2001م/2011م في الملحق الإحصائي رقم (3)، (9). مع العلم بان الرمز(*) يعني عدم توفر بيانات إحدى القيمتين، وتم استخراج النسب من خلال قسمة إجمالي الدين العام الخارجي لكل(دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على صادرات السلع والخدمات لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) مضروبا في 100%.

(2) ناتجة عن قسمة مجموع الدين العام الخارجي لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي على مجموع صادرات السلع والخدمات لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي للمدة 2001م/2011م مضروبا في 100%.

وبدراسة الجدول (27-1) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1) بلغت نسبة الدين إلى صادرات دول العالم الإسلامي (0.40)، وهي أفضل مما كانت عليه سابقاً.

2) بلغت نسبة الدين إلى صادرات مجموعة الدول المصدرة للنفط (0.39) وعلى مستوى السنوات فقد بلغت أعلى نسبة (0.98) في عام 2001م. وعلى مستوى الدول فأصبح المؤشر يميل للانخفاض منذ بداية الفترة ولغاية 2008م وفي 2009م بدأت النسب بالارتفاع الطفيف.

3) بلغت نسبة الدين إلى صادرات مجموعة الدول غير المصدرة للنفط (0.46) وعلى مستوى السنوات سجلت أعلى نسبة (0.72) في عام 2002م. وعموما، شهدت دول المجموعة تحسنا عما كانت عليه سابقا حيث بدأت النسب بالانخفاض لغاية عام 2008م، وفي 2009م بدأت بالارتفاع التدريجي ثم انخفضت، ومن دول المجموعة التي شهدت تأزما ووضعا حرجا لبنان حيث ارتفعت فيها نسب المؤشر وسجلت مستويات تفوق المستوى الحرج.

4) بلغت نسبة الدين إلى صادرات مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (0.26) وهي أفضل بكثير عما كانت عله سابقا، حيث شهدت جميعها تحسنا فبدأت النسب بالانخفاض في جميع الدول إلا أنّها مع كل هذا الانخفاض فقد بقيت ذات تأثير بالغ على بعض الدول كالسودان والنيجر، وقد مالت النسب للارتفاع في عام 2009م.

الفرع الخامس: نسبة الاحتياطي الإجمالي إلى الدين العام.

يوضح الجدول رقم (28-1) نسبة الاحتياطي إلى دين دول العالم الإسلامي للمدة 2001م/2011م.

الجدول رقم (28-1)

نسبة الاحتياطي إلى دين العالم الإسلامي للمدة 2001م/2011م[1]

	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	نسبة مجموع الاحتياطي إلى مجموع الدين لكل دولة للفترة[2]
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.41	0.45	0.49	0.51	0.45	0.56	0.71	0.59	0.68	0.96	1.07	0.65
	إيران	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
	الجزائر	0.94	1.18	1.62	2.24	3.82	21.23	28.77	45.37	51.43	65.06	86.47	8.81
	الجابون	0.00	0.04	0.06	0.12	0.19	0.30	0.48	0.94	0.98	0.81	0.88	0.37
	نيجيريا	0.36	0.27	0.24	0.53	1.41	11.16	14.36	13.74	10.78	7.65	6.15	2.01
	نسبة مجموع الاحتياطي إلى مجموع الدين للدول المصدرة	**0.46**	**0.50**	**0.57**	**0.72**	**0.97**	**1.69**	**2.21**	**2.41**	**2.36**	**2.62**	**2.88**	**1.51**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	0.48	0.58	0.75	0.75	0.79	0.98	1.08	1.74	2.23	2.09	1.91	1.17
	تركيا	0.37	0.48	0.55	0.55	0.83	0.92	0.94	0.90	0.88	0.94	0.93	0.78
	تونس	0.22	0.22	0.23	0.28	0.35	0.51	0.55	0.63	0.76	0.67	0.52	0.47
	ماليزيا	1.24	1.28	1.75	2.61	3.16	3.60	5.17	4.05	4.27	3.89	4.92	3.23
	مصر	0.56	0.54	0.53	0.53	0.78	0.91	1.02	1.13	1.13	1.16	0.61	0.82
	لبنان	0.80	0.72	1.04	0.86	0.88	0.96	0.99	1.37	1.90	2.20	2.32	1.33
	نسبة مجموع الاحتياطي إلى مجموع الدين للدول غير المصدرة	**0.60**	**0.65**	**0.78**	**0.89**	**1.13**	**1.28**	**1.41**	**1.40**	**1.49**	**1.55**	**1.59**	**1.20**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.09	0.11	0.15	0.17	0.16	0.21	0.27	0.29	0.49	0.52	0.41	0.28
	تشاد	0.13	0.20	0.14	0.15	0.15	0.39	0.56	0.79	0.36	0.37	0.56	0.37
	السودان	0.00	0.02	0.05	0.11	0.17	0.14	0.11	0.11	0.08	0.07	0.01	0.08
	اليمن	0.84	0.97	1.04	1.16	1.28	1.48	1.40	1.43	1.19	1.00	0.77	1.15
	النيجر	0.08	0.08	0.13	0.14	0.14	0.53	0.74	0.86	0.74	0.81	0.61	0.34
	نسبة مجموع الاحتياطي إلى مجموع الدين للدول منخفضة الدخل	**0.17**	**0.20**	**0.23**	**0.28**	**0.31**	**0.37**	**0.40**	**0.42**	**0.45**	**0.44**	**0.34**	**0.34**
نسبة مجموع الاحتياطي إلى مجموع الدين لدول العالم الإسلامي		**0.49**	**0.53**	**0.63**	**0.75**	**0.97**	**1.30**	**1.54**	**1.61**	**1.65**	**1.76**	**1.85**	**1.21**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم الدين العام الخارجي، والاحتياطي الإجمالي للمدة 2001م/2011م في الملحق الإحصائي رقم (3)، (12). مع العلم بان الرمز(*) يعني عدم توفر بيانات إحدى القيمتين، وتم استخراج النسب من خلال قسمة إجمالي الاحتياطي لكل(دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على إجمالي الدين العام الخارجي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) مضروبا في 100%.

(2) ناتجة عن قسمة مجموع الاحتياطي الإجمالي لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي على مجموع الدين العام الخارجي لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي للمدة 2001م/2011م مضروبا في 100%.

وبدراسة الجدول (28-1) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1) بلغت نسبة الاحتياطي إلى دين دول العالم الإسلامي (1.21)، وهي مرتفعة وتشير لتحسن الوضع بناء على هذا المؤشر.

2) بلغت نسبة الاحتياطي إلى دين مجموعة الدول المصدرة للنفط (1.51) وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة (2.88) في عام 2011م. وبالنسبة لدول المجموعة فقد سجلت الجزائر أعلى النسب من بين دول المجموعة ثم نيجريا ثم اندونيسيا ثم الجابون التي تمثل أسوأ الحالات حيث سجلت نسبا متدنية وخصوصا في الفترة 2001م، 2005.

3) بلغت نسبة الاحتياطي إلى دين مجموعة الدول غير المصدرة للنفط (1.20) وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة (1.59) في عام 2011م وقد مالت نسب هذا المؤشر لأغلب دول المجموعة نحو التحسن والزيادة، ومن بين دول المجموعة التي سجلت أعلى النسب: ماليزيا، ولبنان، ومصر، والأردن، وتركيا، وأدنى نسب حققتها دول المجموعة هي: تونس.

4) بلغت نسبة الاحتياطي إلى دين مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (0.34) وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة (0.45) في عام 2009م على الرغم من التحسن إلا أنّها تبقى أسوأ المجموعات حالا من حيث ثقل وعبء المديونية، فعلى الرغم من ارتفاع المؤشر لبعض الدول إلا انه بقي في المستويات الحرجة أو القريبة من الحرجة وخصوصا في السودان.

الفرع السادس: نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي.

يوضح الجدول رقم (29-1) نسبة خدمة الدين إلى ناتج دول العالم الإسلامي للمدة 2001م/2011م.

الجدول رقم (29-1)

نسبة خدمة الدين إلى ناتج العالم الإسلامي للمدة 2001م/2011م[1]

	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	نسبة مجموع خدمة الدين لمجموع الناتج لكل دولة للفترة[2]
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.041	0.033	0.032	0.040	0.029	0.025	0.025	0.018	0.018	0.013	0.012	0.021
	إيران	0.009	0.011	0.011	0.011	0.011	0.010	0.009	0.007	0.006	0.004	0.003	0.007
	الجزائر	0.075	0.066	0.056	0.060	0.050	0.113	0.006	0.006	0.003	0.002	0.002	0.030
	الجابون	0.091	0.077	0.059	0.029	0.019	0.016	0.227	0.050	0.034	0.030	0.021	0.056
	نيجيريا	0.051	0.024	0.024	0.019	0.078	0.046	0.006	0.002	0.003	0.001	0.001	0.016
	نسبة مجموع خدمة الدين لمجموع الناتج للدول المصدرة	**0.039**	**0.031**	**0.029**	**0.032**	**0.035**	**0.036**	**0.017**	**0.011**	**0.011**	**0.008**	**0.007**	**0.018**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	0.059	0.050	0.102	0.050	0.040	0.036	0.037	0.119	0.023	0.023	0.025	0.047
	تركيا	0.059	0.043	0.041	0.031	0.026	0.020	0.018	0.018	0.018	0.014	0.012	0.022
	تونس	0.056	0.059	0.055	0.061	0.053	0.063	0.054	0.038	0.042	0.044	0.049	0.051
	ماليزيا	0.040	0.054	0.052	0.042	0.042	0.022	0.025	0.011	0.031	0.012	0.016	0.027
	مصر	0.017	0.020	0.027	0.024	0.024	0.021	0.021	0.019	0.015	0.013	0.014	0.018
	لبنان	0.068	0.092	0.147	0.187	0.142	0.180	0.167	0.141	0.131	0.104	0.130	0.135
	نسبة مجموع خدمة الدين لمجموع الناتج للدول غير المصدرة	**0.046**	**0.044**	**0.047**	**0.039**	**0.033**	**0.027**	**0.025**	**0.022**	**0.025**	**0.017**	**0.018**	**0.027**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.012	0.013	0.011	0.011	0.013	0.010	0.013	0.010	0.010	0.009	0.012	0.011
	تشاد	0.011	0.009	0.010	0.006	0.008	0.007	0.007	0.015	0.009	0.007	0.007	0.008
	السودان	0.014	0.008	0.014	0.013	0.013	0.007	0.007	0.005	0.009	0.007	0.008	0.009
	اليمن	0.018	0.013	0.013	0.013	0.009	0.009	0.008	0.008	0.009	0.007	0.008	0.009
	النيجر	0.010	0.006	0.008	0.009	0.008	0.013	0.004	0.003	0.007	0.003	0.005	0.006
	نسبة مجموع خدمة الدين لمجموع الناتج للدول منخفضة الدخل	**0.013**	**0.012**	**0.012**	**0.011**	**0.012**	**0.009**	**0.010**	**0.008**	**0.009**	**0.008**	**0.010**	**0.010**
نسبة مجموع خدمة الدين لمجموع الناتج لدول العالم الإسلامي		**0.040**	**0.036**	**0.036**	**0.034**	**0.032**	**0.030**	**0.020**	**0.016**	**0.017**	**0.012**	**0.012**	**0.022**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم خدمة الدين العام الخارجي، والناتج المحلي الإجمالي للمدة 2001م/2011م في الملحق الإحصائي رقم (15)، (6)، وتم استخراج النسب من خلال قسمة إجمالي خدمة الدين العام لكل(دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) مضروبا في 100%.

(2) ناتجة عن قسمة مجموع خدمة الدين العام الخارجي لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي على مجموع الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي للمدة 2001م/2011م مضروبا في 100%.

وبدراسة الجدول رقم (29-1) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1) بلغت نسبة خدمة الدين إلى ناتج دول العالم الإسلامي (0.02) تقريبا، وهي أدنى من الفترات الماضية.

2) بلغت نسبة خدمة الدين إلى ناتج مجموعة الدول المصدرة للنفط (0.02) تقريبا، وأكثر الدول التي سجلت ارتفاعا هي الجابون في عام 2007م. والملاحظ أنّ النسب بدأت بالارتفاع إلا أنّها عاودت الانخفاض في جميع الدول.

3) بلغت نسبة الدين إلى ناتج مجموعة الدول غير النفطية (0.03) تقريبا، ومن أكثر الدول ارتفاعا لهذا المؤشر لبنان حيث بلغت أقصاها في عام 2004 (0.19)، وباقي الدول تذبذبت ما بين الارتفاع والانخفاض وتراوحت ما بين (0.12/0.01).

4) بلغت نسبة خدمة الدين إلى ناتج مجموعة الدول منخفضة النمو (0.01) تقريبا، وتراوحت ما بين (0.01/0.00).

الفرع السابع: مؤشر خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات.

يوضح الجدول رقم (30-1) نسبة خدمة الدين إلى صادرات دول العالم الإسلامي للمدة 2001م/2011م.

الجدول رقم (30-1)

نسبة خدمة الدين إلى صادرات العالم الإسلامي للمدة 2001م/2011م(1)

	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع لصادرات لكل دولة للفترة(2)
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.11	0.10	0.10	0.12	0.08	0.08	0.08	0.06	0.08	0.05	0.04	0.07
	إيران	0.05	0.04	0.04	0.04	0.03	0.03	0.03	0.02	0.02	0.01	0.01	0.02
	الجزائر	0.21	0.19	0.15	0.15	0.10	0.23	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.07
	الجابون	0.15	0.14	0.11	0.05	0.03	0.03	0.36	0.08	0.05	0.04	0.06	0.09
	نيجيريا	0.12	0.08	0.06	0.04	0.17	0.11	0.01	0.00	0.01	0.00	0.00	0.04
	نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع صادرات الدول المصدرة	**0.11**	**0.10**	**0.09**	**0.09**	**0.09**	**0.10**	**0.05**	**0.03**	**0.04**	**0.03**	**0.02**	**0.06**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	0.14	0.11	0.21	0.10	0.08	0.07	0.07	0.21	0.05	0.05	0.06	0.10
	تركيا	0.21	0.17	0.18	0.13	0.12	0.09	0.08	0.07	0.08	0.07	0.05	0.10
	تونس	0.13	0.15	0.14	0.14	0.12	0.14	0.11	0.07	0.09	0.09	0.10	0.11
	ماليزيا	0.04	0.05	0.05	0.04	0.04	0.02	0.02	0.01	0.03	0.01	0.02	0.03
	مصر	0.09	0.11	0.12	0.09	0.08	0.07	0.07	0.06	0.06	0.06	0.06	0.07
	لبنان	0.43	0.57	0.88	0.93	0.66	0.85	0.72	0.58	0.63	0.47	0.55	0.64
	نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع صادرات الدول غير المصدرة	**0.10**	**0.10**	**0.12**	**0.09**	**0.08**	**0.06**	**0.06**	**0.05**	**0.07**	**0.05**	**0.05**	**0.07**
الدول ذات النمو المنخفض	بنغلادش	0.08	0.09	0.08	0.07	0.08	0.06	0.07	0.05	0.05	0.05	0.05	0.06
	تشاد	0.07	0.07	0.04	0.01	0.01	0.01	0.01	0.03	0.02	0.02	0.02	0.02
	السودان	0.12	0.06	0.09	0.07	0.07	0.04	0.03	0.02	0.06	0.04	0.04	0.04
	اليمن	0.05	0.04	0.04	0.03	0.02	0.02	0.02	0.02	0.03	0.02	0.02	0.03
	النيجر	0.06	0.04	0.05	0.05	0.05	0.08	0.02	0.02	0.03	0.02	0.02	0.03
	نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع صادرات الدول منخفضة النمو	**0.08**	**0.07**	**0.07**	**0.06**	**0.05**	**0.04**	**0.04**	**0.03**	**0.05**	**0.04**	**0.04**	**0.04**
نسبة مجموع خدمة الدين إلى مجموع صادرات دول العالم الإسلامي		**0.11**	**0.10**	**0.10**	**0.09**	**0.08**	**0.08**	**0.06**	**0.04**	**0.05**	**0.04**	**0.03**	**0.06**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم خدمة الدين العام الخارجي، وصادرات السلع والخدمات للفترة 2001م/2011م في الملحق الإحصائي رقم (15)، (9). وتم استخراج النسب من خلال قسمة إجمالي خدمة الدين العام لكل(دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) على إجمالي صادرات السلع والخدمات لكل (دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي) مضروبا في 100%.

(2) ناتجة عن قسمة مجموع خدمة الدين العام الخارجي لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي على مجموع صادرات السلع والخدمات لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي للفترة 2001م/2011م مضروبا في 100%.

وبدراسة الجدول رقم (30−1) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1) بلغت نسبة خدمة الدين إلى صادرات دول العالم الإسلامي (0.06).

2) بلغت نسبة خدمة الدين إلى صادرات مجموعة الدول المصدرة للنفط (0.06)، وعلى مستوى السنوات فقد بلغت أعلى نسبة (0.11) في عام 2001م، وعلى مستوى الدول فقد شهد المؤشر تحسنا في جميع السنوات، باستثناء الجزائر في الفترة من 2001م إلى الفترة 2006م حيث شهدت ارتفاعا، والجابون في 2007م حيث شهدت ارتفاعا كذلك.

3) بلغت نسبة خدمة الدين إلى صادرات مجموعة الدول غير المصدرة للنفط (0.07) وعلى مستوى السنوات بلغت أعلى نسبة (0.12) في عام 2003م. والملاحظ أن معظم دول المجموعة قد شهدت تحسنا وانخفاضا للنسب، باستثناء الأردن عام 2003م، 2008م لكنها أفضل حالا مما كانت عليه سابقا، وتركيا في الأعوام 2001م، 2003م. وأسوأ دول المجموعة حالا هي: لبنان حيث شهدت نسبا مرتفعة وخصوصا في الفترة 2003م، 2007م.

4) بلغت نسبة خدمة الدين إلى صادرات مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (0.04) وعلى مستوى السنوات فقد بلغت أعلى نسبة (0.08) في عام 2001م وشهدت دول المجموعة تحسنا ملحوظا وفق هذا المؤشر.

الفرع الثامن: مدفوعات الفوائد إلى صادرات السلع والخدمات.

يوضح الجدول رقم (31−1) نسبة مدفوعات الفائدة إلى صادرات العالم الإسلامي للمدة 2001م/2011م.

الجدول رقم (31-1)

نسبة مدفوعات الفائدة إلى صادرات العالم الإسلامي للمدة 2001م/2011م[1]

	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	نسبة مجموع المدفوعات إلى مجموع الصادرات لكل دولة للفترة[2]
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	0.057	0.035	0.033	0.034	0.020	0.019	0.021	0.018	0.021	0.017	0.017	0.023
	إيران	0.012	0.009	0.008	0.008	0.007	0.007	0.006	0.005	0.003	0.001	0.001	0.005
	الجزائر	0.067	0.058	0.041	0.029	0.018	0.010	0.002	0.001	0.002	0.001	0.001	0.012
	الجابون	0.060	0.060	0.038	0.010	0.009	0.006	0.052	0.022	0.016	0.011	0.021	0.023
	نيجيريا	0.038	0.017	0.014	0.014	0.095	0.004	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001	0.012
	نسبة مجموع المدفوعات إلى مجموع صادرات الدول المصدرة	**0.047**	**0.030**	**0.025**	**0.023**	**0.031**	**0.011**	**0.011**	**0.008**	**0.010**	**0.008**	**0.007**	**0.015**
الدول غير مصدرة للنفط	الأردن	0.058	0.038	0.033	0.025	0.024	0.024	0.025	0.016	0.013	0.012	0.013	0.021
	تركيا	0.071	0.062	0.057	0.044	0.042	0.037	0.037	0.030	0.033	0.029	0.025	0.037
	تونس	0.044	0.050	0.049	0.042	0.040	0.038	0.031	0.025	0.030	0.025	0.025	0.033
	ماليزيا	0.012	0.011	0.012	0.009	0.007	0.006	0.006	0.005	0.005	0.004	0.004	0.007
	مصر	0.037	0.040	0.032	0.026	0.021	0.021	0.020	0.015	0.016	0.016	0.014	0.020
	لبنان	0.217	0.295	0.373	0.280	0.256	0.260	0.238	0.191	0.200	0.170	0.153	0.221
	نسبة مجموع المدفوعات إلى مجموع صادرات الدول غير المصدرة	**0.037**	**0.035**	**0.035**	**0.028**	**0.026**	**0.023**	**0.022**	**0.018**	**0.021**	**0.018**	**0.016**	**0.023**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	0.022	0.023	0.022	0.020	0.020	0.014	0.013	0.013	0.011	0.011	0.010	0.014
	تشاد	0.023	0.038	0.016	0.005	0.005	0.004	0.005	0.004	0.008	0.005	0.004	0.006
	السودان	0.028	0.018	0.022	0.021	0.013	0.008	0.009	0.005	0.013	0.006	0.008	0.010
	اليمن	0.014	0.012	0.012	0.012	0.008	0.009	0.008	0.007	0.010	0.008	0.007	0.009
	النيجر	0.017	0.020	0.023	0.021	0.020	0.014	0.010	0.006	0.007	0.007	0.007	0.011
	نسبة مجموع المدفوعات إلى مجموع صادرات الدول منخفضة الدخل	**0.020**	**0.019**	**0.019**	**0.017**	**0.013**	**0.010**	**0.010**	**0.008**	**0.011**	**0.008**	**0.009**	**0.011**
نسبة مجموع المدفوعات إلى مجموع صادرات دول العالم الإسلامي		**0.040**	**0.033**	**0.030**	**0.025**	**0.027**	**0.017**	**0.017**	**0.013**	**0.016**	**0.013**	**0.011**	**0.019**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قيم مدفوعات الفوائد على الدين العام الخارجي، وصادرات السلع والخدمات للفترة 2001/ 2011 في الملحق الإحصائي رقم (18) ورقم (9). مع العلم بان الرمز(*) يعني عدم توفر بيانات إحدى القيمتين، وتم استخراج النسب من خلال قسمة إجمالي مدفوعات الفوائد لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي على إجمالي صادرات السلع والخدمات لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي مضروبا في 100%.

(2) ناتجة عن قسمة مجموع مدفوعات الفوائد على الدين العام الخارجي لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي على مجموع صادرات السلع والخدمات لكل دولة ومجموعة وللعالم الإسلامي مضروبا في 100%.

وبدراسة الجدول رقم (1-31) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1) بلغت نسبة مدفوعات الفوائد إلى صادرات دول العالم الإسلامي (0.02) تقريبا.

2) بلغت نسبة مدفوعات الفوائد إلى صادرات الدول النفطية (0.01) تقريبا وجميع دول المجموعة سجلت انخفاضا.

3) بلغت النسبة لمجموعة الدول غير النفطية (0.02) تقريبا وسجلت انخفاضا باستثناء لبنان حيث سجلت نسبا حرجة للأعوام 2001م/2007م. حيث تراوحت بين (0.22 و0.37) تقريبا.

4) بلغت نسبة مدفوعات الفوائد إلى صادرات مجموعة الدول منخفضة النمو (0.01) تقريبا، وجميع دول المجموعة سجلت انخفاضا لهذا المؤشر.

الفصل الثاني

أسباب تطور مديونية العالم الإسلامي واتجاهاتها المستقبلية

بعد عرض نشأة وتطور ديون العالم الإسلامي الخارجية، تبين لنا ارتفاع إجمالي تلك الديون، وتباين مؤشراتها من حيث الارتفاع والانخفاض، ولأجل ذلك لابد من الوقوف على الأسباب التي كانت وراء تفاقم تلك الديون في فترة الدراسة، ومحاولة إعطاء نظرة مستقبلية لها وذلك بالتنبؤ باتجاهها العام للعشرة سنوات التالية. وللوقوف على هذه التفاصيل جاء هذا الفصل متضمناً المبحثين التاليين:

المبحث الأول: أسباب تطور مديونية العالم الإسلامي

المبحث الثاني: الاتجاهات المستقبلية لمديونية العالم الإسلامي

المبحث الأول: أسباب تطور مديونية العالم الإسلامي

يستلزم عرض واقع مديونية العالم الإسلامي السابق البحث وراء الأسباب التي كانت سببا في ارتفاع إجمالي ديون العالم الإسلامي، وإجمالي أعباءها، والتي كانت سببا في وصول بعض مؤشرات المديونية الخارجية لبعض دول العالم الإسلامي للمستويات الحرجة.

وفي حدود ما توفر للباحثة من دراسات وبيانات حول دول العالم الإسلامي تبين أنَّ من أهم أسباب ارتفاع إجمالي الديون الخارجية وإجمالي أعباءها ما يلي

المطلب الأول: الأسباب المشتركة بين الدول الإسلامية

الفرع الأول: تدهور شروط التبادل التجاري

عند الحديث عن نشأة الديون تبين أن من أهم أسباب نشأة الديون العهد الاستعماري وما ترتب عليه من تخصص وقسمة للعمل الدولي، وارتباط الدول النامية بعلاقات غير متكافئة مع الدول الصناعية.

الوضع الذي ترتب عليه أن أصبحت شروط التبادل التجاري الدولي تميل في غير صالح الدول الإسلامية لكون أسعار السلع الأولية والنفطية والتي تشكل النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات أصبحت تميل للانخفاض أو التقلب، الأمر الذي يعني تقلب أسعار الصادرات وميلها للانخفاض. وهذا الأمر سينعكس سلبيا على قدرتها على سداد التزاماتها الخارجية. في الوقت الذي

تميل فيه أسعار السلع الصناعية إلى الارتفاع والتي تشكل النسبة الأكبر من إجمالي واردات الدول الإسلامية[1].

وتصديقا لما سبق فقد بلغ متوسط نسبة صادرات المواد الأولية والنفطية من إجمالي صادرات دول العالم الإسلامي ككل خلال فترة الدراسة (0.63)[2] وهو متوسط مرتفع، كما وبلغ متوسط نسبة واردات المصنوعات من إجمالي واردات الدول الإسلامية ككل خلال فترة الدراسة (0.65)[3]. وإذا أخذنا بعين الاعتبار تقلب وانخفاض أسعار المواد الأولية والنفطية، وارتفاع أسعار المصنوعات لتبين لنا مدى خطورة الوضع في الدول الإسلامية.

وإذا أضفنا إلى تلك الحقيقة نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول الإسلامية (مؤشر الانكشاف الاقتصادي) حيث بلغت في الفترة 1990/1980 (0.45)، وفي الفترة 2000/1991 (0.64)، وفي الفترة 2011/2001 (0.65) [4] وهي نسب مرتفعة ودالة على أن اقتصاد الدول الإسلامية أكثر تأثرا بالتجارة الخارجية، وان الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي للدول الإسلامية يعتمد اعتمادا كبيرا على التصدير والاستيراد، وإذا أخذنا هذه النتيجة مع طبيعة الهيكل السلعي لصادرات وواردات الدول الإسلامية لتبين لنا مدى تردي شروط التبادل التجاري وسريانها في غير صالح الدول الإسلامية.

---

(1) المرزوقي: مصدر سابق، ص156.

(2) المتوسط من استخراج الباحثة اعتمادا على مؤشر نسبة صادرات الوقود والمواد الأولية من إجمالي الصادرات. انظر: قاعدة بيانات البنك الدولي 2014/8/25.

(3) المتوسط من استخراج الباحثة اعتمادا على مؤشر نسبة واردات المصنوعات من إجمالي الواردات. انظر: قاعدة بيانات البنك الدولي 2014/8/25.

(4) النسب من استخراج الباحثة اعتمادا على جداول إجمالي الصادرات، وإجمالي الواردات، وإجمالي الناتج المحلي المثبتة في الملاحق الإحصائية. وهذه النسب ناتجة عن قسمة إجمالي التجارة الخارجية للدول الإسلامية ككل على إجمالي الناتج المحلي للدول الإسلامية ككل مضروبة في 100% لكل فترة على حده.

هذا الوضع جعل الدول الإسلامية تتحمل في إطار العلاقات التجارية الدولية غير المتكافئة خسارة والتي وصفها احد الكتاب "بأنها خسارة مزدوجة "تجبر الدول الإسلامية إلى اللجوء إلى الديون الخارجية لتعويض هذه الخسارة، ولكنها في ذات الوقت ستواجه صعاب أخرى إضافة لتدهور شروط التبادل التجاري وهي عبء الوفاء بالديون الخارجية. فحصيلة الصادرات متدنية بسبب تدهور شروط التبادل التجاري، وسوف تتدنى أكثر فأكثر إذا أضيف لها أعباء الديون الخارجية[1].

والمقياس الذي من خلاله يمكن معرفة مدى التردي في شروط التبادل التجاري الدولي هو معدل التبادل التجاري[2]، فكلما انخفض هذا المعدل انعكس سلبياً على شروط التبادل التجاري وعلى العجز في ميزان المدفوعات الأمر الذي قد يستدعي تزايد المديونية الخارجية.

واهم أسباب تدهور شروط التبادل التجاري هي انخفاض أسعار صادرات الدول النامية – ومنها الدول الإسلامية – وزيادة أسعار وارداتها[3].

وهنالك جملة من العوامل التي تدفع معدلات التبادل التجاري نحو التدهور في الدول الإسلامية وفي الواقع هي أسباب مقصودة وليست وليدة الصدفة وهي وليدة سياق تاريخي من العلاقات الاقتصادية والتجارية غير المتكافئة مع العالم الصناعي المتقدم[4].

---

(1) بيضون: مصدر سابق، ص115.

(2) " هو عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل الدولة مقابل كل وحدة تصدرها الى الخارج ". انظر: عبدالله، محمد عيسى، العلاقات الاقتصادية الدولية، لبنان، دار المنهل اللبناني، ط1، 1419هـ، ص 50.

(3) المهدي: مصدر سابق، ص141.

(4) عدنان حسين، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي تجارب عربية، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر، ط1، 1432هـ- 2011م، ص39- 44.

وتتلخص هذه الأسباب في الآتي[1]:

1. الأزمات التي تطرأ على اقتصاديات الدول المتقدمة، حيث تشكل أسواقها المنافذ الرئيسية لصادرات الدول النامية ومنها الدول الإسلامية، مما يترتب على ذلك انخفاض الطلب على الصادرات وبالتالي انخفاض أسعارها.

وهذا السبب سيتجلى ويتضح أكثر عند الحديث عن أزمة شرق آسيا، والأزمة المالية العالمية التي أصابت الدول الصناعية، حيث تركت هذه الأزمات انعكاسات جوهرية على الدول الإسلامية.

2. منافسة المنتجات المخلقة (البدائل الصناعية) للمنتجات الطبيعية، فهذه المنتجات تقلل من الطلب على المواد الخام مما يترتب عليه انخفاض أسعار الصادرات.

3. انخفاض نسبة المدخل من المادة الخام في المنتج النهائي فهذا يقلل من الطلب على ذلك المدخل بالتالي ينخفض سعره وتنخفض أسعار الصادرات.

4. تحقيق الدول المتقدمة لوفورات اقتصادية كبيرة في استخدام المواد الطبيعية بسبب احتفاظها بكل مزايا التقدم التقني. إضافة إلى التطور التكنولوجي وإدخال الآلة محل رأس المال البشري.

5. إصرار الدول المتقدمة والمتمتعة بوضع احتكاري في استيراد وبيع المنتجات المصنعة في الدول المتخلفة وإبقاء أسعارها مرتفعة رغم ارتفاع إنتاجيتها.

وسنلاحظ خلال عرض أسباب مديونية العالم الإسلامي التالية أن مردها في النهاية يعود لسبب رئيسي وهو التخصص الدولي للعمل وما ترتب عليه من علاقة غير متكافئة بين الدول

(1) عبدالله: مصدر سابق، ص51-52؛ المرزوقي: مصدر سابق، ص158-159.

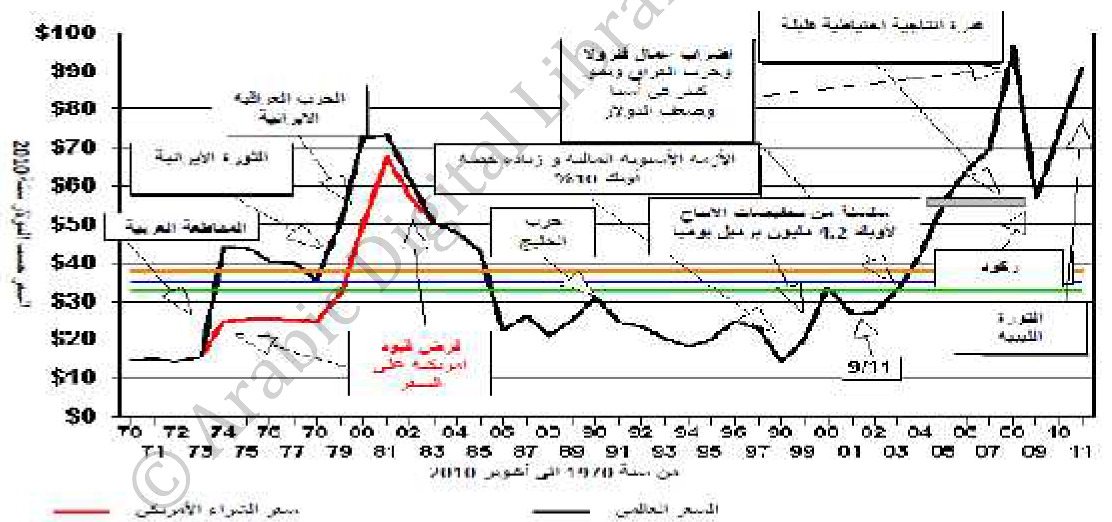
الإسلامية والدول الصناعية أفضت إلى تبعية اقتصادية ومالية وتجارية وسياسية، والى تدهور شروط التبادل التجاري التي أودت بالدول الإسلامية إلى شباك الديون الخارجية.

الفرع الثاني: تقلبات أسعار النفط العالمية.

وقد تعرضت أسعار النفط لموجات ارتفاع وانخفاض خلال فترة الدراسة وذلك لأسباب عدة[1]. والشكل (4-1) يوضح أهم الأحداث التي أدت إلى تقلبات أسعار النفط العالمية ضمن الفترة 1970م/2010م.

الشكل (1-2)

أحداث العالم وأسعار النفط المعدلة من سنة 1970م إلى أكتوبر 2010م



المصدر: رمضان، محمد، تقلبات أسعار النفط [2].

---

(1) قوناش: أنور هاقان، أزمة شرق آسيا عبر لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، أنقرة، المجلد 22، العدد 1، 2001، ص98-101؛ منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية، التقرير السنوي للأعوام 2007م- 2008م- 2009م- 2010م، أنقرة؛ البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي للأعوام 1989م- 1990م- 1994م- 1995م- 1984م- 1985م، جدة.

(2) رمضان، محمد، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة للميزانية الصفرية، يوليو، 2012، ص2-3، على شبكة الانترنت2014/1/15.blogs.mubasher.info/sites/default/files/oilpricebhvr.pdf

أولاً: ارتفاع أسعار النفط وتأثيرها على مديونية الدول المصدرة والمستوردة.

ترك ارتفاع أسعار النفط انعكاسات على مديونية الدول المصدرة والدول المستوردة، قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية وفيما يلي تفصيل لهذه الانعكاسات.

1- الدول المصدرة: للوهلة الأولى من المفترض أن يعكس الارتفاع تحسنا بالنسبة لحجم المديونية. ومع ذلك بقيت بعض الدول النفطية كاندونيسيا ونيجيريا والجزائر والغابون تعاني من زيادة مديونيتها، والملحق الإحصائي الخاص بإجمالي الدين العام الخارجي، وإجمالي خدمة الدين العام(1). وهذه النتيجة مردها لأسباب من أهمها(2):

أ) الدول المصدرة للنفط استفادت من زيادة العوائد النفطية (فوائض صادراتها)، إلا أنها تأثرت من جانب آخر وهو ارتفاع أسعار السلع الزراعة والغذائية التي تستوردها، فما حصلت عليه من فوائض نقدية جراء تصدير النفط، وضعته تكلفة لاستيراد الغذاء، فلم تترجح كفة الصادرات بل ساوت الواردات أن لم تكن الثانية فاقت الأولى في بعض الأحيان.

وهذا السبب مرتبط ارتباطا مباشرا بتدهور شروط التبادل التجاري في الدول النامية والتي زادت حدتها في ظل نظرية التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

ب) على الرغم من زيادة أسعار النفط في عام 2007م بنسبة (13%)(3) مقارنة بأسعاره في السنوات السابقة، إلا أنّ قيمة الدولار انخفضت 8 نقاط مقابل اليورو، والجنيه الإسترليني مع العلم بان ورادات الدول النفطية تأتي أغلبها من أوربا، وبالتالي الفائض النقدي الذي حصلت

---

(1) انظر: ص277-280؛ وص290-292.

(2) زكي، رمزي، أزمة القروض الدولية، ص94-98؛ منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية، التقرير السنوي 2008م، أنقرة، ص28- 2.

(3) منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية، التقرير السنوي 2008م، أنقرة، ص29.

عليه جراء تصدير النفط عاد للدول المستوردة ثمنا للواردات. حيث ذكرت منظمة الدول العربية المصدرة للبترول "الأوبك" أن ما يقدر بثلث الفائض النقدي العائد من صادرات أعضائها النفطية عام 2007م عاد مرة أخرى للبلدان المستهلكة نتيجة انخفاض الدولار مقابل اليورو.

ت) ارتفاع أسعار النفط أدى إلى ارتفاع معدل التضخم في الدول المنتجة، وترتب على ذلك زيادة الإنفاق أكثر لمواجهة آثار التضخم.

وتضيف الباحثة إلى ما سبق سببا آخر، وهو ضعف التخطيط في مجال التنمية بشكل عام، حيث لم توجه تلك الفوائض إلى مجالات تنموية فعالة تواجه أعباء الديون، وإنما وجهت لزيادة الاستهلاك الترفي والمظهري.

2- **الدول المستوردة للنفط:** أدى الارتفاع الحاد في أسعار النفط إلى ارتفاع حاد ومباشر في كلفة استيراده. الأمر الذي زاد العجز في الميزان الجاري لتلك الدول، حيث أدى الارتفاع إلى امتصاص جزء كبير من عوائد صادراتها لصالح استيراد النفط، وكان ذلك سببا ومبررا لزيادة الاقتراض الخارجي من أجل تمويل الواردات النفطية وسد العجز لديها[1].

كما أنَّ ارتفاع النفط أدى إلى ارتفاع معدل التضخم في الدول المصدرة وحصول تضخم في أسعار السلع المصنعة التي تصدرها الدول الصناعية، الأمر الذي ترك تأثيراً على الدول المستوردة حيث تحملت عبئا مزدوجا وهو ارتفاع أسعار النفط، وارتفاع أسعار السلع المصنعة، وزادت حصة

(1) زكي: أزمة القروض الدولية، ص98؛ عجام، هيثم صاحب، سعود، علي محمد، فخ المديونية الخارجية للدول النامية: الأسباب والإستراتيجيات، إربد– الأردن، دار الكندي، (د، ط)، 2006م، ص146.

الواردات من هذه السلع، وزاد العجز في الميزان التجاري، وزاد الاقتراض الخارجي لسد العجز الحاصل.

ثانياً: انخفاض أسعار النفط وتأثيرها على مديونية الدول المصدرة والمستوردة.

ترك انخفاض أسعار النفط انعكاسات على مديونية الدول المصدرة والدول المستوردة، قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية وفيما يلي تفصيل لهذه الانعكاسات.

1- **الدول المصدرة للنفط:** أدى انخفاض أسعار النفط إلى إحباط التوقعات حيث أصيبت خطط التنمية بالعجز والقصور على افتراض وجودها أصلا، كما أدى الانخفاض إلى تخفيض عوائد الصادرات التي تمثل المصدر الأساسي للنقد الأجنبي وبالتالي أصبحت كثير من الدول عاجزة عن الوفاء بأعباء ديونها، وزادت في نفس الوقت من الاقتراض الخارجي لمعالجة العجز والقصور لديها على أمل السداد في المستقبل بناءً على توقعات ارتفاع الأسعار. ومن أبرز الدول التي أثر عليها انخفاض أسعار النفط، وزاد من مديونيتها: الجزائر، نيجيريا، واندونيسيا والغابون(1).

2- **الدول المستوردة للنفط:** حيث ترك انخفاض أسعار النفط عليها أثران: سلبي وايجابي.

أ- **الأثر السلبي:** ويتمثل في انخفاض حجم المعونات والقروض الميسرة التي كانت تحصل عليها الدول المستوردة من دول الأوبك(2).

---

(1) انظر: الملحق الإحصائي رقم (1، 2، 3)، ص282-285.

(2) زكي: أزمة القروض الدولية، ص100.؛عجام، سعود: مصدر سابق، ص147.

فعلى سبيل المثال: انخفضت المساعدات الإنمائية الميسرة التي تقدمها دول الخليج العربي من 7.727 مليار دولار أمريكي عام 1981م إلى 30451 مليار دولار أمريكي عام 1985م(1).

كما أن ارتفاع أسعار معظم السلع الأساسية، وبالذات الغذائية أدى إلى وضع الوفر في كلفة استيراد النفط، في قناة أخرى من قنوات الواردات، وهي الغذاء وبالتالي، ظل العجز في الميزان التجاري قائما(2).

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل انخفضت تحويلات العاملين في الدول النفطية إلى دولهم، حيث تشكل موردا أساسيا من موارد النقد الأجنبي، وهذا الانخفاض زاد من عجز حساب رأس المال، الذي ترتب عليه زيادة عجز ميزان مدفوعات الدول المستوردة، فعلى سبيل المثال انخفضت تحويلات العاملين، الاندونيسيين من 425 مليون دولار أمريكي في 1987 إلى 184 مليون دولار أمريكي في عام 1992(3).

ب- الأثر الايجابي: ويتمثل في انخفاض فاتورة استيراد النفط، وما ترتب على ذلك من دعم قدرة الدول المستوردة على الوفاء بأعباء الديون الخارجية نظراً للوفورات التي تم الحصول عليها(4).

وتستخلص الباحثة مما سبق أنَّ التغيرات في أسعار النفط كان لها دور بارز في زيادة إجمالي الدين الخارجي، وإجمالي خدمة الدين. وما رافقه من تدهور لشروط التبادل التجاري للدول الإسلامية.

---

(1) حريتي: مصدر سابق، ص58.

(2) منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية، أنقرة، التقرير السنوي 2008م، ص30.

(3) العقلا، محمد بن علي، مشكلة الدون الخارجية للدول الإسلامية وآثارها، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة– مصر، ط1، 2007م، ص18.

(4) حريتي: مصدر سابق، ص 95.

الفرع الثالث: نقص المدخرات المحلية.

من أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدول لتحقيقها هو تحقيق النمو الاقتصادي بأعلى معدلاته، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولأجل ذلك لا بد من كفاية المدخرات المحلية للاستثمارات المطلوبة وعدم كفايتها يجعل الدول أمام إحدى ثلاثة احتمالات هي:

" رضا المجتمع بموارده المتاحة والاقتصار عليها، وهذا يعني الرضا بمعدل أقل للنمو في ضوء الموارد المتاحة أو تعبئة المجتمع لفائضه الاقتصادي وزيادة مدخراته من مختلف قطاعات الاقتصاد القومي والذي تستحوذ عليه الطبقات، والفئات الاجتماعية الغنية، وهذا الاحتمال يكتنفه صعوبات قد لا تحتمله أكثر الدول أو تعبئة النقص من مصادر التمويل الخارجي والتي منها الاقتراض الخارجي أو الاستثمارات الأجنبية، وهذا أسهل وأسرع الاحتمالات التي تلجأ إليه أغلب الدول دون الضغط على الاستهلاك المحلي"[(1)].

ونقص المدخرات المحلية يؤدي إلى توسيع فجوة الموارد المحلية والتي تحدث عندما تكون الموارد المحلية قاصرة عن تحقيق معدلات الاستثمار المطلوبة اللازمة لتحقيق معدلات نمو عالية فكلما قل معدل الادخار عن معدل الاستثمار الذي تتطلبه التنمية اتسعت الفجوة. وتعبر الفجوة عن حالة اختلال التوازن الداخلي للدولة، وهي تفضي لحصول فجوة التجارة الخارجية والتي تعبر عن حالة اختلال التوازن الخارجي للدولة وتتمثل بالفرق بين قيمة الواردات والصادرات، وتحدث عندما يصبح رصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سالبا.

---

(1) زكي، الديون والتنمية القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية، القاهرة – مصر، دار المستقبل العربي، ط1، 1985، ص 19- 20.

وفحواها أنّ التمويل الخارجي من النقد الأجنبي الذي تلجأ إليه الدولة لسد العجز الناتج عن فجوة الموارد المحلية سينعكس بعجز مناظر في ميزان الحساب الجاري يؤدي لظهور الفجوة الخارجية، حيث إن نقص الموارد يتطلب زيادة الاستيراد. فعندما تكون $M > E = I > S$ بمعنى أن الواردات أصبحت أكبر من الصادرات بسبب كبر الاستثمار وعجز الادخار المحلي عن تمويله مما يتطلب زيادة الديون الخارجية[1]. مع العلم بان (S) تعني الادخار، و(I) تعني الاستثمار، و(E) تعني الصادرات، و(M) تعني الواردات.

وتجدر الإشارة إلى نقطة هامة وهي أنّ فجوة التجارة الخارجية في البلدان الإسلامية هي وليدة سياق تاريخي من العلاقات الاقتصادية والتجارية، غير المتكافئة مع العالم الصناعي المتقدم[2].

ويوضح الجدول رقم (2-1) والشكل رقم (2-2) متوسط فجوة الموارد المحلية لدول العالم الإسلامي للمدة 1980م/2011م.

---

(1) زكي: الديون والتنمية، ص37- 39.

(2) زكي: المصدر السابق ص25؛ يونس، عدنان حسين، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي تجارب عربية، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر، ط1، 1432هـ - 2011م، ص39- 44.

الجدول رقم (1-2)

متوسط فجوة الموارد المحلية للعالم الإسلامي للمدة 2011/1980 (1)

مليون دولار أمريكي

الدولة	1980-1990	1991-2000	2001-2011
اندونيسيا	2502	4628	13504
إيران	-7784	5353	11150
الجزائر	-1587	1962	18422
الجابون	426	998	2184
نيجيريا (2)	*	*	*
متوسط الفجوة لمجموعة الدول المصدرة للنفط	**-6443**	**11872**	**38738**
الأردن	-16267	-1575	-4776
تركيا	-2554	-5234	-20444
تونس	-553	-655	-1211
ماليزيا	927	5028	33347
مصر	-4253	-4251	-5852
لبنان	-2325	-4601	-653195
متوسط الفجوة لمجموعة الدول غير المصدرة للنفط	**-8406**	**-11289**	**-5469**
بنغلادش	-1849	-2181	-4831
تشاد	-161	-214	105
السودان	-1322	-640	-343
اليمن	-279	-719	-634
النيجر	-163	-122	-742
متوسط الفجوة لمجموعة الدول ذات الدخل المنخفض	**-3503**	**-3879**	**-6398**
متوسط الفجوة للعالم الإسلامي	**-18354**	**-3296**	**26870**

المصدر: إعداد الباحثة

---

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات البنك الدولي لإجمالي الادخار وإجمالي الاستثمار المثبتة في الملاحق الإحصائية رقم (25) ص303، ورقم (26) ص304، ورقم (27) ص305، ورقم (28) ص306، ورقم (29) ص307، ورقم (30) ص308.

وتم التوصل لمتوسط فجوة الموارد المحلية من خلال خطوات هي:

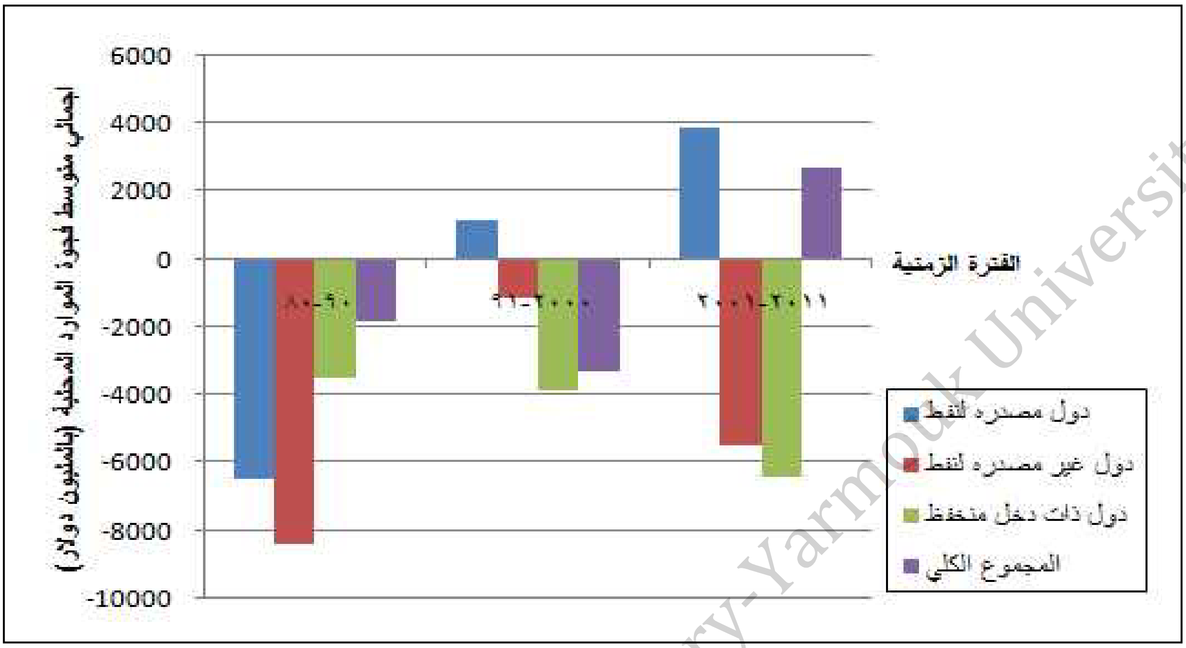
1- احتساب متوسط إجمالي الادخار وإجمالي الاستثمار وهو عبارة عن مجموع إجمالي (الادخار والاستثمار) لكل دولة/ ومجموعة/ ولمجموع الدول، مقسوما على عدد السنوات، انظر الملحق رقم (23)، (24) ص301-302.

2- احتساب متوسط فجوة الموارد المحلية = متوسط إجمالي الادخار للفترة (للدولة، وللمجموعة، ولمجموع الدول الإسلامية)- متوسط إجمالي الاستثمار للفترة (للدولة، وللمجموعة، ولمجموع الدول الإسلامية).

(2) عدم توفر بيانات إجمالي الاستثمار وإجمالي الادخار.

الشكل (2-2)

متوسط فجوة الموارد المحلية للعالم الإسلامي للمدة 1980م/2011م



المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (1-2)

وبدراسة الجدول رقم (1-2) والشكل (2-2) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1) أنّ مجموعة الدول المصدرة للنفط قد عرفت فوائض مالية إيجابية في جميع الفترات باستثناء الفترة الممتدة من 1980م/1990م، حيث شهدت عجزاً، ويعزى السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينيات وهي أفضل حالا من باقي المجموعات.

وعلى مستوى الدول فرادى فجميعها شهدت فوائض مالية ايجابية في المدة 1991/2011، إضافة إلى اندونيسيا والجابون في المدة 1980/1990. باستثناء إيران والجزائر التي عجزا في الموارد المحلية في الفترة 1980/1990.

2) أن مجموعة الدول غير المصدرة للنفط، والدول منخفضة النمو قد شهدت عجزاً مستمراً في جميع الفترات ويعزى ذلك لأسباب منها: قلة الموارد فيها، والأزمة النفطية حيث قللت من المساعدات والتحويلات إليها، وأزمة الغذاء وغيرها من الأسباب.

وعلى مستوى الدول فرادى فجميعها شهدت عجزا مستمرا طوال المدة باستثناء ماليزيا فقد شهدت فوائض ايجابية طوال المدة وقد يعزى السبب في ذلك إلى الخطط التنموية التي سارت عليها ماليزيا والتي زادت من مدخراتها واستثماراتها.

3) أنَّ دول العالم الإسلامي ككل عرفت فائضا إيجابيا في الفترة (2001م/2011م)، وعجزاً في الفترة 1980م/2000م.

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج خاصة بفجوة الموارد المحلية بالنسبة لدول العالم الإسلامي يتبين بأن فجوة الموارد المحلية وما سينبثق عنها من فجوة في التجارة الخارجية ناشئة في الأصل عن تدهور شروط التبادل التجاري هما من أهم أسباب زيادة إجمالي الدين وإجمالي خدمة أعباءه.

الفرع الرابع: زيادة فاتورة الواردات الغذائية.

هو سبب ونتيجة في آن واحد، حيث تعاني معظم الدول الإسلامية من نقص الغذاء أو انعدامه، وخاصة الدول ذات الدخل المنخفض، وبالتالي فإنها تعتمد كثيراً على السلع الغذائية المستوردة ويزيد من حدة هذا النقص انخفاض الإنتاج المحلي وزيادة النمو السكاني، وحصول بعض الكوارث في بعض الدول، وتحرير التجارة وغيرها...

وحسب ما أشارت إليه منظمة الفاو فقد ارتفعت الفاتورة العالمية للواردات الغذائية حيث وصلت إلى 820 بليون دولار أمريكي عام 2007م[1]. ولا شك أنّ ذلك سيؤدي إلى زيادة العجز

---

(1) منظمة المؤتمر الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية، التقرير السنوي 2009م، ص60.

في الميزان الغذائي التجاري، ويزداد الأمر سوءا إذا رافق ذلك تناقص في التدفقات الخارجية للدول المستوردة للنفط خصوصا وأن هذه التدفقات كانت تصلهم على شكل واردات عينية(1).

وعلى الرغم من قيام اقتصاد دول منظمة العالم الإسلامي على الزراعة، إلا أنّ معظمها ما زال يعتمد على الواردات الغذائية لتلبية طلبها الغذائي الداخلي حيث ارتفع العجز التجاري الغذائي لديها من 14 بليون دولار أمريكي عام 2005 إلى 25 بليون دولار أمريكي عام 2007(2). وتزداد حدة المشكلة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من مشاكل الغذاء.

وقد كشفت منظمة الفاو أنّ 36 بلداً عضواً بمنظمة المؤتمر الإسلامي يعاني من ضائقة العجز الغذائي منها: (بنغلادش، تشاد، مصر، اندونيسيا، النيجر، نيجريا، اليمن، السودان، الأردن). و13 دولة من هذه الست والثلاثين صنفت على أنها بلدان منكوبة بحاجة لمساعدات خارجية منها (بنغلادش، تشاد، السودان) وتعاني من انعدام الأمن الغذائي المحلي الحاد لأسباب عدة منها: الكوارث الطبيعية والحروب الأهلية وزيادة عدد النازحين واللاجئين(3).

وقد سجل الإنتاج الزراعي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008م (10.5%) وهي حصة منخفضة مقارنة بما كانت عليه عام 1990م حيث كانت (17.6%) وهنالك عدة أسباب وراء هذا الانخفاض منها: ندرة الموارد المائية، والمستوى المتدني لاستخدام الآلات الزراعية والتكنولوجية، والهجرة من المناطق الزراعية للمدن، وتذبذب الأسعار العالمية للسلع الزراعية

---

(1) بنك التنمية الإسلامي، <u>التقرير السنوي العاشر</u>، ص84- 85.

(2) المؤتمر الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية، <u>التقرير السنوي 2009م</u>، ص61.

(3) المؤتمر الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية، <u>التقرير السنوي 2008م</u>، ص40.

والصعوبات التي لا زالت تواجهها في الأسواق العالمية، والآثار السلبية للتحول الاقتصادي والجهود الرامية للتنوع البنيوي في القطاع الزراعي[1].

الفرع الخامس: أزمة شرق آسيا عام 1997م، والأزمة المالية العالمية عام 2008م.

عصفت أزمة شرق آسيا بالأسواق المالية الآسيوية عام 1997م وتركت انعكاسات حادة على البلدان المعنية فيها، وعلى الدول الأخرى وخصوصا النفطية ولم يقتصر تأثيرها على القطاع المالي بل أمتد للاقتصاد الحقيقي والطلب على التجارة الدولية. ومن أبرز انعكاساتها على الدول الإسلامية انخفاض أسعار النفط حيث كانت تسهم بلدان شرق آسيا بقدر كبير من الطلب العالمي، فانخفضت وارداتها النفطية نتيجة الأزمة، وانخفضت أسعار النفط، وتراجع طلب البلدان الصناعية على السلع والخدمات القادمة من الدول النامية[2].

وجاءت بعدها أزمة مالية عالمية في يوليو عام 2007م وأصبحت عالمية في 2008م حيث أثرت على عدد كبير من النشاطات والمؤسسات المالية والاقتصادية في العالم، ولم تكن الدول الإسلامية ببعيدة عن آثار تلك الأزمة وإن لم تكن نقطة الانطلاق منها، فقد تأثرت تأثرا كبيرا سواء في القطاع المالي، أو قطاع الإنتاج والتجارة، أو أسعار الصرف، وحركة رؤوس الأموال، والاستثمار وتحويلات العاملين، والمساعدات للدول الأقل نمواً. ومن الآثار السلبية التي تركتها على اقتصاديات دول منظمة المؤتمر الإسلامي وتركت انعكاسا على مديونية العالم الإسلامي الخارجية هي: تباطؤ النمو الاقتصادي، وانخفاض الطلب على صادراتها وانخفاض أسعار السلع الأساسية بسبب انخفاض الطلب العالمي من قبل الدول المتقدمة[3].

---

(1) المؤتمر الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية، التقرير السنوي 2009م، ص65.

(2) قوناش: مصدر سابق، ص98- 100.

(3) المؤتمر الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية، التقرير السنوي 2009م، ص37.

فقد هبط الطلب على صادرات العالم الإسلامي، حيث انخفضت صادراتها إلى 1.29 تريليون دولار أمريكي عام 2009م بعد أن كانت 1.88 تريليون دولار أمريكي عام 2008م، ورافق هذا الهبوط انخفاض أسعار السلع التجارية: النفط والسلع الزراعية والمواد الأولية، نتيجة لهبوط الطلب العالمي بسبب الأزمة، وتلك الأسباب ساهمت في انهيار التجارة العالمية. ويمكن تلخيص آثار الأزمة المالية العالمية على مديونية دول العالم الإسلامي في النقاط التالية(1):

1) انخفاض مداخيل صادرات الدول المصدرة للنفط وللسلع الزراعية وللمواد الأولية، أدى إلى زيادة المديونية وزيادة أعبائها نظرا لاعتماد الكثير من الدول الإسلامية على صادراتها لسداد ديونها خاصة وأنّه قد سبق هذه المرحلة ارتفاع هائل في أسعار النفط فأغرى الدول المصدرة على الاستدانة أكثر فأكثر اعتمادا على قدرتها على السداد من خلال زيادة المداخيل المتوقعة، فترتب على ما سبق زيادة العجز في الميزان التجاري خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار ارتفاع أسعار الواردات، الأمر الذي يعني مزيدا من الاقتراض لسد العجز.

2) كما أثرت الأزمة بطريقة غير مباشرة على المديونية الخارجية من خلال انخفاض التحويلات والمساعدات من الدول المصدرة للنفط للدول المتوسطة الدخل، والمنخفضة النمو.

3) ومن آثار الأزمة الخاصة ببعض الدول كماليزيا واندونيسيا حيث عانت من انخفاض الطلب على السلع المصنعة، إذ هبطت صادرات المنتجات الالكترونية في اندونيسيا بنسبة 25% من قيمتها، علما بأنها تمثل 15% من إجمالي صادراتها، وهبطت عوائد صادرات نيجيريا والغابون بسبب انخفاض سعر النفط علما بأنّ النفط يشكل 50% من عوائد صادراتها.

(1) المؤتمر الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية، التقرير السنوي 2009م، ص41- 49.

4) الانخفاض الحاد في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، فعلى سبيل المثال شهدت اندونيسيا وتركيا انخفاضا في هذا الجانب، إذ كانت تلك التدفقات تستخدم في تغطية حاجات تمويلية، وانخفاضها يعني تغطية تلك الحاجات من قنوات أخرى قد تكون الديون الخارجية احدها.

5) انقطاع التدفقات والمساعدات التنموية الرسمية والتحويلات حيث كانت مصدراً مهماً للتمويل في العديد من الدول، فتحويلات العاملين من أهم مصادر التمويل في بعض الدول الإسلامية، كلبنان والأردن حيث تتراوح نسبة هذه التحويلات ما بين 20-0 4% من إجمالي الناتج المحلي لديها، وقد تأثرت هذه البلدان بانخفاض تلك التحويلات.

6) تقلبات أسعار الصرف العالمية، فقد شهد الدولار ضعفا أمام اليورو حتى عام 2008م. ثم بدأ بالارتفاع أمام اليورو والجنيه الإسترليني في منتصف شهر سبتمبر من نفس العام، وتأثرت دول منظمة المؤتمر الإسلامي ذات معدلات الصرف غير المستقر؛ حيث انخفضت قيمة عملاتها أمام الدولار الأمريكي بعد منتصف 2008م وتترجم هذا لتكاليف تصدير منخفضة بالدولار، ومع ذلك لم تمل صادرات الدول الإسلامية للزيادة في وقت كانت فيه واردات الدول المتقدمة تميل للانخفاض، كما ترتب على ذلك زيادة تكاليف الديون الخارجية بالدولار. تلك الآثار أدت إلى تدهور موازين الحسابات الجارية والتجارية ورأس المال الأمر الذي ترتب عليه زيادة العجز في ميزان المدفوعات لأغلب دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

الفرع السادس: تزايد أعداد السكان واللاجئين والنازحين في الدول الإسلامية.

شهدت الدول الإسلامية تزايداً في أعداد السكان الأصليين، كما شهدت تزايداً في أعداد اللاجئين والنازحين نتيجة للاضطرابات، والنزاعات الداخلية والخارجية في بعض بلدان العالم الإسلامي. وبلغ عدد سكان الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2010م 1.55

بليون نسمة[1]. علماً بأنَّ التركز السكاني ينحصر في بعض الدول وهي: اندونيسيا وبنغلادش ونيجيريا ومصر والسودان.

والمشكلة تكمن بأن هذه الزيادة قائمة في ظل موارد محدودة للدول، وقد تشكل عقبة من عقبات التنمية حيث تفرض عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني، ويزداد الوضع سوءا إذا ترافقت معدلات الزيادة السكانية مع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي. وهذا ما حصل في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي فقد انخفضت حصتها من إجمالي الناتج المحلي في الأعوام 2005م إلى 2010م، وهذا يعني أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد لدى مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي بدأ بالانخفاض[2].

والزيادة السكانية قد تترك تأثيراً على الاستهلاك، والادخار، والاستثمار، وعلى المخططات المالية الممتدة من قبل الإنفاق العام، فتصبح غير كافية لإقامة الهياكل الأساسية وتقديم الخدمات مما يدعو ذلك لزيادة الاقتراض لغرض إقامة الهياكل الأساسية، وتقديم الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة[3].

ويزداد الوضع سوءا إذا تركزت الزيادة السكانية في الدول منخفضة الدخل، أو رافق تلك الزيادة بعض من الكوارث الطبيعية، أو استخدمت القروض مباشرة للاستهلاك والترفيه بعيدا عن المشاريع الإنتاجية، فعندها ستقف الدول عاجزة عن سداد الدين وفوائده.

ومع كل ما سبق تبقى لزيادة أعداد السكان نواحي ايجابية ممكنة إذا توافر التخطيط والإدارة في توجيه تلك الزيادة للعمل الفعال والمنتج في كافة القطاعات.

---

(1) المؤتمر الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية، التقرير السنوي2011م، ص75.

(2) المؤتمر الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية، التقرير السنوي 2010م، ص17.

(3) عجام، سعود: مصدر سابق، ص142.

أما بالنسبة لزيادة أعداد اللاجئين والنازحين في بعض الدول الناتجة عن أسباب طارئة استثنائية فهي داء على الدول المستضيفة والدول الأصلية. وقد أشارت منظمة الأمم المتحدة في تقرير لها أن عدد اللاجئين قد بلغ في عام 2011م (42.5) مليون شخص وأن 55% من اللاجئين في العالم يأتون من خمس دول هي: أفغانستان، والصومال، والعراق، وسوريا، والسودان، ووصل هذا العدد عام 2012م إلى (45.2) مليون شخص وذلك بسبب الأزمة السورية التي ما زالت قائمة[(1)]. وقدرت نسبة اللاجئين في العالم الإسلامي لعدد اللاجئين في العالم بـ 52%، وتشمل طالبي اللجوء والنازحين المهجرين، والمشردين ولا يدخل ضمنها اللاجئون الفلسطينيون الذي يتبعون للأنروا. وبحسب تقرير المفوضية، فإن دول العالم الإسلامي استضافت عام 2010م قرابة 18 مليون شخص، يتمركزون في باكستان وإيران حيث استضافتا ما نسبته 30%، والأردن حيث استضاف ما نسبته 26.7%[(2)]. ولا ننسى الحروب الأهلية والأوضاع السياسية غير المستقرة التي تلجئ بعض الأفراد لترك بلادهم كما هو الحال في جنوب السودان ولبنان.

وزيادة عدد اللاجئين يترك أثاراً سلبية على الدول المستضيفة، والدول المصدرة لهم. فخروج اللاجئين من بلادهم يؤثر على تنميتها ويعطل العمل والزراعة، ويزيد الصراعات التي تنهك الدولة والتي تنتهي بزيادة مديونيتها لأجل الاعمار. وكذلك الحال بالنسبة للدولة المستضيفة فوجودهم يضغط على الموارد الموجودة عندها والتي هي بالأساس محدودة وغير كافية لسكانها الأصليين مما يدفعها لمزيد من الاقتراض الخارجي للوفاء بمتطلبات اللاجئين[(3)].

---

(1) مقال بعنوان: الأمم المتحدة تقول إن عدد اللاجئين في العالم قد تجاوز 7ملايين في عام 2012م. على شبكة الانترنت 2014/3/30م. www.bbc.co.uk/worldnews/130618unreportrefugeesaround

(2) مقال بعنوان: الأمم المتحدة تقول إن عدد اللاجئين في العالم قد تجاوز 7ملايين في عام 2012م. على شبكة الانترنت 2014/3/30م. www.bbc.co.uk/worldnews/130618unreportrefugeesaround

(3) أمين: خديجة عرفة محمد، قضايا اللاجئين في العالم الإسلامي بين الاعتبارات السياسية وغياب منظور للأمن الإنساني، على شبكة الانترنت 2014/1/20. www.annabaa.org/nbanews

الفرع السابع: الصراعات السياسية والإنفاق على السلاح.

تعاني الدول الإسلامية من صراعات سياسية خارجية، وداخلية، وبينية، محصلتها النهائية زيادة إنفاقها العسكري، وزيادة وارداتها من السلاح.

والصراعات السياسية قد تكون صراعات خارجية - الدول الإسلامية مع غيرها - ومن الأمثلة عليها اجتياح إسرائيل للبنان عام 1982م وعام 2007م، واجتياح أمريكيا وبريطانيا للعراق عام 1991م. وقد تكون صراعات داخلية- داخل الدول الإسلامية- كالصراعات الموجودة في السودان والتي بدأت من عام 1983م وما زالت لوقتنا الحالي، والصراعات التي اندلعت في اليمن بين شماله وجنوبه في عام 1994م، والحرب الأهلية في لبنان، ونشوب اشتباكات عام 1992م في الجزائر بين السلطة والإسلاميين.

وقد تكون صراعات بينية- بين الدول الإسلامية مع بعضها البعض- كالحرب العراقية الإيرانية عام 1980م/1988م، والنزاعات بين ليبيا والسودان عام 1981م، واجتياح العراق للكويت عام 1991م، وبعض الدراسات بينت أكثر الدول الإسلامية نزاعاً، ويهم الباحثة منها ما يدخل ضمن عينة الدراسة وهي إيران، مصر، الجزائر، نيجيريا(1).

وعندما تكثر الصراعات والحروب أيا كان نوعها ينعدم الأمن والاستقرار، ويزداد الإنفاق على التسلح الذي قد يكون ضرورياً أو ترفيهياً. فإذا كانت هنالك حاجة حقيقية للسلاح بالنسبة للدولة كرد عدوان أو غزو أو تحرير أرض، عندها يكون الإنفاق على السلاح ضرورة حتى لو أثر ذلك على القطاعات الأخرى، فلا يقاس الإنفاق على السلاح عندها بتكلفة مادية.

---

(1) خليل: نبيل، كتاب ملف التسلح العربي، على شبكة الانترنت 2014/4/15. www.arabic-military.com0

أما عندما تخصص كثير من دول العالم الإسلامي نسبا عالية من موازنتها، وجزءا كبيراً من عائدات صادراتها وثرواتها من أجل امتلاك أحدث الأسلحة التي تنتهي صلاحيتها بعد مدة قصيرة دون أن تستخدم إلا في نزاعات حدودية مع بلدان عربية وإسلامية، أو أنها لا تستخدم أصلا عندها يكون الإنفاق على السلاح ترفيهياً وخارج حدود الضرورة خاصة إذا كان هذا الإنفاق على حساب الإنفاق على قطاعات أخرى ضرورية[1].

والمشكلة الأساسية التي واجهت الباحثة في هذا الموضوع هي السرية المطلقة حول موضوع السلاح والإنفاق على السلاح، ومن أين يتم تمويل السلاح، فمن المتفق عليه أن الديون العسكرية غير متضمنة في جملة الديون التي تنشرها المنظمات الدولية كالبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الأوروبية[2].

ونقطة البداية في كون الصراعات والإنفاق على السلاح سبباً للمديونية الخارجية آتيةً من كيفية وطرق تمويل السلاح، وهذه الكيفية أخذت صيغا مختلفة وخصوصا خلال عقدي الخمسينيات والستينيات والنصف الأول من السبعينيات وهي[3]:

1) تبرع الدول الكبرى بمعدات عسكرية للدول النامية غالبا ما تكون فائضة عن حاجة المتبرع.

2) منح مالية مباشرة لأغراض شراء المعدات العسكرية أو تطوير القدرات الدفاعية للدول النامية.

3) منح بشروط أو تسهيلات تفضيلية لهذه الدول لشراء المعدات العسكرية، مثل منح ترتيبات ائتمانية أو السماح بالدفع بالعملات التجارية.

---

(1) منصور، سامي، تجارة السلاح والأمن القومي، مصر– القاهرة، مكتبة مدبولي، 1991، ص227– 228.

(2) الفارس: السلاح والخبز والإنفاق العسكري في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 1993، ص388.

(3) الفارس: مصدر سابق، ص385– 386؛ منصور: مصدر سابق، ص230.

4) التبادل وفق الأسس التجارية بالأسعار السائدة، أو وفق ترتيبات تجارية أخرى مثل الإنتاج المشترك أو المقايضة.

واغلب الدول النامية في تلك الفترة حصلت على السلاح على شكل منح ومساعدات عسكرية، ولكن منذ منتصف السبعينيات بدأ الوضع يتغير حيث تحول التمويل إلى برنامج البيع للخارج، والذي شجع الدول المصدرة للسلاح الاعتماد عليه ارتفاع أسعار النفط، وأسعار المواد الأولية حيث أصبحت تلك الدول تطلب أثمانا باهظة لأسلحتها، وهذا يعني أن الدول المستوردة للسلاح سوف تعمل على تخصيص مزيد من العملات الصعبة لتمويل وارداتها من السلاح وتفاقم الوضع سوءاً في ظل تدهور شروط التبادل التجاري نتيجة تدهور أسعار النفط، وبالتالي لعبت هذه الواردات دورا هاماً في تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية عموما، والدول الإسلامية خصوصا.

والملحق الإحصائي رقم (19)[1] يوضح مقدار الإنفاق العسكري بالدولار، ونسبته للناتج المحلي الإجمالي للدول الإسلامية في بعض سنوات الدراسة وتلاحظ الباحثة من خلاله ما يلي:

1) أنَّ الإنفاق العسكري في الدول الإسلامية يجنح للزيادة.

2) نسبة الإنفاق العسكري للناتج المحلي الإجمالي متفاوت بين الدول: فهنالك دول مرتفعة الإنفاق العسكري إلا أنها منخفضة النسبة، مثل: اندونيسيا، وإيران، ونيجيريا، والجزائر، وتركيا، وماليزيا، ودول متوسطة الإنفاق إلا أنها مرتفعة النسبة، مثل: الأردن، والسودان، واليمن، ولبنان، ودول قليلة الإنفاق قليلة النسبة، مثل: النيجر، وتشاد، وبنغلادش، وتونس.

ولكن يبقى السؤال قائماً كيف تكون الصراعات، والحروب، وزيادة الإنفاق على السلاح سبباً للمديونية الخارجية لدول العالم الإسلامي؟

(1) انظر: الملحق الإحصائي رقم (19) ص296-298.

1- كثرة الصراعات والحروب تؤدي إلى انعدام الأمن والاستقرار، وهذا ينعكس سلبيا على النمو الاقتصادي حيث توجد علاقة بين النمو والاستقرار فإذا ساد الأمن والاستقرار ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، وإذا سادت حالة من عدم الاستقرار انخفضت معدلات النمو الاقتصادي(1).

2- الصراعات تؤدي إلى استنزاف الموارد المحلية المحدودة في الأصل كما تؤدي لزيادة الإنفاق العسكري لضبط الأمن داخلياً وخارجياً، وهذا يضغط على الموازنة العامة، وقد يؤدي لزيادة العجز فيها، ومن إحدى طرق تمويل العجز في الموازنة العامة الديون الخارجية، أو قد يكون تمويل الإنفاق العسكري على حساب حصة القطاعات الأخرى الضرورية كالتعليم والصحة(2).

3- الصراعات تستلزم الحصول على السلاح، والسلاح من ضمن السلع المستوردة في الدول الإسلامية، وإحدى طرق تمويل الواردات الاقتراض المباشر من الخارج أو لجوء بعض الدول إلى خلق النقود، وهذا يؤدي لارتفاع معدلات التضخم، وكل هذا يزيد من العجز في ميزان المدفوعات الأمر الذي يزيد الديون الخارجية(3).

4- عدم الاستقرار يثبط الاستثمار من قبل أفراد الدولة ومن قبل الأجانب والأدهى من ذلك أنّه من أهم الأسباب الطاردة لرؤوس الأموال المحلية لتجد قنوات استثمار لها في الخارج، وكما لاحظنا فهروب رأس المال من أسباب المديونية الخارجية لدول العالم الإسلامي.

(1) الجوراني: عدنان فرحان، الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية، على شبكة الانترنت 2014/1/15. www.ahewar.org/debat/show.art.asp

(2) تيشوري: عبد الرحمن، عسكرة الاقتصاد بين الإنفاق العسكري والإنفاق التنموي، على شبكة الانترنت2014/4/10م؛ www.ahewar.org/debat/show.art.asp

خليل: نبيل، كتاب ملف التسلح العربي، على شبكة الانترنت 2014/15. 2011/11/09 www.arabic-military.com

(3) الفارس، مصدر سابق، ص393.

5- الصراعات تدمر رأس المال البشري والبنى التحتية والمرافق العامة الضرورية مما يتطلب ذلك زيادة الإنفاق في ظل موارد محدودة وعجز موازنة قائم أصلا فيكون السبيل لذلك هو الديون الخارجية لأجل إعادة الاعمار.

ومع كل ما سبق ذكره يبقى سؤال عظيم الأهمية وهو ما نصيب الديون العسكرية من إجمالي الديون الخارجية في ضوء السرية المطلقة؟

في ضوء ما اطلعت عليه الباحثة من مراجع تناولت هذا الموضوع وجدت أن مسألة حساب نصيب الديون العسكرية من إجمالي الديون هي مسألة تقديرية. فبعض الدراسات تشير إلى أن نصيب الديون العسكرية في صنع المديونية الخارجية يتراوح ما بين 30% – 35%[1]. وبعض الدراسات تقدرها ما بين 10% – 25%[2]. ومع كل هذه التقديرات إلا أن الحقيقة اكبر من ذلك فبعض الدول قد تتجاوز مديونيتها العسكرية تلك التقديرات. ولكن ولغايات الدراسة وبسبب السرية التامة لا بد من اعتماد إحدى هذه التقديرات للاطلاع على حجم الديون العسكرية من إجمالي الديون الخارجية. واعتمدت الباحثة على التقدير الأقل (10%–25%) لتطبيقه على عينة الدراسة في بعض السنوات.

والملحق الإحصائي رقم (20) يوضح تقدير الديون العسكرية في حدودها الدنيا، والعليا لثلاث سنوات من سنوات الدراسة[3] ويلاحظ من خلاله ما يلي:

1) أكثر الدول الإسلامية مديونية عسكرية في عام 1990م هي: اندونيسيا، والجزائر، ونيجيريا، وتركيا، والسودان، ومصر، وبنغلادش. وفي عام 2000م هي: اندونيسيا، والجزائر، ونيجيريا،

---

(1) منصور: مصدر سابق، ص229.

(2) الفارس: مصدر سابق، ص288.

(3) انظر: الملحق الإحصائي رقم (20) ص299.

وتركيا، وماليزيا، ومصر، وبنغلادش، والسودان، واليمن. وفي عام 2011م هي: اندونيسيا، والجزائر، وتركيا، وتونس، وماليزيا، ومصر، ولبنان، والسودان.

2) بلغ إجمالي الديون الخارجية بما فيها الديون العسكرية في عام 1990م (288443) مليون دولار أمريكي، وفي عام 2000م (355161) مليون دولار أمريكي، وفي عام 2011م (447759) مليون دولار أمريكي.

3) وبناءً على هذا التقدير فإن إجمالي الديون الخارجية بما فيها الديون العسكرية للدول الإسلامية تميل للارتفاع.

ترجح الباحثة مما سبق أن تمويل السلاح شيء مخطط له من قبل الدول المصدرة، فهي تحاول أن تستحوذ على الفوائض المالية الموجودة في دول العالم الإسلامي وإحدى هذه الطرق تسويق الأسلحة لهذه الدول حتى ولو دعاها الأمر لاختلاق الصراعات الخارجية والداخلية، والبينية لهذه الدول، والدليل أن الفوائض المالية التي حصلت عليها الدول البترولية نتيجة ارتفاع أسعار النفط منذ منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات، قد شجعت تجار السلاح على تسويق أسلحة جديدة لهذه الدول التي حصلت على موارد بترولية دون أن يكون هناك أي مكسب حقيقي من هذه الأسلحة للدول المستوردة[1].

الفرع الثامن: عجز الموازنة العامة للدول الإسلامية.

تعاني أغلبية الدول الإسلامية وخصوصا الدول غير المصدرة للنفط، والدول منخفضة النمو من عجز في الموازنة العامة لقلة فوائضها وإيراداتها، والملحق الإحصائي رقم (21) يوضح عجز الموازنة العامة للدول العربية الإسلامية النفطية وغير النفطية للفترة 1972م/1993م، كما يوضح

(1) منصور: مصدر سابق، ص233.

الملحق الإحصائي رقم (22) مصادر تمويل ذلك العجز للفترة 1975م/1993م ومنها الاقتراض الخارجي[1]، وهذا العجز ينظر له من زاويتين: الأولى أنه أحد أسباب المديونية الخارجية المتزايدة للدول الإسلامية، والثانية أنه نتيجة لزيادة المديونية الخارجية الناتجة عن أسباب أخرى.

وعجز الموازنة العامة ظاهرة عالمية لكنها أكثر تأثيرا على اقتصاديات الدول النامية نظرا لكونها تعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية. ويأتي العجز في الموازنة من خلال التباين الشديد الحاصل بين نمو النفقات العامة للدولة من ناحية، ونمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى[2]، وهنالك أسباب كثيرة وراء هذا العجز في الدول الإسلامية، كنقص الموارد المحلية وقصورها، والإنفاق العسكري الضخم لغايات الأمن والدفاع، وتدهور شروط التبادل التجاري الناجم عن انخفاض أسعار النفط والمواد الخام[3].

والأسباب السابقة التي تم عرضها لها دور كبير في زيادة عجز الموازنة، فانخفاض أسعار النفط يقلل من الفوائض النفطية للدول المصدرة مما يجعلها معرضة للعجز، ويقلل المساعدات والتحويلات الموجهة للدول المستوردة مما يجعلها معرضة للعجز، وكذلك ارتفاع أسعار النفط يعرِّض موازنات الدول المستوردة للعجز، وكذلك ارتفاع أسعار الغذاء وانخفاض أسعار المواد الخام وحصول الكوارث، فهذه كلها أسباب من شأنها إضعاف الإيرادات العامة للدولة وزيادة النفقات العامة ولسد العجز تلجأ الدول لوسائل كثيرة منها:

(1) انظر: الملحق الإحصائي رقم (21، 22)، ص300.

(2) زكي، رمزي، <u>الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث</u>، القاهرة – مصر، ط1، 1992م، ص34.

(3) زكي: المصدر السابق، ص50– 65.

1- التمويل بالعجز، وهذه الوسيلة تزيد من التضخم وفي نفس الوقت التضخم يزيد من عجز الموازنة، وذلك من خلال ارتفاع تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية للحكومة والقطاع العام بسبب تدهور القوة الشرائية للنقود.

2- الاقتراض وعندها يزداد العجز بسبب ارتفاع مبالغ الفوائد على القروض والتي تدخل ضمن الإنفاق العام الجاري والتي تتحملها الدول لخدمة أعباء ديونها[1].

تستنتج الباحثة مما سبق بأنَّ عجز الموازنة العامة هو أحد الأسباب المباشر لزيادة الدين الخارجي لسد العجز، وهو سبب لتفاقم المديونية الخارجية ووصولها لدرجات ثقيلة بسبب ما يترتب على الديون الخارجية– التي تؤخذ لأجل سد العجز– من زيادة في أعباء الدين التي تؤثر على الموازنة العامة.

فمدفوعات الفوائد والأقساط المخصصة لخدمة الدين العام الخارجي أحد أهم أسباب تفاقم العجز، إذ تستحوذ على الموارد الهامة للدولة وبالذات موارد النقد الأجنبي. حيث تظهر أعباء خدمة الدين (الفوائد) في جانب المصروفات الجارية، و(أقساط الديون) في باب التحويلات الرأسمالية[2].

الفرع التاسع: سوء توظيف القروض.

فالقروض التي تحصل عليها الدول لحل مشكلاتها الاقتصادية يساء استخدامها؛ فبدلاً من تشغيلها نحو مشاريع إنتاجية تدر عائداً مستمراً تستطيع الدولة من خلاله تغطية أقساط الدين

(1) زكي: المصدر السابق، ص131.

(2) زكي: المصدر السابق، ص61.

وفوائده، توجه تلك القروض نحو زيادة الاستهلاك الترفيهي، أو تستخدم لشراء أسلحة قد لا تستخدم وتنهي مدة استعمالها.

ولو قمنا بعمل مقارنة بين توظيف الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية، وتوظيفها في الدول الإسلامية، فالدول الرأسمالية ركزت على استيراد المواد الخام ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية، وصدرت السلع المصنعة ذات الأسعار المرتفعة لتنتقل بعدها لتصدير رأس المال الأجنبي، أما الدول الإسلامية فركزت على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة. وصدَّرت الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام بأسعار منخفضة، حتى الدول التي استخدمت القروض في التصنيع، فقد اختارت أنماطا من التصنيع لا تتلاءم مع واقع هذه الدول من ناحية، ولا تساعدها على إيجاد طريق النمو الذاتي للمستقبل من ناحية أخرى، ومثال عليه عقود استيراد المشاريع الجاهزة وفق أسلوب المفتاح باليد الذي يؤدي لتبعية دائمة نحو العالم الخارجي[1].

الفرع العاشر: تقلبات أسعار الفائدة العالمية.

تمثل الفائدة تكلفة الاقتراض الخارجي، وبالتالي عند انخفاضها فإنّها تغري الدول لزيادة الاقتراض وعند ارتفاعها تنكمش الدول عن الاقتراض لزيادة الأعباء، وللفائدة سعر اسمي وحقيقي. فإذا انخفض السعر الحقيقي، فإن الدول تقترض أكثر لأنها سوف تسدد أقل مما اقترضت وهذا يعني أنها تجني تدفقات إيجابية لصالحها، ولكن إذا ارتفع فإن الدول تقلل من الاقتراض؛ لأنها سوف تسدد أكثر مما اقترضت لأن التدفقات المالية الخارجية تكون عبارة عن تكلفة[2].

---

(1) حريتي: مصدر سابق، ص66؛ عجام، سعود: مصدر سابق، ص150.

(2) عجام، سعود: مصدر السابق، ص145.

وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية يترك تأثيراً على زيادة المديونية من ناحيتين[1]:

1- جزء من ديون الدول الإسلامية كانت تتم بأسعار فائدة متغيرة، ونتيجة لتغير أسعار الفائدة فقد ارتفعت خدمة الدين.

2- ازدادت المديونية لأن كثيراً من الدول اضطرت أن تأخذ ديوناً قصيرة الأجل لتتمكن من دفع الفوائد على القروض القديمة.

ونتيجة لذلك أصبح بند خدمة الدين يمثل نصيبا هاما من صافي الديون، ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي. والأسباب وراء ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية تكمن في السياسات النقدية التي تتبعها الدول الصناعية والرأسمالية لحل بعض مشاكلها الاقتصادية والتي انعكست سلباً على اقتصاديات الدول المدينة ومنها الإسلامية، والمشكلة لا تتوقف عند ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية بل تتفاقم مع لجو الكثير من مؤسسات الإقراض الدولي وبالذات البنوك التجارية إلى تعويم سعر الفائدة الذي تقرض به الدول النامية عموماً والدول الإسلامية خصوصاً[2].

---

(1) زكي: أزمة القروض الدولية، ص61.

(2) عجام، سعود: مصدر سابق، ص144- 145.

المطلب الثاني: الأسباب الخاصة ببعض الدول الإسلامية.

الفرع الأول: الكوارث الطبيعية (اندونيسيا، بنغلادش، تشاد، السودان، إيران، الجزائر، تركيا)

فهنالك زيادة كبيرة في عدد الكوارث الطبيعية على مدى العقود الأربعة الماضية حيث بلغت التكاليف الإجمالية للكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم أكثر من 360 مليار دولار أمريكي، وأنّ أضرار الكوارث تعادل لا بل تفوق الناتج المحلي الإجمالي لـ 187 دولة من أصل 214 دولة. ودول العالم الإسلامي شهدت اتجاها صعوديا في عدد الكوارث الطبيعية خلال الفترة 1970م، 2011م. وقد تجاوز مجموع تكاليف الكوارث الطبيعية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي 140 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 1970م/2011م(1).

والكوارث تلحق أضراراً اقتصادية إلا أن تأثيرها يختلف من دولة لدولة حيث لا توجد قاعدة مطردة تنطبق على كل الدول، فالتأثير متباين يعتمد على عمق وحجم المخاطر المترتبة من جهة، وعلى حجم وقوة الاقتصاد من جهة أخرى.

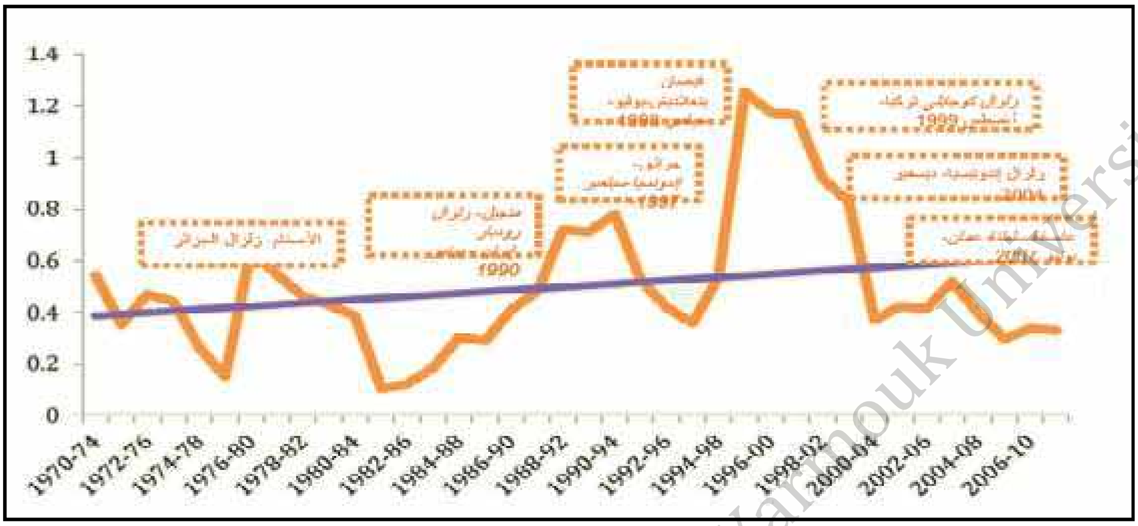
ولقد تعرضت بعض من دول العالم الإسلامي لبعض من الكوارث المدمرة والشكل (3-2) يوضح بعض دول العالم الإسلامي التي تعرضت لبعض الكوارث في سنوات مختلفة، ويبين نسبة الضرر المقدر للكوارث الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول(2).

---

(1) المؤتمر الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية، أنقرة، التقرير السنوي 2012م، ص111- 113.
(2) المؤتمر الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية، أنقرة، التقرير السنوي 2012، ص115.

الشكل (3-2)

نسبة الضرر المقدر للكوارث للناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي



المصدر: التقرير السنوي الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي[1].

وبدراسة الشكل السابق تلاحظ الباحثة أنّ حصة الضرر المقدر للناتج تتجه اتجاها متزايدا حيث وصلت هذه النسبة إلى أعلى مستوى متوسط من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1998م-2000م وهذا يرجع للضرر الناتج عن فيضان بنغلادش، وزلازل تركيا، ولا ننسى السودان وتشاد اللتين تعرضتا لموجات من الجفاف طويل الأمد والذي تحول فيما بعد لمجاعات مستعصية، كما وتلاحظ أن أغلب الدول التي تعرضت للكوارث الطبيعية هي دول في الأصل منخفضة النمو كالسودان وبنغلادش وتشاد، وبعضها دول مصدرة للنفط وذات نمو متوسط مثل تركيا واندونيسيا وإيران والجزائر.

أما عن تأثير تلك الكوارث على المديونية الخارجية للدول التي أصيبت بها فهو على التفصيل التالي:

---

(1) المؤتمر الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية، أنقرة، التقرير السنوي 2012م، ص50.

1- أن الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية تعرقل من عملية التنمية في الدول المصابة، وترفع نسبة الفقر، وتؤدي إلى تفاقم الموقف المالي للحكومات، بسبب انخفاض الإيرادات وزيادة النفقات الناتجة عن الكوارث كإعادة بناء البنية التحتية. مما يؤدي إلى تفاقم العجز في الميزانية العامة للدولة، الأمر الذي يضطرها إلى سد هذا العجز من خلال سبل عدة منها الاقتراض الخارجي، وهذا ما حدث مع تركيا نتيجة الزلازل الذي ضربها عام 1999م(1).

2- تترك الكوارث تأثيرا سلبيا على المدخرات المحلية بسبب الأضرار الناتجة عنها، حيث تستخدم المدخرات المحلية لتمويل التكلفة المتكبدة عن الكارثة، والتي في الأصل لولا الكارثة كان لا بد من ذهابها لقناة الاستثمار، خاصة إذا كانت الكارثة تترك أثارا طويلة الأمد، وبناءً على ما سبق ستزيد الفجوة بين الادخار والاستثمار، لعدم كفاية المدخرات المحلية وحتى تصل الدولة للاستثمار المرغوب لا بد من لجوئها إلى طرق عدة قد يكون الدين الخارجي أحدها(2).

3- الكوارث الطبيعية وخصوصا الجفاف والفيضانات والزوابع تترك تأثيرا سلبيا على الأمن الغذائي في الدول المصابة، حيث تتلف تلك الكوارث المحاصيل الزراعية، وتفسد التربة وغير ذلك من الأضرار، ومثال على ذلك: بنغلادش فقد عانت الكثير من الزوابع البحرية التي دمرت مناطقها الساحلية، وأثرت على القطاع الزراعي حيث ارتفع سعر الأرز في مارس 2008م بعد أربعة أشهر للزوابع 66% عن مستواه خلال نفس الفترة في العام الماضي لتلك السنة(3).

4- تستنتج الباحثة مما سبق أن الكوارث الطبيعية تفسد القطاع الذي يعيش من خلاله عدد كبير من الناس والذي في الوقت نفسه تعتمد عليه اقتصاديات بعض الدول الإسلامية، الأمر الذي

---

(1) المؤتمر الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية، أنقرة، <u>التقرير السنوي 2012م</u>، ص55.

(2) المؤتمر الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية، أنقرة، <u>التقرير السنوي 2012م</u>، ص56.

(3) المؤتمر الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية، أنقرة، <u>التقرير السنوي 2008م</u>، ص35.

قد يترتب عليه زيادة المستوردات من السلع الغذائية التي لا بد منها، وهذا يزيد العجز في الميزان التجاري خصوصا إذا رافقه ارتفاع في أسعار الغذاء، وهذا ما حدث فعلا، وهذا قد يدعو تلك الدول لتغطية تكلفة استيرادها للغذاء من خلال الدين الخارجي، وهذه النقطة تنعكس سلبيا على الدول المصابة بالكارثة كما قلنا سابقا، فهي بسبب الكوارث وما يترتب عليها من انعكاسات على السلع الغذائية ستزيد من ديونها، وسترتفع أعباء خدمة الديون القديمة، مما يضطرها إلى إعادة جدولة الديون ويسوء الوضع أكثر فأكثر.

كما قد تترك هذه النقطة انعكاسا سلبيا على الدول غير المصابة بالكارثة من خلال ارتفاع أسعار الأغذية الذي يقودها إلى زيادة فاتورة الغذاء المستورد، وبالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري الأمر الذي يضطرها لمزيد من الاقتراض لتغطية العجز [1].

الفرع الثاني: أزمة شرق آسيا عام 1997م (اندونيسيا، ماليزيا).

بينت الباحثة أنّ من الأسباب المشتركة للمديونية الخارجية أزمة شرق أسيا وذلك على اعتبار تأثيرها على الدول الإسلامية ككل. وهنا ستبين الباحثة انعكاس هذه الأزمة على بعض الدول باعتبار أنّها سبب خاص بها وهي: اندونيسيا وماليزيا، وكيف كانت هذه الأزمة سببا لتدهور الوضع الاقتصادي وتفاقم المديونية الخارجية لهاتين الدولتين.

أولاً: اندونيسيا وتداعيات الأزمة على مديونيتها الخارجية.

تميزت اندونيسيا ببنية اقتصادية قوية ما قبل الأزمة، حيث كان عجز حسابها الجاري بسيطا ونمو صادراتها مستقرا إلا أن دينها الخارجي الخاص قصير الأجل في زيادة، وقطاعها المالي هش ولهذه الأسباب انخفض سعر الصرف انخفاضا حادا، حيث انخفضت قيمة الروبية. الأمر الذي

---

(1) عجام، فخ المديونية الخارجية للدول النامية، ص143.

دعا اندونيسيا لتوقيع اتفاقية تمويل احتياطي لمدة ثلاث سنوات مع صندوق النقد الدولي، إضافة لتعهد البنك الدولي الأسيوي بتقديم تمويل للحكومة، وهذا كله لأجل تقويم الوضع الاقتصادي والمحافظة على استقرار سعر الصرف، وللوهلة الأولى استعادت الروبية قوتها وارتفع سعر الصرف لكن ذلك لم يدم طويلا إذا سرعان ما انخفض سعر الصرف انخفاضا حادا في الفترة 1997م/1999م، وعلى الرغم من تحسن الحساب الجاري، إلا أن الأوضاع السائدة أدت إلى هروب رؤوس الأموال للخارج، وانخفضت الاحتياطيات النقدية انخفاضا كبيرا وحادا.

وحاولت الحكومة الاندونيسية استعادة الثقة بالروبية من خلال "طرح برنامج معزز، ولكن لم يؤتِ ثماره بل على العكس زادت حدة المشكلة فزادت السيولة، الأمر الذي نجم عنه زيادة المتداول النقدي وزيادة التضخم، وأصبحت تعاني من انخفاض قيمة العملة وتضخم مفرط، ومجددا حاولت التعديل على البرنامج لاستعادة الاستقرار في أسعار الصرف وخفض معدل التضخم واتخذت عدة إجراءات لكن لم تجدِ نفعا وأدت لحدوث انتكاسة كبيرة للاقتصاد الاندونيسي حيث توقف الإنتاج والصادرات، وانقطعت قنوات الأمن الداخلية، وأصيب النشاط المصرفي بالشلل التام، وارتفعت أسعار السلع الغذائية، وتراجعت قيمة الروبية، وتمّ استبدال اتفاقية التمويل الاحتياطي أغسطس 1998باتفاقية جديدة"[1]، والتي من وجهة نظر الباحثة زادت من حدة المديونية الخارجية لاندونيسيا.

ثانيا: ماليزيا وتداعيات الأزمة على مديونيتها الخارجية

تمثلت بدايات الأزمة في ماليزيا بانخفاض كبير في أسعار الأسهم الماليزية وانخفاض القيمة الخارجية للرينغت الماليزي فشددت السياسات المالية والنقدية لاحتواء الأزمة إلا أن الانخفاض بقي

(1) قوناش: مصدر سابق، ص89- 91.

مستمرا، وبدأت الثقة بالأسواق المالية تنهار الأمر الذي أدى لتقليص الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وترتب على ذلك عدة أمور من أهمها:

"تراجع الطلب المحلي خلال عام 1998م وتراجعت الواردات مما حول عجز الحساب الجاري الذي كان بنسبة 5% من الناتج المحلي عام 1997م إلى فائض نسبة 13% من الناتج المحلي عام 1998م، وضعف الطلب المحلي ذاك خفف من حدة التضخم الناتج عن انخفاض قيمة العملة وشرعت الحكومة إلى إجراءات استعادت ثقة السوق من خلال دعم النظام المالي وتخفيض أسعار الفائدة، وتخفيض الإنفاق الحكومي وثبّتت الحكومة سعر صرف الرينغيت مقابل الدولار للسيطرة على حركة رؤوس الأموال ولكن مع ذلك بقي الانخفاض في العملة موجودا وزاد هروب رؤوس الأموال، وزاد الطلب على العملات الأجنبية كالدولار وهذا أدى لخفض العملة أكثر فأكثر. مما دعاها إلى إبرام ترتيبات ائتمان مع صندوق النقد الدولي، وأدى انخفاض العملة إلى إخفاق الشركات المدينة عن السداد لديونها، مما اضطر الحكومات للاقتراض من الصندوق"[1].

وتلاحظ الباحثة أنّ من أهم آثار الأزمة الأسيوية هي: انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، وهذا ترك انعكاسا سلبيا لا سيما على المديونية من حيثيات عدة من أهمها[2]:

1) انخفاض العملة مقابل العملات الأجنبية يؤدي إلى رفع قيمة الدين الخارجي قصير وطويل الأجل بالعملة الأجنبية، وحتى عند رفع سعر الفائدة لاستعادة استقرار العملة فمن المرجح زيادة أعباء خدمة الدين على القروض بالعملة المحلية.

2) انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وهذا قد يزيد من العجز.

---

(1) قوناش: مصدر سابق، ص92- 94.

(2) قوناش: مصدر سابق، ص89- 95.

3) انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى الزيادة في ربحية الصادرات بالعملة المحلية وبالتالي زيادة الصادرات، لكن ذلك لم يترك أثرا ايجابيا على اندونيسيا وماليزيا لزيادة صادرات البلدان المجاورة في نفس القطاع التصديري وفي نفس الوقت مما ترتب على ذلك انخفاض الأسعار العالمية لتلك الصادرات.

الفرع الثالث: اوضاع لبنان.

والتي منها الحرب الأهلية التي دامت 15 عاما من عام 75 إلى عام 90، حيث أثرت على البنية التحتية، وقللت الاستثمار وزادت العجز في الموازنة لزيادة النفقات على الواردات ولجأت لسد العجز بتوسيع إصدار العملة مما رفع معدل التضخم، وهبط سعر الصرف وزاد هروب رؤوس الأموال للخارج، وتدهور الصرف أكثر فأكثر، وانعكست هذه الأحوال على لبنان بعد عام 1992م حيث هبطت الليرة اللبنانية هبوطا عاموديا من 790 ليرة لكل دولار إلى 2527 ليرة لكل دولار عام 1992م ووصلت نسبة التضخم إلى 120% عام 1990م، وحتى بعد هذه الفترة ظلت لبنان تعاني من انعدام للأمن الداخلي والخارجي وخصوصا الأوضاع التي سادت في الجنوب وتحرير الأراضي من العدوان الصهيوني، وتعرضها للهجوم الصهيوني في عام 2007م. وهذه الأحداث كانت سببا في زيادة الاقتراض الخارجي علما بأنّ الدين الخارجي لم يكن ذا تأثير قبل الحرب.

وظل الدين الخارجي يزداد، وأصبح يترك تأثيرا سلبيا على الاقتصاد اللبناني، وخصوصا أن التوترات ظلت باقية حتى بعد انتهاء الحرب الأهلية وخصوصا مع العدو الصهيوني[1].

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إدارة الدين الخارجي وحالة الدين في منطقة الإسكو دراسة حالة عن الأردن ولبنان، الأمم المتحدة- نيويورك، 2005م، ص48-52.

الفرع الرابع: أوضاع السودان

أحداث السودان مع الجنوب والتي ما زالت آثارها لغاية الآن على الرغم من انفصاله، وكذلك الكوارث وموجات الجفاف التي أدت للمجاعات كل ذلك زاد من الاقتراض الخارجي، وقد دعا صندوق النقد الدولي عام 1986م إلى الإعلان عن عدم تأهل السودان لتلقي المزيد من القروض والتسهيلات[1].وكذلك انفصال الجنوب عن السودان أدى إلى إثقال الموازنة العامة للسودان وزيادة العجز فيها مما دعاها لزيادة الديون الخارجية[2].

الفرع الخامس: أوضاع تونس.

ومن هذه الأوضاع زيادة معدل نمو النقد المحلي مما ساهم في زيادة التضخم وزيادة عجز الميزانية، وتقويم سعر صرف الدينار بأكثر من قيمته الحقيقية حيث أدى إلى اختلال المدفوعات الخارجية وزيادة الاقتراض من المؤسسات متعددة الأطراف، وزيادة الاقتراض من الأسواق المالية الدولية والمصادر الخارجية ذات الشروط المالية الصعبة حيث كانت نسبتها عام 1991م (19%) ارتفعت إلى 31.8% (1996) وكذلك ارتفعت نسبة الديون المبرمة بأسعار فائدة متغيرة إلى إجمالي الديون في الفترة ذاتها[3].

---

(1) صيادي، محسن، ديون البلدان النامية ومواقف الجهات الدولية، دمشق – سوريه، دار طلاس للدراسات، ط1، 1999، ص52.

(2) مقال بعنوان: وزير المالية السوداني يتوجه لواشنطن لحل مشكلة الديون الخارجية على شبكة الانترنت 2013/12/22م www.eremnews.comid=36117

(3) خضير: مصدر سابق، ص28.

المبحث الثاني: الاتجاهات المستقبلية لمديونية العالم الإسلامي

يهدف هذا المبحث إلى معرفة الاتجاهات المستقبلية لحجم المديونية الخارجية لدول العالم الإسلامي، والوقوف على القيم المستقبلية المتوقعة لها وذلك من خلال تحليل الاتجاه العام لظاهرة إجمالي الدين العام الخارجي عبر السلاسل الزمنية السابقة باستخدام معادلة الانحدار الخطي.

المطلب الأول: طريقة التنبؤ بالاتجاهات

تم استخدام معادلة الانحدار الخطي على افتراض أن العلاقة خطية مع الزمن، بحيث استخدم الزمن كمتغير مستقل وذلك من المدة 1980م-2011م ويعبر عنه (X)، وقيم السلسة وهي إجمالي الدين العام الخارجي كمتغير تابع ويعبر عنه (Y)، للعالم الإسلامي ككل ولمجموعاته ولكل دولة منفردة.

وتم ذلك من خلال إعطاء (X) أرقاما متسلسلة تبدأ من صفر ثم واحد وهكذا حتى آخر سنة معلومة، وبناءا على سنوات الدراسة فسوف تكون آخر سنة معلومة تحمل الرقم (31)، و(Y) تمثل قيم إجمالي الدين العام الخارجي المعلومة، وبعدها سيتم استخراج قيمة (XY) لكل سنة، ثم استخراج قيمة (X2) لكل سنة، وكمرحلة تالية تم استخراج مجاميع ما سبق، لكي نستطيع من خلالها استخراج قيمة (b) من خلال التعويض في المعادلة رقم (1):

المعادلة رقم (1):

$$b = \frac{n\sum xy - (\sum X)\ (\sum y)}{n\sum X_2 - (\sum X)_2}$$

وبعد الحصول على قيمة (b) من خلال المعادلة السابقة، تم تعويض قيمة (b) مع المجاميع في المعادلة رقم (2) للحصول على قيمة (a).

المعادلة رقم (2):

$$a = \frac{\sum y - b\sum X}{N}$$

حيث إن:

Y: تمثل إجمالي الدين العام الخارجي المعلوم.

X: السنوات الموجود قيمها وهي من المدة 1980م-2011م.

n: طول الفترة الزمنية.

وبعد ذلك تم استكمال السلسة الزمنية بإضافة السنوات المراد التنبؤ بإجمالي دينها العام الخارجي، بحيث تعطى أرقاما تالية لآخر سنة معلومة وستبدأ من الرقم (32) وتنتهي بالرقم (42) وتلك الأرقام تمثل قيم (X).

وبعد هذا نأتي للمرحلة الأخيرة وهي مرحلة التنبؤ من خلال التعويض في معادلة الانحدار الخطي رقم (3) فنعوض قيمة (X) وقيمة (a) وقيمة (b) للحصول على قيم إجمالي الدين العام الخارجي للمدة 2012م/2022م.

المعادلة رقم (3):

$$Y = a + bx$$

حيث إن:

Y: تمثل المتغير التابع وهو إجمالي الدين العام الخارجي، وهي القيم المتوقعة لإجمالي الدين العام الخارجي.

a: هي الجزء المقطوع من المحور الرأسي.

b: معادلة الانحدار.

X: تمثل المتغير المستقل وهي السنوات المراد التنبؤ لها وتبدأ من الرقم 32 إلى 42، للمدة 2012م– 2022م. وهذه الطريقة تم استخدامها مع دول العالم الإسلامي، ومجموعاته الثلاث، وكل دولة منفردة للتنبؤ بإجمالي الدين العام 2012م/2022م (1).

المطلب الثاني: تحليل اتجاه مديونية العالم الإسلامي الخارجية

والجدول رقم (2–2) والشكل رقم (4–2) يوضحان اتجاه إجمالي الدين العام الخارجي المتوقع للعالم الإسلامي ومجموعاته.

الفرع الأول: نتائج تحليل اتجاه مديونية العالم الإسلامي ومجموعاته

الجدول رقم (2–2)

إجمالي الدين العام الخارجي المتوقع للعالم الإسلامي ومجموعاته

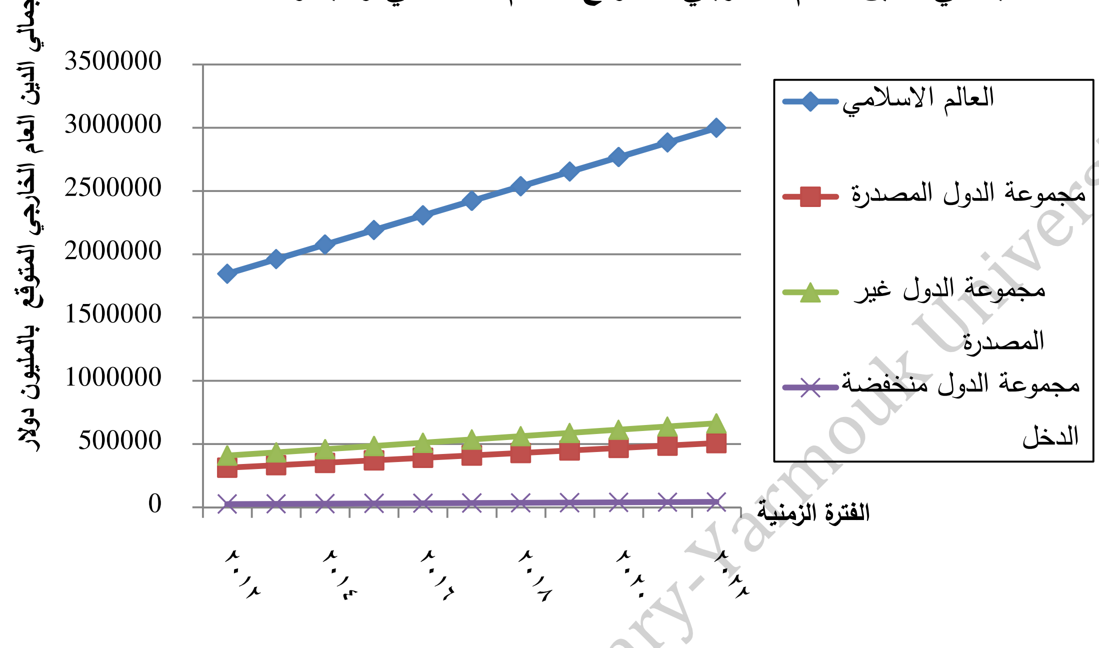
مليون دولار أمريكي

العام/الدولة	العالم الإسلامي	مجموعة الدول المصدرة	مجموعة الدول غير المصدرة	مجموعة الدول منخفضة الدخل
2012	1845344	312273	408848	25588
2013	1960678	331790	434401	27188
2014	2076012	351307	459954	28787
2015	2191346	370824	485507	30386
2016	2306680	390341	511060	31986
2017	2422014	409858	536613	33585
2018	2537348	429376	562166	35184
2019	2652682	448893	587719	36784
2020	2768016	468410	613272	38383
2021	2883350	487927	638825	39982
2022	2998684	507444	664378	41582

(1) انظر بيانات إجمالي الدين العام الخارجي ملحق رقم (1)، ص277. ورقم (2)، ص279. ورقم (3)، ص280؛ انظر معاملات الانحدار المقدر لدول العالم الإسلامي الملحق الإحصائي رقم (31) ص309.

الشكل رقم (2-4)

اجمالي الدين العام الخارجي المتوقع للعالم الاسلامي ومجموعاته



المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (2-2)

وبدراسة الجدول رقم (2-2) والشكل رقم (2-4) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1- أنَّ الاتجاه العام لإجمالي دين سلسلة العالم الإسلامي متزايد بقيم مرتفعة طوال المدة المتنبئ بها، وهذا مؤشر سلبي على وضع المديونية فيها في المستقبل.

2- أنَّ الاتجاه العام لإجمالي دين سلسلة مجموعة الدول المصدرة للنفط متزايد بقيم مرتفعة طوال المدة المتنبئ بها وهذا مؤشر سلبي على وضع المديونية فيها في المستقبل.

3- أنَّ الاتجاه العام لإجمالي دين سلسلة مجموعة الدول غير المصدرة للنفط متزايد بقيم مرتفعة اكبر من قيم المجموعة المصدرة للنفط طوال المدة المتنبئ بها.

4- أنَّ الاتجاه العام لإجمالي دين سلسلة مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض متزايد بقيم منخفضة طوال المدة المتنبئ بها.

الفرع الثاني: نتائج تحليل اتجاه مديونية مجموعة الدول المصدرة للنفط

والجدول رقم (3–2) والشكل رقم (5–2) يوضحان اتجاه إجمالي الدين العام الخارجي المتوقع لدول المجموعة المصدرة للنفط.

الجدول رقم (3–2)

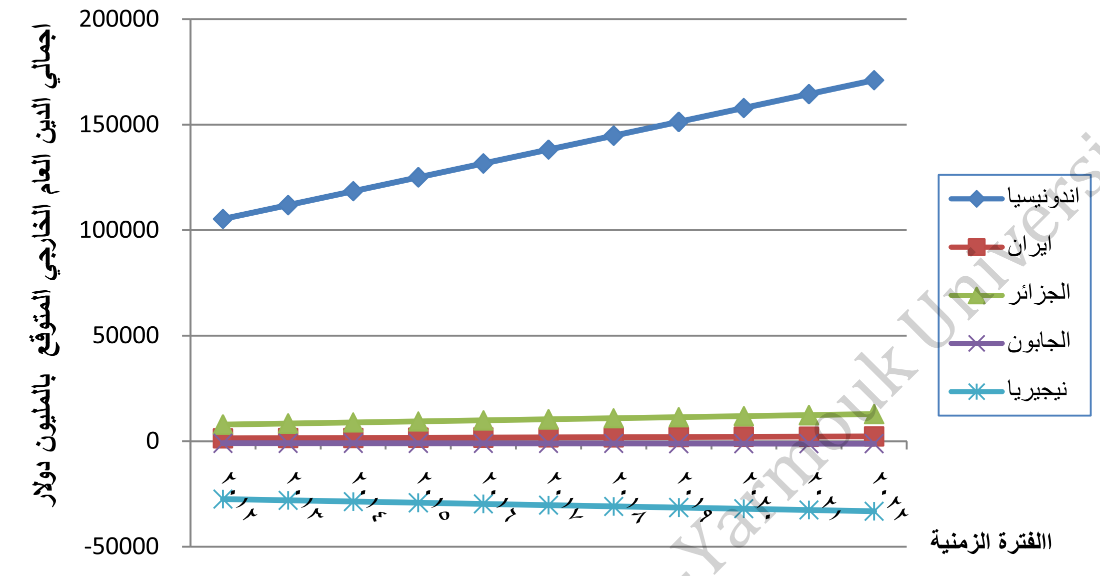
إجمالي الدين العام الخارجي المتوقع لمجموعة الدول المصدرة للنفط

مليون دولار أمريكي

السنة/الدولة	اندونيسيا	إيران	الجزائر	الجابون	نيجيريا
2012	105286	1379	7936	-954	-27425
2013	111866	1465	8432	-974	-27997
2014	118446	1552	8928	-994	-28568
2015	125027	1638	9424	-1014	-29139
2016	131607	1724	9921	-1034	-29711
2017	138188	1810	10417	-1054	-30282
2018	144768	1897	10913	-1074	-30854
2019	151348	1983	11409	-1094	-31425
2020	157929	2069	11905	-1114	-31996
2021	164509	2155	12401	-1133	-32568
2022	171090	2241	12897	-1153	-33139

الشكل رقم (5-2)

اجمالي الدين العام الخارجي المتوقع لمجموعة الدول المصدرة للنفط



المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (3-2)

وبدراسة الجدول (3-2) والشكل (5-2) تلاحظ الباحثة ما يلي:

5- الاتجاه العام لإجمالي دين سلسلة اندونيسيا متزايد بقيم مرتفعة طوال المدة المتنبئ بها، وهذا مؤشر سلبي على وضع المديونية فيها في المستقبل.

6- الاتجاه العام لإجمالي دين سلسلة إيران متزايد بقيم منخفضة طوال المدة المتنبئ بها، وهذا مؤشر سلبي على وضع المديونية فيها في المستقبل.

7- الاتجاه العام لإجمالي دين سلسلة الجزائر متزايد بقيم مرتفعة طوال المدة المتنبئ بها، وهذا مؤشر سلبي على وضع المديونية فيها في المستقبل.

8- الاتجاه العام لإجمالي دين سلسلة الجابون متناقص طوال المدة، وهذا مؤشر ايجابي على وضع المديونية فيها في المستقبل.

9- الاتجاه العام لإجمالي دين سلسلة نيجيريا متناقص طوال المدة، وهذا مؤشر ايجابي على وضع المديونية فيها في المستقبل.

الفرع الثالث: نتائج تحليل اتجاه مديونية مجموعة الدول غير المصدرة للنفط

والجدول رقم (4–2) والشكل رقم (6–2) يوضحان اتجاه إجمالي الدين العام الخارجي المتوقع لدول المجموعة غير المصدرة للنفط.

الجدول رقم (4–2)

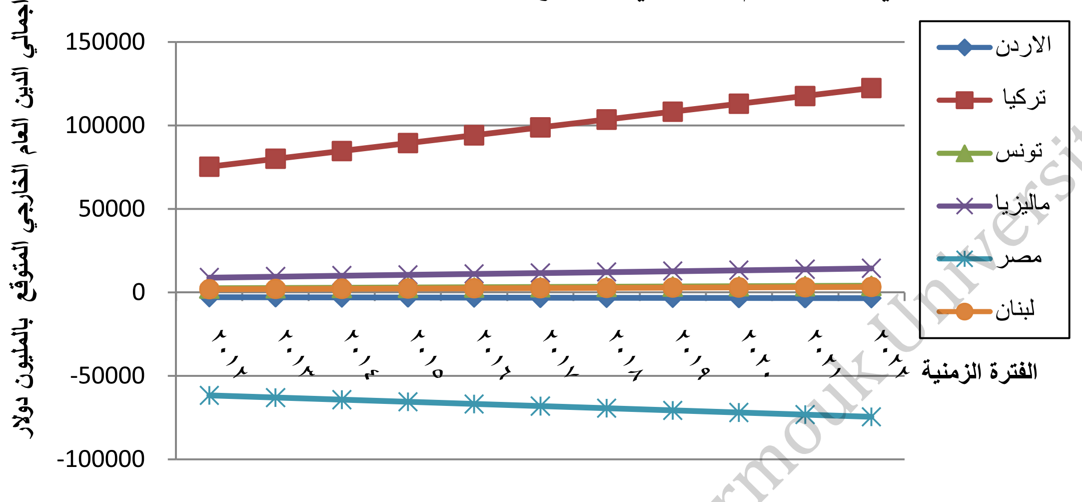
إجمالي الدين العام الخارجي المتوقع لمجموعة الدول غير المصدرة للنفط

مليون دولار أمريكي

السنة/الدولة	الأردن	تركيا	تونس	ماليزيا	مصر	لبنان
2012	−2741	75353	2505	8950	−61553	2086
2013	−2798	80062	2662	9509	−62835	2217
2014	−2855	84772	2818	10069	−64117	2347
2015	−2912	89481	2975	10628	−65400	2477
2016	−2970	94191	3131	11187	−66682	2608
2017	−3027	98900	3288	11747	−67964	2738
2018	−3084	103610	3445	12306	−69247	2869
2019	−3141	108319	3601	12865	−70529	2999
2020	−3198	113029	3758	13425	−71811	3130
2021	−3255	117739	3914	13984	−73094	3260
2022	−3312	122448	4071	14544	−74376	3390

والشكل رقم (2-6)

اجمالي الدين العام الخارجي المتوقع لمجموعة الدول غير المصدرة للنفط



المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (4-2)

وبدراسة الجدول رقم (4-2) والشكل رقم (6-2) تلاحظ الباحثة ما يلي:

1- الاتجاه العام لإجمالي دين سلسلة الأردن متناقص طوال المدة، وهذا مؤشر ايجابي على وضع المديونية فيها في المستقبل.

2- الاتجاه العام لإجمالي دين سلسلة تركيا متزايد بقيم مرتفعة طوال المدة، وهذا مؤشر سلبي على وضع المديونية فيها في المستقبل.

3- الاتجاه العام لإجمالي دين سلسلة تونس متزايد بقيم منخفضة طوال المدة، وهذا مؤشر سلبي على وضع المديونية فيها في المستقبل.

4- الاتجاه العام لإجمالي دين سلسلة ماليزيا متزايد طوال المدة، وهذا مؤشر سلبي على وضع المديونية فيها في المستقبل.

5- الاتجاه العام لإجمالي دين سلسلة مصر متناقص وهذا مؤشر ايجابي على وضع المديونية فيها في المستقبل.

6- الاتجاه العام لإجمالي دين سلسلة لبنان متزايد طوال المدة، وهذا مؤشر سلبي على وضع المديونية فيها في المستقبل.

الفرع الرابع: نتائج تحليل اتجاه مديونية مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض

والجدول رقم (5-2) والشكل رقم (7-2) يوضحان اتجاه إجمالي الدين العام الخارجي المتوقع لدول المجموعة ذات الدخل المنخفض.

الجدول رقم (5-2)

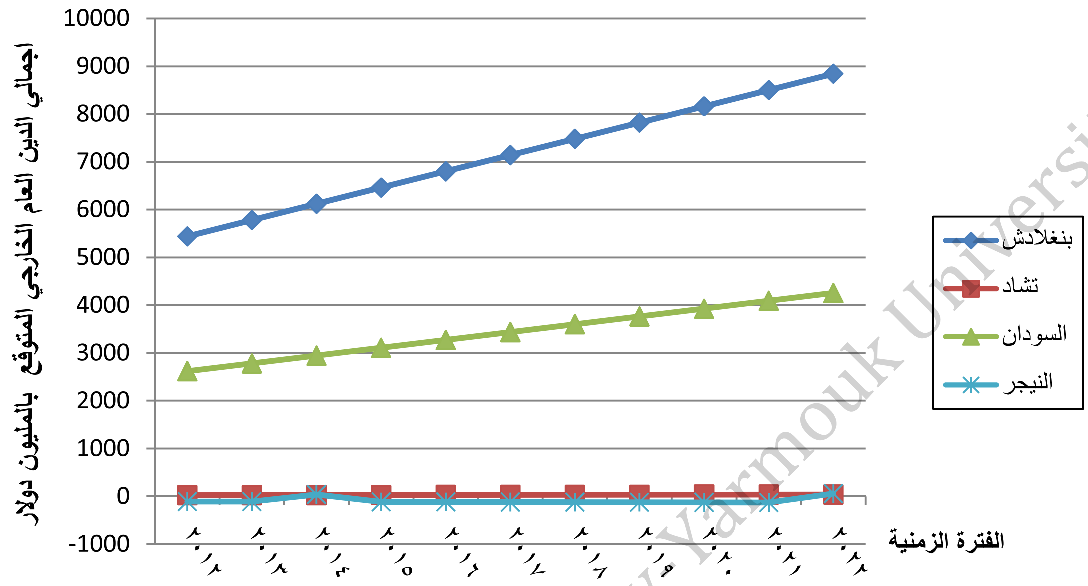
إجمالي الدين العام الخارجي المتوقع لمجموعة الدول ذات الدخل المنخفض

مليون دولار أمريكي

السنة/الدولة	بنغلادش	تشاد	السودان	النيجر
2012	5441	25	2618	-108
2013	5781	27	2781	-110
2014	6121	28	2945	40
2015	6461	30	3109	-115
2016	6801	32	3272	-117
2017	7141	33	3436	-119
2019	7821	36	3763	-124
2020	8161	38	3927	-126
2021	8502	40	4091	-128
2022	8842	41	4254	58

الشكل رقم (7-2)

اجمالي الدين العام الخارجي المتوقع لمجموعة الدول ذات الدخل المنخفض



المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (5-2)

وبدراسة الجدول رقم (5-2) والشكل (7-2) يلاحظ ما يلي:

1- الاتجاه العام لإجمالي دين سلسلة متزايد بقيم مرتفعة طوال المدة، وهذا مؤشر سلبي على وضع المديونية فيها ولكنه لا يدلل على وضع حرج.

2- الاتجاه العام لإجمالي دين سلسلة تشاد متزايد طوال المدة، وهذا مؤشر سلبي على وضع المديونية فيها في المستقبل.

3- الاتجاه العام لإجمالي دين سلسلة السودان متزايدة بقيم مرتفعة، وهذا مؤشر سلبي على وضع المديونية فيها في المستقبل.

4- نتائج تحليل الاتجاه لليمن والنيجر اثبت أن العلاقة غير خطية.

الفصل الثالث: المديونية الخارجية في ميزان السياسة الشرعية

يهدف هذا الفصل إلى بيان مشروعية الاستدانة الخارجية، وما مدى الحاجة إليها وهل هي الخيار الوحيد للدول الإسلامية، أم هنالك بدائل تغني عنها، وهل يمكن اعتبارها سياسة شرعية معتبرة؟ كل هذه الأسئلة سيتم الإجابة عليها من خلال هذا الفصل وذلك ضمن المبحثين التاليين:

المبحث الأول: التعريف بالسياسة الشرعية والمصلحة والضرورة والحاجة

المبحث الثاني: تقويم المديونية الخارجية في ضوء معالم السياسة الشرعية

المبحث الأول: التعريف بالسياسة الشرعية والمصلحة والضرورة والحاجة

ونقطة البدء في هذا المبحث ستكون من خلال طرح تسأل وهو هل الاستدانة الخارجية بالصورة التي تم عرضها لها وجود في العهد النبوي؟

والاستدانة الخارجية بالصورة التي تم عرضها تعد واقعة مستحدثة لم يرد فيها دليل خاص، ولم تكن موجودة لا في العهد النبوي ولا في عهد الخلفاء الراشدين، وهذا يعني أن بحث مشروعيتها سيكون في ضوء معالم السياسة الشرعية المعتبرة، التي لها ضوابط وشروط لابد وان تنطبق على أي واقعة مستجدة مبحوثة، كما سيكون في ضوء مبادئ مالية الدولة الإسلامية من حيث ترتيب إيراداتها ونفقاتها للوفاء بالحاجات العامة. ولأجل ذلك جاء هذا المبحث متضمنا ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المقصود بالسياسة الشرعية وشروطها

الفرع الأول: تعريف السياسة الشرعية

وردت عدة تعريفات للسياسة الشرعية أو علم السياسة الشرعية. فقد عرفت بأنها "ما صدر عن ولي الأمر من أحكام وإجراءات منوطة بالمصلحة فيما لم يرد بشأنه دليل خاص متعين، دون مخالفة الشريعة"[1]. كما وعرّف علم السياسة الشرعية بأنه "علم يبحث فيه عن الأحكام والنظم التي تدبر بها شؤون الدولة الإسلامية والتي لم يرد فيها نص، أو التي من شأنها التغيير والتبدل بما يحقق مصلحة الأمة ويتفق مع أحكام الشريعة وأصولها العامة"[2].

---

(1) العتيبي، سعيد بن مطر، فقه المتغيرات في علائق الدولة الإسلامية، الرياض-السعودية، دار الفضيلة، ط1، 1429هـ-2009م، ج1 ص53.

(2) عطوة، عبد العال احمد، المدخل إلى السياسة الشرعية، الرياض- السعودية، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط2، 1425هـ- 2004م، ص47.

الفرع الثاني: شروط اعتبار السياسة الشرعية

ويستخلص من التعريفين السابقين شروط اعتبار السياسة الشرعية وهي[1]:

أولا: أن تكون الواقعة متفقة مع أحكام الشريعة، أو معتمدة على أصل من أصولها الكلية أو أصولها العامة.

ثانياً: ألا تناقض الواقعة دليلا من أدلة الشريعة التفصيلية مناقضةً حقيقيةً.

المطلب الثاني: المقصود بالمصلحة ومراتبها

الفرع الأول: تعريف المصلحة

عرّف الإمام الغزالي المصلحة بأنها "طلب منفعة أو دفع مضرة ... والمصلحة هي المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهي أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت حفظ هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة"[2].

الفرع الثاني: مراتب المصلحة

ولتلك المقاصد الخمس مراتب هي[3]:

1- المقاصد الضرورية: وهي المصالح التي تتضمن حفظ الضرورات الخمس: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال. ويترتب على عدم مراعاتها الإخلال بنظام الحياة.

---

(1) عطوة: المصدر السابق، ص61-69.

(2) السعيدات، إسماعيل محمد، مقاصد الشريعة الإسلامية عند الإمام الغزالي، الأردن، دار النفائس، ط1، 1432هـ-2011م، ص37.

(3) السعيدات: المصدر السابق، ص97.

2- المقاصد الحاجية: وهي التي لا تصل لحد الضرورة، غير أن صلاح المعيشة لا ينتظم إلا بها ويلحق الناس المشقة والحرج بفقدانها.

3- المقاصد التحسينية: وهي ما لا يرجع إلى ضرورة ولا حاجة، ولكنه يقع موقع التحسين والتزيين والتوسعة والتيسير، ولا يترتب على فقدانها إخلال بضروري أو حاجي.

المطلب الثالث: المقصود بالضرورة والحاجة وضوابطهما

تقسم أحكام الشريعة الإسلامية إلى أحكام ابتدائية تسمى بالعزائم نظمت الأقوال والأفعال ابتداء بغض النظر عن العوارض، والظروف الاستثنائية، وأحكام ثانوية يمكن تسمى بالرخص نظمت نفس الأقوال والأفعال السابقة ولكن عند وجود عوارض، وظروف استثنائية كعارض الضرورة والحرج. وهذا يعني أنّ الأحكام في حال وجود الضرورة والحاجة المستوفتي الشروط والضوابط قد تتغير [1].

الفرع الأول: الضرورة وضوابطها

تعرّف الضرورة بأنها "بلوغ حد إن لم يتناول الممنوع هلك أو قارب الهلاك[2]. وحتى تتحقق حالة الضرورة لا بد من توافر مجموعة من الشروط هي[3]:

1- أن تكون الضرورة قائمة غير منتظرة بأن يحصل في الواقع خوف الهلاك، أو التلف على النفس، أو المال، وذلك بغلبة الظن وبتحقق المرء بوجود خطر حقيقي على إحدى الضروريات الخمس.

---

(1) شبير، محمد عثمان، القواعد الكلية والضوابط الفقهية في الشريعة الإسلامية، الأردن، دار النفائس، ط2، 1428هـ-2007م، ص210.

(2) الزيني، محمد محمود عبد العزيز، الضرورة في الشريعة الإسلامية والقانون الوصف وتطبيقاتها وأحكامها وآثارها، مصر- الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1993، ص21.

(3) شبير، محمد عثمان، مصدر سابق، ص214- 215.

2- أن يتعين على المضطر ارتكاب المحظور.

3- أن يكون الضرر المترتب على ارتكاب المحظور أقل من الضرر المترتب على وجود حالة الضرورة.

4- أن يقتصر فيما يباح تناوله للضرورة على القدر الكافي لدفع حالة الضرورة.

5- ألا يخالف المضطر المبادئ العامة في الشريعة الإسلامية من تحقيق العدل وحفظ حقوق الآخرين والمحافظة على أصول الدين.

6- أن يتحقق ولي الأمر في حالة الضرورة العامة من وجود ظلم فاحش أو حرج شديد على عامة الناس ما لم يرتكب الضرورة.

7- أن يكون زمن الإباحة مقيدا ببقاء العذر.

الفرع الثاني: الحاجة وضوابطها

وتعرّف الحاجة – ونعني بها التي تتنزل منزلة الضرورة – بأنّها "حالة تستدعي تيسيرا؛ لأن عدم رعايتها يجعل حياة الإنسان عسيرة"[1].

وهي نوعان عامة تخص جميع الناس وخاصة تخص فئة معينة كأصحاب مهنة أو أفراد محصورين أو فرد[2].وحتى تتحقق لا بد من توافر شروط أهمها[3]:

---

(1) شبير: مصدر سابق، ص216.

(2) كامل، عمر عبد الله، القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية، مصر– القاهرة، دار الكتب، ط1، 1421هـ– 2000، ج1، ص 188.

(3) أبو الفتوح: نجاح عبد العليم، منهجية تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية " حالة التورق المصرفي المنظم، مجلة صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر– مصر، 2011، العدد 45،ص 30 ؛ شبير: مصدر سابق، ص 217.

1- أن تكون المشقة الباعثة على مخالفة الحكم الشرعي الأصلي أو العام، بالغة مرتبة المشقة غير المعتادة، أو غير المحتملة عادة.

2- أن تكون الحاجة عامة لكل الناس أو لفئة معينة فلا تراعى الحاجة الخاصة الفردية.

3- أن تكون الحاجة متعينه أي لا يكون هنالك سبيل آخر من الأساليب المشروعة توصل إلى الغرض المقصود سوى مخالفة الحكم العام وإلا فإن الحاجة للمخالفة لا تكون متوفرة في الواقع. وأن تقدر بقدرها فلا يتجاوزها.

4- أن تراعى حالة الشخص المتوسط العادي بنظرة موضوعية وليس بمعيار الظروف الخاصة بشخص.

الفرع الثالث: الفرق بين الضرورة والحاجة

وهذا الفرق يتلخص في جانبين هما[1]:

1- الضرورة أشد باعثا من الحاجة، فالضرورة مبنية على فعل المحظور للتخلص من الضرورة. بينما الحاجة مبنية على التوسع والتسهيل للإنسان ويسع الإنسان فعل الشيء مع تحمل الضيق والحرج.

2- الضرورة يثبت بها حكم مؤقت بمدة قيام الضرورة، أمّا الحاجة فيثبت بها حكم دائم ومستمر ويستفيد منه المحتاج وغيره.

---

(1) شبير: مصدر سابق، ص216.

المبحث الثاني: تقويم المديونية الخارجية في ضوء معالم السياسة الشرعية

تمهيد

بداية لابد من مراعاة بعض الملاحظات التالية عند بحث هذه المسألة.

1- الاستدانة الخارجية بالشكل الذي هي عليه الآن لم تكن موجودة لا في العهد النبوي، ولا في العهد الراشدي. والذي كان موجودا هو الاستدانة الداخلية في حدود ضيقة جدا، وعلى أشكال مختلفة قد تكون بعيدة حتى عن شكل الديون الداخلية في الوقت الحاضر[1].

2- أجاز الفقهاء الاستدانة الداخلية كأحد مصادر إيرادات مالية الدولة الإسلامية الاستثنائية، ولكن بشروط وضوابط هي:

أولا: وجود ضرورة شرعية للاستدانة، على إن تقدر بقدرها[2] ويستدل على ذلك بما قاله:

أ) الإمام الغزالي: "ولسنا ننكر جواز الاستقراض ووجوب الاقتصار عليه إذا دعت المصلحة إليه"[3].

---

(1) أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، التمويل بالعجز: شرعيته، وبدائله، من منظور إسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 15، السعودية، 2003. ص4؛

Abui-AL Fotouh Nagah Abdel-Aleem: "Debt Financing: Its Legitimacy And Islamic Alternatives" Encyclopedia of Islamic Economics, London, England, 2011، P5

(2) خرابشة، عبد الحميد، نظرة الإسلام للديون الخارجية واثر هذه الديون على الدول النامية، ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، تحت تنظيم جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن، 1401هـ -1981م، ص619- 620.

(3) الغزالي، شفاء العليل في بيان الشبه والمختل ومسالك التعليل، تحقيق حمد الكبيسي، ط1، بغداد، مطبعة الإرشاد، 1971م، ص241- 242.

ب) الإمام الجويني: "أُجَوِّزُ الِاسْتِقْرَاضَ عِنْدَ اقْتِضَاءِ الْحَالِ، وَانْقِطَاعِ الْأَمْوَالِ"[1].

ج) الإمام الماوردي: "جاز لولي الأمر إذا خاف الفساد أن يقترض على بيت المال"[2].

ثانياً: خلو الاستدانة من الفوائد الربوية[3]، لأنَّ القرض إذا اقترن بالفائدة يكون قد عارض دليلا تفصيلياً في القرآن والسنة وهي الآيات والأحاديث الدالة على حرمة الربا. ومنها:

أ) قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ)[4].

ب) عن ابن مسعود – رضي الله عنه – قالَ: "لَعَنَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – آكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدَيْهِ"[5].

ثالثاً: أن يكون الغرض من الاستدانة الإنفاق على المصالح العامة[6]. وهذا الضابط ينسجم مع مقتضيات العدالة في الإسلام، فلا يجوز تحميل أعباء الديون العامة لعامة المجتمع في الوقت الذي يستفيد منها جهات خاصة.

رابعاً: استنفاد كافة إيرادات مالية الدولة. بمعنى مراعاة الأولويات وهذه الإيرادات هي[7]:

---

(1) الجويني، أبو المعالي، غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق مصطفى حلمي، وفؤاد عبد المنعم، الإسكندرية، دار الدعوة، 1405هـ، ص205.

(2) الماوردي، أبو الحسن علي بن عبدالله، الأحكام السلطانية في الولايات الدينية، بيروت– لبنان، دار الكتب العلمية، (د، ط)، 1402هـ – 1982م، ص215.

(3) سميران: محمد علي صالح، 1991م، الديون الخارجية بين الإسلام والنظم الوضعية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد – الأردن، 1991م، ص182.

(4) البقرة آية: ٢٧٨– ٢٧٩.

(5) مسلم: مصدر سابق، ج2، ص1219.

(6) المسعودي: احمد اسعد، 1998م، الاقتراض الحكومي للإنفاق على المصالح العامة في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد – الأردن، 1998م ص90.

(7) أبو الفتوح: التمويل بالعجز: شرعيته، وبدائله، من منظور إسلامي، ص81 ؛ الجويني: مصدر سابق، ص204.

1) الموارد الأصلية: وتشمل الزكاة وخمس الغنائم والجزية وإيرادات الدولة من ممتلكاتها ومن الملكيات العامة، والخراج والإيرادات التطوعية كالوقف.

2) الموارد الإضافية: وتشمل التوظيفات المالية على القادرين بحدود ما يحقق المصلحة العامة المعتبرة شرعا، وكذلك تفعيل أساليب التمويل الإسلامية كالمشاركات والمضاربات والمرابحات.

3) الموارد الاستثنائية: وتشمل الديون العامة الداخلية ثم الخارجية بالشروط والضوابط التي ذكرت سابقا.

ومراعاة الأولويات تعني الانتقال من الأولى للأولى، فالاستدانة تأتي بعد استنفاد الموارد الأصلية والإضافية، ويدل على ذلك قول الإمام الغزالي: "فأمّا لو قدَّرنا إِمَامًا مُطَاعًا ... وَخَلَا بَيْتُ المال من الْمَال وَارْتَفَعَت حَاجَاتُ الْجُنْدِ إِلَى مَا يَكْفِيهِمْ، ودخلت عن مقدار كفايتهم أيديهم فَلِلإِمَامِ أَنْ يُوَظِّفَ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ مَا يَرَاهُ كَافِيًا لَهُمْ فِي الحال، إلى أن يظهر مال في بَيْتِ الْمَال"[1].

خامساً: مراعاة القدرة على سداد الديون[2].

حيث قال الإمام الغزالي: "ولسنا ننكر جواز الاستقراض ... ولكن إذا كان الإمام لا يرتجي انصباب مال إلى بيت المال يزيد من مؤن العسكر ونفقات المرتزقة في الاستقبال فعلى ماذا الاتكال في الاستقراض مع خلو اليد في الحال وانقطاع الأمل في المآل"[3]. وأكدّ الإمام الشاطبي على هذا الضابط بقوله: "والاستقراض في الأزمات إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل ينتظر أو يرتجى"[4].

---

(1) الغزالي: شفاء العليل، ص236.

(2) سميران: مصدر سابق، ص180.

(3) الغزالي: شفاء العليل، ص241- 242.

(4) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم، الاعتصام، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، (د. ط)، (د، ت)، ص122- 123.

سادساً: أن لا يترتب على الاستدانة العامة إذا كانت خارجية تبعية الدول المدينة للدول الدائنة. لأن هذا يخل بسيادة الدولة الإسلامية ويجعلها تحت رحمة الدول الدائنة(1).

3- مرت الدولة الإسلامية بظروف طارئة كالأزمات، والمجاعات، والحروب، ومع ذلك كان اللجوء للاستدانة الداخلية ضيق جدا وشبه معدوم، وان وجد فهو لتمويل مصلحة عامة، وضرورية ومؤقتة(2).

4- العالم الإسلامي اليوم مقسم لدويلات عدة، ومفهوم العالم الإسلامي يختلف عن مفهومه سابقا وكل دولة لها حاكمها ونظامها وقوانينها، وإيراداتها، ونفقاتها. ومن دول العالم الإسلامي اليوم من تمتلك موارد متعددة، وفوائض مالية، ومنها الفقيرة الفاقدة لما سبق. وهذا يعني أن الديون الخارجية لدول العالم الإسلامي قد يختلف مصدرها فقد تكون من دول إسلامية أخرى، أو دول غير إسلامية. وفي الحالة الأولى قد ينطبق عليها التفصيلات التي ذكرت بشأن الديون الداخلية بضوابطها السابقة، وذلك لعدم وجود الإشكالية الموجودة في الديون الخارجية من دول غير إسلامية والمتمثلة بمشروعية أساليب التمويل من ناحية، وما يترتب على تلك المديونية من تبعية سياسية واقتصادية ومالية ونقدية وإضعاف للدول الإسلامية من ناحية أخرى.

5- تفترض الدراسة أن الدول الإسلامية التي تطبق النظام الإسلامي في كافة نواحي الحياة بما فيها النظام الاقتصادي والمالي ستكون حاجتها للديون الخارجية قليلة أو معدومة، وذلك لاعتماد نظامها المالي على مبدأ أولوية الإيرادات الذي ستكون معه موازنة الدولة الإسلامية

---

(1) عبد الجواد: علاء محمد، 2013م، أزمة الديون السيادية العالمية: تقدير اقتصاد إسلامي، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن- اربد، 2013م، ص136.

(2) المسعودي: مصدر سابق، ص60-75.

اكبر حجما بالنسبة للإيرادات وهذا يعني أن فائض الموازنة العامة في اقتصاد إسلامي سيكون اكبر من أي نظام أخر.

إضافة إلى أنها تطبق نظام قائم على مجموعة من الأحكام العقدية والتشريعية والقيمية التي تنظم كافة جوانب الإنفاق والاستهلاك والادخار والاستثمار والإنتاج على المستوى الجزئي وعلى المستوى الكلي فإذا ما روعيت وطبقت فسوف تزداد موارد الدولة الإسلامية وتتزايد، الأمر الذي يشكل في النهاية اكتفاءً ذاتيا لها يغنيها عن الديون الخارجية.

6- تفترض الدراسة أن احتمالية تحقق فجوة الموارد المحلية في ظل معطيات المذهب الاقتصادي الإسلامي قليلة إن لم تكن معدومة علما بأنها من أهم دواعي المديونية الخارجية.

وبعد إيراد تلك الملاحظات لابد من بحث مدى الحاجة للديون الخارجية، وما هي طبيعة الحاجات التي تتشبث الدول بضرورة تمويلها من خلال الديون الخارجية؟ وما هو الدور الذي يقع على الدولة للوفاء بها؟ وفيما يلي تفصيل ذلك.

المطلب الأول: الحاجة للاستدانة الخارجية

تتشبث الدول الإسلامية المدينة بمبررات ودواع وحاجات، تجعلها على حد قولها مضطرة للحصول على الديون الخارجية. ومن خلال ما تمّ عرضه سابقا من أسباب مديونية العالم الإسلامي الخارجية. فقد حاولت الباحثة استخلاص أهم الحاجات التي تمول من خلال الديون الخارجية، ثم تقدير مدى الحاجة إليها في ضوء إيرادات ونفقات الدولة، وفي ضوء المصلحة والضرورة ووجود البديل.

الفرع الأول: الحاجات الممولة بالديون الخارجية

أولاً: حاجات استهلاكية.

وتشمل المنتجات الغذائية الأساسية من زراعية وصناعية، والمواد الأولية وخصوصا منها البترولية، وهي ليست على مرتبة واحدة فمنها الضروري، ومنها الحاجي، ومنها التحسيني. ولابد من مراعاة الأولويات في تحديدها، وفي الإنفاق عليها، وقد أكدّ الإسلام على ضرورة الوفاء بها وتأمينها للناس حتى في حالات الضرورة ولكن يقتصر عندها على الضروري.

ثانياً: حاجات استثمارية.

وتشمل خدمات البنى التحتية كفتح الطرق، وإقامة الجسور، وإقامة شبكات الصرف الصحي، كما وتشمل بناء المدارس والجامعات والمستشفيات، كما وتشمل توفير عوامل الإنتاج وتحسين قدراتها الإنتاجية، كما وتشمل تمويل المشاريع الاستثمارية والإنتاجية سواء كانت صناعية، أو زراعية، أو تجارية. ويقع على عاتق الدولة الإسلامية العمل على توفيرها إلا أنها ليست على مرتبة واحدة فمنها الضروري إذا تعلق بتوفير الحد الأدنى الذي يصلح حياة الناس ويمنعهم من الوقوع في الهلاك كتوفير الخدمات التي تحفظ المقاصد الخمسة، ومنها ما هو حاجي إذا تعلق برفع الهلاك مع وجود المشقة، ومنها ما هو تحسيني إذا تعلق بتوفير الرغد للإنسان، ولابد من مراعاة الأولويات في تحديدها، وفي الإنفاق عليها[1].

---

(1) المسعودي: مصدر سابق، ص98.

ثالثاً: تمويل قصور وعجز الموازنة العامة للدولة.

تتحدد الميزانية العامة للدولة في ضوء نفقاتها وإيراداتها، فالمفترض أن الدولة لا تنفق إلا في ضوء إيراداتها، وهذا ما كان ملحوظاً على ميزانية الدولة الإسلامية في العهدين النبوي والراشدي، إلا أن عجز الموازنة في الوقت الحاضر أصبح ظاهرة عالمية لم تسلم منها الدول الإسلامية وخصوصاً غير النفطية ومنخفضة الدخل. وتتخذ الدول عدة وسائل لتمويل العجز منها اللجوء للديون الخارجية حيث أصبحت تستسهل هذه الطريقة(1)، ومعالجة العجز ضرورة وحاجة ملحة لما يترتب عليه من الإضرار بحاجات الناس.

رابعاً: سداد ديون قديمة.

وهذه الحاجة قائمة على وجود الاستدانة بالأصل من قبل الدولة وعلى الرغم من عدم تقريرنا بعد لمشروعية الديون الخارجية بالصورة التي عليها الآن، إلا أن الإسلام أكد على ضرورة سداد الدين بكافة أنواعه، وانظار المعسر وهذا يعني أنها حاجة معتبرة، ولكن سداد الدين من خلال دين مثله يكتنفه في الأصل محظورات شرعية متمثلة بالفوائد الربوية، والتبعية يجعلنا نقف أمام علامات استفهام كثيرة.

خامساً: حاجات دفاعية، كتمويل الإنفاق على السلاح، والجهاز العسكري للمحافظة على الأمن الداخلي، والخارجي للدولة.

وتشمل تمويل الإنفاق على مرفق الدفاع والأمن الخارجي لحماية الدولة من عدوان خارجي وهي متضمنة في قوله تعالى: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ

(1) انظر الملحق رقم (22) ص305، حيث يوضح تمويل العجز في البلدان العربية النفطية وغير النفطية من الاقتراض الخارجي لسنوات مختلفة، ويلاحظ ارتفاع نسب تمويل العجز بوساطة الاقتراض الخارجي وخاصة في الدول غير النفطية.

اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ)[1]، كما وتشمل الإنفاق على جهاز الشرطة والقضاء بما يكفل تحقيق الأمن الداخلي[2] وهذه الحاجات معتبرة شرعاً وأكد الإسلام على ضرورة توفيرها، لأنها تكفل حماية الدولة الإسلامية داخلياً وخارجياً.

سادساً: حاجات طارئة ناتجة عن وجود حرب قائمة، أو حدوث كارثة طبيعية وغيرها مما يتنزل منزلة الظرف الطارئ.

ولا شك أنّ وقوع الدولة في مثل هذا الطارئ سواء كان حرباً، أو كارثة طبيعية أو غيرها قد يترتب عليه الإضرار بالمقاصد الضرورية والحاجية، من هلاك النفس والمال والنسل فإن مثل هذه الطوارئ قد تصل لحد الضرورة الشديدة. ونظرا لأهمية هذه الحاجة فستخصص الدراسة لها فرعا خاصا تحت مسمى الضرورات والديون الخارجية.

الفرع الثاني: دور الدولة في الوفاء بالحاجات العامة

تلاحظ الباحثة أنَّ الحاجات السابق ذكرها هي حاجات عامة ونعني بها "الحاجات الجماعية التي يشعر بها أفراد الجماعة أو غالبيتهم وينتج عن إشباعها بواسطة الدولة مصلحة عامة تقدرها الهيئات الحاكمة لحساب المجموع... تمشياً مع أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية[3].

لكن ماذا عن حدود دور الدولة في الوفاء بها؟ والإجابة على هذا التساؤل يقود لتناول بعض الفرعيات ذات الصلة ومن أهمها:

---

(1) الأنفال: آية 60.

(2) المسعودي: مصدر سابق، ص21.

(3) المسعودي: مصدر السابق، ص17.

أولاً: حدود دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

يقع على عاتق الدولة في النظام الإسلامي دور بارز متمثل في حراسة الدين وسياسة الدنيا(1). وفي هذا يقول الإمام الجويني: "... وغرضنا من تقديم هذه المقدمة توطئة طريق الإفهام إلى ما يتعلق من الأحكام بالإمام، فالقول الكلي: إن الغرض استبقاء قواعد الإسلام طوعاً أو كرهاً، والمقصد الدين، ولكنه لما استمد استمراره من الدنيا، كانت هذه القضية مرضية مرعية، ثم المتعلق بالأئمة الأمور الكلية"(2).

فالدولة في النظام الإسلامي متدخلة في النشاط الاقتصادي، حيث تمتلك حيثيات تشريعية ومؤسسية وموارد عينية ومالية تستطيع من خلالها أدائها دورا مباشرا في النشاط الاقتصادي، متمثلا بالمشاركة الفعلية من خلال ما تمتلكه من موارد وثروات موضوعة تحت تصرفها، إضافة إلى أداءها دورا غير مباشر متمثلا بالقوامة والرقابة والإشراف على النشاط الاقتصادي، وتصويبه نحو تحقيق الغايات والأهداف المرجوة، كما أنَّه يقع على عاتقها واجبات لصيقة بها من حيث توفيرها للأمن، والدفاع، والقضاء، والتعليم، والصحة، وقوامتها على نظام التوزيع وإعادته(3).

ودور الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي قد يضيق ويتسع لاعتبارات عدة منها ما هو متعلق بظروف الزمان والمكان، ومنها ما هو متعلق بمقتضيات تحقيق الأهداف المنوطة بها، إلاَّ أنه لا يمكن أن ينعدم بأي حال من الأحوال(4).

---

(1) أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، اربد- الأردن، عالم الكتب، 2011، الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، ص235.

(2) الجويني: مصدر سابق، ص135.

(3) السبهاني: عبد الجبار، الخصخصة والتشريكية، مجلة ص449-450؛ أبو الفتوح: الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، ص235.

(4) أبو الفتوح: الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، ص20.

ويمكن الاستئناس على هذا بما قاله الإمام الماوردي في معرض ترتيبه للمستحقات الواجبة على بيت المال حيث قال: "فلو اجتمع على بيت المال حقان، ضاق عنهما واتسع لأحدهما، صرف فيما يصير منهما ديناً فيه، فلو ضاق عن كل واحد منهما جاز لولي الأمر إذا خاف الفساد أن يقترض على بيت المال ما يصرفه في الديون دون الارتفاق، وكان من حدث بعده من الولاة مأخوذ بقضائه إذا اتسع له بيت المال"[1].

ثانياً: إيرادات ونفقات الدولة.

يتطلب تحديد الحاجات العامة المطلوب توفيرها من قبل الدولة تحديد نفقاتها العامة، والنفقات العامة في النظام المالي الإسلامي تتحدد في ضوء ما تمتلكه الدولة من إيرادات وهو ما يعبر عنه بأولوية الإيرادات، فالدولة لا تفرض إيرادا إلا إذا كان في مقابله نفقة معتبرة تشبع حاجة معتبرة.

وقسمت إيرادات الدولة تقسيمات عدة[2]. ستعتمد الباحثة في هذا الفرع على تقسيم الإيرادات والنفقات من حيث تعين مصارفها وذلك لانسجام هذا التقسيم مع طبيعة البحث في هذا المطلب.

---

(1) الماوردي: مصدر سابق، ص215.

(2) المسعودي: مصدر سابق، ص44؛ أبو الفتوح: التمويل بالعجز، ص70؛ أبو الفتوح: الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، ص236؛ اللحياني، سعد حمدان حامد، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، من إصدارات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة – السعودية، ط1، 1417- 1997، ص 243-257.

1. الإيرادات العامة[1].

أ- إيرادات محددة المصارف: ليست من حقوق بيت المال وإنما هو حرزٌ لها، ولا يجوز صرفها لغير مصارفها المتعينة ولا يختلف مصرفها برأي الإمام وتشمل الزكاة المفروضة[2].

ب- إيرادات غير محددة المصارف: ويطلق عليها الفقهاء اسم المال المرصد للمصالح وهي من حقوق بيت المال ويختلف مصرفها بحسب رأي الإمام واجتهاده كالفيء وتركة من لا وارث له، والمال الضائع[3].

2. النفقات العامة[4]:

أ- نفقات أو مستحقات محددة المصارف: وهي مستحقات على بيت المال يتم صرفها لمصارف محددة شرعاً في الكتاب والسنة، ولا يختلف فيها رأي الإمام، وموردها الإيرادات محددة المصارف.

وفيها يقول الإمام الجويني: "فمن الأموال المختصة بالمصارف الزكوات: وهي مصروفة إلى الأصناف الموصوفين في كتاب الله وسنن رسول الله وأوصاف القول في أقدارها ومحالها ومصارفها مذكورة في كتب من الفقه..."[5].

ب- نفقات أو مستحقات غير محددة المصارف: وهي مستحقات على بيت المال يتم صرفها لمصارف تختلف بحسب رأي الإمام واجتهاده، وموردها الإيرادات غير محددة المصارف.

---

(1) أبو الفتوح: الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، ص236.
(2) الجويني: مصدر سابق، ص151؛ الماوردي: مصدر سابق، ص213-214.
(3) الجويني: مصدر سابق، ص151؛ الماوردي: مصدر سابق، ص213-214.
(4) أبو الفتوح: الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، ص236.
(5) الجويني: مصدر سابق، ص179- 180.

وفيها يقول الإمام الجويني: "فهذه الأموال التي يحويها يد الإمام ومصارفها، مقررة عند الفقهاء ... والإمام يرى فيه رأيه"[1].

وهذا النوع من المستحقات يقسم لقسمين[2].

1- إنفاق على وجه المعاوضة كالأجور والمرتبات، واستحقاقه مرتبط بالوجود والعدم[3].

2- إنفاق في وجوه المصالح والمرافق الأخرى، واستحقاقه مرتبط بالوجود دون العدم فإذا كان الإيراد موجوداً في بيت المال وجب فيه وسقط فرضه عن المسلمين، وإذا كان معدوماً سقط وجوبه على بيت المال، ولكن إن عم ضرره أصبح من فروض الكفاية على كافة المسلمين حتى يقوم به منهم من فيه كفاية كالجهاد[4].

ومن التقسيمات السابقة تظهر مجموعة من الملاحظات ومن أهمها[5]:

أولاً: الأصل أن يتم إنفاق الإيرادات المحددة المصارف على مصارفها المحددين شرعاً بما يحقق كفايتهم[6]، وأثناء عملية الإنفاق قد تواجه الدولة حالة من الحالات الآتية.

1- أن تحقق تلك الإيرادات كفاية المصارف المحددين وهذا هو الهدف المطلوب.

2- أن لا تحقق تلك الإيرادات كفاية مصارفها المحددين وعندها ينبغي أن يصرف عليهم ما يحقق كفايتهم من الإيرادات غير محددة المصارف.

---

(1) الجويني: مصدر سابق، ص180.

(2) أبو الفتوح: الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، ص236.

(3) الماوردي: مصدر سابق، ص214.

(4) الماوردي: مصدر سابق، ص214 -215.

(5) أبو الفتوح: الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، ص237.

(6) المقصود بحد الكفاية " يتحدد بالوفاء المعتدل بالحاجات بمستوياتها الثلاثة الذي يتحدد في ضوء الدخل المتاح للفرد، أو كفاية الأمثال أو كفاية الأوساط بحسب الحالة وتغطي مساحة زمنية تقدر بكفاية العمر لمن يحقق كفايته بنفسه، وبحول هجري بالنسبة للعاجز عن الكسب " أبو الفتوح: المصدر السابق، ص447.

3- أن لا تكفي الإيرادات غير محددة المصارف لكفايتهم فيصبح تحقيق كفايتهم من فروض الكفاية على القادرين.

4- أن تزيد الإيرادات المحددة المصارف عن مستوى كفايتهم فعندها يجوز نقل الزائد لغير أهل البلد لزوال أسباب الاستحقاق[1].

ثانياً: يقدم الإنفاق غير محدد المصارف على وجه العوض على الإنفاق غير محدد المصارف على المصالح الأخرى. ويستأنس لذلك بما قاله الماوردي[2].

ثالثاً: الإنفاق على وجوه المصالح الأخرى يكون من الإيراد غير المحدد المصارف بما يحقق الكفاية، وبمراعاة الأولويات فيتم البدء بالضروريات فالحاجيات فالتحسينات.

وفي هذا يقول الإمام الجويني: "وأما المال المرصد للمصالح: فلا يتصور انقطاع مصارفه، والإمام يبدأ فيه بالأهم فالأهم، فإن مست الحاجة إلى ضم طائفة عنه إلى مال المرتزقة أو صفر بيت المال عن الفيء، فأهم المصالح تمهيد كفاية المرتزقة وان لم تف الزكوات حاجات المحاويج سد الإمام حاجتهم بمال المصالح. فان مال المصالح معد لكل مصلحة ليس لها على الخلوص والخصوص مال وكل مصرف قصر عنه المال المعد له فمال المصالح يستتمه ويستكمله"[3].

رابعاً: إذا لم تكف موارد بيت المال السابقة للإنفاق على وجه البدل وعلى المصالح الأخرى جاز لولي الأمر أن يقترض على بيت المال ما يصرفه في سداد المدفوعات مقابل العوض ويكون على الولاة من بعده قضاء الدين إذا اتسع بيت المال وله فرض الضرائب[4].

---

(1) الجويني: مصدر سابق، ص184.

(2) انظر: ص169.

(3) الجويني: مصدر سابق، ص184.

(4) الماوردي: مصدر سابق، ص215.

خامساً: إذا نفدت موارد بيت المال وضاقت عن الإنفاق على وجوه المصالح الأخرى سقط وجوبها عن بيت المال، وإن كانت مما يعم ضررها فإنها تصبح من فروض الكفايات على كافة المسلمين حتى يقوم بها منهم من فيه كفاية كالجهاد[1].

يتبين للباحثة من العرض السابق ما يلي:

1- من أهم القواعد الضابطة للنظام المالي الإسلامي مبدأ أولوية الإيرادات فالدولة تقدر الإيرادات أولا ثم تحدد أوجه الإنفاق ثانيا. وهذا يعني أن الإنفاق العام على الحاجات العامة واجب تقوم به الدولة ولكنه في الأصل يتم في ضوء موارد موجودة وهذا في الأحوال العادية، ويمكن الخروج عن هذا الأصل في ظل ظروف استثنائية.

2- إذا انعدمت الموارد لجهة معينة من الإنفاق أو لكافة الجهات، فمن هذه النفقات ما يبقى واجبا على الدولة، حيث يتم استيفاؤها من موارد أخرى كالتوظيفات والقروض الداخلية وذلك بالنسبة للنفقات على وجه البدل، أو تصبح من فروض الكفايات على القادرين كما هو الحال في كفاية الفقراء والمحتاجين.

ومنها ما يسقط وجوبه عن الدولة وعن عامة المسلمين كالنفقات على وجوه المصالح الأخرى إلا إذا أصبحت مما يعم ضررها فإنها تصبح من فروض الكفايات على كافة المسلمين حتى يقوم بها منهم من فيه كفاية كالجهاد.

3- لابد وأن يتأطر الإنفاق العام بجملة من الضوابط متمثلة: بتحقيق الكفاية، ومراعاة الاعتدال، ومراعاة الأولويات، وان يكون في حدود الاستطاعة وضغط النفقات غير الضرورية[2].

---

(1) الماوردي: مصدر سابق، ص215.

(2) أبو الفتوح: الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، ص429.

4- قد تخرج الدولة عن الأصل المذكور في النقطة رقم (1) في الأحوال الاستثنائية، وذلك بان يصبح الإنفاق من فروض الكفايات على القادرين أو على المسلمين حتى يقوم بها منهم من فيه كفاية كالجهاد، أو بجواز الاقتراض على بيت المال لتغطية النفقات التي على وجه المعاوضة، أو بالتوظيف على الأموال ولكن بضوابط، وأما بالنسبة للنفقات على وجوه المصالح فتبقى على الأصل إلا إذا عم ضررها فإنها تصبح من فروض الكفاية على كافة المسلمين.

5- الاقتراض على بيت المال مورد استثنائي لا يتم اللجوء إليه إلا إذا انعدمت الإيرادات المحددة المصارف وغير المحددة، وفروض الكفايات، والموارد الإضافية والمتمثلة بالتوظيفات.

6- هذه الاستنتاجات بهذا الترتيب تنطبق على كيفية تمويل الحاجات التي أوردتها الباحثة في بند أولا.

ثالثاً: فائض إيرادات الدولة.

إذا روعيت الترتيبات السابقة وزالت الحاجات وارتفعت الضرورات فمن المتوقع أن تفيض إيرادات بيت المال فأين يصرف هذا الفائض؟

وهذا فرض متصور في ظل إنفاق عام يتأطر بالضوابط السابق ذكرها، فعندها تستطيع الدولة أن تدخر جزء من الإيرادات العامة ليتم إنفاقها في فترة لاحقة، وهذا ما يعبر عنه بمراعاة العدل في الإنفاق بين الحاضر والمستقبل(1).

وفي الأصل هذه مسألة مختلف فيها عند الفقهاء، حيث ذهب الإمام أبو حنيفة إلى أنَّ الفاضل من بيت المال يدخر في بيت المال لما ينوب المسلمين من حادث.

---

(1) أبو الفتوح: الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، ص429.

وذهب الإمام الشافعي إلى أنَّه يقبض على أموال من يعم به صلاح المسلمين ولا يدخر لأن النوائب يتعين فرضها عليهم إذا حدثت[1].

والذي يتضح من كلام الإمام الجويني ترجيح الادخار حيث يقول: "فأما الآن فقد اتسعت خطة الإسلام، وهي على الازدياد والحمد لله ... وأن صاحب الأمر لو لم يجعل الاستظهار بالادخار أكبر همه عند الإيثار، واطراد أسباب الاختيار لعظم الفتق، وعسر الرتق فأفضى الأمر على عظائم لا يحيط بها مجاري الأفكار"[2].

وترى الباحثة أن ترجيح الادخار هو الأسلم والأولى لاسيما في موضوع الديون الخارجية حيث تبين من خلال عرض أسباب المديونية أن من أهمها نقص المدخرات المحلية وقصورها عن تلبية الاستثمارات ومعلوم أن ما يدخر سوف يستثمر وبالتالي سيعود بالإيرادات على الدولة مما يقلل الحاجة للديون أو يعدمها، فخيار الادخار يمنع من الوقوع في الحاجة إلى الديون الخارجية.

فاعتماد الإنفاق العام على مبدأ أولوية الإيراد وتأطره بالاعتدال، ومراعاة الأولويات، ومراعاة العدل بين الحاضر والمستقبل الذي يستلزم قدرا من الادخار الذي من المفترض أن يستثمر لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار مجموعة الضوابط والأحكام التي تمنع من ترك المال المدخر معطلا دون استثمار كل ذلك سيكون كفيلا بعدم الحاجة للديون الخارجية.

تستنتج الباحثة مما سبق أن التزام الدول الإسلامية وانضباطها بالترتيبات الاتفاقية السابق ذكرها إضافة إلى اتساع قاعدة الملكية العامة، قد يجعلها تعمل في ظل ميزانيات متوازية، وحتى إن

---

(1) الماوردي: مصدر سابق، ص215؛ الجويني: مصدر سابق، ص185.

(2) الجويني: مصدر سابق، ص189.

لم تصل لهذه المرحلة فسيكون عجز الموازنة ضمن مستويات مقبولة يمكن تمويلها بطرق عدة مشروعة بعيدة عن اللجوء للديون الخارجية الربوية.

رابعا: نفاد موارد بيت المال مع وجود الحاجة والضرورة الماسة.

ماذا لو نفدت موارد بيت المال مع وجود حالة الضرورة والحاجة الماسة؟

وقد فصل الإمام الجويني القول في هذه المسالة وستورد الباحثة بعضا من أقواله لاستخلاص أهم ما فيها: حيث قال: "لو شغرت الأيام عن قيام الإمام بأمور المسلمين والإسلام ومست الحاجة في إقامة الجهاد إلى مال وعتاد وأهب واستعداد، كان وجوب بذله عند تحقيق الحاجات على منهاج فروض الكفايات، فليست الأموال بأعز من المهج التي يجب تعريضها للأغرار المؤدية إلى الردى والثوى ... وله أن يعين بعض الموسرين لبذل ما تقتضيه ضرورة الحال لا محالة كما يندب من يراه أهلا للانتداب فلا ينبغي أن يستبعد المرء حكم الإمام في فلسه مع نفوذ حكمه في روحه ونفسه ... ولو لم يتدارك الإمام ما استرم من سور الممالك لأشقى الخلائق ... ولخيف خصلة لو تمت لأكلت ولا ألمت لكان أهون فيها أموال الأغنياء، وقد يتعداها إلى إراقة، وهتك الستور وعظائم الأمور ... والأمر في اخذ الأموال يجري على هذه الأحوال، فيشير على كل الأغنياء في كل صقع بان يبذلوا من المال ما يقع به الاستقلال وليس لتفاصيل الرأي غاية ونهاية فلير الإمام في ذلك كل رأيه وما ذكرناه ليس حصرا وضبطا في المقال، ولكن جئنا ضربا للأمثال، وعلى رأي الإمام – بعد عون الله – الاتكال في مضرب الأحوال"[1].

(1) الجويني: مصدر سابق، ص198 – 199.

"فان وقعت واقعة عامة، وداهية مطبقة، ومست الضرورات في دفاعها إلى عدة ومادة من المال تامة ويد الإمام صافرة ... أن يتسبب في استيداء مال من موسرين المؤمنين"[1].

تلاحظ الباحثة مما سبق عرضه أن وقوع واقعة عامة وداهية مطبقة يترتب عليها تأثير واضح على ضرورات الحياة مع نفاد موارد بيت المال، يصبح دفع هذه الضرورة من فروض الكفايات على موسري المسلمين. وكلام الجويني ذاك كان في معرض حديثه عن الجهاد وتعرض دولة الإسلام للأخطار وقد يقاس عليها بعض الضرورات الأخرى كالكوارث والأزمات والمجاعات.

ومن التفصيلات المختلف فيها في هذه المسالة: اختلافهم في المال الذي يأخذه الإمام هل هو على سبيل فروض الكفايات التي تنزل على أموال المسلمين القادرين، أم انه على سبيل الاقتراض على بيت المال الذي يعني لزوم السداد في حال أتت موارد لبيت المال.

وملخص القول في هذا المقام ما يلي: [2]

هنالك فريق ذهب إلى القول بأن هذه الأموال تؤخذ على سبيل الاقتراض واستدلوا على ذلك بفعل الرسول – صلى الله عليه وسلم – حيث كان إذا ضاق عليه الحال استلف من الأغنياء أو استعجل الزكوات ولو كان يسوغ الأخذ من غير اقتراض لبينه الرسول – صلى الله عليه وسلم – ليقتدي به من بعده.

وما رجحه الإمام الجويني أن هذه الأموال تؤخذ على سبيل فروض الكفايات التي تنزل على أموال المسلمين الموسرين والقول بان الرسول صلى الله عليه وسلم لم يأخذ الأموال إلا على سبيل

(1) الجويني: مصدر سابق، ص200.

(2) الجويني: مصدر سابق، ص201-204.

الاقتراض وتعجيل الزكوات قول غير مسلم به لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد تجهيز جند أشار أولا على الموسرين من أصحابه بان يبذلوا فضول أموالهم.

ومع ذلك فالإمام الجويني لم يمنع الاقتراض في مثل هذه الحال ولكنه اعتبر اخذ المال على سبيل فروض الكفايات أولى وجوز الاقتراض إذا رأى الإمام ذلك.

وفي هذا يقول: "لست امنع الإمام من الاقتراض على بيت المال، إن رأى ذلك استطابة للقلوب، وتوصلا الى تيسير الوصول للمال مهما اتفقت واقعة أو أهجمت هاجمة. والذي قدمته ليس تحريما للاستقراض؛ ولكنه تمهيدا لما يسوغ للإمام أن يفعله والأمر موكول إلى رأيه واستصوابه في افتتاح كل أمر ومآبه"[1].

وتستنتج الباحثة مما سبق:

1- وجود الضرورة والحاجة الماسة يترك تأثيرا على النفقات العامة في حال نفاد موارد بيت المال، فيصبح الإنفاق واجب على المسلمين على سبيل فروض الكفايات التي تنزل في أموال المسلمين كافة أو الموسرين وهذا هو الأولى.

2- للإمام أن يلجا للاقتراض لتغطية النفقات حال وجدت الضرورة ولكن يكون ذلك بعد اللجوء لفروض الكفايات، وبالضوابط المذكورة في الفصل التمهيدي.

(1) الجويني: مصدر سابق، ص204.

المطلب الثاني: بدائل الاستدانة الخارجية.

الفرع الأول: مدى الحاجة للاستدانة الخارجية

في بداية هذا المطلب أشرنا إلى أن احتمالية ظهور فجوة الموارد المحلية في الدول الإسلامية التي من المفترض أنها تحتكم للنظام الاقتصادي الإسلامي قليلة إن لم تكن معدومة؛ لأن هذا النظام يفعل دور الدولة في النشاط الاقتصادي والمالي، كما انه مؤطر بحزمة من الأحكام العقدية والشرعية والقيمية، التي تعمل على تحفيز وتعبئة الموارد، وتشجيع الادخار الخاص والعام الذي من المفترض أن يسلك طريقه للاستثمار، بدأً من ضبطها للاستهلاك والاستثمار والإنتاج على نحو يخفف من حدة الفجوة ويعالج العديد من أسباب المديونية وبالتالي يقلل من الحاجة للديون ونذكر بعضا من هذه الأحكام على سبيل الإيجاز:

1- قيام الدولة بتمويل الحاجات العامة وفق التسلسل الذي أوردته الباحثة في بند دور الدولة في الوفاء بالحاجات العامة، مع ضرورة قيام الدولة بادخار ما يفضل من موارد بيت المال.

وقد دعا الإسلام إلى ضرورة تعبئة الموارد البشرية والمالية والطبيعة للنشاط الاقتصادي ومنع من تعطيلها، وطبق على معطليها عقوبات، وهيأ لها أساليب تعبئتها [(1)].وهنالك العديد من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تقر هذا المبدأ منها قوله تعالى: "هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ"[(2)]

(1) السبهاني: عبد الجبار، الاقتصاد الإسلامي: الإنتاج، على شبكة الإنترنت 2014/5/1. al-sabhany.com/

(2) الملك: آية رقم 15.

2- نهى الإسلام عن الاكتناز لقوله تعالى: "وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ"(1) ومن المعلوم أن الاكتناز هو مظهر من مظاهر تعطيل مورد هام من موارد النشاط الاقتصادي وهو المال، والمال إذا لم يكتنز وجه نحو الادخار ومن ثم نحو الاستثمار. وذلك لوجود تكلفة مزدوجة على الاحتفاظ بالأرصدة المالية العاطلة لفترات طويلة متمثلة في مقدار الزكاة المستحقة على الأموال التي بلغت النصاب وحال علها الحول، وفي العائد الاحتمالي الذي كان يمكن الحصول عليه من خلال فترة بقاء الأموال معطلة(2).

3- نهى الإسلام عن الفائدة ومعروف اقتصاديا أن الفائدة هي تكلفة يأخذها المستثمر في عين الاعتبار وهي مثبطة للاستثمار، وبما أنّ الإسلام قد أعفى المال من هذه التكلفة واستبدالها بعائد احتمالي متوقع للتمويل فهذا سيشجع على إخراج المدخرات إلى ساحة الاستثمار(3)، إضافة لما للتمويل الربوي من أضرار اقتصادية عديدة تصب في النهاية في نتيجة واحدة وهي أن الفائدة الربوية هي سبب رئيس لبعض الأزمات المالية والاقتصادية على مستوى العالم أجمع(4)، وهي أحد أهم أسباب المديونية الخارجية للدول الإسلامية.

4- فرض الإسلام الزكاة على الأموال فهي بذلك تمثل تكلفة على المال ومحفزة له ليأخذ طريقة للاستثمار ومانعة له من الادخار المفضي للاكتناز.

5- وضع الإسلام مجموعة من الضوابط والأحكام التي تؤطر الاستهلاك والإنفاق سواء على المستوى الفردي أو على مستوى الدولة من أهمها الوسطية وعدم الإسراف والتبذير ومراعاة

---

(1) التوبة: آية 34.

(2) أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، ص202.

(3) أبو الفتوح، المصدر السابق، ص321 الى326.

(4)عبد الجواد، علاء محمد، 2013، أزمة الديون السيادية العالمية، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن، 2013، ص97.

الاعتدال والأولويات في الوفاء بالحاجات، وإدخال البعد الايثاري والجزاء الأخروي على نحو يوجه سلوك المستهلك المسلم[1].

6- وضع الإسلام أحكاما تشجع وتحفز الاستثمار، فضلا عن تشجيع الإسلام للاستثمار (الطوعي الايثاري) الذي لا يرتبط بعائد مادي نهائيا لقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – (ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة)[2].

7- دعا الإسلام إلى ترشيد الإنفاق العام، وضغط النفقات غير الضرورية وضرورة مراعاة الاعتدال والأولويات في الإنفاق على السلع والخدمات [3].

8- أكد الإسلام على أهمية بعض الموارد وخاصة موارد الزكاة والأوقاف[4].

تستخلص الباحثة مما سبق أنه لو تم أخذ تلك الأحكام بعين الاعتبار من قبل الدول والأفراد فإن احتمالية قصور الموارد المحلية عن تلبية الحاجات السابق ذكرها ستقل إن لم تنعدم، الأمر الذي يعني عدم الحاجة للديون الخارجية، وإن قصرت الموارد الذاتية الداخلية عن تلبية تلك الحاجات فهنالك العديد من البدائل التي تغني الدول الإسلامية عن الوقوع في شباك الديون الخارجية على المستوى المحلي، وعلى المستوى البيني.

---

(1) السبهاني: الاقتصاد الإسلامي: الاستهلاك على شبكة الإنترنت 2014/5/2م./ al-sabhany.com

(2) العسقلاني: فتح الباري، ج5، ص 3.

(3) أبو الفتوح: نجاح عبد العليم، التمويل بالعجز: مشروعيته، بدائله من منظور إسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 15، 1423هـ – 2003م، ص 71.

(4) قحف: منذر، تمويل العجز في الميزانية للدولة من وجهة نظر إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط2، 1421هـ- 2000، ص 12.

الفرع الثاني: بدائل الاستدانة الخارجية.

بعد استقراء البحث في مدى تعين المديونية الخارجية كوسيلة لتمويل الحاجات السابق ذكرها، تبين بأنها ليست حاجة متعينة لوجود البدائل التي يمكن أن تقوم بها الدول الإسلامية فرادى أو مجتمعة وتساعد في تمويل تلك الحاجات.

1. بدائل الاستدانة الخارجية على المستوى المحلي (بدائل داخلية).

أولاً: إمكانية تمويل تلك الحاجات من خلال موارد الدولة الإسلامية الأصلية وإيراداتها من ممتلكتها العامة، والوقف والزكاة وغيرها من الإيرادات التطوعية كالصدقات، والهبات والوصايا[(1)]

فالتطبيق الإلزامي للزكاة يرفع عن كاهل الدولة العديد من النفقات، وذلك من خلال تمويلها لبعض الحاجات الاستهلاكية، والحربية لأنها تندرج ضمن سهم الفقراء والمساكين، وفي سبيل الله، إضافة لتمويلها لبعض الحاجات الاستثمارية وذلك من خلال إعطاء الفقراء والمساكين القادرين على العمل ما يمكنهم من العمل سواء كان ذلك أدوات عمل أو رأس مال، كما يمكن إقامة بعض المشروعات الاستثمارية للفقراء والمساكين والتي يعود نفعها على المجتمع ككل وهذا الكلام مبني على قول مرجح شرعياً[(2)].

كما يمكن للزكاة أن تمول الحاجات الطارئة وذلك من خلال تطبيق مبدأ تعجيل الزكاة فقد تبين أن النبي صلى الله عليه وسلم قد عجل الزكاة لعامين[(3)].

---

(1) أبو الفتوح، التمويل بالعجز، ص74– 77؛ قحف: تمويل العجز في الميزانية للدولة من وجهة نظر إسلامية، ص23– 26.

(2) القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القران والسنة، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، ط23، ج1، ص662

(3) القرضاوي: المصدر السابق، ج2، ص827.

وبعض الفقهاء أشار إلى إمكانية تعجيل الزكاة عن بعض السنوات مقدما إذا قامت الضرورة(1).

كما يمكن لمؤسسة الوقف أن تمول العديد من الخدمات والمصالح العامة والاجتماعية كالمدارس والمستشفيات والجامعات، وهذا يخفف من النفقات التي تقع على كاهل الدولة(2).

ثانياً: استخدام أساليب التمويل الإسلامية وما طرأ عليها من تحديث في مجال الصكوك سواء على المستوى المحلي أو الدولي وخاصة صكوك المشاركة والمضاربة والاستصناع والمرابحة، ويمكن لهذه الأساليب أن تمول جانباً من الحاجات الاستهلاكية، وكثيراً من الحاجات الاستثمارية، وعجز الموازنة العامة(3).

فيمكن لبيع المرابحة للآمر بالشراء بثمن مؤجل وما استحدث عنه من صكوك سواء في السوق المحلية أو الدولية أن يستخدم في شراء السلع والمستلزمات والمعدات ووسائط النقل والسلع الرأسمالية، كما يمكن استخدام صكوك المرابحة بضوابطها لتمويل متطلبات التنمية كالأدوات الإنتاجية اللازمة للزراعة والصناعة، ومدخلاتها من المواد الخام(4).

ويمكن استخدام التمويل بالاستصناع بصورة رئيسة للإنشاءات وتوريد السلع والمعدات ووسائط النقل (5). وقد تؤدي صكوك الاستصناع دوراً بارزاً في تمويل استثمارات القطاع العام التي تأخذ الدولة من المستفيدين منها رسماً كحالة تمويل الطريق السريع أو بناء جسر، وقد تساهم هذه

---

(1) الداوودي، أبو جعفر احمد بن نصر، الأموال، تحقيق محمد احمد سراج وعلي جمعة محمد، مصر- القاهرة، دار السلام، ط2، 1427هـ- 2006، ص293- 294.

(2) المسعودي: مصدر سابق، ص105.

(3) قحف: تمويل العجز في الميزانية للدولة من وجهة نظر إسلامية، ص28- 50.

(4) الجورية: أسامة عبد الحليم، 2009م، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة ماجستير، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، 1430م- 2009م، ص136.

(5) قحف: المصدر السابق، ص28-29.

الصكوك في تمويل شركات النقل البحري والبري والجوي سواء لإيجادها أو توسيعها وقد تصلح لتمويل المشروعات التعليمية والصحية على أن تقوم الدولة بإعادة شرائها[1].

واستخدام التمويل بالمشاركة والمضاربة يخفف من النفقات الموكلة على الدولة، كما ويساعد في تمويل بعض الحاجات وفي الوقت ذاته يحتفظ للدولة بحق التدخل في المشروع بحيث يبقى تحت سلطتها وإدارتها. ودرج في الوقت الحاضر استصدار صكوك مشاركة ومضاربة وطرحها في الأسواق المحلية والدولية، ومثل هذه الصكوك تناسب المشاريع المدرة للدخل أو الإيراد كمحطات الطاقة الكهربائية والموانئ كما يمكن للدولة أن تقوم بشراء نصيب حملة الصكوك وفق برنامج محدد وعلى مدى فترة زمنية من خلال المشاركة المتناقصة[2].

ومن التطبيقات العملية لهذا التمويل[3]:

1- سندات المقارضة وتمثل مشاركة رأس المال للمشروعات التي من طبيعتها أنها ذات ربح أو عائد فهذه المشروعات يمكن للدول أن تمولها على أساس المضاربة، وتكون على نوعين: نوع يمكن إطفاؤه ينتهي الأمر بتملك الدولة للمشروع بشرط أن يكون بالقيمة السوقية، ونوع لا يقبل الإطفاء فتبقى ملكية السند دائمة لصاحبه ويمكن لهذه السندات أن تستخدمها الدولة لإنشاء محطة جديدة لتحلية الماء.

2- أسهم الإنتاج وهي أسهم ملكية مشروع تتم فيه مقاسمة الإنتاج بدلاً من العائد الصافي، وتصلح ويمكن تطبيقها في المشروعات ذات الإيراد أو مشروعات البنية الأساسية التي يمكن صياغتها بشكل يجعل لها إيراداً ولكنها لا تصلح للموجودات الثابتة غير ذات الإيراد.

---

(1) ربابعة: عدنان، <u>صكوك الاستصناع ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية</u>، مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي، كلية الشريعة بالتعاون مع ولاية باهنج الماليزية، جامعة اليرموك، الأردن،2013م ص14– 15.

(2) الجورية: <u>صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد</u>، ص128– 129.

(3) قحف: المصدر السابق، ص30–46.

3- التمويل على أساس المشاركة بالإنتاج، ويمكن تطبيق هذا التمويل بتملك الممولين لمشروع قابل للتشغيل نحو جسر أو نفق أو سكة حديد حيث تقوم السلطة العامة على إدارته على أساس المشاركة في العائد الإجمالي كما هو الحال في المزارعة والمساقاة، ولقد نص الحنابلة على جواز التمويل بالمشاركة في الإنتاج في غير المزارعة والمساقاة قياسا عليهما، وهذا المثال يمكن أن ينطبق على واقعنا المعاصر حيث يشمل المشاركة في إنتاج خدمة لا تقاس كمية إنتاجها في العادة إلا بوحدات النقود مثل سكة الحديد.

ثالثاً: فرض توظيفات جديدة على أموال الأغنياء بشروط من أهمها[1]:

أ- وجود الحاجة الضرورية المعتبرة شرعا وانعدام البدائل أو استنفادها.

ب- تقدير مقدار التوظيفات الجديدة بقدر الحاجة.

ت- أن يكون هذا التوظيف متفقاً مع روح الشريعة الإسلامية.

رابعاً: الاقتراض الداخلي (الشرعي) القرض الحسن الذي لا يقوم على فائدة كالاقتراض المباشر الإلزامي من الأفراد أو المؤسسات التجارية أو الصناعية أو من المصارف التجارية[2]. وقد يأخذ شكل الاقتراض الداخلي الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل وبدون عائد تصدرها الدولة، وقد تكون هذه الأوراق متوسطة وطويلة الأجل تصدرها الدولة للمساهمة في تمويل الاستثمارات العامة المدرجة في خطط التنمية[3] وبهذه الصورة قد يمول القرض الحسن جملة من الحاجات الاستثمارية، والاستهلاكية، وحتى الدفاعية والطارئة.

---

(1) أبو الفتوح: التمويل بالعجز، ص78؛ سميران: الديون الخارجية بين الإسلام والنظم الوضعية، ص181.

(2) قحف: تمويل العجز في الميزانية للدولة من وجهة نظر إسلامية، ص32.

(3) Abui-AL Fotouh Nagah Abdel-Aleem: "Debt Financing: Its Legitimacy And Islamic Alternatives" Encyclopedia of Islamic Economics، P13.

2. بدائل الاستدانة الخارجية على المستوى البيني، وهي نابعة من وحدة العقيدة والشريعة والأخوة الإيمانية (بدائل خارجية).

أولاً: بدائل متعلقة بفريضة الزكاة.

1- إمكانية نقل فوائض الزكاة من الدول التي ليست بحاجة واستغنت، إلى الدول المحتاجة لتصرف في مصارف زكاة تلك الدول(1).

ونقل فوائض الزكاة من المسائل المختلف فيها، فالأصل أن تفرق الزكاة في بلد المال الذي وجبت فيه وفي حال استغنى أهل البلد عن الزكاة كلها أو بعضها لانعدام مستحقيها، أو لقلتهم فإنه يجوز نقلها لغيرهم ويكون أمرها للإمام يتصرف فيها حسب الحاجة(2) وهذا أمر متوقع في ظل التطبيق الإلزامي للزكاة.

ودليل ذلك رواية أبي عبيد: "أن معاذ بن جبل لم يزل بالجند إذ بعثه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلى اليمن حتى مات النبي – صلى الله عليه وسلم – وأبو بكر، ثم قدم على عمر، فرده على ما كان عليه، فبعث إليه معاذ بثلث صدقة الناس. فأنكر ذلك عمر. وقال: لم أبعثك جابياً ولا آخذ جزية، ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فترد على فقرائهم. فقال معاذ: ما بعثت إليك بشيء وأنا أجد أحدا يأخذه مني – فلما كان العام الثاني بعث إليه شطر الصدقة. فتراجعا بمثل ذلك فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها، فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك. فقال معاذ: ما وجدت أحداً يأخذ مني شيئاً(3).

---

(1) **Abui-Fotouh Nagah Abdel-Aleem: "Debt Financing: Its Legitimacy And Islamic Alternatives" Encyclopedia of Islamic Economics، P18 .**

(2) القرضاوي، فقه الزكاة، ج2، ص813.

(3) القرضاوي: فقه الزكاة، ص813.

وجه الدلالة: إنكار سيدنا عمر على معاذ رضي الله عنه بعثه لثلث الصدقة، ثم مراجعته له أكثر من مرة دليل على أن الأصل في الزكاة تفريقها على أهل البلد، إلا أن إقرار سيدنا عمر لعمل معاذ بن جبل بعد تكرار المراجعة دليل على جواز نقل الزكاة إذا لم يوجد مستحق لها في بلدها[1]. ويرجح ذلك ما ذكرته الباحثة نقلا عن الإمام الجويني بنقل الزكاة لغير أهل البلد في حال زادت عن كفاية البلد الأول[2].

2- إمكانية نقل الزكاة في حال عدم الاستغناء عنها من قبل أهل بلدها، وهي من المسائل المختلف فيها وفيما يلي ذكر لأقوال الفقهاء على سبيل الإيجاز.

أ- الحنفية: يكره نقلها إلا أن ينقلها إلى قرابة محتاجين لما في ذلك من صلة الرحم، أو إلى فرد أو جماعة هم أمس حاجة من أهل بلده أو كان نقلها أصلح للمسلمين أو نقلها من دار الحرب إلى دار الإسلام لأن فقراء المسلمين في دار الإسلام أولى بالمعونة من فقراء دار الحرب أو إلى طالب علم...[3].

ب- الشافعية في الأظهر[4] والحنابلة[5] والمالكية[6]: قالوا بعدم جواز نقل الزكاة إلا إذا فقد من يستحقها في بلدها، وحددوا ذلك بما يزيد عن مسافة القصر، واستثنى المالكية وجود من هو أحوج في غير بلد الوجوب وعندها يندب نقل أكثرها لهم.

---

(1) القرضاوي: المصدر السابق، ص814.

(2) انظر: ص172.

(3) ابن عابدين: مصدر سابق، ج2، ص353.

(4) الماوردي: مصدر سابق، ص120.

(5) ابن مفلح، شمس الدين بن مفلح المقدسي، الفروع، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت- لبنان، مؤسسة الرسالة، ط1، 1424م-2003، ج4، ص263.

(6) القرافي، شهاب الدين أبي العباس احمد بن إدريس، الذخيرة، في فروع المالكية، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1422- 2001، ج2، ص527.

ت- ابن تيمية: قال بجواز نقلها لمصلحة شرعية[1].

وهنالك العديد من الفقهاء المعاصرين الذين رجحوا جواز نقل الزكاة في هذه الحالة منهم: ابن باز[2] وابن عثيمين[3] والقرضاوي[4]. فبينوا أن الأصل أداء الزكاة في مكانها تنظيما لهذا المجتمع ومعالجة لمشاكله الداخلية لكن إذا رأى الإمام مصلحة وثبتت حاجة بلد آخر لها كأن كان أهل البلد الثاني أشد فقراً، فيجوز نقلها. ويؤيد ذلك ما قاله الإمام مالك: "لا يجوز نقل الزكاة إلا أن يقع بأهل بلد حاجة فينقلها الإمام إليهم على سبيل النظر والاجتهاد"[5]، وروي عن سحنون أنه قال: قال: "ولو بلغ الإمام أن في بعض البلاد حاجة شديدة جاز له نقل بعض الصدقة المستحقة لغيره إليه، فإن الحاجة إذا نزلت وجب تقديمها على من ليس بمحتاج والمسلم أخو المسلم لا يسلمه ولا يظلمه"[6].

ويزيد من قوة رجحان هذا الرأي أنه على الرغم من تقسيم الدول الإسلامية إلى دويلات عدة إلا أنه يجمعها رابطة الأخوة الإيمانية ووحدة العقيدة والشريعة. وبناءً على هذا الرأي يمكن تخريج مسألة تمويل الحاجات الطارئة كالحروب، والكوارث، عند انعدام البدائل المحلية. فلو اعتدي على بلد مسلم من قبل عدو، أو اجتاحت كارثة طبيعية إحدى الدول الإسلامية فأودت بحياة كثير من الناس وبممتلكاتهم، وعرضتهم لمخاطر كبيرة كالمجاعات، والإمراض، وانعدمت البدائل المحلية في تمويل هذه الحاجات، فإنه يجوز نقل زكاة دولة أخرى لها وإن لم تفض عن حاجة الدولة الأصلية لوجود الضرورة والحاجة الملحة، وهذه الطريقة تبقى أفضل من اللجوء للاستدانة من الدول

---

(1) البعلي، علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس، الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد حامد الفقى، بيروت- لبنان، دار المعرفة، (د،ط)، (د، ت) ص99.

(2) ابن باز: فتاوى نقل الزكاة على شبكة الإنترنت 2014/4/20م. www.binbaz.org.sa/mat/1508

(3) ابن عثيمين: فتاوى نقل الزكاة على شبكة الإنترنت 2014/4/20م. www.dorar.net/enc/feqhia/2507

(4) القرضاوي: مصدر سابق، ج2، ص815- 816.

(5) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، (د، ط)، (د، ت) ج8، ص175.

(6) القرطبي: مصدر السابق، ج8، ص175.

الإسلامية، وغيرها، ولكن بشرط أن لا يؤدي نقلها إلى إلحاق ضرر أكبر في الدولة الناقلة، لان من شروط تحقق الضرورة أن لا يترتب على الفعل الذي تم اللجوء إليه لرفع الضرورة ضرر أكبر كأن تتساوى الحاجة والضرورة في كلا البلدين أو أن يترتب على نقل الزكاة التقصير في الحاجات الضرورية لأهل البلد الناقل للزكاة فعندها تقدم حاجة الدولة الناقلة للزكاة.

3- إمكانية الاستفادة من سهم الغارمين، وهذا في ضوء ترجيح الرأي المجيز لإمكانية نقل فوائض الزكاة. والغارم نوعان: غارم لمصلحة نفسه كمن استدان لتحقيق مصلحة لنفسه، وغارم لمصلحة المجتمع كمن يغرم لإصلاح ذات البين[1]. وقد تبين أن إحدى الحاجات التي تلجأ بسببها الدول الإسلامية للاستدانة من الخارج هي عدم القدرة على سداد الديون القديمة، وبما أنه قد ترجح القول بإمكانية نقل فوائض الزكاة فالدولة العاجزة عن سداد الدين تندرج ضمن هذا المصرف، وبذلك تكون الزكاة حلاً لكثير من ديون الدول الإسلامية إذا أخذنا بعين الاعتبار كبر حصيلتها لدى دول الفائض المصدرة للنفط[2].

4- زكاة الدول الإسلامية ذات الفوائض النفطية عما تمتلكه من بترول أو ثروة معدنية، فالراجح عند جمهور الفقهاء وجوب الزكاة في المعادن وتشمل: الفوسفات، والبوتاس، والبترول، وغيرها حيث يجب فيها ربع العشر عند من يعتبر المعدن كالذهب والفضة، أو الخمس عند من يعتبر المعدن من الركاز[3].

ومما ورد في هذا الموضوع "يجب على النفط زكاة سواء قامت باستخراجه شركات القطاع الخاص أو العام أو الشركات الأجنبية لأنه تتوفر فيه شروط الثروة المعدنية والبحرية، وهذا حق لله

---

(1) القرضاوي: مصدر سابق، ج2، ص623- 630.

(2) سميران: مصدر سابق، ص193.

(3) سميران: مصدر سابق، ص193- 196.

ولا يجب المساس به، ولو فرضت زكاة النفط بالحق ووزعت على فقراء المسلمين بالحق ومنعت من الباطل، لما وجد هناك بائس فقير"(1). فلو أخرجت تلك الدول زكاة البترول لسدت حاجة المحتاجين لديها، وتم نقل الفائض منها لسائر الدول الإسلامية المحتاجة ولترتب على ذلك حل العديد من الأزمات الاقتصادية، ومنها أزمة الديون مع العلم بان تلك الفوائض النفطية يتم تصديرها إلى الدول المتقدمة ويتم استثمارها وإعادة إقراضها للدول الإسلامية بفائدة وبشروط قاسية تترك آثاراً سلبية على الدول الإسلامية(2).

ولم يتوقف البحث في هذه المسألة عند زكاة النفط، بل بحثت مسألة أكثر أهمية وهي هل ظهور البترول في بلد إسلامي يجعله ملكا خاصا لهذا البلد دون سائر المسلمين؟ وانقسم الكلام والبحث حول هذه المسألة لقولين(3):

الأول: أن الثروة المعدنية المكتشفة في بلد من بلاد المسلمين سواء كانت سائلة أو جامدة هي ملك للمسلمين عموما، والدولة المسلمة التي وجدت فيها هذه الثروة ممثلة ونائبة عن جميع المسلمين.

الثاني: أن الثروة المعدنية المكتشفة في بلد من بلاد المسلمين سواء كانت سائلة أو جامدة هي ملك خاص للبلد المكتشفة فيه إلا أن ذلك لا ينفي ضرورة التعاون بين الدول الإسلامية فيما بينها ويحتم إنفاق الدولة الغنية على الفقيرة.

---

(1) شحاته، حسين، محاسبة الزكاة مفهوما ونظاما وتطبيقا، مكتبة الإعلام، القاهرة، (د،ت)، ص250.

(2) الراوي، علي عيد محمد سعيد، الموارد المالية والنفطية العربية وإمكانيات الاستثمار في الوطن العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980، ص13.

(3) أبو شريعة: جمال، 1986م، زكاة البترول والثروة المعدنية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، عمان، 1986م، ص115.

ويلاحظ على كلا القولين أنهما يلتقيان في نقطة واحدة وهي تقديم العون من قبل الدول الغنية للدول الفقيرة، ونرجو أن تصل الأمة الإسلامية إلى هذا الحد من التعاون ونكون كحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – "ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى عضوا تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى"[(1)].

ثانيا: بذل المال من الدول ذات الفائض للدول ذات العجز على سبيل الفضل والهبة.

فحتى لو أقررنا بملكيتها الخاصة للعديد من الثروات ينبغي على الدول ذات الفائض أن تعطي الدول ذات العجز أموالا على سبيل التطوع والفضل وفقا لمبدأ الأخوة الإيمانية [(2)].

ثالثاً: استثمار دول الفائض أموالها في دول العجز.

ويمكن تفعيل استثمار الفوائض المالية في الدول الإسلامية من خلال الاستثمار الحكومي المباشر من قبل الدول التي تمتلك الموارد المالية، او تنظيم تلك الاستثمارات وفق عقد المضاربة بحيث تتقاسم الدول صاحبة رأس المال مع الدول المضيفة الربح الحاصل، أو أن تأخذ هذه الاستثمارات شكل الاستثمارات المختلطة الحكومية والخاصة من قبل الدول صاحبة رؤوس الأموال[(3)].

ويمكن الاعتماد على الصيغ التمويلية المقبولة شرعاً كالمشاركات والمضاربات وخاصة أن بعض دول العجز تمتلك خبرات علمية وتقنية قد تفتقر لها دول الفائض، وهنا بدلا من ان تستثمر الفوائض النفطية في الدول الأجنبية ويذهب خيرها لها، تبقى في الدول الإسلامية وتساهم في حل

---

(1) العسقلاني، مصدر سابق، ج10، ص438.

(2) أبو الفتوح: التمويل بالعجز، ص84.

(3) الراوي، مصدر سابق، ص218.

العديد من المشكلات الاقتصادية، وفي الوقت الحالي يمكن الاستفادة من مستجدات الصكوك الدولية بكافة صيغها لتمويل العديد من الحاجات فيما بين الدول الإسلامية.

رابعاً: تفعيل دور المؤسسات التنموية الإسلامية

كالبنك الإسلامي للتنمية، وسوق رأس المال الدولية للعمل على تنمية المشاريع البينية.

خامساً: تشجيع وتحفيز التجارة البينية ما بين الدول الإسلامية.

وتلاحظ الباحثة بأن المقترحات المتعلقة بالبديل الثالث والرابع والخامس منبثقة من بديل رئيس وهو تشجيع التعاون والتكامل ما بين الدول الإسلامية، وهو من أهم البدائل التي ينبغي أن تسعى الدول الإسلامية إلى تحقيقها.

لكن ماذا لو انعدمت البدائل المطروحة على المستوى المحلي وعلى المستوى البيني، ووجدت الحاجة والضرورة لتمويل الحاجات السابقة فهل تتعين الاستدانة الخارجية كوسيلة لتمويلها؟ وهذا يقتضي البحث في مشروعية الاستدانة الخارجية مع الأخذ بعين الاعتبار مصدرها، وآثارها على الدول الإسلامية لاسيما التبعية.

المطلب الثالث: مشروعية الاستدانة الخارجية.

الفرع الأول: اللجوء للاستدانة الخارجية من الدول الإسلامية.

من المفترض أن دول العالم الإسلامي كل متكامل تجمعها رابطة الأخوة الإيمانية ووحدة العقيدة والشريعة[1]، لا تحده الحدود الجغرافية، لكن واقع الحال الآن أنّها مقسمة لدويلات عدة لكل دولة سياساتها وقوانينها الخاصة التي تحكم كافة أنظمتها خاصة المالية والاقتصادية، كما أن لكل دولة مواردها التي تختلف عن موارد غيرها من الدول الأخرى، ويمكن تقسيم العالم الإسلامي إلى دول العجز التي تفتقر للموارد، ودول الفائض التي تمتلك العديد من الموارد خاصة النفطية.

فإذا قامت ضرورة وحاجة ملحة لتمويل حاجة من الحاجات السابق ذكرها وعجزت موارد الدولة الإسلامية عن تمويلها بكافة أنواعها فيمكن لجوء الدولة الإسلامية ذات العجز للاستدانة من الدولة الإسلامية ذات الفائض مع الأخذ بعين الاعتبار ضوابط الاقتراض السابق بيانها، وعندها تستقيم الاستدانة الخارجية من دولة إسلامية أخرى بالضوابط المذكورة سابقا[2] كسياسة شرعية معتبرة لعدم مخالفته نصا شرعيا وروح الشريعة الإسلامية، ولكن بشرط انعدام البدائل الداخلية والبينية.

الفرع الثاني: اللجوء للاستدانة من الدول الأجنبية أو مؤسسات التمويل الدولية.

إذا انعدمت البدائل على المستوى الداخلي والبيني، ولم تجد الدولة المسلمة من يقرضها من الدول الإسلامية ووجدت الضرورة والحاجة فهل تستقيم الاستدانة الخارجية من دول غير إسلامية كسياسة شرعية معتبرة؟

---

(1) عفر، محمد عبد المنعم، <u>الاقتصاد الإسلامي، النظام والسكان والرفاه والزكاة</u>، جدة، دار البيان العربي، ط1، 1985، ج1، ص240.

(2) انظر: ص161- 164.

ويمكن بناء الحكم في هذه المسألة على ما ذكره الفقهاء من أحكام خاصة بتعامل المسلم مع غير المسلم، وبالذات حكم اقتراض المسلم من غير المسلم، وفرق الفقهاء بين ما إذا كان المقترض المسلم فرداً أي اقترض بصفته الشخصية الفردية، وبين ما إذا كان المقترض هي الدولة الإسلامية، وما يهمنا من هذا السياق هو حكم اقتراض الدولة الإسلامية من أفراد الدولة غير المسلمة، وحكم اقتراض الدولة الإسلامية من الدولة غير المسلمة.

أولاً: اقتراض الدولة الإسلامية من أفراد الدولة غير المسلمة.

وظاهر الأمر في هذه المسألة هو الإباحة، لأن القرض عقد من جملة العقود التي ليس الإسلام فيها شرطا في العاقدين[1]. ولحديث صفوان بن أمية فقد اقترض الرَسُول – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أدرعاً من صفوان بن أمية عند الخروج لغزوة حنين، فَقَالَ له صفوان وكان مشركا: أَغَصْبٌ يَا مُحَمَّدُ، فقال صلى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا، بَلْ عارِيةٌ مَضْمُونَةٌ"[2].

ويلاحظ بأنَّ النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قد اقترض لحاجةٍ ضروريةٍ، وبصفته قائداً للدولة الإسلامية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن صفوان بن أمية وان كان غير مسلم إلا انه كان مواطن ومقيم في الدولة الإسلامية، وبالتالي فان مسألة المولاة والذل لغير المسلم هي منعدمة وغير موجودة، خلافا لما هو عليه الحال في الوقت الحاضر فنوادي الدائنين كنادي باريس ونادي لندن، هي من تتولى عملية الإقراض بالشروط التي تحددها هي، ويرأسها في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وهذه الإباحة ليست مطلقة وإنما مقيدة بشروط وضوابط هي[3]:

---

(1) الطريقي، عبد الله بن إبراهيم، التعامل مع غير المسلمين أصول معاملتهم واستعمالهم دراسة فقهية، السعودية– الرياض، دار الفضيلة، ط1، 1428هـ – 2007م، ص292.

(2) أبو داود، سليمان بن أشعث، سنن أبي داود، مراجعة: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء السنة النبوية، (د، ط)، (د، ت)، ج3، ص296.

(3) الطريقي: مصدر سابق، ص295– 296.

1. أن لا يكون غير المسلم أقوى من الدولة المسلمة لأنه قد ينطوي ذلك على نوع من التبعية.

2. أن لا يتضمن عقد القرض الفائدة الربوية.

3. أن لا يجر القرض الدولة إلى الذل والخضوع.

4. أن تكون ثمة حاجة شديدة تدعو لذلك.

5. أن لا يترتب على ذلك الاقتراض شيء من الموالاة أو الذلة أو الهوان للمسلم.

ثانياً: اقتراض الدولة الإسلامية من الدولة غير الإسلامية.

ولهذه الصورة من الاقتراض محاذير من أهمها[1]:

1. الدولة غير المسلمة لن تقرض الدولة غير المسلمة تعاطفا معها أو إكراما لها، وإنما لغاية وهي الحصول على الفوائد والأرباح، أو الاستفادة من الدولة المسلمة من خلال ما تشترطه من شروط مرهقة.

2. قد يكون القرض وسيلة لاستعمار الدولة المسلمة وإذلالها والتدخل في شؤونها واستغلال خيراتها، والأمثلة على ذلك كثيرة.

وهذه المحاذير مبنية في الأصل على قرض غير ربوي فما بالنا إذا ارتبطت تلك المحاذير بفوائد ربوية. ولتلك المحاذير فإن لجوء الدول الإسلامية لتمويل حاجاتها الضرورية والحاجية على الرغم من اختلاف أنواعها مباشرة من خلال الاستدانة الخارجية من دول غير إسلامية، أو مؤسسات التمويل الدولية التي تتعامل بالفائدة، تصرف لا يستقيم كسياسة شرعية معتبرة لأسباب من أهمها:

(1) الطريقي: مصدر سابق، ص 265- 266.

1- وذلك لمخالفتها نصاً شرعياً وهو آيات تحريم الربا ومنها قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ)[1].

وقد أكدت قرارات المجامع الفقهية حرمة الربا، وأن الفائدة على القروض هي عين الربا سواء كان القرض إنتاجيا أو استهلاكياً، ومنها قرارات المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر في مايو 1965م بالقاهرة، وأهم ما جاء في هذا القرار ما يلي[2]:

أ- الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم، لا فرق في ذلك بين ما يُسمى بالقرض الاستهلاكي، وما يُسمى بالقرض الإنتاجي؛ لأنَّ نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين.

ب- كثير الربا وقليله حرام كما يشير إلى ذلك الفهم الصحيح في قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُون"[3].

ت- الإقراض بالربا المحرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة، والاقتراض بالربا محرم كذلك، ولا يرتفع إثمه إلا إذا دعت إليه الضرورة .وكل امرئ متروك لدينه في تقدير ضرورته.

ويظهر لنا أن اللجوء للاستدانة من الدول غير الإسلامية قد افتقدت لأولى شروط السياسة الشرعية المعتبرة حيث خالفت نصوصا شرعية قطعية الثبوت والدلالة.

2- كما أنها لا تحقق مصلحة معتبرة، وإن حققتها فهي موهومة لأنه قد يترتب عليها مفسدة أكبر، فالديون الخارجية قد يكون لها دور ايجابي إلا أن السلبيات المترتبة عليها أكبر، ودرء المفاسد

---

(1) البقرة آية: ٢٧٨-٢٧٩.

(2) الشريف: محمد بشير، هل يجيز فقه الضرورة القروض الربوية، على شبكة الإنترنت 2014/4/15 diae.net/5158

(3) آل عمران آية: 130.

أولى من جلب المصالح، والضرر الأخف يتحمل في سبيل دفع الضرر الأشد. وأهم المفاسد المترتبة على اللجوء للاستدانة من دول غير إسلامية ما يلي:

أ- التبعية الاقتصادية والمالية والنقدية وما يترتب عليها من تبعية سياسية، وعدم تمكن الدولة من التحكم بمواردها وممتلكاتها حيث تصبح مقيدة بشروط الدول الدائنة وبرامجها الاقتصادية، وهذا يخل بمبدأ سيادة الدولة ووظيفتها، وينطوي عليه نوع من الذل والخضوع لتوجيهات الدول الدائنة.

ب- كما أنها تضر بحاجات الأجيال القادمة في المستقبل، لأن الفوائد المترتبة عليها ستتحملها تلك الأجيال وهذا يخل بمبدأ العدل الذي يمثل روح الشريعة الإسلامية.

وبهذه الآثار تكون الاستدانة من الدول غير الإسلامية قد افتقدت ثاني شروط اعتبار السياسة الشرعية المعتبرة وبالتالي لا تستقيم كسياسة شرعية معتبرة.

المطلب الرابع: مشروعية الاستدانة الخارجية من الدول غير الإسلامية في ضوء الضرورة.

أشارت الباحثة في معرض الكلام عن دور الدولة في الوفاء بالحاجات العامة فرعية تحت مسمى: نفاد موارد بيت المال مع وجود الحاجة والضرورة الماسة، وأوردت الباحثة جانبا من أقوال الإمام الجويني: ملخصها أن نفاد موارد بيت المال مع وجود الضرورة والحاجة الماسة يجعل الإنفاق على بعض الحاجات التي تمس حياة الناس من فروض الكفايات الواجبة على المسلمين الموسرين وهذا هو الأولى، ثم يليه في مرتبة ثانية فرض التوظيفات على أغنياء المسلمين، ثم يليه في مرتبة ثالثة الديون الداخلية.

ولكن في هذه الفرعية ستتناول الباحثة مسألة تختلف نوعا ما عن السابقة لما يترتب على الاستدانة الخارجية من ربا وتبعية. ولذلك ستبحث هذه المسألة في ضوء الاعتبارات الآتية:

1- نعني بالضرورة ما أوضحته الباحثة في بداية المبحث فهي الضرورة الملجئة، والقائمة غير المنتظرة، وأن يكون الضرر المترتب على ارتكاب المحظور أقل من الضرر المترتب على وجود حالة الضرورة. وأن يتم تحديدها من قبل أهل المشورة سواء في الشريعة أو الاقتصاد، وأن تكون الحاجة متعينة.

2- الأصل هو عدم مشروعية الاستدانة من الدول غير الإسلامية لمخالفتها نصا شرعيا، وروح الشريعة الإسلامية.

3- يصبح تمويل الحاجات حال وجدت الضرورة وانعدم التمويل من فروض الكفايات على المسلمين كافة سواء على أفراد الدولة الواحدة، أو على أفراد الدول الإسلامية الأخرى وذلك بموجب الإخوة الإيمانية وهذا هو الأولى، إضافة إلى وجود مجموعة من البدائل التي يمكن من خلالها تمويل تلك الحاجات على المستوى الداخلي والبيني.

4- الحاجات التي تمول تختلف مراتبها فمنها: الضروري، والحاجي، والتحسيني وفي حال وجدت الضرورة يكتفي بتمويل ما هو ضروري منها أو يحدد بالمقدار الذي يرفع الضرر والهلاك.

5- إذا وصلت الحاجة إلى حد الضرورة التي يترتب على عدم فعل المحظور الوقوع في الهلاك أو مقاربته، كتعرض الدولة لغزو من عدو، أو تعرضها لكارثة طبيعية يترتب عليها مجاعات وأوبئة. فهل يجوز شرعا اللجوء للاستدانة من دول غير إسلامية مع وجود الفائدة والتبعية لرفع الضرر الواقع؟ فهل يمكن تطبيق فقه الضرورة بناءً على قاعدة الضرورات تبيح

المحظورات[1] الثابتة بالنص القرآني ومضمونه قوله تعالى: "فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنّ اللّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ"[2]. وقولة تعالى: "إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ"[3].

وببحث المسألة تبين أن من الباحثين من حدد الضرورة بالحاجة إلى الديون الخارجية الربوية في الأمد القصير حيث تعانى الدولة من نقص حاد في الموارد وزيادة العجز في الموازنة وبالتالي فهناك ضرورة معتبرة شرعا للحصول على القروض بصفة عامة سواء كانت حسنة أو بفائدة وفقا للقاعدة الشرعية: الضرورات تبيح المحظورات، ولكن بشرط أن تكون قد سدت كافة أبواب الموارد المالية الحلال أو أنها لا تكفى للحاجات الضرورية، وإلا تكون المهلكة والحياة الصعبة متحققة.

أما في الأمد المتوسط فلا تتحقق حالة الضرورة حيث يمكن تنمية الموارد الذاتية للدولة، ويمكن الاستغناء عن تلك الديون، وستوجد مصادر التمويل الحلال البديلة بكثرة[4].

ومن القرارات الصادرة بهذا الشأن: القرار الصادر عن الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح بشأن مفاوضات قرض صندوق النقد الدولي[5]:

1- حرّم الله تعالى الربا تحريما قطعيا وشدد النكير على أهله في كل شريعة منزلة، من غير فرق بين كثيرة وقليله وربا الدين من الربا المحرم بإجماع العلماء.

---

(1) شبير: القواعد الكلية والضوابط الفقهية في الشريعة الإسلامية، ص213.

(2) المائدة آية رقم: 3.

(3) النحل آية رقم: 115.

(4) شحاتة: حسين، حوار حول الأحوال الاقتصادية في مصر وسبل الخروج من الأزمة، على شبكة الإنترنت 2014/4/20.
www.darelmashora.com/download.ash

(5) الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح: قرار الهيئة الشرعية بشأن قروض صندوق النقد الدولي، على شبكة الإنترنت 2014/4/20م.
www.islammemo.cc/akhbar/arab/2012/08/28

2- الاقتراض بالربا عمل لا تبيحه حاجة فردية أو مجتمعية، وإنّما تبيحه الضرورة التي تبيح أكل الميتة للمضطر، والضرورة التي تبيح الاقتراض الربوي تقدر بقدرها من غير توسع أو زيادة على دفع الضرورة.

3- على المسئولين وولاة الأمر أن يبحثوا عن البدائل الشرعية المباحة والمتاحة واستنفاد كل وسع في اجتناب الاقتراض الخارجي.

4- يقع عبء تقدير الضرورة المبيحة للاقتراض الربوي على أهل العلم الشرعي والاختصاص الاقتصادي والأصل أنه لا مدخل للعامة ولا لآحاد طلبة العلم في مثل هذه النوازل.

ومن هذا القرار تستخلص الباحثة ضوابط الضرورة المبيحة للاستدانة من الدول غير الإسلامية وهي:

أ- أن تكون الضرورة ملجئة وقائمة وشبهت بضرورة أكل الميتة للتأكيد على نوع الضرورة بمعنى أن يترتب على عدم فعل الحرام الهلاك.

ب- انعدام جميع البدائل الحلال سواء على المستوى الداخلي أو البيني أو الخارجي.

ت- تحري تحديد نوع الضرورة من قبل ولاة الأمر وأهل العلم الشرعي، والاقتصادي.

ث- إن لزمت فإنها تقدر بقدرها بالقدر الذي يرفع الهلاك، لا أن تصبح دائمة.

ويثور سؤال هام ألا وهو هل سدت جميع أبواب الحلال حتى نلجأ للاستدانة القائمة على الربا؟ وللإجابة على ذلك السؤال بحثت الدراسة احتمالية تحقق حالة الضرورة بناء على طبيعة الظروف التي يمكن أن تمر بها الدولة وقسمتها لظروف عادية آمنة، واستثنائية طارئة.

1- الظروف العادية والآمنة: فاحتمالية تحقق حالة الضرورة خلالها ضعيفة جداً، لأن هنالك العديد من البدائل المتاحة والتي هي بمقدور كل دولة من الدول الإسلامية والتي تبدأ بترشيد الإنفاق العام، وضغط النفقات غير الضرورية، واستخدام أساليب التمويل السابق ذكرها، كما يمكن أن تلجأ الدولة للاستدانة من الدول الإسلامية، وقد يكون الاستثمار الأجنبي حلا أفضل من الديون الخارجية الربوية في ظل شروط ضابطة له.

ويستأنس لما سبق بما قاله الإمام الجويني: "إذا بنينا في غالب الأمر في العادات وفرضنا انتفاء الزمان عن الحوائج والعاهات وضروب الآفات ووفق المثرون المؤثرون لأداء الزكوات انطبقت فضلات أموال الأغنياء على أقدار الحاجات"(1). والظاهر من كلامه أن الأصل كفاية إيرادات بيت المال في الظروف الآمنة بالترتيب الذي بينته الباحثة في دور الدولة بالوفاء بالحاجات العامة.

2- الظروف الاستثنائية (الطارئة): التي تصيب الدولة فجأة دون سابق إنذار فاحتمالية تحقق حالة الضرورة خلالها أكثر ظهورا، لما ينتج عن هذه الظروف من نفقات ضخمة تفوق قدرة الدولة في ظل عدم التخطيط لها، إلا أننا إذا أخذنا بعين الاعتبار مسائل منها: فروض الكفايات، ونقل الزكاة والمعونات التطوعية، فإنها تترك تأثيرا على حالة الضرورة لأنها قد تفي بتوفير الضروري من الحاجات.

ويستأنس بما سبق بما قاله الإمام الجويني: "وان قدرت آفة وأزم وقحط وجدب وعارضة غلاء في الأسعار ... وإذا كان تجهيز الموتى من فروض الكفايات، فحفظ مهج الأحياء وتدارك حشاشة الفقراء أتم واهم ... أما إذا كان القحط لا يفضي الى منتهى العلوم ... استشعر الموسرون

---

(1) الجويني: مصدر سابق، ص173.

أن يستظهر كل موسر بقوت سنة ويصرف الباقي إلى ذوي الضرورات وأصحاب الخصاصات"[1].

وتضيف الباحثة إلى هذا ما نقل عن الإمام الجويني سابقاً في معرض الحديث عن نفاد موارد بيت المال مع وجود الضرورة والحاجة الماسة[2].

ومع ذلك إذا تحققت الضرورة في هذه الظروف فإنها تكون مبيحة للديون الخارجية الربوية بالشروط الوارد ذكرها في القرار الصادر عن الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح. ولتحري الضرورة في الحاجات السابق ذكرها اختارت الدراسة، بعضاً منها وهي الحاجات الدفاعية، والحاجات الطارئة كتمويل الحروب، وتمويل الكوارث الطبيعية.

الفرع الأول: الحاجات الدفاعية والضرورة

وهي الإنفاق على السلاح والأمن والدفاع لحماية الأوطان وتوفير الأمن ولوحظ ارتفاع هذه النفقات من إجمالي الناتج المحلي، وأنها تفوق أحيانا الإنفاق على بعض الضروريات الأخرى التي لا تقل مرتبة عن الإنفاق على السلاح، ومن خلال تقدير حجم المديونية العسكرية تبين أن هنالك جزءًا لا يستهان به من الديون يؤول سببه للديون العسكرية، ولا شك أن إنفاق الدولة على هذه الحاجات واجب وضروري وهي من الوظائف اللصيقة بها، إلا أن الدراسة قد عرضت متسعاً من البدائل الحلال التي تغني عن الاستدانة من الدول غير الإسلامية.

ولأجل ذلك فإن حالة الضرورة لتمويل هذه الحاجات من خلال اللجوء للاستدانة من الدول غير الإسلامية غير متحققة للأسباب الآتية:

---

(1) الجويني: مصدر سابق، ص174- 175.

(2) انظر: ص177-179.

1- من شروط الضرورة أن تكون قائمة لا منتظرة ومعظم الدول الإسلامية تنفق على السلاح تحسباً لضرر لم يقع بعد.

2- إضافة إلى أن الإنفاق على السلاح لدى أغلب الدول لا يقتصر فيه على الضروري والحاجي وإنما يشمل التحسيني، فأصبحت الدول الإسلامية تشتري السلاح من خلال الديون لتحصل على سلاح متطور تنتهي صلاحيته قبل استخدامه.

3- كما أن هنالك العديد من البدائل الحلال التي تم عرضها، والتي فيها غنى عن الديون الخارجية الأجنبية وآثارها السلبية.

الفرع الثاني: الحاجات الطارئة والضرورة.

أولا: الحروب:

ونعني بها القائمة فعلا والتي تكون لرد عدوان أو لإعلاء كلمة الله تعالى، والتي يترتب على وقوعها مقاربة الهلاك للناس. ومن أين لهذه الشروط أن تنطبق على حروب وقتنا الحاضر؟

فقد لوحظ في سياق الحديث عن أسباب المديونية أن اغلب الحروب والصراعات التي تواجه الدول الإسلامية هي داخلية، أو بينية مع أنه من المفترض أننا امة واحدة تجمعنا عقيدة وشريعة واحدة، وأن الصراعات الخارجية هي قلة وإن وجدت فإنها لصالح الدول الأجنبية.

ومع ذلك فستفترض الدراسة أن الدولة الإسلامية تواجه حربا بتلك الشروط، والحرب تتطلب إنفاقاً ضخماً، قد لا يكون مخططا له ضمن بنود موازنة الدولة الإسلامية، ولا يغيب عن أحد طبيعة الأضرار التي قد تترتب على وقوع الحرب من إهدار لحياة الناس وضياع لثرواتهم وممتلكاتهم، وهذا يعني أن الضرورة متحققة في مثل هذه الحالة.

ومع ذلك فان البدائل الحلال قد تتسع لتمويل الحرب بداية من ضغط الدولة لنفقاتها غير الضرورية، وترشيدها لإنفاقها، ناهيك عن أن تمويل الحرب يصبح فرض كفاية على كل مسلم قادر، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل قد يصبح فرض عين على كل مسلم قادر، كما يمكن في هذه الحالة نقل فروض الكفايات فيما بين الدول الإسلامية بموجب الأخوة الإيمانية، بحيث يصبح تمويل هذه الحرب فرض كفاية على كل مسلم في أي دولة إسلامية كانت.

لذلك على الدولة المسلمة أن تتحرى جميع أبواب الحلال السابق ذكرها والتي فيها متسع لاحتواء مثل هذه الضرورة، وخصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار الآثار السلبية التي ستترتب على استدانة الدولة المسلمة من غير المسلمة وأهمها: وقوع الدولة المسلمة في الذل والخضوع، والتبعية بكافة أنواعها[1] لتلك الدول التي ستستخدم تلك القروض كوسيلة لاستعمار الدول الإسلامية وبأقل التكاليف.

ومع كل ما سبق فإن احتمالية تحقق الضرورة في ظل ظروف الحرب الموجودة ظاهرة الوضوح ولكن بشرط عدم اللجوء للاستدانة القائمة على الربا إلا إذا استنفدت كافة البدائل الحلال على الصعيد المحلي والبيني والخارجي، وأن يتم تحديد مقدار الدين بحدود رفع الضرورة المهلكة، مع توافر باقي الضوابط المستخلصة من قرار الهيئة الشرعية. ومع كل هذا إذا رأى ولي الأمر وأهل الشرع والاقتصاد أن الضرر المترتب على فعل المحظور أكبر من الضرر المترتب على وجود الضرورة فلهم اتخاذ الإجراء الذي يروه مناسبا والقول الفصل في تحديد الضرورة متروك لهم في ضوء الاعتبارات الشرعية والاقتصادية.

---

(1) الطريقي: مصدر سابق: دراسة فقهية، ص265-266.

ثانياً: الكوارث الطبيعية:

ما يهم من هذه الكوارث ما قد ينتج عنها من آثار سلبية على الدول المصابة من حدوث مجاعات، وانتشار للأوبئة، وهلاك بعض الناس وهلاك ممتلكاتهم، ولا شك أن مثل هذه الكوارث قد تكلف الدولة إنفاقا جديدا ليس بالحسبان سواء في لحظة حدوث الكارثة أو ما بعد حدوثها، وبالنسبة لتحقق حالة الضرورة في مثل هذه الحالة فلاشك في أنها متحققة وخاصة لحظة وقوع الكارثة وحتى بعدها فالضرورة قائمة وملجئة، ويترتب عليها إضرار بالنفس والمال والنسل، ولكن هل يتعين على الدولة الإسلامية أن تنقذ نفسها من هذه الأضرار من خلال الاستدانة القائمة على الربا من الدول غير الإسلامية ؟

فالدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين قد واجهت أزمة شديدة جداً وهي عام الرمادة حيث ألمّت بالمسلمين في شبه الجزيرة العربية مجاعة شديدة، إلا أن سيدنا عمر لم يلجا إلى للاستدانة مع العلم بان صورتها بعيدة كل البعد عن صورة الاستدانة في الوقت الحاضر[(1)]، وإنما اتخذ تدابير عدة لمواجهة الأزمة، منها تأجيل الزكاة[(2)]، ومنها نقل الزكاة عند عدم استغناء أهل البلد لوجود المصلحة والحاجة الضرورية، حيث طلب من عمرو بن العاص أن ينقل الزكاة من مصر إلى الحجاز[(3)]. ولا ننسى فروض الكفايات، وإمكانية التعاون ما بين الدول الإسلامية من خلال التبرعات والمعونات التي تبذلها الدول الإسلامية للدول المنكوبة دون مقابل.

ولكن إذا انتفت البدائل الحلال فينطبق على هذه الحالة ما ذكر عند تحليل الحرب والضرورة، ونؤكد على مسألة الذل والخضوع التي قد تقع فيها الدولة المسلمة جراء هذه الديون

(1) أبو الفتوح: نجاح عبد العليم، التمويل بالعجز: شرعيته، وبدائله، من منظور إسلامي، ص75.
(2) القرضاوي: مصدر سابق، ج2، ص816.
(3) القرضاوي: مصدر سابق، ج2، ص816.

فحتى لو تعينت الاستدانة الخارجية كوسيلة وحيدة لإزالة الضرر فينطبق عليها قاعدة إذا تعارضت مفسدتان روعي أخفهما ضرراً.

وما بينته الدراسة في تلك الحالات هو مجرد تحليل لموضوع في ضوء أسباب وواقع بعض الدول الإسلامية، كما أن مثل هذه الحالات قد تختلف من دولة إسلامية لأخرى، ويبقى القول الفصل في تحديد حدود الضرورة الملجئة للاستدانة من الدول غير الإسلامية راجعاً إلى ولاة الأمور بالاستعانة بأهل العلم الشرعي، والاقتصادي.

الفصل الرابع

معالجة مديونية العالم الإسلامي وتقييمها اقتصادياً وشرعياً

بعد عرض مدى الحاجة للاستدانة الخارجية وبدائلها، ومدى إمكانية اعتبارها سياسة شرعية معتبرة، لابد من عرض أهم المعالجات والبدائل المطروحة كعلاج للمديونية الخارجية سواء على الصعيد الدولي أو المحلي، وكيف يمكن معالجتها من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، وهذا ما سيتم تفصيله في المباحث التالية:

المبحث الأول: معالجة المديونية من وجهة نظر الدائنين

المبحث الثاني: معالجة المديونية من وجهة نظر المدينين

المبحث الثالث: تقييم آليات المعالجة اقتصادياً وشرعياً

المبحث الرابع: معالجة مقترحة من منظور اقتصاد إسلامي

المبحث الأول: معالجة المديونية من وجهة نظر الدائنين

حظيت مشكلة الديون الخارجية باهتمام عالمي واسع المدى، حيث طرحت عدة مقترحات من قبل الأطراف المعنية بالمسألة، فقدمت الأطراف الدائنة مقترحات تدافع عن مصالحها المتجسدة في الحفاظ على رأس المال الدولي، وفي الوقت نفسه قدمت الدول المدينة مقترحات حاولت من خلالها تخفيف الأزمة التي تمر بها، وقدّم العديد من الكتاب مقترحات لحل الأزمة.

المطلب الأول: آليات معالجة المديونية من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

هنالك ارتباط قوى بين هاتين المؤسستين، فكلاهما وليدتا اتفاقية بريتون وودز، حيث ينظر للبنك الدولي على أنه المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي، وعلى الرغم من اختصاص كل منهما بجوانب معينة إلا أنهما في النهاية يكمل احدهم الآخر.

الفرع الأول: معالجة المديونية بحسب رؤية صندوق النقد الدولي.

يفسر صندوق النقد الدولي سبب مشكلة الديون الخارجية بمجموعة من العوامل الداخلية التي ارتكبتها الدول النامية في سياستها الاقتصادية الداخلية والتي نتج عنها اختلال داخلي تمثل في زيادة قوى الطلب الكلي على قوى العرض الكلي للسلع والخدمات مما أدى لحدوث عجز كبير في الموازنة، واختلال خارجي انعكس في صورة زيادة الواردات على الصادرات الأمر الذي ترتب عليها حدوث عجز في ميزان المدفوعات، مما دعا الدول إلى الاستدانة لحل مشكلاتها الداخلية، وفي ذات

الوقت يهمل العوامل الخارجية التي أدت لتفاقم المشكلة [1]. وخروجا من الأزمة يجب على الدول المدينة تبني برنامج التكييف، والتصحيح الهيكلي[2].

الفرع الثاني: معالجة المديونية بحسب رؤية البنك الدولي.

لا تختلف رؤية البنك الدولي لعلاج مشكلة الديون الخارجية عن رؤية صندوق النقد الدولي فهما متفقتان على أن سبب المشكلة يعود لعوامل داخلية هيكلية في اقتصاديات الدول المدينة مع إهمال العوامل الخارجية، وأضاف البنك الدولي أن شدة الأزمة في الدول المدينة ناتجة عن تأخرها في تطبيق إجراءات التكييف الهيكلي للقضاء على الاختلالات الهيكلية.

وبين أن من أهم الأسباب التي أدت لتفاقم مشكلة الديون الخارجية في الدول المدينة هي القطاع العام، والاستثمار الحكومي، فهي بحسب وجهة نظره مشروعات غير مربحة.

وحل الأزمة يكون بالتكامل مع سياسات التكييف الاقتصادي السابقة، من خلال الدعوة إلى قروض التكييف والتصحيح الهيكلي وهي قروض مشروطة بإذعان الدول المسبق لشروط صندوق النقد الدولي، وهذه القروض تشتمل على حزمة من السياسات الاقتصادية الداخلية التي لها علاقة بالسياسات التجارية، والقطاعية، والخاصة بالاستثمار الحكومي، ومؤسسات القطاع العام. وأهم ما يميزها هو: تحجيم القطاع العام والحد منه ومن دوره في ضوء التوصيات التالية[3]:

1- قيام الدول بتصفية المشروعات العامة غير المربحة.

---

(1) زكي: <u>أزمة القروض الدولية</u>، ص181- 182.

(2) وتعني "مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية تتفاعل مع بعضها في علاقات تبادلية تستهدف القضاء على الإختلالات الاقتصادية والمالية السائدة في الدول النامية" انظر: أيوب، سمير إبراهيم، <u>صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية تقييميه</u>، الإسكندرية – مصر، مركز الإسكندرية للكتاب، (د، ط)، 2000، ص3.

(3) زكي: <u>أزمة القروض الدولية</u>، ص200- 214؛ حرتي: مصدر سابق، ص155.

2- بيع المشروعات العامة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.

3- تخلي الحكومات عن القطاعات غير المربحة جزئيا أو كليا، وتركها للقطاع الخاص.

المطلب الثاني: إعادة هيكلة الدين

وعرفت بأنها: "أي إجراء يتخذه الدائن يتم بموجبه رسميا تغيير الشروط الموضوعة لإعادة تسديد الدين، بحيث ينتج عنه تخفيف التزامات خدمة الدين على المدى القريب، ويشمل ذلك إعادة الجدولة، وإعادة الشراء، وتخفيف الدين وخدمته، والتبادلات، والعفو، وإعادة تخطيط مراحل السداد، وإعادة التمويل[1]. أو هو "شكل من أشكال إعادة تنظيم الدين يتم بموجبه تعديل تيار مدفوعات الأقساط المتعلقة بكافة رصيد الدين وذلك بهدف مد فترة السداد"[2].

وأحيانا يطلق على إعادة هيكلة الدين إعادة تنظيم الدين ويعني "أي تغيير في ترتيبات المدفوعات الخاصة برصيد الدين القائم بموجب اتفاق مشترك بين الدائن والمدين"[3]. أو هو "اتفاق ثنائي ما بين الدائن والمدين لتغيير الشروط المتفق عليها لخدمة المديونية وتشمل إعادة الجدولة، وإعادة التمويل، والسماح، والتخفيض، ومقايضة الدين، وإعادة شراء الدين"[4]. وفيما يلي إيضاحا لبعض صور إعادة هيكلة الدين ومن أهمها:

(1) مركز الأبحاث الإحصائية: وضع المديونية الخارجية للبلدان الأعضاء، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز الأبحاث الإحصائية- تركيا- أنقرة، المجلد السادس والعشرون، 2005م، ص78.

(2) خضير، حسن خضير، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية، أبو ظبي- الإمارات، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتجية، ط1، 2002م، ص101.

(3) خضير: مصدر سابق، ص101.

(4) عباس: بالقاسم، إدارة الديون الخارجية، سلسلة جسر التنمية، مركز الأبحاث الإحصائية- أنقرة، العدد 30، 2004م، ص17.

الفرع الأول: إعادة الجدولة.

وهي من أهم الحلول التي يقترحها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والدائنون عموما، وهي من أقدمها حيث استخدمت لحل أزمة الديون الخارجية حتى قبل عام 1982م. ويشترط للموافقة عليها شروط أهمها تبني الدول الطالبة لإعادة الجدولة لبرامج التصحيح، والتكيف الهيكلي[1].

أولاً: تعريف إعادة الجدولة

وتعرف بأنها "إحدى عمليات إعادة تنظيم، أو هيكلة الدين والتي يتم بموجبها الاتفاق على سداد جزء محدد من المدفوعات سواء كانت الفائدة، أو القسط المستحق في تاريخ محدد ولا ينطبق ذلك على سائر جداول السداد للمستحقات الباقية"[2]. أو هي "التأجيل الرسمي لخدمة الدين، وتطبيق أجال جديدة ميسرة للمبلغ المؤجل"[3].

ثانياً: أقسام الديون من حيث قابليتها لإعادة الجدولة

وتقسم الديون الخارجية من حيث قابليتها للجدولة لثلاثة أنواع هي[4]:

1- ديون لا تقبل الجدولة: وهي الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ويجب على الدول المدينة سداد هذا النوع من الديون في التواريخ المحددة بغض النظر عن ظروفها.

2- الديون الرسمية الحكومية: وهي الديون المستحقة لحكومات أو مضمونة من حكومات وهذا النوع من الديون تتم إعادة جدولته من خلال نادي باريس.

(1) بريتليمي: مصدر سابق، ص55 ؛ خضير: مصدر سابق، ص119.
(2) خضير: مصدر سابق، ص102.
(3) بالقاسم: مصدر سابق، ص17.
(4) العقلا: مصدر سابق، ص78.

3- الديون التجارية: وهي المستحقة للمصارف التجارية وتتم إعادة جدولته من خلال التفاوض بين المصارف الدائنة، والدول المدينة عبر نادي لندن.

رابعاً: أنماط إعادة الجدولة

وإعادة الجدولة تحتاج لمفاوضات مع الجهات الدائنة. ولها عدة أنماط حيث تستند على مبدأ كل حالة على حدة فالاتفاق الخاص بدولة لا يعني أن يطبق على غيرها حتى ولو تشابهت في الظروف والأحوال، وفي ما يلي ملخص لهذه الأنماط:

1- النمط التقليدي: فلا توجد قواعد ثابتة تحكمه والأمر متروك فيه للدائنين، وطبق هذا النمط على الدول النامية المدينة ومنها الدول الإسلامية منذ إنشاء نادي باريس وحتى النصف الأول من عام1990م. وبموجب بعض الدراسات تبين أن بنود إعادة الجدولة بحسب هذا النمط لا تلاءم الدول الفقيرة المثقلة بالديون(1).

2- بنود هيوستن لعام 1990م ومن أهمها:

أ- إعادة جدولة الديون العادية لمدة 15 سنة أو أكثر مع فترة سماح لمدة سنتين أو أكثر، وتحتسب الفوائد الجديدة حسب أسعار السوق، وبالنسبة للمساعدات الرسمية فتعاد جدولتها

لمدة 20 سنة مع فترة سماح لمدة 10 سنوات على أن لا تزيد أسعار الفائدة الجديدة على أسعار الفائدة الأصلية.

(1) مركز الأبحاث الإحصائية في أنقرة: وضع المديونية الخارجية للبلدان الأعضاء، ص82- 83؛ نعوش: صباح، إعادة جدولة الديون الخارجية، على شبكة الإنترنت 2014/3/15م . aljazeera.net

ب- يشترط لتطبيق هذه البنود ألا يزيد الدخل الفردي في الدولة المدينة على 2995 دولار، ويتعين أن تكون مديونيتها مرتفعة، كما ويمكن تبديل الديون بشرط موافقة الدول الدائنة(1).

3- بنود نابولي لعام 1994م ومن أهمها:

أ- تلغى الديون العادية بنسبة 67% كحد أقصى، وتعاد جدولة النسبة المتبقية لمدة 23 سنة مع فترة سماح لمدة ست سنوات بأسعار الفائدة السائدة في السوق. وبالنسبة للمساعدات الرسمية فتعاد جدولتها لمدة 40 سنة مع فترة سماح لمدة 16 سنة، على أن لا تزيد أسعار الفائدة الجديدة على أسعار الفائدة الأصلية.

ب- يشترط ألا يزيد الدخل الفردي للبلد المدين على 755 دولار، وتسري بنود هيوستن على إمكانية تبديل الدين(2).

4- بنود كولونيا لعام 1999م ومن أهمها:

تلغى الديون العادية تلغى بنسبة 90% فأكثر، وتعاد جدولة النسبة المتبقية حسب بنود نابولي. وبالنسبة للمساعدات الرسمية تعامل كما وردت في بنود نابولي. ويمكن تبديل الدين حسب بنود هيوستن، ويشترط أن تستجيب الدولة المدينة للشروط الواردة في بنود نابولي(3).

---

(1) خضير: مصدر سابق، ص120-121.

(2) مركز الأبحاث الإحصائية في أنقرة: وضع المديونية الخارجية للبلدان الأعضاء، ص84؛ نعوش: صباح، إعادة جدولة الديون الخارجية، على شبكة الإنترنت 2014/3/15م . aljazeera.net

(3) خضير: مصدر سابق، ص120-121.

الفرع الثاني: مبادلة الديون الخارجية.

أولاً: إعادة شراء الديون والدفع المسبق.

وتتمثل هذه العملية في "إعادة شراء، أو الدفع النقدي لدين بشروط جديدة متفق عليها ما بين الدائن والمدين. وعندما يتم شراء القيمة الاسمية للدين بخصم، فإن الدفع المسبق يسمى إعادة شراء ويمكن للمدين أن يدخل السوق الثانوية ويشتري دينه بسعر خصم"[1].

ثانياً: تحويل الدين (بيع الدين)[2].

وتتمثل هذه العملية "باستبدال الدين بدين آخر أو بأداة مالية محددة "[3]، وهذه الطريقة تؤدي في النهاية إلى تغيير شكل ملكية الحقوق المستحقة على البلاد المدينة وتشمل عدة صور من أهمها[4]:

أ- تحويل الديون المصرفية قصيرة الأجل وذات التكلفة العالية لديون طويلة الأجل تدفع بأسعار فائدة منخفضة، وهذه العملية تتم من خلال إشراف صندوق النقد الدولي ويمكن تحققها مباشرة بين البنوك الدائنة والدول المدينة من خلال المفاوضات عبر نادي لندن.

ب- تحويل الديون الجديدة لصكوك قابلة للتحويل والتداول في أسواق المال الثانوية، ويمكن أن تطبق عن منح بعض الدول دينا جديدا فإن الدائن يحول هذا الدين لصكوك، بحيث يستطيع بيع صك الدين القابل للتحويل لبنك آخر، أو لمؤسسة مالية أخرى، وعندها تتحول الدائنية إلى

---

(1) خضير: مصدر سابق، ص148؛ عجام: مصدر سابق، ص280؛ بالقاسم: مصدر سابق، ص18.

(2) خضير: مصدر سابق، ص148؛ عباس: مصدر سابق، ص18.

(3) زكي: أزمة القروض الدولية، ص263.

(4) زكي: المصدر السابق، ص263- 265.

حائز هذا الصك. ويستطيع الطرف الثالث الذي اشترى الصك أن يحصل على الفوائد المستحقة كما لو كان المقرض الأول.

ج- تحويل كل ديون الدولة القديمة أو ديونها الجديدة في المستقبل أو الاثنين معا، إلى سندات يتم إصدارها بضمان صندوق النقد الدولي أو البنوك المركزية، ثم بيع هذا السندات عند سعر خصم معين يجعل قيمة الديون أقل من قيمتها الاسمية.

د- مبادلة الدين مقابل الملكية أو التنمية بمعنى بيع ملكية المشاريع العامة سدادا للدين الخارجي، أو تحويل أصل الدين إلى مشاركة الدائنين في ملكية بعض من أصول الدول المدينة.

وقد تأخذ المبادلة صورا أخرى كبيع البنك الدائن دينه المستحق على بلد ما بسعر خصم معين إلى مستثمر يقوم بتحويل الدين المستحق إلى العملة المحلية لهذا البلد ثم يشترك معه في ملكية بعض الأصول[1].

الفرع الثالث: إعادة هيكلة الديون الرسمية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

فقد استفاد 32 بلدا عضوا في المنظمة من معاملات نادي باريس من خلال 167 اتفاقية لإعادة هيكلة الديون حتى عام 2004، بما قيمته (169.2) مليار دولار. والجدول رقم (1-3) يوضح الديون الرسمية المعاد هيكلتها لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي وفق شروط إعادة الجدولة الموضحة في الجدول[2].

---

(1) زكي: المصدر السابق، ص265، خضير: مصدر سابق، ص149.

(2) مركز الأبحاث الإحصائية: <u>وضع المديونية الخارجية</u>، ص85.

الجدول رقم (1-4)

إعادة هيكلة الديون الرسمية لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

مليون دولار

الشروط	بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء	بلدان أعضاء أخرى	مجموعة بلدان المنظمة
الكلاسيكية	24922	54783	79705
هيوستون	28410	17072	45482
نابولي وتورونتو ولندن	12300	1661	13961
كولونيا وليون	10703	240	10943
الشروط الخاصة	1343	17805	19148
المجموع	**77678**	**91561**	**169239**

المصدر: مركز الأبحاث الإحصائية/ أنقرة[1].

ومن دول عينة الدراسة التي استفادت من إعادة هيكلة الديون الرسمية: (الجزائر، وتشاد، ومصر، والغابون، واندونيسيا، والأردن) في سنوات مختلفة[2].

المطلب الثالث: مبادرات بعض الدول الدائنة

فقد طرحت العديد من المبادرات من قبل الدول الدائنة في سبيل حل الأزمة منها[3]:

1- مبادرة جيمس بيكر وزير الخزانة الأمريكي عام 1985م، والتي تضمنت محاولة لمعالجة مشكلة الديون الخارجية لخمس عشرة دولة مدينة من خلال زيادة السيولة المالية لهذه الدول وقيام هذه الدول بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي لتنمية الاقتصاد القومي وزيادة دور القطاع الخاص في التنمية.

---

(1) مركز الأبحاث الإحصائية: المصدر السابق، ص106.

(2) المصدر السابق: راجع تفصيل ما سبق، ص106- 115.

(3) العقلا: مصدر سابق، ص73- 74.

2- مبادرة الرئيس الفرنسي ميتران عام 1986م، والداعية لخطة مارشالية جديدة لمساعدة الدول الأشد فقرا ومديونية وتوفير حجم مناسب من السيولة من مصادر رسمية ومنح وتبرعات من الدول الصناعية في حدود ما نسبته 0.5% إلى 1% من الناتج القومي لهذه الدول.

3- إلغاء الديون في إطار مبادرة تورنتو سنة 1988م، ومبادرة تيرنيداد سنة، 1990 واستفاد من هذا الإلغاء بعض الدول ذات الدخل الضعيف إلا أن الإلغاء لا يمس إلا الديون العمومية وينطبق على الديون قبل إعادة جدولتها لأول مرة وليس على أصل الدين الحالي، كما أنها تلغي الديون العسكرية التي تنسجم مع مصالح الدول المانحة(1).

4- من المبادرات التي طرحت المبادرة المعززة لتخفيف الدين عن كاهل الدول الفقيرة حيث طرحها صندوق النقد الدولي في عام 1996م، واستهدفت تخفيف الدين عن البلدان شديدة المديونية من خلال أدوات من أبرزها: تخفيض الدين، أو تقديم مساعدات إضافية واتخاذ إجراءات للإصلاح الهيكلي في الاقتصاد، وفي عام 1999م تم تعزيز هذه المبادرة.

ومن شروط استفادت البلد منها: أن يكون مثقلا بالدين، وأن يكون التخفيف تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتأكد من تطبيق كافة السياسات الإصلاحية، وتطالب الدولة باعتماد إستراتجية لتخفيض عدد الفقراء عند بلوغ ما يسمى بنقطة اتخاذ القرار، وبتحقيق تقدم في تطبيق تلك الإستراتيجية لمدة عام واحد على الأقل عند بلوغ ما يسمى بنقطة الإنجاز يتم التحقق من أداء البلد وقدرته على تحمل الدين، ومن ثم تقييم المساعدة المطلوبة، وبلغ عدد الدول المشمولة بهذه المبادرة 20 دولة عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي معظمها في جنوب أفريقيا (2).

---

(1) **نعوش: صباح، إعادة جدولة الديون الخارجية، على شبكة الإنترنت 2014/3/15م.aljazeera.net**

(2) **مركز الأبحاث الإحصائية: وضع المديونية الخارجية، ص85 – 90.**

المطلب الرابع: الترحيب بالاستثمارات الأجنبية الخاصة دون قيود.

وحجة ذلك أن هذه الاستثمارات توفر قدرا من الموارد الأجنبية التي تعوض من نقصان تدفقات القروض المصرفية الثنائية الحكومية، كما أنها توفر التكنولوجيا والمعارف والخبرات وتزيد من استعمال الموارد المحلية، ونمو الناتج، وفرص التوظيف في البلاد المستضيفة، وتساعدها على تفعيل برامج التكييف والتثبيت الهيكلي من خلال دخول هذه الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية الموجه للتصدير، أو التي تحل محل الواردات الأمر الذي يدعم موازين المدفوعات ويقوي قدرة الدول على سداد الديون الخارجية[1].

(1) زكي: أزمة القروض الخارجية، ص218– 222.

المبحث الثاني: معالجة المديونية من وجهة نظر المدينين

هنالك العديد من الحلول التي دعت لها الأطراف المدينة لأجل حل مشكلة الديون الخارجية والفروع التالية ستوضح أهمها.

المطلب الأول: السياسات المتخذة من طرف واحد

حيث أجبرت أزمة المديونية الخارجية الدول المدينة على تطبيق سياسات تصحيح لاقتصاديتها سواء كانت مبادرات فردية للإصلاح، أو بمشورة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتصنف هذه السياسات لمجموعتين: الأولى تهتم بتخفيض الطلب الكلي بشقية الداخلي والخارجي، وتسمى بالسياسات الاقتصادية الانكماشية. والثانية تهتم بتشجيع الصادرات وتسمى بالسياسات الاقتصادية التوسعية[1].

المطلب الثاني: السياسات المقترحة من مؤتمرات قمة البلاد المدينة.

ومنها مبادئ قرطاجنة الذي طرحته دول أمريكيا اللاتينية، ومقترحات الدول الأفريقية[2]:، ومجموعة دول عدم الانحياز، وقمة أكابولكو، وقمة منظمة الوحدة الإفريقية، والتي تتلخص مقترحاتها بضرورة الالتزام بمبدأ المسؤولية المشتركة بين الدائنين والمدينين، والعمل على تخفيض أسعار الفائدة الحقيقة على الديون، والسعي لتعديل شروط صندوق النقد الدولي، وتحسين شروط التبادل التجاري الدولي، وإلغاء القيود الحمائية وتقليص الرسوم والتعريفة الجمركية.

---

(1) حريتي: مصدر سابق، ص167.

(2) خرابشة: مصدر سابق، ص658؛ زكي: أزمة القروض الدولية، ص272- 282.

كما لابد من زيادة تدفق القروض للدول المدينة مع ضرورة وضع حدود معقولة لخدمة الديون على أن تعامل الدول الفقيرة معاملة خاصة وكل ما سبق يستلزم تعديل شروط إعادة الجدولة بما يخدم مصلحة الدول المدينة.

المطلب الثالث: إلغاء جزء من الديون الخارجية

هذا الإجراء قد يسهم في التخفيف من حدة المشكلة، فالبعض يرى أن الحل لن يكون إلا بإلغاء الديون الخارجية وخصوصا عن الدول الفقيرة. وإلغاء الدين يعني الحذف، وقد لاحظت الباحثة عند الحديث عن أنماط إعادة الجدولة أن شروطها قد تطورت وأصبحت تنص على إلغاء نسبة من الدين وذلك ضمن شروط نابولي وكولونيا.

المبحث الثالث: تقييم آليات معالجة المديونية اقتصاديا وشرعياً

المطلب الأول: التقييم الاقتصادي لآليات معالجة المديونية

الفرع الأول: برامج التصحيح والتثبيت الهيكلي.

فتلك البرامج لم تحقق التنمية المطلوبة للدول الإسلامية، وإنما حفظت من خلالها حق الدائنين، فعلى الرغم من تحسن المؤشرات الرقمية للمؤشرات الاقتصادية إلا أنها حققت مؤشرات اجتماعية متراجعة، وحتى تحسن بعض المؤشرات الرقمية كان ناتجا عن أسباب أخرى كالطفرة التي حدثت على أسعار النفط[1].

وكيف لشيء أن يكون منتجا وباعتراف قادته ومنظميه أنه فاشل. فها هو صندوق النقد الدولي في إحدى دراساته يقول: "لا نستطيع القول بثقة إذا كانت هذه البرامج المدعومة من قبل الصندوق قد توصلت إلى تحسين الفعاليات في مجال التصميم والنمو الاقتصادي. وفي الواقع لقد اتضح غالبا أن وضع برامج التثبيت والتكييف الهيكلي بالتطبيق قد ترافق بزيادة في التضخم وفي انخفاض معدلات النمو"[2].

وفي دراسة لرولف فان درهوفن قدمت في ندوة أعدها صندوق النقد الدولي العربي بالتعاون مع البنك الدولي تقول: " لا تقدم تجارب تخصيص المنشأة العامة براهين تمكننا من تقرير ما إذا كان من شأن تغير الملكية بحد ذاته التي نقلت ملكيتها أو لمقارنة أدائها بالتنبؤات الموضوعية لأدائها على افتراض بقائها ضمن القطاع العام. لقد أصبح واضحا أيضا أنه لابد من الاعتراف

---

(1) المغربي: محمد عبدالله، تقرير عن سياسات التكييف الهيكلي والتصحيح الاقتصادي، على شبكة الإنترنت. economic.ahram.org.eg

(2) الفياض: عباس كاظم، 2010م، الخصخصة وتأثيره على الاقتصاد العراقي، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2010م، ص240.

بتكاليف الخصخصة وبالسبل الممكنة لاستخدام الإيرادات الناجمة عنها. وقد بلغت تكاليف الخصخصة في بلدان عديدة أكثر مما كان مقدرا لها ونادراً ما أدت دوراً هاماً في برامج الاستقرار على الرغم من افتراض دورها من هذا القبيل"(1).

الفرع الثاني: إعادة جدولة الديون الخارجية

قد تترك إعادة الجدولة فوائد اقتصادية على الدائن والمدين فهي تضمن للدائن الحصول على أمواله بدلا من التوقف النهائي عن الدفع، وفي الوقت ذاته تعطي المدين فترة تأجيل تتيح له إعادة ترتيب أوضاعه الاقتصادية والتجارية.

لكن يبقى السؤال حول مدى فعالية إعادة الجدولة في حل أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الإسلامي؟ وللإجابة على ذلك لابد من أخذ الملاحظات الآتية بعين الاعتبار:

1- إعادة الجدولة ما هي إلا تأجيل لمصاعب الديون الخارجية لوقت لاحق، (بعد انتهاء فترة التجميد) فإذا انقضت هذه الفترة أصبحت أعباء الدين أعلى مما كانت عليه قبل إعادة الجدولة وهذا الشيء أثبته العديد من الباحثين(2).

ومما يؤكد ما سبق أن مصر أجرت إعادة جدولة لديونها في إطار مفاوضات نادي باريس في 22 آيار 1987م، وترتب على ذلك زيادة أعباء الدين بسبب فرض أسعار الفائدة السارية في السوق على المبالغ المعاد جدولتها، حيث بلغ الدين المعاد جدولته (2523.774) مليون جنيه

(1) كنعان، طاهر، الآثار السلبية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أبو ظبي، 1996، ص314.

(2) زكي: المصدر السابق، ص256.

مصري. وأصبح هذا المبلغ بموجب عملية إعادة الجدولة (3789.247) شاملا الأقساط والفوائد بنسبة 50.1% من حجم الدين المعاد جدولته[1].

2- هنالك دراسة أظهرت أثر عملية إعادة الجدولة على عبء الدين المستحق خلال الفترة 1991م/1994م (الديون الثنائية) لمجموعة من الدول الإفريقية منها مصر وافترضت أن إعادة الجدولة قد تمت وفق شروط هي: "إعادة الجدولة المتكررة سنويا خلال الفترة 1991م/1994م، والمبلغ المعاد جدولته 100% من الأصل والفائدة المستحقة، وعدم إعادة جدولة ديون سبقت أعادة جدولتها عام 1995م، وعدم وجود مسحوبات جديدة خلال الفترة، وسعر الفائدة 12% وهو متوسط سعر الإقراض بسوق لندن الذي ساد خلال 1980م/1990م، وفترة سماح 5 أعوام"[2].

وبعمل جدول سداد لكل مبلغ من مبالغ الديون المستحقة على مصر خلال الفترة 1994/1991 وحتى نهاية 2005م. ظهرت النتائج الآتية[3]:

أ- أدت عملية إعادة الجدولة إلى زيادة عبء الدين بالقيمة المطلقة بنحو 78% وفقا للقيمة الحالية 4.3% وفي حال تطبيق سعر خصم قدره 5% ارتفع عبء الدين بموجب إعادة الجدولة بنسبة 34.4% 12092.3 مليون دولار.

ب- عند تطبيق سعر خصم قدره 10% أصبحت القيمة الحالية لمجموع عب الدين المستحق حتى عام 2005م 9378.7 مليون دولار وبنسبة زيادة عبء الدين وفقاً للقيمة الحالية

---

(1) خضير: مصدر سابق، ص190.
(2) خضير: مصدر السابق، ص162
(3) خضير: مصدر السابق، ص163.

4.3%. وفي حال تطبيق سعر خصم قدره 5% ارتفع عبء الدين بموجب إعادة الجدولة بنسبة 34.4% أي بقيمة 12092.3 مليون دولار.

وهذه النتائج توضح حقيقة الأعباء المترتبة على إعادة الجدولة، فلو تمت إعادة جدولة مبلغ معين لمدة 15 سنة فيعني ذلك دفع ضعف هذا المبلغ على الأقل في نهاية الفترة وهذا يظهر التكلفة الحقيقية لإعادة الجدولة[1].

3- يترتب على إعادة الجدولة جملة من الأعباء الإضافية من أهمها[2]:

أ- فائدة التأخير على المبالغ المؤجل سدادها والتي يلتزم المدين بسدادها حتى في فترة السماح المتعلقة بإعادة الجدولة.

ب- رسملة الفائدة على المبالغ المعاد جدولتها ورسوم عملية إعادة الجدولة.

ت- تطبيق سعر الفائدة التجاري على المبالغ المعاد جدولتها.

ث- تكرار عملية إعادة الجدولة في ظل تطبيق أسعار الفائدة السارية بالسوق ورسملة التزامات خدمة الدين غير المدفوعة بأسعار فائدة أعلى.

إضافة لما سبق فهنالك بعض من المؤشرات التي تدلل على عدم فعالية إعادة الجدولة منها[3]:

---

(1) نعوش: صباح، إعادة جدولة الديون الخارجية، على شبكة الإنترنت 2014/3/15م./aljazeera.net

(2) خضير: مصدر سابق، ص189.

(3) خضير: مصدر سابق، ص200.

1- زيادة عدد الدول التي لجأت إلى إعادة الجدولة وتكرار هذه العملية أكثر من مرة للدولة الواحدة فهذه ظاهرة ملحوظة على دول العالم الإسلامي ومنها عينة الدراسة[1]، وهذا التكرار هو دليل على عدم جدوى عمليات إعادة الجدولة في حل الأزمة.

2- زيادة حجم المديونية الخارجية على الرغم من عمليات إعادة الجدولة المتكررة فقد أجرت الباحثة مقارنة بين جداول الدين العام الخارجي وبين عينة من الدول التي تكررت إعادة جدولتها لديونها ولاحظت ارتفاع المديونية ومنها على سبيل المثال: النيجر حيث تكررت إعادة جدولة ديونها أكثر من مرة وخصوصا في الفترة 1983م إلى1991م ومع ذلك كانت مديونيتها في هذه الفترة تميل للزيادة[2]. وهذا المثال يكاد ينطبق على أغلب دول العالم الإسلامي التي أعادت جدولة ديونها.

وحتى في حال انخفاض المديونية فلا يكون ذلك بسبب إعادة الجدولة وإنما لأسباب أخرى منها: إلغاء جزء الديون الخارجية أو إعادة تقويم أسعار صرف العملات المقوم بها الدين.

3- مقارنة عمليات إعادة الجدولة مع ميزان الحساب الجاري، فمما يدل على عدم جدوى عمليات إعادة الجدولة استمرار عجز الحساب الجاري. فعلى سبيل المثال ومن خلال مراجعة جداول ميزان الحساب الجاري فعلى الرغم من إعادة جدولة ديون الغابون لا سيما في الفترة 1987م إلى م1994 إلا أنّها عانت من عجز ميزانها الجاري للفترة 1986 إلى 1989 وللفترة 1994/1992م.

---

(1) مركز الأبحاث الإحصائية: وضع المديونية الخارجية، ص105- 115.

(2) انظر: الملحق الإحصائي رقم (1) ص282، و(2) ص284، و(3) ص285.

وكذلك النيجر فقد عانت من عجز متواصل في الحساب الجاري على الرغم من تكرار إعادة الجدولة، وكذلك مصر في العام 1987م. والسودان في الفترة كاملة[1].

4- أنّ من شروط إعادة الجدولة الالتزام ببرامج الإصلاح والتثبيت الهيكلي قبل وطيلة فترة إعادة الجدولة، وقد ثبت عدم جدوى هذه البرامج وكيف تركت آثاراً سلبية، فهنالك دراسات تبين أن 36 دولة نامية طبقت برامج التصحيح انتقل ثقل مديونيتها للناتج من 82% إلى 154% في التسعينيات وأما التي لم تطبق البرنامج انتقل ثقل مديونيتها من 56% إلى 76%[2].

5- إن إعادة الجدولة ترتبط ببعض الاعتبارات السياسية. فقد أعيدت جدولة ديون مصر الخارجية عام 1991م بشروط سخية للغاية بسبب موقفها من أزمة الخليج الثانية حيث ألغي كامل الدين العسكري والبالغ 71 مليار دولار ولم يقتصر الأمر على ذلك بل طلبت الحكومة الأمريكية عقد مؤتمر لمانحي المعونة لمناقشة عملية تخفيض الدين المستحق على مصر، وذهب حلفاء الولايات المتحدة إلى إلغاء الدين عن مصر دون الحصول على موافقة الصندوق، كما ألغت بعض من الدول العربية بعضا من ديونها على مصر[3].

وكذلك الأردن عانت بعد حرب الخليج الثانية أثناء إجرائها لمحاولات إعادة الجدولة لديونها للمرة الثانية إجراءات تفاوض بطيئة جدا بسبب موقف الأردن من الحرب، وعلى أثر اتفاق معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1994م تغير الوضع تماما، وانخفض حجم الدين الخارجي للناتج المحلي من 186% عام 1991م إلى 81% عام 2000م[4].

---

(1) انظر قاعدة بيانات البنك الدولي، ومركز الأبحاث الإحصائية، مؤشر إجمالي الحساب الجاري بتاريخ 2014/1/15م.
data.albankaldawli.org/indicator / sesrtcic.org

(2) نعوش: صباح، إعادة جدولة الديون الخارجية، على شبكة الإنترنت 2014/3/15م. aljazeera.net/

(3) خضير: مصدر سابق، ص192.

(4) نعوش: صباح، إعادة جدولة الديون الخارجية، على شبكة الانترنت 2014/3/15م./aljazeera.net

تخلص الباحثة لنتيجة وهي أن إعادة الجدولة بمثابة مسكن للألم الذي يدوم فترة معينة وهي (فترة التجميد) إلا أنه بزوالها يعود الألم أصعب من السابق، فإعادة الجدولة قد تترك أثرا إيجابيا في الأجل القصير لكنه موهوم، أما في الأجل الطويل فهي تزيد من حدة المشكلة وتزيد من حجم الأعباء والتكاليف التي يتحملها البلد المدين فهي في الواقع تخدم مصلحة الدائنين وتحمي أموالهم.

الفرع الثالث: مبادلة الديون الخارجية.

قد تترك عمليات المبادلة آثاراً ايجابية على البلد المدين من حيث أنها تشكل تخفيضا حقيقيا لحجم الدين، وأنها تشجع وتحفز الاستثمار المحلي والأجنبي، إلا أنها في الوقت نفسه قد تترك آثاراً سلبية لها علاقة بالتبعية الاقتصادية والسياسية، ومع ذلك فإن فاعليتها على الواقع متدنية لأسباب من أهمها(1):

1- أنها ترتبط بديون المصارف التجارية مع العلم بأن الديون الرسمية ذات نسبة أعلى، ومع ذلك فإن نسبتها كإحدى طرق معالجة المديونية الخارجية ضئيلة جدا.

2- قد يترتب على عمليات المبادلة وخاصة مقايضة الديون بالأسهم تشجيع عودة رؤوس الأموال المستثمرة خارجا من خلال استفادة المواطنين من معدلات الخصم إلا أنهم سيقومون بشراء عملات أجنبية من السوق الموازية بغية تحويل رأس المال إلى الخارج مرة أخرى مما يرفع أسعار الصرف في السوق الموازية الأمر الذي يؤدي لاستنفاد الاحتياطات الأجنبية للنقد، وهذا يفرض ضغوطا على الحكومة كي تقوم بتخفيض قيمة عملتها، كما أن عودة رؤوس الأموال المستثمرة خارجا تتوقف على استعداد أصحاب هذه الأموال أن يعرضوا أنفسهم للأخطار في الأوساط العامة في ضوء توقعاتهم بشأن التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بالدولة.

---

(1) عجام: مصدر سابق، ص304، 315؛ خضير: مصدر سابق، ص153- 157.

3- يترتب على عمليات مقايضة الدين ومبادلته زيادة المعروض النقدي بهدف إتمام تلك العمليات، الأمر الذي قد يترتب عليه ارتفاع معدلات التضخم التي هي في الأصل مرتفعة.

4- بعض عمليات المبادلة ينطوي عليها تغير صاحب الدين وهذا لا يترك أي فائدة للدولة المدينة، حيث تكون الفائدة في هذه الحال فقط للمستثمر الذي قد يكون أجنبي.

5- لا تؤدي عمليات المبادلة إلى حل مشكلات المدفوعات الخارجية للدول المدينة نظرا لكونها متوقفة عن السداد في الأساس، كما أن الوفرة الناتجة من تحويل الدين على فرض أنه سيترك أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات إلا أنه سيترك أثرا سلبيا متمثلا في الطلب الإضافي على تحويلات الأرباح ورأس المال إلى الخارج.

6- أما عن مقايضة الدين ومبادلته بملكية بعض المشاريع سواء للدول الدائنة مباشرة أو بيعها لمستثمر أجنبي فهي مسألة في غاية الخطورة حيث تترك آثار اقتصادية وسياسية، لها علاقة بسيادة الدولة وحريتها. فالتخلي عن الملكية العامة يفرض سيطرة الدائن على الدول المدينة ويكرس التبعية الاقتصادية والسياسية، فالمزايا التي لم تستطع الدول الدائنة أخذها بالقوة ستستطيع أخذها الآن بحجة معالجة مشكلة الديون الخارجية.

الفرع الرابع: المبادرات والحلول من قبل الدول الدائنة

فالإطار النظري لتلك المبادرات يوحي بعلاجها لأزمة المديونية الخارجية، ولكن عند تحليلها يتبين عكس ذلك فهنالك عدة دراسات بينت فشل تلك الخطط والمقترحات منها:

1- "إحدى الدراسات التي قام بها خبراء الولايات المتحدة بينت أن إجمالي الموارد المخصصة لتمويل خطة برادي عام 1989 والتي اعتمدت لتخفيض ديون 15 دولة ثقيلة المديونية ستؤدي لتقليص الدفعات الصافية للفوائد بنسبة 13.5% فقط وإذا أنفقت تلك الموارد على 39 دولة مدينة تستحق المساعدة فعلا فان النسبة المئوية لتخفيض خدمة الديون ستقل كثيرا عن النسبة السابقة فخطة برادي تحل جزءاً يسيراً من بحر الديون العميق "[1].

2- "في عام 1988م قدرت إحدى منظمات الأمم المتحدة أن الدول النامية عالية المديونية وعددها 15 دولة بحاجة لتقليص نسبة 3% من إجمالي ديونها على المصارف التجارية بشرط ربط تقليص الديون بتمويلات جديدة عن طريق المنظمات الدولية المتعددة الأطراف إضافة لجهود كبيرة تقدمها الدول الصناعية الغربية لتشجيع الاستثمارات المحلية والصادرات وعودة رؤوس الأموال المهجرة بهدف زيادة عوائدها من العملات الدولية، ومثل هذا المقترح لا يجدي لأن المصارف التجارية ترفض التنازل الطوعي بنسبة 30% عن مستحقاتها بذمة الدول النامية، ونسبة التنازلات المقترحة عن الديون بما يساوي 30% تعادل في الحقيقة نصف قيمة الخصم الذي تحصل عليه الدول المدينة في حال شرائها لديونها في السوق الثانية، وهذا يعني أنه من الأفضل في حالة توفر سيولة مع الدول المدينة أن تعيد شراء ديونها"[2].

---

(1) عجام: مصدر سابق، ص311.

(2) عجام: مصدر سابق، ص312.

الفرع الخامس: الترحيب بالاستثمارات الأجنبية

سارعت العديد من الدول المدينة إلى تعديل قوانينها ونظمها الداخلية لصالح تشجيع الاستثمارات الأجنبية وسهولة انسيابها إلى الدول المدينة دون قيود وضوابط. إلا أن الدول التي رحبت بالاستثمار الخاص الأجنبي عانت من زيادة عبء المديونية، وذلك بسبب الأرباح التي تم تحويلها جراء تلك الاستثمارات من الدول المدينة إلى دول أصحاب الاستثمارات وهذا بمثابة نقل عكسي للموارد أدى إلى زيادة حدة المديونية "[1].

الفرع السادس: المبادرات والحلول من قبل الدول المدينة.

إذا تم تفعيل وتطبيق تلك المبادرات على أرض الواقع فستسهم إلى حد كبير في علاج مديونية الدول المدينة ومنها الإسلامية، لان المجمل العام لهذه المبادرات هو التخفيف من الديون ومن أعباءها، وهذه مرحلة لابد أن تسعى لها جميع الدول المدينة لكي تتخلص من عبء الديون الخارجية، ولكن حتى تكون هذه المرحلة مجدية لابد وأن تسبقها وترافقها مراحل إجراءات عدم الحاجة للديون الخارجية وإيجاد البديل في حال وجدت الضرورة والحاجة، وهذا ما سيتم إيضاحه في المبحث الرابع من هذا الفصل.

---

(1) زكي: المصدر السابق، ص236.

الفرع السابع: إلغاء الديون الخارجية

وهي من ضمن الحلول المطروحة من قبل المدينين، وفي الواقع مثل هذا الحل سيسهم في التخفيف من حدة أزمة المديونية الخارجية الملقاة على عاتق الدول الإسلامية المدينة، لكن فكرة الإلغاء تثير مخاوف وعدم ارتياح عند التطبيق لأسباب من أهمها[1]:

1- الإلغاء ينطبق على الديون قبل إعادة جدولتها لأول مرة وليس على أصل الدين الحالي، وهذا يجعل نسبة الإلغاء من مجموع الدين متدنية جدا. فلو افترضنا أن الحجم الكلي للديون الخارجية لدولة ما عام 1980م 3802 مليون دولار، وكانت نسبة الديون المستحقة لأعضاء نادي باريس منها 21% أي بقيمة 800 مليون دولار وكان ذلك العام هو أول اتفاق مع النادي لإعادة الجدولة. ثم في عام 2000م قررت الدول الدائنة إلغاء ديون هذه الدول بنسبة 90% علما بأن دينها في عام 2000م قد بلغ 20530 مليون دولار فإن قرار الإلغاء سيطبق على 800 مليون فيلغى منها 720 فتكون نسبة الإلغاء في نهاية المطاف 4% من مجموع الدين البالغ (20530 مليون دولار).

2- غالبا ما يكون الإلغاء للديون العسكرية التي تخدم مصالح الدول المانحة، وليست الديون المخصصة للتنمية ولا المساهمة في تحسين الصادرات والكفيلة بسداد الدين.

3- لا يسري الإلغاء إلا على الديون العمومية.

4- دخول العوامل السياسية كأحد العوامل المؤثرة في عملية الإلغاء.

---

(1) نعوش: صباح، إعادة جدولة الديون الخارجية، على شبكة الانترنت 2014/3/15م./aljazeera.net

وفي الواقع فإن فكرة الإلغاء في الأغلب هي نظرية وغير مطبقة والدليل على ذلك أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قررا مع مجيء بنود كولونيا وضع قائمة بأهم الدول المؤهلة للاستفادة من هذه البنود وكان من بينها موريتانيا واليمن والسودان والصومال، وفعلياً عقد اتفاق واحد مع موريتانيا، واتفاق مع اليمن في عام 2001م استندت لبنود نابولي، وأما السودان منذ عام 1984م والصومال منذ عام 1987م فلم تستطع التفاوض مع نادي باريس ولم تتم إعادة الجدولة ولا إلغاءها على الرغم من تفاقم أزمة المديونية فيها، وعلى الرغم من الدعوة لإلغاء الديون وفق بنود كولونيا.

كما أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد حصرا الإلغاء فقط بهذه الدول الأربع مع العلم بأن هنالك نسبة كبيرة من الدول الإسلامية المثقلة بالديون وغير المشمولة بهذه القائمة كبنغلادش ونيجيريا والنيجر وغيرها(1).

تستخلص الباحثة مما سبق أنّ فكرة الإلغاء قد تسهم في حل المشكلة، ولكن لابد من إجراء تعديل على شروط الإلغاء وكيفيته بهدف خدمة مصالح الدول المدينة، ومن أهم هذه التعديلات أن يكون الإلغاء على أصل الدين الحالي، وشاملا للديون العسكرية والتنموية، وشاملا للديون العامة والخاصة، وإبعاد الاعتبارات السياسية عن عملية الإلغاء قدر الإمكان.

المطلب الثاني: التقييم الشرعي لآليات معالجة المديونية

والناظر في تلك المعالجات يلاحظ بأن الصفة الغالبة عليها مخالفتها لنصوص الشريعة الإسلامية وخصوصاً آيات وأحاديث تحريم الربا، فاصل تلك الديون قائم على الربا فهي قروض ربوية.

---

(1) نعوش: صباح، إعادة جدولة الديون الخارجية، على شبكة الانترنت 2014/3/15م./aljazeera.net

وحتى المعالجات المعروضة معظمها قائم على الربا وخصوصا عمليات إعادة الجدولة، وعمليات مبادلة الديون، فالربا يحيط بها من كل الجوانب، سواء على أصل الدين، أو ما تبعه من علاج. وأمة قد قبلت بالربا سينطبق عليها قول الله تعالى:"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ* فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ"(1).لذلك فتلك المعالجات لن تجدي نفعاً، ولا مصلحة، وكيف ذاك والله تعالى قد أعد حرباً لمن يصر على التعامل بالربا.

وبعض المعالجات قد تخرج من دائرة الربا والتي منها الترحيب بالاستثمارات الأجنبية دون قيود وضوابط شرعية، ومقايضة بعض الممتلكات العامة بالدين الخارجي، إلا أنها تفضي لمخالفات شرعية ومفاسد لا حصر لها وذلك من حيث مساسها بسيادة الدولة المسلمة، والاستحواذ على مقدرات وثروات الأمة الإسلامية.

كما أن مسألة تصكيك الدين وتحويله ومبادلته يترتب عليها محظورات شرعية وهي مسألة بحاجة لتفصيل من الناحية الفقهية لما لها علاقة ببعض المعالجات وبالذات مبادلة الديون.

الفرع الأول: تصكيك الدين

ويعبر عنه في الأوساط المالية التقليدية بالتوريق، وقد وردت عدة تعريفات لمفهوم التوريق أو التصكيك، وبمطالعة هذه التعريفات في بعض الدراسات تبين بأنَّها تحصر مصطلح التوريق والتصكيك بجانب المديونية تحت ما يسمى بتصكيك المديونية أو توريقها(2)، إلا أنَّ مصطلح

---

(1) البقرة، آية رقم: 278- 279.

(2) القرة داغي، علي محي الدين، الصكوك الإسلامية، " التوريق " وتطبيقاتها المعاصرة دراسة فقهية اقتصادية تطبيقية، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة، الشارقة- الأمارات، 2009، ص3-4؛ النشمي، عجيل جاسم، التوريق والتصكيك وتطبيقاتها، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة،الشارقة- الأمارات، 2009، ص10.

التصكيك أعم من ذلك فهو يشمل تصكيك المديونية، وتصكيك الملكية وعرف "بأنه أسلوب تمويلي يقوم على تقسيم رأس المال المطلوب إلى أجزاء متماثلة يعبر عنها بصكوك ملكية أو صكوك مديونية قابلة للتداول تثبت لحائزها ملكية ما تمثله هذه الصكوك"[(1)].

وبما أنَّ الدراسة محددة بالمديونية الناشئة عن القروض فستهتم بعرض الجانب الشرعي الخاص بأحكام تصكيك المديونية التي تشمل تصكيك الديون النقدية، وتصكيك الديون السلعية[(2)]، ومن أبرز الأدوات المالية الناشئة عن تصكيك المديونية هي السندات وهي عبارة عن "صك قابل للتداول تصدره الشركة، يمثل قرضاً طويل الأجل يعقد عادة عن طريق الاكتتاب العام"[(3)].

وأحياناً قد تتطلب عملية تصكيك الديون قيام جهة متخصصة بإصدار سندات جديدة قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية تسمى هذه الجهة"المنشأة ذات الغرض الخاص "أو "SPV"فهذه الشركة تقوم على شراء الدين الأصلي من الدائن وتحل محله في مواجهة المدين[(4)]. ونلاحظ بان الإطار الذي يتم من خلاله تصكيك المديونية وهو السندات قائم على أسس محرمة شرعاً وعلى الكثير من المخالفات الشرعية[(5)].

ويبقى السؤال وهو ما حكم تصكيك الدين وهنا لا بد من التفرقة بين نوعين من المديونية تصكيك الديون النقدية، وتصكيك الديون السلعية، وما يهمنا هو تصكيك الديون النقدية لان الدراسة محددة بالديون الناشئة عن قروض.

---

(1) بني عامر: زاهرة علي محمد، 2008م، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، 2008، ص34.

(2) السبهاني، عبد الجبار ،الأسهم والتسهيم، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد6، عدد (36/أ)، 1430هـ- 2009، ص98.

(3) الخليل، أحمد بن محمد، الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي، السعودية، دار ابن الجوزي، ط2، 1426هـ، ص81.

(4) زاهرة، مصدر سابق، ص55.

(5) الخليل: مصدر سابق، ص81

الفرع الثاني: تصكيك الديون النقدية

ويعني "جعل الديون الثابتة في ذمة الغير صكوكاً قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية"(1). وهذه الصورة تنطبق على عمليات مبادلة الديون التي ذكرت سابقا، وبالنسبة لحكمه فقد ورد فيه " أن كلمة الفقهاء اتفقت على عدم جواز تصكيك الدين الثابت في الذمة المؤجل السداد نقوداً، وامتناع تداوله في السوق الثانوية سواء:

1. بيع بنقد معجل من جنسه حيث أنه يكون من قبيل حسم الكمبيالات وينطوي على ربا الفضل والنساء باتفاق الفقهاء.

2. أو بيع بنقد غير معجل من غير جنسه لاشتماله على ربا النساء وذلك لسريان أحكام الصرف عليه شرعاً.

ولا فرق في ذلك بين إذا ما كان سبب وجوب الدين النقدي في الذمة قرضاً أو بيعاً أو إجارة، أو غير ذلك، وبناءً على ذلك لا يجوز تصكيك دين المرابحة المصرفية المؤجل وتداوله من قبل المصارف الإسلامية أو الأفراد في سوق ثانوية أو عن طريق البيع المباشر بنقد معجل أقل منه حيث ان ذلك من الربا باتفاق أهل العلم"(2).

مع ذلك هنالك من يرى جواز تصكيك الدين النقدي مع وجود بعض الضوابط الشرعية التي تجعله مقبولاً والصورة التي قد تتيح ذلك قصر مبادلة صكوك المرابحة على عروض التجارة أي السلع العينية الحاضرة بأن يجعل ثمناً لها وهي صورة جائزة شرعاً وذلك تخريجاً على القول المشهور في مذهب المالكية وهو وجه عند الشافعية ورواية عن أحمد أختارها ورجحها ابن تيمية

(1) السبهاني، مصدر سابق، ص98

(2) حماد، نزيه كمال، بيع الدين أحكامه تطبيقاته المعاصرة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، عدد 11، ج1، 1999، ص189– 193.

وتلميذه ابن القيم وهو جواز بيع الدين النقدي المؤجل لغير المدين بسلعة حاضرة إذا انتفى غرر عدم القدرة على تسليم الدين في وقت محله[1].

وبالنسبة لقرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامية برابطة العالم الإسلامي بشأن تصكيك الديون النقدية "لا يجوز تصكيك الديون بحيث تكون قابلة للتداول في سوق ثانوية، لأنه في معنى حسم الأوراق التجارية"[2]. والغاية من تصكيك الدين بهذه الطريقة هي الحصول على السيولة والربح الناتج عن تداول تلك الصكوك في الأسواق المالية[3].

وتستخلص الباحثة مما سبق أن عمليات تصكيك الدين النقدي الناشئ عن القروض والمستخدمة كحلول للمديونية غير جائزة شرعا لما يكتنفها من الربا بنوعيه النسيئة والفضل، سواء تم بيعه بنقد حال أو مؤجل.

الفرع الثالث: بيع الدين

بيع الدين إما أن يكون لمن في ذمته الدين، أو لغير من عليه الدين سواء بعوض أو بغير عوض، وهذا البيع إما أن يتم نسيئة أو حالا[4].

وسأكتفي في هذا الجانب بعرض قرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته السادسة عشرة/القرار الأول بتاريخ 1422/10/26هـ الموافق 2002/1/10م.

"**أولاً: من صور بيع الدين الجائزة:**

بيع الدين للمدين نفسه بثمن حَالّ؛ لأن شرط التسليم متحقق؛ حيث إن ما في ذمته مقبوض

---

(1) المصدر السابق، ص193.

(2) الموقع الالكتروني.

(3) السبهاني، مصدر سابق، ص98.

(4) الزحيلي، وهبة، <u>بيع الدين في الشريعة الإسلامية</u>، سورية- دمشق، دار المكتبي، ط1، 1418هـ- 1997م، ص23.

حكماً، فانتفى المانع من بيع الدين، الذي هو عدم القدرة على التسليم.

ثانياً: من صور بيع الدين غير الجائزة:

أ – بيع الدين للمدين بثمن مؤجل أكثر من مقدار الدين؛ لأنه صورة من صور الربا، وهو ممنوع شرعاً، وهو ما يطلق عليه (جدولة الدين).

ب– بيع الدين لغير المدين بثمن مؤجل من جنسه، أو من غير جنسه؛ لأنها من صور بيع الكالئ بالكالئ (أي الدين بالدين) الممنوع شرعاً

ثالثاً: بعض التطبيقات المعاصرة في التصرف في الديون:

أ– لا يجوز حسم الأوراق التجارية (الشيكات، السندات الإذنية، الكمبيالات)؛ لما فيه من بيع الدين لغير المدين على وجه يشتمل على الربا.

ب – لا يجوز التعامل بالسندات الربوية إصداراً، أو تداولاً، أو بيعاً؛ لاشتمالها على الفوائد الربوية.

ج – لا يجوز توريق (تصكيك) الديون بحيث تكون قابلة للتداول في سوق ثانوية؛ لأنه في معنى حسم الأوراق التجارية المشار لحكمه في الفقرة(أ).

رابعاً: يرى المجمع أن البديل الشرعي لحسم الأوراق التجارية، وبيع السندات:

هو بيعها بالعروض شريطة تسلم البائع إياها عند العقد، ولو كان ثمن السلعة أقل من قيمة الورقة التجارية؛ لأنه لا مانع شرعاً من شراء الشخص سلعة بثمن مؤجل أكثر من ثمنها الحالي.

خامساً: يوصي المجمع بإعداد دراسة: عن طبيعة موجودات المؤسسات المالية الإسلامية، من حيث نسبة الديون فيها، وما يترتب على ذلك من جواز التداول أو عدمه"[1].

---

(1) الموقع الرسمي لرابطة العالم الإسلامي بتاريخ 2014/11/20م www.themwl.org/home.aspx

المبحث الرابع: معالجة مقترحة من منظور الاقتصاد الإسلامي

حاولت الدراسة صياغة ملامح النموذج المقترح للخروج من أزمة المديونية الخارجية التي عصفت بالدول الإسلامية ولا زالت.

وملخص هذا النموذج يقتضي التدرج بالعلاج ابتداءً من اعتماد الدول الإسلامية على مواردها الذاتية وإيجاد الحلول الجذرية للأسباب الداعية للاستدانة، وفي الوقت ذاته لابد وأن تسعى الدول الإسلامية للتخفيف من حجم مديونيتها الخارجية، وحجم أعبائها التي تقع على كاهلها لأنها ستؤثر على ما لديها من موارد أو ما سيستجد، وهذا التخفيف يستلزم الدخول في مفاوضات مع المؤسسات الدائنة ولكن بشروط تخدم وتحقق مصلحة الدول الإسلامية المدينة. وإذا استطاعت الدول الإسلامية أن تحقق ما سبق عليها أن تسعى إلى توفير البديل المشروع الذي يغنيها عن الديون الخارجية في حال قصور مواردها الذاتية عن تلبية النفقات الواجبة عليها، أو وقوعها في طارئ يفوق إمكاناتها الذاتية. وقسمت الباحثة نموذج المعالجة إلى ثلاثة أقسام هي: إجراءات وقف الاستدانة الخارجية، وإجراءات تسوية الديون القائمة، وبدائل الاستدانة الخارجية.

المطلب الأول: إجراءات وقف الاستدانة الخارجية

أخذ هذه الإجراءات بعين الاعتبار سيساعد الدول الإسلامية للوصول إلى مرحلة وقف الاستدانة الخارجية، وتنطلق هذه الإجراءات من فكرة قيام الدول الإسلامية بتلبية حاجاتها المتنوعة من واقع إمكاناتها الذاتية والتي تمتاز بالوفرة، وإيجاد الحلول الجذرية لأهم أسباب مديونية العالم الإسلامي الخارجية. وفيما يلي توضيح لها على سبيل الإيجاز:

أولاً: تبني الدول الإسلامية استراتيجيات تنموية تستهدف تحقيق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات في ضوء معطيات النظام الإسلامي.

وهذا أهم إجراء ينبغي أن تسعى الدول الإسلامية لتحقيقه في سبيل وقف الاستدانة، لأنها تلجأ للاستدانة بحجة تمويل التنمية، لذلك لابد من تبني الدول الإسلامية استراتيجيات تنموية مستقلة معتمدة على الذات، بعيدة عن النموذج التنموي الأوربي بشقيه الرأسمالي والاشتراكي، لان ذلك سيساعدها على التخلص من التبعية للدول غير الإسلامية، ويحقق التحرر الاقتصادي، وما ينطوي عليه من سيطرة وطنية على الموارد والثروات، مع ضرورة ترشيد استخدامات الموارد وفق خطة عقلانية، وتوجيه التنمية نحو إشباع الحاجات الأساسية لكافة أفراد الأمة[1].

وأي إستراتيجية تنموية تريد دخول حيز التطبيق لابد وان يسبقها شروط تمهد لها، وتكون بمثابة المرتكزات الأساسية التي تنطلق من خلالها، فإذا ما تحققت تلك الشروط فلابد من إتباع سياسات وتدابير إجرائية بغية تنفيذ تلك الاستراتجيات. وفيما يلي إيضاح بسيط لها:

أولاً: شروط نجاح استراتيجيات التنمية المستقلة المعتمدة على الذات[2].

1. السعي الجاد للتخلص من التبعية التي قامت الدول الاستعمارية على إيجاد جذورها إبان سيطرتها على الدول الإسلامية. وضرورة تبني الإسلام عقيدة وشريعة ومنهج حياة، وترجمة النظرة الإسلامية العامة إلى الحياة، وإستراتيجية الاعتماد على الذات التي يطرحها منهج الإسلام التنموي إلى برنامج إصلاحي.

---

(1) طنش: احمد محمود، 1997، أثر المنهج الحضاري الإسلامي في تحقيق التنمية المعتمدة على الذات دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997، ص316.

(2) يوسف، إبراهيم يوسف، المنهج الإسلامي في التنمية، موسوعة الاقتصاد الإسلامي 2، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، جدة، 1401هـ ص248-253؛ بالمبلي، محمود محمد، السوق الإسلامية المشتركة، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ط1، 1975م، ص68؛ عفر، محمد عبد المنعم، التخطيط والتنمية في الإسلام، جدة، دار البيان العربي، (د.ط)، 1405هـ- 1985م، ص245-250.

2. التخلص والتحرر من فلسفة ومضمون النموذج الأوربي للتنمية بشقيه الرأسمالي والاشتراكي.

3. تبني المشروع الحضاري الإسلامي الذي يخلق من كل مسلم إنسانا فاعلا يساهم بكل طاقاته في تحقيق التنمية، ويبتعد عن كل مظاهر الاستهلاك المظهري غير الحقيقي. وهذا يتطلب من كل دولة أن تسعى إلى بناء الإنسان المسلم السوي على القيم الإسلامية.

4. السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، الذي سيحقق لها الاستقلال الحقيقي، ويمنحها الشخصية الذاتية، ويمكنها من الاستفادة من الفوائض البترولية، ويساعدها على إنشاء سوق مشتركة تسهم في تصحيح معادلة التبادل التجاري الدولي.

ثانياً: التدابير والإجراءات التي ستساهم في تحقيق استراتجيات التنمية.

1. تحفيز العامل البشري لتحقيق التخصيص الكفء والتوزيع العادل للموارد، وذلك من خلال إدخال البعد الأخلاقي على نواحي العمل، مع ضرورة تقديم حوافز مادية معتمدة على عدد من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تساعد على رفع الدخول الحقيقية لجميع العمال والمدخرين والمستثمرين(1).

2. إعادة الهيكلة لطراز الحياة في مجال الملكية والمالية العامة، وذلك من خلال تقليص تركز الثروة، والعمل على إصلاح الهيكل الاقتصادي، ويعتمد ذلك على القدرة على تغيير أذواق المستهلكين التي يمكن أن تتغير من خلال تفعيل العلاقة بين القيم التي تدعو للبساطة وبين شروط نمو المجتمع الاقتصادي(2).

3. إصلاح الموارد المالية للدولة، من خلال محاولة القضاء على حالات الفساد وعدم الكفاءة والهدر، واختيار الكفء والأمين لتولي المناصب القيادية، وتقليص الإنفاق على مشاريع

---

(1) الحمر: عبد الملك، أسس الإدارة في الإسلام، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 28، 1983م، ص6-8.

(2) شابرا، محمد عمر، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة محمد زهير السمهوري، مراجعة محمد انس الزرقاء، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، جدة، ص482.

القطاع العام غير الأساسية ذات الأولوية المتدنية، وإصلاح الهيكل الضريبي بما يحقق زيادة العائدات بعدالة وفعالية[1].

4. إصلاح هيكل النظام المالي وفق المبادئ الإسلامية، وذلك بتبني الدول الإسلامية نموذج التمويل الإسلامي القائم على أساس مشاركة المؤسسات المالية في المخاطرة والربح والذي يحقق هدفي العدالة والكفاءة، وذلك لا يكون إلا بأسلمة النظام المصرفي التجاري والمركزي.

كما ويمكن إصلاح النظام المالي من خلال إنشاء مؤسسات إسلامية لضمان الاستثمار على مستوى العالم الإسلامي، وإنشاء اتحادات إسلامية لتنمية الصادرات، وإنشاء الصندوق الإسلامي للتسويات المالية لعلاج العجز الطارئ في موازين مدفوعات الدول الإسلامية، وسد احتياجاتها من القروض قصيرة ومتوسطة الأجل. وإنشاء اتحاد المصارف الإسلامية لدعم البنوك الإسلامية القائمة والعمل على نشر فكرتها وتوسيع نطاقها[2].

5. تعبئة الفائض الاقتصادي وذلك من خلال تفعيل دور مؤسسة الزكاة والوقف من الناحية التمويلية.

6. العمل على تخفيف عجز الموازنة العامة. وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات منها[3]:

أ. تقليص الاقتراض والحد من التمويل الخارجي إلا للضرورة، ووضع وتنفيذ السياسات الضريبية والنقدية والتجارية التي تعمل على تنمية الصادرات وإحلالها محل الواردات، تمويل بعض المشاريع من خلال ما هو مستجد على ارض الواقع من صكوك، وصيغ تمويلية صالحة

---

(1) طنش: مصدر سابق، ص363-365.

(2) الاقتصاد الإسلامي، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مكة، 1980، ص542- 247.

(3) قحف: المصدر السابق، ص36- ص50. أبو الفتوح: المصدر السابق، ص73- 79.

ب. تشجيع القطاع الخاص من قبل القطاع الحكومي وذلك يكون إمـا بتقـديم حـوافز وإعانـات وقروض بدون فائدة، أو مشاركة القطاع الحكومي للقطاع الخاص في بعض المشروعات الاستثمارية التي لا يستطيع القيام بها، أو تخفيض الضرائب إذا كان في ذلك تشجيع للقطاع الخاص.

ج. خصخصة بعض المشروعات الحكومية في ضوء مجموعة من الضوابط والشروط الشرعية من أهمها:

1. أن يكون التخصيص هو الحل الأمثل، وأن تتم الخصخصة بالأسلوب الأمثل.
2. أن يتم التصرف في الأموال الناتجة عن الخصخصة بأقصى درجة من الرشاد المرتكز على الكفاءة والعدالة معا.
3. استمرار الحكومة في سياسة الرعاية الاجتماعية التي تراها مناسبة وفي تحقيق سائر الأهداف الإغاثية سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.
4. احتفاظ الحكومة بسلطة رقابية من مستوى مناسب على المشروعات التي تمت خصخصتها ودون تفريط بوطنية المشروعات العامة بحيث ينحصر بيعها للمواطنين وبشرط أن تكون الخصخصة على نطاق محدود وليست عادة دائمة.
5. ألا يترتب عليها تضييع حق للأمة في الحاضر أو المستقبل

د- هنالك تطبيقات عملية للتخفيف من عجز الموازنة عرضت من قبل بعض الباحثين يمكن أن تساهم في علاج عجز الموازنة تمت الإشارة لبعض منها في المبحث الأول من الفصل الثاني[1].

هـ- إمكانية فرض ضرائب في أموال الأغنياء (التوظيفات) وذلك إذا وجدت الحاجة الضرورية ونفدت كافة موارد بيت المال بشروط هي: توزيع أعبائها بين المكلفين كل بحسب مقدرته، وأن يتم توجيه حصيلتها للمشروعات العامة، وأن يتم الموافقة عليها من قبل أهل الاختصاص والمشورة وأن تخضع إجراءات جمعها وإنفاقها للرقابة الشرعية.

و- استخدام وسائل التمويل الإسلامية المعتمدة على صيغ البيع الآجل، والمشاركة في الأرباح والخسائر، وما اشتق عنها من تطبيقات في مجال الصكوك المحلية والدولية.

ثانياً: ضبط دور الدولة في تحقيق أهداف النظام الاقتصادي.

وقد أوضحت الباحثة في المطلب الأول من المبحث الأول لهذا الفصل العديد من الفرعيات المتصلة بهذا الدور من حيث حدوده وترشيده. وملخصه أن الإنفاق العام على الحاجات العامة واجب تقوم به الدولة ولكنه في الأصل يتم في ضوء موارد موجودة وذلك في الأحوال العادية، وتحتكم الدولة في إنفاقها لضابط أولوية الإيرادات، كما ولابد أن يتأطر الإنفاق العام بجملة من الضوابط متمثلة: بتحقيق الكفاية، ومراعاة الاعتدال، ومراعاة الأولويات، وان يكون في حدود الاستطاعة (المورد) وضغط النفقات غير الضرورية.

---

(1) انظر: ص179-180.

وقد تخرج الدولة عن هذا الأصل في الأحوال الاستثنائية، وذلك بان يصبح الإنفاق من فروض الكفايات على القادرين أو على المسلمين حتى يقوم بها منهم من فيه كفاية كالجهاد، أو بجواز الاقتراض على بيت المال، أو بالتوظيف على الأموال ولكن بضوابط. ولابد أن تسعى الدول الإسلامية إلى ترشيد الإنفاق العام الذي من المفترض أن يترتب عليه قدر من الادخار الذي من المفترض أن يستثمر.

فالتزام الدول الإسلامية وانضباطها بالترتيبات الإنفاقيه السابق ذكرها، واتساع قاعدة الملكية العامة في الإسلام، قد يجعلها تعمل في ظل ميزانيات متوازية، وحتى إن لم تصل لهذه المرحلة فسيكون عجز الموازنة ضمن مستويات مقبولة يمكن تمويلها بطرق عدة مشروعة بعيدة عن اللجوء للديون الخارجية الربوية.

ثالثاً: التكامل والتعاون ما بين الدول الإسلامية.

وهذا موضوع متشعب وردت فيه العديد من الدراسات والمقترحات، وتعتقد الباحثة أن التكامل الإسلامي سيترك أثرا ايجابيا على تطور جميع القطاعات الموجودة في الدول الإسلامية خاصة وأنها مختلفة فيما بينها من حيث الموارد الطبيعية والمالية والبشرية.

وأدنى مراتب التكامل هو تشجيع التجارة البينية ما بين الدول الإسلامية حيث لوحظ انخفاضها بالنسبة إلى التجارة العالمية، وأنها تنحصر في عشر دول من دول منظمة المؤتمر الإسلامي، وقد قدمت العديد من المعالجات من قبل عدد من الباحثين كلها جديرة بالاهتمام ويا

حبذا لو تم تفعيلها، فقد تسهم إلى حد كبير في علاج العديد من المشكلات الاقتصادية التي تواجه العالم الإسلامي ومنها الديون الخارجية[1].

وتتمركز فائدة التكامل بتجميع موارد الدول الإسلامية مع بعضها البعض، فبعضها يمتلك موارد مالية فائضة، وبعضها يمتلك موارد بشرية فائضة، وبعضها يمتلك قدرات عقلية يستثمرها الغرب لنفسه، فلو جمعت تلك الفوائض ما بعضها البعض لأدت لازدهار القطاع الصناعي والزراعي والخدمي ولاستطاعت الدول الإسلامية أن تحقق الاكتفاء الذاتي، لاسيما في الجانب الغذائي الذي كان تأمينه من أهم أسباب المديونية الخارجية.

رابعاً: إعادة النظر بالربط النقدي للعملة باليورو والدولار[2].

فقد لاحظت الباحثة أن من أهم أسباب المديونية الأزمات الاقتصادية والمالية وذلك من خلال ما تتركه من تأثير على الدول الإسلامية، وأهم منابع هذا التأثير هو ارتباط العملة المحلية باليورو والدولار فأي تراجع يطرأ عليهما سيؤثر سلبا على العملة المحلية ويفقدها قيمتها ويوقعها في مشكلات وأزمات عدة. ولأجل ذلك لا بد من إعادة النظر بهذا الربط من خلال إما اعتماد سياسة سلة العملات، والاعتماد على الذهب ما أمكن، وهذا يقود إلى ضرورة سعي الدول الإسلامية لاستصدار عملة إسلامية كبديل عن العملات الصعبة والعودة لنظام الذهب.

---

(1) انظر: أبو الفتوح: نجاح عبد العليم، أهم الأسباب المحلية لانخفاض مستوى التجارة بين الدول الإسلامية، ومقترحات لمعالجتها، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد الثاني، 2008، ص20-25؛ عفر: التخطيط والتنمية في الإسلام، ص245-250.

(2) عبد الجواد: أزمة الديون السيادية، ص169-177.

خامسا: تحقيق الأمن والاستقرار السياسي الداخلي والبيني.

وهذا من أهم الإجراءات التي ينبغي أن تسعى الدول الإسلامية لتحقيقها لما يترتب عليه من أمور عدة تصب في مجملها في علاج أسباب المديونية تتلخص بالآتي:

أ- الأمن والاستقرار يشجع على تعبئة الموارد والمدخرات وعلى عودة الأموال المستثمرة خارج موطنها.

ب- وهذا الإجراء يخفف من النفقات المرتفعة التي تنفق على السلاح والتي يتم اللجوء لتمويلها من خلال الديون الخارجية.

المطلب الثاني: إجراءات تسوية الديون القائمة

وهذه الإجراءات تستلزم معالجة المديونية الموجودة حالياً ومحاولة التخفيف من حدتها، وعرض البدائل عنها إذا تقررت الحاجة لها.

من خلال عرض آليات معالجة المديونية الخارجية من قبل الدائنين والمدنين تبين لنا عدم توافقها مع متطلبات ومفاهيم الإسلام الصحيحة، وتعارضها تعارضا صريحا مع الأدلة التفصيلية، وروح الشريعة الإسلامية.

لكن معظم الدول الإسلامية في الوقت الراهن تعاني من زيادة الديون وزيادة أعبائها وهي واقعة في شباكها، وما يأتيها من زيادة في الناتج أو في الصادرات يذهب لتغطية تلك الديون ولأجل ذلك لابد وأن تسعى للتخفيف من حجم الديون التي عليها. فالإجراءات السابق ذكرها لن تؤتي ثمارا جيدة ما لم يرافقها تخفيف للديون الموجودة ولأعبائها.

الفرع الأول: إلغاء الدين أو تخفيض سعر الفائدة

وهذا يستلزم تكاتف وتعاون الدول الإسلامية المدينة في الدخول بمفاوضات ومبادرات مع الدول والمؤسسات الدائنة ونوادي المانحين لأجل إلغاء جزء من الديون التي عليها، وتخفيض سعر الفائدة الحقيقي بشروط منها:

1- أن يكون الإلغاء ظاهرا وملموسا لا موهوما بأن يكون على أصل الدين، وان يشمل جميع أنواع الديون سواء العسكرية، أو المخصصة للتنمية، وتحييد اثر العوامل السياسية.

2- أن تتحرى الدول الإسلامية عدم الرضوخ لشروط تمس سيادتها، وسياساتها الداخلية في مقابل الإلغاء أو تخفيض سعر الفائدة.

3- أن تعيد الدول الإسلامية النظر في خططها التنموية الحالية، وأن تسعى جادة لتحقيق التكامل فيما بينها.

وفي هذا السياق تقترح الدراسة ما يلي:

تنظيم عملية التفاوض على شكل مؤسسي ترعاه منظمة المؤتمر الإسلامي ويمكن أن الاصطلاح عليه (بنادي التفاوض على الديون) يشتمل على رئيس يتم انتخابه من قبل الأعضاء، وأعضاء ممثلين عن كل دولة إسلامية مدينة.

يكون من مهامه دراسة وضع وحالة الدول الإسلامية المدينة وتحديد ثقل المديونية والدخول بمفاوضات مع الدول والمؤسسات الدائنة ونوادي المانحين للتوصل إلى إلغاء جزء من الدين وتخفيض سعر الفائدة الحقيقي، وهذا الإجراء قد يضفي الشفافية على مسألة التفاوض، وعدم المساس بسيادة الدول المدينة.

الفرع الثاني: تسديد الديون من قبل الدول الإسلامية ذات الفائض.

وهذا حل عملي ويمكن أن تستفيد منه الدول الإسلامية الفقيرة، ويتمثل بقيام الدول الإسلامية ذات الفائض بسداد جزء من ديون الدول ذات العجز من زكاة الثروة النفطية وفقا للقول الذي يقول بوجوبها، أو سدادها لتلك الديون على سبيل التبرع بموجب رابطة وحدة العقيدة والشريعة والأخوة الإيمانية.

المطلب الثالث: بدائل الاستدانة الخارجية

وقد عرضت الدراسة جملة من البدائل على المستوى الداخلي، وعلى المستوى البيني في المبحث الأول من الفصل الثاني وفيما يلي عرض لبدائل الاستدانة الخارجية على المستوى الخارجي.

الفرع الأول: الإعانات والمنح والهبات غير المشروطة من الدول الصديقة[(1)]

سواء كانت من دول إسلامية أخرى بموجب رابطة وحدة العقيدة والشريعة والأخوة الإيمانية، أو من دول غير إسلامية بشرط أن لا يترتب عليها الذل والخضوع للدول المانحة، أو أن يترتب عليها شروط تمس بسيادة الدولة. وقد تصلح بديلا لتمويل الحاجات الطارئة والاستهلاكية السابق ذكرها.

(1) **Abui-AL Fotouh Nagah Abdel-Aleem: "Debt Financing: Its Legitimacy And Islamic Alternatives" p14**

الفرع الثاني: الصكوك الإسلامية المحلية والدولية.

شهدت الصكوك الإسلامية توسعاً لافتاً وانتشارا سريعاً للتعامل بها في الأسواق المحلية والدولية خلال السنوات الماضية وخصوصاً بعد حدوث الأزمة المالية العالمية وقد بلغت إصدارات الصكوك العالمية بجميع العملات (137) بليون دولار في عام 2012.

وهنالك مجموعة من الدول الإسلامية التي نجحت في تمويل التنمية وحاجاتها المتعددة من خلال الصكوك المحلية والدولية ومنها دول الخليج وماليزيا وتركيا، ويمكن أن تساهم في حل مشكلة المديونية الخارجية وذلك لما تتمتع به من مرونة عالية من حيث إصدارها بآجال متعددة قصيرة ومتوسطة وطويلة، وبعملات مختلفة(1).

فالآن يمكن طرح مجموعة متنوعة من الصكوك في الأسواق المحلية والعالمية لتمويل التنمية والاستثمارات من خلال صكوك المشاركة والمرابحة والاستصناع والمضاربة، وهذه الصكوك تصلح كبديل عن الديون الخارجية في تمويل الحاجات الاستثمارية وما يتبعها من الحاجة للسلع الإنتاجية والرأسمالية.

وهنالك بعض النقاط التي لابد من أخذها بعين الاعتبار عند الحديث عن دور الصكوك الدولية في تمويل التنمية في الدول الإسلامية وهي:

---

(1) **Andreas Jobst, Peter Kunzel, Paul Mills,and Amadou Sy، "Islamic Bond Issuance What Sovereign Debt Managers Need to Know" ،paper، International Monetary Fund، PDP/08/3، 2008،p؛9-3 International Islamic Financial Market، "Sukuk Report " A comprehensive study of the Global Sukuk Market 3rd edition، 2013،P1-29.**

1- الحذر مما يفضي إليه الاكتتاب بصكوك المؤسسات والهيئات الأجنبية من تهجير للأموال إلى السوق الدولية وإعادة تدويريها إلى وحدات العجز في العالم الإسلامي وخصوصاً السيادية بأعباء مضاعفة، والحذر من الدخول في منظومة عقدية تحتكم عملياً إلى قواعد التعامل بالسوق الدولية ونظمها وهي لم تزل تنظر إلى الصكوك على أنَّها سندات قرض وتعاملها على هذا الأساس، والحذر من احتمالية الدخول معها في شركة أموال وهذا يعني ضرورة الانتباه إلى مشاركة الأجنبي حينما يكون التصرف والإدارة من اختصاصه"[1].

2- ثمة أصول سيادية للدولة لا ينبغي أن تدخل نطاق التصكيك ذلك أنَّه في حالة إخفاق الصكوك في تسديد التزامات المصدر بحقوق حمله الصكوك يمكن أن تتعرض سيادة الدولة للخطر: وهنالك جملة من الضوابط المعروضة لتعامل الدولة بهذه الصكوك من أهمها[2].

أ- يحظر إصدار الصكوك مقابل الأصول المملوكة للدولة ملكية عامة أو منافعها وهنالك من أجاز إصدار صكوك مقابل حق المنفعة.

ب- اشتراط الدولة التي تبيع بعض مرافقها لتحصيل السيولة شروطاً منها: أن تبقي لنفسها نسبة شائعة بحيث لا يستطيع حاملو الصكوك التصرف المطلق لأنهم يملكون حصصاً شائعة.

بشكل عام يمكن اعتبار الصكوك المحلية والدولية بديلاً لتمويل بعض الحاجات التي قد تؤدي بالدول الإسلامية للمديونية وبالذات الحاجات الاستثمارية أو الخدمية لكن هذا البديل بحاجة

---

(1) السبهاني: وقف الصكوك وصكوك الوقف، ص 27.

(2) صويلح: محمد فخري، قراءة في قانون الصكوك الإسلامية الأردني في ضوء المعيار الشرعي للصكوك وقانون الصكوك المصري، ص6 ؛السائح: محمد المهدي، ضوابط الصكوك الإسلامية المقترحة للحد من تأثير الأزمات الفقاعية " مع رصد بعض مواد قانون صكوك التمويل الإسلامي الأردني 2013، ص10- 11 مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2013م

للدراسة والضبط من الناحية الشرعية والفنية والتنظيمية، وتوضيح ضوابطه حال دخول الهيئات والمؤسسات الأجنبية فيه، وذلك حتى لا تخرج الدول من مشكلة التبعية والسيطرة الناتجة عن الديون لتدخل في ذات المشكلة ولكن بسبب التصكيك.

الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر المنضبط.

قد يكون بديلاً عن المديونية الخارجية لأنه لا يشكل عبئاً ثقيلاً أو جامداً على الاقتصاد المضيف مقارنة بالديون الخارجية وخاصة من حيث التكلفة ما دام التصرف بيد الدولة المسلمة وطالما ترتب عليه مصلحة تعود على المسلمين، ويسير وفق قواعد الشريعة الإسلامية.

وحتى لا تقع الدول المضيفة في ما ذكر سابقاً من آثار للديون الخارجية وخصوصاً التبعية الاقتصادية والسياسية، وخصخصة المشروعات العامة فإنَّ أنسب أشكال الاستثمار الأجنبي هو الاستثمار المشترك وذلك تفادياً للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد المحلي والتي قد تقود لتبعية اقتصادية وسياسية وسيطرة واستنزاف لموارد الدولة.

وينظر إلى هذا البديل على أنه بديل مساعد ومؤقت ولا يتم اللجوء إليه إلا إذا استنفدت كافة البدائل السابقة إضافة إلى ضرورة توافر الضوابط التالية(1):

1. وجود الحاجة الحقيقية واستنفاذ كافة البدائل التي طرحت سواء على الصعيد الداخلي أو البيني أو الخارجي.

---

(1) المرزوقي: عمر بن فيحان، <u>الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور إسلامي</u>، على شبكة الانترنت 2014/4/15م . www.kantakji.com/media/4034/5503

2. أنَّ يأخذ شكل الاستثمار المشترك، وأن لا تقل نسبة مساهمة الدولة الإسلامية عن 51% وأن تحتفظ الدولة بشروط استثنائية وامتيازات خاصة لضمان عدم السيطرة والتبعية الاقتصادية والسياسية الأجنبية لأن درء المفاسد أولى من جلب المصالح والضرر الأخف يتحمل لدفع الضرر الأعم.

3. خضوع الاستثمار الأجنبي لمبدأ الالتزام بالسلع الحلال ومراعاة القيم الدينية والأخلاقية، ومراعاة أولويات الاستثمار، وهذا الضابط حتى يتحقق لابد وأن يكون للدولة المضيفة إرادة من حيث الإدارة والتوجيه.

الفرع الرابع: إنشاء صندوق نقد إسلامي على غرار صندوق النقد الدولي، وصندوق النقد العربي

وهذا المقترح تم عرضه في إحدى الدراسات[1] حيث اقترحت هذه الدراسة إنشاء نموذج لمؤسسة بديلة لصندوق النقد الدولي تحقق الغايات التي تقبلها الشريعة الإسلامية بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وحاجاتها.

واصطلحت على هذه المؤسسة اسم (المؤسسة النقدية الإسلامية الدولية) وأوضحت في دراستها غايات وأهداف وموارد ومهام وأعمال هذه المؤسسة، وقدمت تصوراً هيكلياً وإدارياً لها، وبينت الإطار العقدي لحشد الأموال وذلك عبر إطارين عقديين هما:

1- إطار عقد الشركة: فالأعضاء شركاء بالمال حيث يتم تجميع اشتراكاتهم في حساب رأس المال المؤسسة، على أن يتم استغلال هذه الأموال لأغراض الإنشاءات والاستثمار.

---

(1) عبدالله: مها رياض عمر، 2010م، صندوق النقد الدولي – تقدير اقتصاد إسلامي، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، 2010م. ص202– 250.

2- إطار عقد التأمين التعاوني: حيث يتم تجميع مساهمات مالية من الدول الأعضاء عند التأسيس توضع في حساب خاص وفق عقد التبرع أو الهبة، على أن يتم استخدام هذه الأموال لمساعدة الدول المحتاجه عند الوقوع في أزمة ما. ومن مهام المؤسسة تقديم الدعم المالي وفق آليات متنوعة منها:

أ- القرض الحسن: ويتم تقديمه للدول الأعضاء من حساب التأمين التعاوني، أو من حساب رأس المال وفق إجراءات معينة.

ب- المساعدات المالية والمنح غير المستردة في حال وقوع إحدى الدول في أزمة ما.

ت- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك، والمضاربة المنتهية بالتمليك والإجارة المنتهية بالتمليك والسلم، وتستخدم هذه الصيغ لتمويل الاستثمارات والحاجات وفق شروط وآليات بينتها الدراسة.

ولاشك أن هذا الاقتراح قد يغني عن جميع البدائل السابقة ولكنه قدم كدراسة منذ ثلاث سنوات تقريباً ولم يجد له مجيب، والآن تجدد الباحثة الدعوة إليه لعلنا نجد من يستجيب.

الخاتمة

وفيها النتائج والتوصيات

النتائج

لقد مكنت الدراسة الوصفية لمديونية العالم الإسلامي عبر فصول الرسالة من استخلاص النتائج الآتية:

1- يعود تاريخ نشأة الديون الخارجية للعهد الاستعماري وما نشأ عنه من تخصص وتقسيم للعمل الدولي، وما ترتب عليه من تبعية بكافة أشكالها، وتدهور شروط التبادل التجاري الدولي.

2- أظهرت الدراسة اتجاه إجمالي الديون العامة الخارجية، وإجمالي خدمة الديون العامة إلى الارتفاع منذ بداية فترة الدراسة إلى نهايتها.

3- أظهرت الدراسة تباين مؤشرات مديونية العالم الإسلامي. حيث تميزت بالارتفاع الملحوظ وخصوصاً في الفترة 1980م/1990م، ثم بدأت بالانخفاض التدريجي في الفترة التالية، وانخفضت أكثر في الفترة الأخيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مجموعة ودولة.

4- تحسن بعض المؤشرات الرقمية الاقتصادية لمؤشرات المديونية قد لا يكون مؤشرا ايجابيا إذا أخذنا بعين الاعتبار تدني مستوى المؤشرات الاجتماعية، وأسباب ذلك التحسن.

5- من أسباب تحسن مؤشرات المديونية الخارجية. مقايضة بعض المشروعات العامة بالدين الخارجي للمستثمر الأجنبي، وخصخصة العديد من الممتلكات العامة، أو إلغاء بعض الديون لاعتبارات سياسية، أو إعادة تقويم أسعار صرف العملات المقوم بها الدين ولا يخفى ما يمكن أن يترتب على هذه الأسباب من محاذير.

6- قد يعزى تحسن مؤشرات المديونية الخارجية إلى حصول تنمية حقيقية في بعض الدول كما هو الحال في بعض الدول كإيران وماليزيا.

7- تشكلت مديونية العالم الإسلامي في ضوء مجموعة من الأسباب أدت مجتمعة إلى عدم استقرار وتدهور موارد النقد الأجنبي، ونقصانها في الوقت الذي ازدادت فيه مبالغ النقد الأجنبي اللازمة لخدمة أعباء الديون.

8- من المتوقع أن يسير اتجاه إجمالي الدين العام الخارجي للعالم الإسلامي ومجموعاته نحو التزايد، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل دولة، واحتمالية تغير الظروف والأحوال.

9- قدم النظام الاقتصادي الإسلامي بما فيه النظام المالي سبلا أفضل تغني عن الحاجة للديون الخارجية سواء في الظروف العادية، والاستثنائية، وحتى الطارئة.

10-الأصل حرمة الاستدانة الخارجية من دول غير إسلامية، ولا تباح إلا لضرورة كضرورة أكل الميتة مع توفر مجموعة من الضوابط والشروط الأخرى.

11- مجمل المعالجات المقدمة من الدائنين والمدنين موهومة وغير موضوعية وتمس سيادة الدول المدينة.

12- مجمـل المعالجـات المقدمـة مـن الـدائنين والمـدنين تتعـارض تعارضـا صـريحا مـع الأدلة التفصيلية وروح الشريعة الإسلامية.

13- إجـراءات وقـف الاسـتدانة، وإجـراءات تسـوية الـديون القائمـة، وبـدائل الاسـتدانة الخارجيـة والتـي هـي فـي الأصـل مسـتمدة مـن معطيـات المـذهب الاقتصـادي الإسـلامي كفيلة بمعالجة مشكلة الديون الخارجية من جذورها وعدم الوقوع فيها.

14- المعالجـة الحقيقيـة لمشـكلة الـديون الخارجيـة مـن وجهـة نظـر اقتصـاد إسـلامي لا تكـون إلا بتبنـي بـرامج تنمويـة مسـتقلة معتمـدة علـى الـذات، فـي إطـار مـن التكامـل والتعاون ما بين الدول الإسلامية.

التوصيات

وبناءً على ما تقدم من استنتاجات فإن الباحثة خلصت إلى تقديم التوصيات الآتية:

1. ضرورة سعي الدول الإسلامية إلى زيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها، والقضاء على العوائق التي تقف دون نموه لكي لا تقع فريسة للازمات التي تلم بالاقتصاديات المتقدمة، وما قد تفضي إليه من مشكلات اكبر وهي الوقوع في شباك الديون الخارجية. فزيادة التجارة البينية كفيلة بالتخلص من آثار التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

2. ضرورة تطبيق معطيات المذهب الاقتصادي الإسلامي في كافة الجوانب – وبالأخص في النظام المالي – فهو كفيل بحل مشكلات العالم الإسلامي أجمع.

3. أن تسعى الدول الإسلامية إلى تحسين البيئة الاستثمارية الجاذبة لرؤوس الأموال المحلية سعيا لتحقيق التنمية التي تنقذها من شباك الديون الخارجية.

4. تفعيل دور المنظمات والمؤسسات المالية والاقتصادية، كمنظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية.

5. تبني الدول الإسلامية برامج إصلاحية تنموية مستقلة معتمدة على الذات.

6. تعزيز التكامل الاقتصادي الإسلامي وخاصة في ظل ما تعيشه معظم اقتصاديات الدول الإسلامية من فقر وفشل اقتصادي.

7. تكثيف الدراسات والبحوث حول البدائل المطروحة كبديل عن الديون الخارجية وخاصة الصكوك المحلية والدولية، لأنَّ تطبيقات الصكوك قد تسهم في إنقاذ الدول الإسلامية من شباك الديون الخارجية.

8. ضرورة تطبيق معطيات المذهب الاقتصادي الإسلامي في كافة الجوانب – وبالأخص في النظام المالي – فهو كفيل بحل مشكلات العالم الإسلامي أجمع.

9. أن تسعى الدول الإسلامية إلى تحسين البيئة الاستثمارية الجاذبة لرؤوس الأموال المحلية سعيا لتحقيق التنمية التي تنقذها من شباك الديون الخارجية.

10. تفعيل دور المنظمات والمؤسسات المالية والاقتصادية، كمنظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية.

11. تبني الدول الإسلامية برامج إصلاحية تنموية مستقلة معتمدة على الذات.

12. تعزيز التكامل الاقتصادي الإسلامي وخاصة في ظل ما تعيشه معظم اقتصاديات الدول الإسلامية من فقر وفشل اقتصادي.

المصادر والمراجع

أولا: الكتب العربية

1- إسماعيل، عبد سعيد عبد، **أزمة المديونية الأجنبية في العالم الإسلامي أسبابها وآثارها ووسائل علاجها**، بيروت – لبنان، دار ابن حزم، ط1، 1416هـ – 1996م.

2- أيوب، سميرة إبراهيم، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية تقييميه**، الإسكندرية – مصر، مركز الإسكندرية للكتاب، (د، ط)، 2000م.

3- بالمبلي، محمود محمد، **السوق الإسلامية المشتركة**، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ط1، 1975م.

4- برتيلمي، جان كلود، **ديون العالم الثالث**، تعريب: حسين حيدر، بيروت – لبنان، ط1، 1996م.

5- البعلي، علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس، **الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**، تحقيق محمد حامد الفقى، بيروت – لبنان، دار المعرفة، (د،ط)، (د، ت).

6- البهوتي، تقي الدين محمد بن أحمد، **منتهى الإيرادات في جمع المقنع**، دمشق، المكتب الإسلامي، ط1، (د، ت).

7- بيضون، توفيق سعيد، **التجارة الخارجية الدولية والإقليمية للأقطار العربية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1986.

8- جلال الدين، أدهم إبراهيم، **الأموال العربية المهاجرة**، القاهرة – مصر، دار السلام، ط1، 1433هـ – 2010م.

9- الجويني، أبو المعالي، **غياث الأمم في التياث الظلم**، تحقيق مصطفى حلمي، وفؤاد عبد المنعم، الإسكندرية، دار الدعوة، 1405هـ.

10- حماد، نزيه، **دراسات في أصول المداينات في الفقه الإسلامي**، الطائف، المملكة العربية السعودية، دار الفاروق، (د، ط)، 1411هـ - 1990م.

11- الخرشي، محمد بن عبد الله، **حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل**، ضبط وتخريج: زكريا عميرات، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ - 1997م.

12- خضير، خضير حسن، **أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية**، مركز الإمارات، ط1، 2002.

13- الخليل، أحمد بن محمد، **الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي**، السعودية، دار ابن الجوزي، ط2، 1426هـ.

14- الداوودي، أبو جعفر احمد بن نصر، **الأموال**، تحقيق محمد احمد سراج وعلي جمعة محمد، مصر - القاهرة، دار السلام، ط2، 1427هـ - 2006.

15- دراز، حامد عبد المجيد؛ أيوب، سميرة إبراهيم، **مبادئ المالية العامة**، الإسكندرية، الدار الجامعية، (د، ط)، 2003م.

16- دعيس، إسماعيل محمد، **العلاقات التجارية الدولية بين النظرية والتطبيق**، ط1، 1409هـ - 1988م.

17- الراوي، علي عيد محمد سعيد، **الموارد المالية والنفطية العربية وإمكانيات الاستثمار في الوطن العربي**، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980.

18- رشيد، عبد الوهاب حميد، **التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1984.

19- الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس، **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**، بيروت – لبنان، دار الفكر، (د، ط)، 1404هـ - 1984.

20- الزحيلي، وهبة، **نظرية الضمان أو أحكام المسؤولية المدنية والجنائية في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة**، دمشق- سوريا، دار الفكر، ط9، 1433هـ- 2012م.

21- الزحيلي، وهبة، **بيع الدين في الشريعة الإسلامية**، سورية- دمشق، دار المكتبي، ط1، 1418هـ- 1997م.

22- الزرقاء، مصطفى احمد، **الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد المدخل إلى نظرية الالتزام العامة**، دمشق- سوريا، مطبعة طربين، ط6، 1384هـ- 1965م.

23- زكي، رمزي، **أزمة القروض الدولية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1978م.

24- ________، **أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث**، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1978م.

25- ________، **بحوث في ديون مصر الخارجية**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1985م.

26- ________، **الديون والتنمية: القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية**، القاهرة – مصر، دار المستقبل العربي، ط1، 1985م.

27- ________، **الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث**، القاهرة – مصر، سيناء، ط1، 1992.

28- الزيني، محمد محمود عبد العزيز، **الضرورة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي وتطبيقاتها وأحكامها وآثارها**، مصر – الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1993.

29- السعيدات، إسماعيل محمد، **مقاصد الشريعة الإسلامية عند الإمام الغزالي**، عمان – الأردن، دار النفائس، ط1، 1432هـ/2011م.

30- السنهوري، عبد الرزاق، **مصادر الحق في الفقه الإسلامي**، مصر – القاهرة، دار المعارف، (د، ط)، 1967م.

31- شابرا، محمد عمر، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ترجمة محمد زهير السمهوري، مراجعة محمد انس الزرقاء، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، جدة.

32- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم، **الاعتصام**، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، (د. ط)، (د، ت).

33- شبير، محمد عثمان، **القواعد الكلية والضوابط الفقهية في الشريعة الإسلامية**، الأردن، دار النفائس، ط2، 1428هـ – 2007م.

34- شحاته، حسين، **محاسبة الزكاة مفهوما ونظاما وتطبيقا**، مكتبة الإعلام، القاهرة، (د،ت).

35- شهاب، مجدي محمود، **الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض البلدان العربية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1998م.

36- صيادي، محسن فؤاد، **ديون البلدان النامية ومواقف الجهات الدولية والاجتماعية**، دمشق – سوريه، دار طلاس، ط1، 1991م.

37- الطريقي، عبيد الله بن إبراهيم، **التعامل مع غير المسلمين أصول معاملتهم – واستعمالهم دراسة فقهية**، دار الفضيلة، السعودية – الرياض، ط1، 1428هـ – 2007م.

38- ابن عابدين، محمد أمين، **حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار**، دار الفكر، لبنان – بيروت، ط2، 1399هـ – 1979م.

39- عبد الشفيع، محمد، **قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، دار الوحدة، بيروت، ط1، 1981.

40- عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن، **اقتصاديات المالية العامة**، جامعة المنصورة، مكتبة الجلاء، (د، ط)، 1983م.

41- عبدالله، محمد عيسى، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، لبنان، دار المنهل اللبناني، ط1، 1419هـ

42- العتيبي، سعد بن مطر، **فقه المتغيرات في علائق الدولة الإسلامية**، السعودية – الرياض، دار الفضيلة، ط1، 1429هـ – 2009م.

43- عجام، هيثم صاحب؛ سعود، علي محمد، **فخ المديونية الخارجية للدول النامية: الأسباب والإستراتيجيات**، إربد – الأردن، دار الكندي، (د، ط)، 2006م.

44- العسقلاني، أحمد بن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر، (د، ط)، (د، ت).

45- عطوة، عبد العال احمد، **المدخل إلى السياسة الشرعية**، الرياض، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط2، 1425هـ – 2004م.

46- عفر، عبد المنعم، **التخطيط والتنمية في الإسلام.** دار البيان العربي، جدة – السعودية، 1985م.

47- ــــــــــــــ، **الاقتصاد الإسلامي، النظام والسكان والرفاه والزكاة**، جدة، دار البيان العربي، ط1، 1985

48- العقلا، محمد بن علي، **مشكلة الدون الخارجية للدول الإسلامية وآثارها**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة – مصر، ط1، 2007م.

49- العلي، عادل فليح؛ كدواي، طلال محمود، **اقتصاديات المالية العامة**، الموصل – العراق، دار الكتب للطباعة والنشر، (د، ط) 1409هـ – 1989م.

50- الغزالي، **شفاء العليل في بيان الشبه والمختل ومسالك التعليل**، تحقيق حمد الكبيسي، ط1، بغداد، مطبعة الإرشاد، 1971م.

51- الفارس، عبد الرزاق، **السلاح والخبز والإنفاق العسكري في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان – بيروت، 1993م.

52- أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، **الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية**، اربد – الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 1432هـ – 2011م.

53- ابن قدامه، موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد، **المغني ويليه الشرح الكبير**، بيروت- لبنان، دار الكتاب العربي، (د، ط)، 1403هـ- 1983م

54- القرافي، شهاب الدين أبي العباس احمد بن إدريس، **الذخيرة، في فروع المالكية**، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1422 – 2001.

55- القرضاوي، يوسف، **فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القران والسنة**، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط23، 1417هـ- 1996م.

56- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، **الجامع لأحكام القرآن**، (د، ط)، (د، ت).

57- كاظم، غفار عباس، **المديونية الخارجية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**، عمان، الأردن، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مكتب الدراسات والسياسات العامة، 1986.

58- كامل، عمر عبد الله، **القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية**، دار الكتب، ط1، 1421هـ – 2000.

59- كنعان، طاهر، **الآثار السلبية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أبو ظبي، 1996م.

60- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **إدارة الدين الخارجي وحالة الدين في منطقة الاسكو/ دراسة حالة عن الأردن ولبنان**، الولايات المتحدة – نيويورك، 2005م.

61- اللحياني، سعد حمدان حامد، **الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي**، من إصدارات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة – السعودية، ط1، 1417-1997.

62- لطفي، علي، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1988.

63- الماوردي، أبو الحسن علي بن عبد الله **الأحكام السلطانية في الولايات الدينية**، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، (د، ط)، 1402هـ – 1982م

64- مراد، محمد حلمي، **مالية الدولة**، القاهرة – مصر، مكتبة نهضة مصر، 1964م

65- المرزوقي، عمر بن فيحان، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاقتها في الاقتصاد الإسلامي**، دار الرشد، السعودية – الرياض، ط1، 1427- 2006.

66- مسلم، أبو الحسن، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1375هـ – 1955م.

67- ابن مفلح، شمس الدين بن مفلح المقدسي، **الفروع**، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، ط1، 1424م – 2003.

68- منصور، سامي، **تجارة السلاح والأمن القومي**، القاهرة – مصر، مكتبة مدبولي، (د، ط)، 1991م.

69- يونس، عدنان حسين، **التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي تجارب عربية**، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر، ط1، 1432هـ-2011م.

ثانيا: المجلات والدوريات

1. آمال، قحايرية، **أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بنت بوعلي، الجزائر، عدد3، 2005م.

2. الحداد: جابر محمد عيد، **تحليل تطور الدين العام المحلي في مصر خلال الفترة (1991– 2004)**، مجلة مصر المعاصرة، العدد400، 2005.

3. الحمر: عبد الملك، **أسس الإدارة في الإسلام**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 28، 1983م.

4. السبهاني، عبد الجبار، **الأسهم والتسهيم**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد6، عدد (36/أ)، 1430هـ– 2009.

5. ___________، **الاستثمار الخاص: محدداته وموجهاته في اقتصاد إسلامي: دراسة مقارنة،** مجلة الشريعة والقانون، الإمارات، عدد 27، 2006م.

6. عباس: بالقاسم، **إدارة الديون الخارجية، سلسلة جسر التنمية**، مركز الأبحاث الإحصائية تركيا – أنقرة، العدد 30، 2004م.

7. عبد: اياد حماد، **أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وطرق مجابهتها**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، عدد2، 2008.

8. أبو العيال: أيمن، **فكرة ضمان العقد في الفقه الإسلامي،** مجلة جامعة دمشق، مجلد19، العدد2، 2003م.

9. أبو الفتوح: نجاح عبد العليم، **التمويل بالعجز شرعيته: وبدائله، من منظور إسلامي**. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 15، السعودية، 2003.

10. ____________، **أهم الأسباب المحلية لانخفاض مستوى التجارة بين الدول الإسلامية، ومقترحات لمعالجتها**، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة – مصر، العدد الثاني، 2008.

11. ____________، **منهجية تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية "حالة التورق المصرفي المنظم"**، مجلة مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر، القاهرة – مصر، عدد 45، 2011.

12. قحف: منذر، **تمويل العجز في الميزانية للدولة من وجهة نظر إسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية – جدة، ط2، 1421هـ- 2000.

13. قوناش: أنور هاقان، **أزمة شرق آسيا عبر لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، تركيا- أنقرة، المجلد 22، العدد 1، 2001.

14. أبو مدللة، سمير، العجلة، مازن؛ **تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 21، العدد1، 2013.

15. المومني: رياض، **المديونية الخارجية الأردنية أسبابها ونتائجها الاقتصادية**، مجلة الملك سعود، السعودية – الرياض، مجلد7، عدد2، 1995م.

16. مركز الأبحاث الإحصائية، **وضع المديونية الخارجية للبلدان الأعضاء**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز الأبحاث الإحصائية تركيا – أنقرة، المجلد السادس والعشرون، 2005م.

ثالثا: المؤتمرات والندوات

1- الاقتصاد الإسلامي، **بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي**، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مكة، 1980

2- خرابشة: عبد الحميد، **نظرة الإسلام للديون الخارجية واثر هذه الديون على الدول النامية**، ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، تحت تنظيم جامعة الأزهر، القاهرة – مصر، مركز صالح عبد الله كامل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن، 1401هـ – 1981.

3- ربابعة: عدنان، **صكوك الاستصناع ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية**، مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي، كلية الشريعة بالتعاون مع ولاية باهنج الماليزية، جامعة اليرموك، اربد – الأردن، 2013م.

4- السائح: محمد المهدي، **ضوابط الصكوك الإسلامية المقترحة للحد من تأثير الأزمات الفقاعية "مع رصد بعض مواد قانون صكوك التمويل الإسلامي الأردني 2013، مؤتمر الصكوك**، مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي، كلية الشريعة بالتعاون مع ولاية باهنج الماليزية، جامعة اليرموك، اربد – الأردن، 2013م.

5- السبهاني: عبد الجبار، **وقف الصكوك وصكوك الوقف**، مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي، كلية الشريعة بالتعاون مع ولاية باهنج الماليزية، جامعة اليرموك، اربد – الأردن،2013م.

6- ________، **الخصخصة والتشريكة نظرة تقديرية من منطلقات إسلامية**،

7- صويلح: محمد فخري، **قراءة في قانون الصكوك الإسلامية الأردني في ضوء المعيار الشرعي للصكوك وقانون الصكوك المصري**، مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي، كلية الشريعة بالتعاون مع ولاية باهنج الماليزية، جامعة اليرموك، اربد– الأردن،2013م.

8- أبو الفتوح: نجاح، **صكوك مقترحة لإحياء الموات تأصيل شرعي وتنظيم فني**، مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي، كلية الشريعة بالتعاون مع ولاية باهنج الماليزية، جامعة اليرموك، اربد – الأردن،2013م.

9- القرة داغي، علي محي الدين، **الصكوك الإسلامية، "التوريق "وتطبيقاتها المعاصرة دراسة فقهية اقتصادية تطبيقية**، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة، الشارقة- الأمارات، 2009.

10- عبابنة: محمد، **صكوك الوقف دورها ومجالات تطبيقها**، مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي، كلية الشريعة بالتعاون مع ولاية باهنج الماليزية، جامعة اليرموك، اربد – الأردن،2013م.

11- عمر: محمد عبد الحليم، **الدين العام المفاهيم المؤشرات والآثار بالتطبيق على حالة مصر**، ندوة إدارة الدين العام، جامعة الأزهر، مصر – القاهرة، 21 ديسمبر 2003م.

12- النشمي، عجيل جاسم، **التوريق والتصكيك وتطبيقاتها**، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة،الشارقة- الأمارات، 2009.

رابعا: الرسائل الجامعية

1- بدارنة: 1999م، **التبعية الاقتصادية وآثارها في الدول الإسلامية**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد- الأردن، 1999م.

2- الجورية: أسامة عبد الحليم، 2009م، **صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد**، رسالة ماجستير، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، بيروت- لبنان، 1430م- 2009م.

3- سالم: رائد احمد خليل، 2012م، **أحكام التصرف في القرض في الفقه الإسلامي**. رسالة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين – الخليل.

4- سميران: محمد علي صالح، 1991م، **الديون الخارجية بين الإسلام والنظم الوضعية**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد- الأردن، 1991م.

5- أبو شريعة: جمال، 1986م، **زكاة البترول والثروة المعدنية**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن، 1986م.

6- بني عامر: زاهرة علي محمد، 2008م، **التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية**، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، 2008.

7- حماد، نزية كمال، **بيع الدين أحكامه تطبيقاته المعاصرة**، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، عدد 11، ج1، 1999.

8- عبد الجواد: علاء محمد، 2013م، **أزمة الديون السيادية العالمية: تقدير اقتصاد إسلامي**، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد - الأردن، 2013م.

9- عبدالله: مها رياض عمر، **2010م**، **صندوق النقد الدولي – تقدير اقتصاد إسلامي**، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد - الأردن، 2010م.

10- طنش: احمد محمود، 1997، **أثر المنهج الحضاري الإسلامي في تحقيق التنمية المعتمدة على الذات دراسة مقارنة**، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 199.7

11-فضيلة: جنوحات حريتي، 2005، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على تسمية في الدول العربية حالة بعض الدول المدنية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم، الجزائر، 2005-2006م.

12- الفياض، عباس كاظم، 2010، **الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي**، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2010.

13-المسعودي: أحمد أسعد، 1998م، **الاقتراض الحكومي للإنفاق على المصالح العامة في الشريعة الإسلامية**، ماجستير، الأردن، أربد، اليرموك، 14149هـ- 1998م.

14-ملحم: نجود احمد.(2005م). **المديونية الخارجية وعلاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي دراسة حالة الأردن للفترة (2004/1990)**. أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

خامسا: التقارير

1- لجنة الدين العام لدى المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الإنتوساي، **مؤشرات الدين العام**، تم التصديق خلال مؤتمر الانتوساي 20، جوهنسبورغ، 2010.

2- التقرير الاقتصادي السنوي الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي برعاية مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، تركيا – أنقرة، للأعوام 2007م، 2008م، 2009م، 2010م، 2011، 2012م.

3- التقرير السنوي الصادر عن البنك الإسلامي للتنمية، السعودية – جدة، للأعوام 1980م، 1981م، 1982م، 1983م، 1984م، 1985م، 1986م، 1989م، 1990م، 1994م، 1995م.

4- صندوق النقد الدولي، **إحصاءات الدين الخارجي مرشد لمعديها ومستخدميها**، الولايات المتحدة واشنطن، 2003م.

5- الانكتاد، **تقرير التجارة والتنمية**، جنيف، 2011.

سادسا: الأبحاث والمقالات المنشورة على شبكة الإنترنت

1. حجازي: المرسي السيد، **اتساع نطاق الدين العام في دول العالم الإسلامي المشكلة والحلول، طبعة تمهيدية**، على شبكة الإنترنت 2012/6/15م. www.shatharat.net

2. رمضان، محمد، **تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة للميزانية الصفرية، على شبكة الانترنت**blogs.mubasher.info/sites/default/files/oilpricebhvr.pdf **2014/1/15م.**

3. السبهاني: **الاقتصاد الإسلامي: الاستهلاك** على شبكة الإنترنت/al-sabhany.Com 2014/5/2م.

4. ________، **الاقتصاد الإسلامي: الإنتاج**، على شبكة الإنترنت al-sabhany.Com1/5/2014.

5. ________، **كفاءة النظام الاقتصادي الإسلامي**، عبر شبكة الانترنت alsabhany.Com 2014/5/10.

1. شحاتة: حسين، **حوار حول الأحوال الاقتصادية في مصر وسبل الخروج من الأزمة**، على شبكة الإنترنت www.darelmashora.com/download.ash 2014/4/20.

2. طاهر: جميل، **أزمة الديون الخارجية وآثارها على الاقتصاديات العربية: دراسة تحليلية**، جامعة الكويت، يناير، 1990. 1992 Dat .http://hdl.handle.net/10576/8876.

3. المرزوقي: عمر بن فيحان، **الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور إسلامي**، على شبكة الانترنت 2014/4/15م. www.kantakji.com/media/4034/5503

4. الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح: **قرار الهيئة الشرعية بشأن قروض صندوق النقد الدولي**، على شبكة الإنترنت www.islammemo.cc/akhbar/arab/2012/08/28 2014/4/20م.

سابعا: المواقع الالكترونية

1. أمين: خديجة عرفة محمد، **قضايا اللاجئين في العالم الإسلامي بين الاعتبارات السياسية وغياب منظور للأمن الإنساني**، على شبكة الانترنت www.annabaa.org/nbanews 2014/1/20.

2. ابن باز: **فتاوى نقل الزكاة** على شبكة الإنترنت www.binbaz.org.sa/mat/1508 2014/4/20م.

3. تيشوري: عبد الرحمن، **عسكرة الاقتصاد بين الإنفاق العسكري والإنفاق التنموي**، على شبكة الانترنت www.ahewar.org/debat/show.art.asp 2014/4/10م.

4. الجوراني: عدنان فرحان، **الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية**، على شبكة الانترنت www.ahewar.org/debat/show.art.asp 2014/1/15.

5. خليل: نبيل، **كتاب ملف التسلح العربي**، على شبكة الانترنت www.arabic-military.com 2014/4/15.

6. الرفاعي: صالح، **الخصخصة ومقايضة الدين الخارجي**، **على شبكة الإنترنت** www.jo24.net/index.php **2014/4/20م**.

7. الشريف: محمد بشير، **هل يجيز فقه الضرورة القروض الربوية**، على شبكة الإنترنت diae.Net/515815/4/2014.

8. ابن عثيمين: **فتاوى نقل الزكاة** على شبكة الإنترنت www.dorar.net/enc/feqhia/2507 2014/4/20م.

9. قاعدة بيانات البنك الدولي على شبكة الإنترنت data.albankaldawli.org من الفترة الممتدة من 2013/6/1م إلى الفترة 2014/1/15م

10. قاعدة بيانات مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب، مركز أنقرة على شبكة الانترنت sesrtcic.org/baseind-ar.php من الفترة الممتدة من 2013/6/1م إلى الفترة 2014/1/15م

11. قاعدة بيانات معهد استكهولوم الخاص بالدراسات العسكرية على شبكة الانترنت SIPRT Military Expenditure Database 2013 2013/11/15م.

12. موقع رابطة العالم الإسلامي بتاريخ 2014/11/20م www.themwl.org/home.aspx

13. مقال بعنوان: **الأمم المتحدة تقول إن عدد اللاجئين في العالم قد تجاوز 7ملايين في عام 2012م**. على شبكة الانترنت www.bbc.co.uk/worldnews/130618unreportrefugeesaround 2014/3/30م.

14. مقال بعنوان: **وزير المالية السوداني يتوجه لواشنطن لحل مشكلة الديون الخارجية** على شبكة الانترنت www.eremnews.comid=36117 2013/12/22م.

15. نعوش: صباح، **إعادة جدولة الديون الخارجية**، على شبكة الانترنت /aljazeera.net 2014/3/15م.

ثامنا: المراجع الأجنبية

1- AL- Adayleh Radi and others، "**The structure of public debt in Jordan and its impact on economic Growth (1980/2012)**" MPRA Paper،no.56271، Posted 30. May 2014.

2- Alma Incia and others، "**The Dynamic Implication Of Debt Relief For Low-Income Countries**" IMF Working Paper، IMF Institute، WP/11/157، july2011.

3- Andreas Jobst, Peter Kunzel, Paul Mills, and Amadou Sy ،"**Islamic Bond Issuance What Sovereign Debt Managers Need to Know**" paper، International Monetary Fund، PDP/08/3 Washington – U.S.A ، 2008.

4- Musebu Sichula، "**Debt Overhang and Economic Growth in HIPC Countries**" International Journal of Economic of finance، vol، 4، no. 10. 2012 Shanghai University of Finance and Economics، China.

5- Abu- AL Fotouh، Nagah Abdel - Aleem: "**Debt Financing: Its Legitimacy And Islamic Alternative**" Encyclopedia of Islamic Economics, London – England, 2011.

6- International Islamic Financial Market، "**Sukuk Report**" **A comprehensive study of the Global Sukuk Market**" 3rd edition، 2013.

7- International Monetary Fund، "**External Debt Statistics Guide For Compilers**" Washington - U.S.A ، 2012.

الملاحق الإحصائية

الملحق رقم (1)

إجمالي الدين العام الخارجي للمدة 1980م/1990م[1] مليون دولار أمريكي

	الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	مجموع الدين[2]
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	15020	15908	18317	21492	22273	26783	32618	40878	41158	44240	47958	**326650**
	إيران	4500	3789	3466	2967	2456	2390	2412	2279	2055	1861	1796	**29977**
	الجزائر	17038	16063	14888	14410	14131	16398	19497	23133	24480	24789	26692	**211525**
	الجابون	1271	975	817	679	668	944	1430	2152	2300	2610	3150	**17001**
	نيجيريا	4288	5671	8144	11218	10638	12244	17934	26904	27539	29251	31544	**185380**
	مجموع الدين للدول المصدرة للنفط[3]	**42119**	**42407**	**45634**	**50768**	**50168**	**58760**	**73894**	**95349**	**97534**	**102753**	**111143**	**770534[4]**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	1381	1658	2040	2444	2605	3189	3997	4859	5539	6416	7201	**41333**
	تركيا	15040	15272	16095	16070	16571	19568	24996	31684	33742	34989	38870	**262902**
	تونس	3217	3316	3503	3819	3706	4457	5282	6066	5953	6103	6661	**52089**
	ماليزيا	4007	5697	8158	11465	13173	14510	16279	17886	14634	12629	11593	**130036**
	مصر	14427	17804	21539	24170	25644	28983	31653	36398	37917	36510	27385	**302435**
	لبنان	216	286	346	435	407	406	407	410	379	362	366	**4024**
	مجموع الدين للدول غير المصدرة[5]	**38290**	**44034**	**51685**	**58406**	**62109**	**71114**	**82618**	**97306**	**98166**	**97013**	**92078**	**792823[1]**

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى قاعدة بيانات البنك الدولي، وقاعدة بيانات مركز الأبحاث الإحصائية في أنقرة الخاصة بدول منظمة المؤتمر الإسلامي.علما بان الرمز (*) يعني عدم توفر بيانات السنة للدولة.

data.albankaldawli.org/indicator

www.sesrtcic.org/baseind–ar.php

(2) هو مجموع دين كل دولة خلال الفترة المذكورة كاملة.

(3) هو مجموع دين دول المجموعة في كل سنة من سنوات الفترة.

(4) هو المجموع الكلي لدين دول المجموعة في الفترة الزمنية المثبتة في العنوان.

(5) هو مجموع دين دول المجموعة في كل سنة من سنوات الفترة.

الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	3166	3516	4183	4610	4946	5874	7249	8822	9383	9912	11503	**73170**
	تشاد	259	232	198	200	182	184	221	290	341	346	453	**2911**
	السودان	3822	4505	5424	5837	6190	6601	7121	8043	8002	8468	9155	**73173**
	اليمن	1454	1813	2146	2492	2585	2968	3440	4060	4395	4645	5162	**35165**
	النيجر	385	592	588	678	696	847	990	1198	1244	1077	1258	**9559**
	مجموع الدين للدول ذات الدخل المنخفض (2)	**9087**	**10661**	**12541**	**13820**	**14601**	**16476**	**19023**	**22414**	**23368**	**24450**	**27533**	**193981**(3)
مجموع الدين لدول العالم الإسلامي		**89497**	**97104**	**109861**	**122995**	**126879**	**146352**	**175535**	**215070**	**219069**	**224217**	**230755**	**1757339** (4)

(1) هو المجموع الكلي لدين دول المجموعة في الفترة الزمنية المثبتة في العنوان.

(2) هو مجموع دين دول المجموعة في كل سنة من سنوات الفترة.

(3) هو المجموع الكلي لدين دول المجموعة في الفترة الزمنية المثبتة في العنوان.

(4) هو مجموع دين دول العالم الإسلامي في الفترة 1980م/1990م.

وهذه الطريقة متبعة في ملاحق (الناتج المحلي الإجمالي، وصادرات السلع والخدمات، وإجمالي الاحتياطي، وإجمالي خدمة الدين، وإجمالي مدفوعات الفوائد، وواردات السلع والخدمات، وإجمالي الادخار المحلي، وإجمالي الاستثمار، وإجمالي الاستهلاك) ومن نفس المصدر.

الملحق رقم (2)

إجمالي الدين العام الخارجي للمدة 1991م/2000م مليون دولار أمريكي

	الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	مجموع الدين
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	51866	53640	57130	63911	65299	60063	56018	67535	73918	69648	**619033**
	إيران	2064	1780	5898	15529	15115	11710	8285	7711	5727	4708	**78532**
	الجزائر	26255	25762	25102	28446	31313	31294	28722	28493	25904	23341	**274636**
	الجابون	3224	3048	2933	3694	3976	3972	3667	3836	3296	3457	**35107**
	نيجيريا	32324	26477	26420	27954	28141	25438	22643	23464	22382	30042	**265291**
	مجموع الدين للدول المصدرة للنفط	**115736**	**110709**	**117485**	**139536**	**143846**	**132480**	**119336**	**131041**	**131229**	**131198**	**1272601**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	7613	7077	6798	6734	6624	6448	6143	6498	6714	6182	**66834**
	تركيا	39828	40462	44063	48436	50317	48403	47448	50007	50140	55723	**474832**
	تونس	7110	7201	7417	8007	9023	9377	9334	9495	9479	8888	**85334**
	ماليزيا	12539	12370	13460	14692	16022	15701	16807	18154	18812	19124	**157687**
	مصر	28493	27817	27915	29968	30655	28993	26802	27621	26090	24317	**278676**
	لبنان	344	308	376	786	1558	1954	2412	4226	5611	6967	**24547**
	مجموع الدين للدول غير المصدرة	**95930**	**95239**	**100030**	**108625**	**114201**	**110879**	**108948**	**116003**	**116849**	**121205**	**1087914**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	12044	12454	13281	14617	14905	14481	13702	14931	15808	14984	**141211**
	تشاد	547	590	638	714	775	864	870	944	1002	985	**7933**
	السودان	9220	8983	8993	9399	9779	9369	8998	9225	8851	10151	**92973**
	اليمن	5257	5255	5363	5487	5561	5659	3477	5277	5420	4109	**50870**
	النيجر	1169	1197	1242	1285	1346	1347	1340	1472	1486	1494	**13383**
	مجموع الدين للدول ذات الدخل المنخفض	**28239**	**28481**	**29519**	**31505**	**32369**	**31722**	**28389**	**31851**	**32569**	**31725**	**306371**
مجموع الدين لدول العالم الإسلامي		**239906**	**234430**	**247035**	**279668**	**290417**	**275082**	**256674**	**278896**	**280648**	**284129**	**2666888**

الملحق رقم (3)

إجمالي الدين العام الخارجي للمدة 2011/2001 مليون دولار أمريكي

	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	مجموع الدين
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	68497	71276	73918	71860	77405	76625	80314	87753	97447	100292	102551	**907941**
	إيران	5304	6622	8951	10002	10521	11128	11173	8778	7312	6166	4859	**90822**
	الجزائر	20854	21290	21852	20403	15491	3836	3996	3264	3016	2620	2213	**118838**
	الجابون	3044	3212	3366	3777	3562	3696	2597	2055	2024	2153	2463	**31953**
	نيجيريا	29238	28080	31295	32550	20248	3828	3614	3901	4221	4691	5896	**167566**
	مجموع الدين للدول المصدرة للنفط	**126939**	**130481**	**139384**	**138593**	**127228**	**99115**	**101696**	**105754**	**114021**	**115923**	**117984**	**1317122**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	6632	7071	7172	7227	6877	7142	7321	5126	5444	6518	6348	**72883**
	تركيا	53675	59625	64110	68313	62964	68443	81096	82307	85598	91379	94419	**811934**
	تونس	9112	10977	13237	14490	13000	13439	14508	14439	14839	14652	14958	**147656**
	ماليزيا	24050	26297	25269	25429	22323	23021	19745	22742	22647	27351	27155	**266034**
	مصر	24280	25868	27502	28728	27988	28626	31678	30377	30926	31840	30580	**318397**
	لبنان	9400	14381	15691	18410	18866	20107	20907	20596	20614	20213	20601	**199788**
	مجموع الدين للدول غير المصدرة	**127151**	**144221**	**152983**	**162599**	**152022**	**160780**	**175257**	**175588**	**180071**	**191956**	**194062**	**1816695**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	14355	15926	17624	18643	17384	18380	19427	20299	21209	21399	22350	**207002**
	تشاد	976	1137	1404	1526	1493	1626	1712	1705	1713	1708	1710	**16715**
	السودان	10349	10660	11195	11665	11232	11922	12737	13120	13706	14444	15123	**136157**
	اليمن	4351	4571	4816	4882	4814	5098	5524	5695	5875	5933	5876	**57440**
	النيجر	1444	1657	1938	1807	1792	701	799	816	880	938	1100	**13877**
	مجموع الدين للدول ذات الدخل المنخفض	**31478**	**33954**	**36979**	**38525**	**36716**	**37729**	**40201**	**41637**	**43385**	**44423**	**46160**	**431192**
مجموع الدين لدول العالم الإسلامي		**285568**	**308657**	**329347**	**339719**	**315967**	**297625**	**317155**	**322980**	**337478**	**352303**	**358207**	**3565010**

الملحق رقم (4)

إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للمدة1990/1980 مليون دولار أمريكي

	الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	مجموع الناتج
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	78013	92473	94715	85369	87612	87338	80060	75929	88787	101455	114426	**986182**
	إيران	90041	97085	121526	147222	153067	170673	198775	127851	116305	114003	116035	**1452588**
	الجزائر	42345	44348	45207	48801	53698	57937	63696	66742	59089	55631	62045	**599542**
	الجابون	4279	3862	3618	3391	3561	3339	3403	3281	3834	4186	5952	**42711**
	نيجيريا	64201	59918	49763	34950	28182	28407	20210	23441	22847	23843	28472	**384240**
	مجموع الناتج للدول المصدرة للنفط	**278881**	**297689**	**314830**	**319735**	**326122**	**347697**	**366146**	**297246**	**290864**	**299119**	**326931**	**3465264**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	3961	4446	4825	5036	5153	5119	6182	6525	6049	4128	4020	**55450**
	تركيا	68789	71040	64546	61678	59989	67234	75728	87172	90852	107143	150676	**904852**
	تونس	8743	8428	8133	8350	8254	8410	9017	9696	10096	10101	12290	**101523**
	ماليزيا	24937	25463	27287	30682	34565	31772	28243	32181	35271	38848	44024	**353277**
	مصر	22912	23405	25592	28137	30642	34689	35880	40507	35044	39648	43130	**359591**
	لبنان	4074	3894	2656	3585	2518	2168	2676	2077	3313	2717	2838	**32522**
	مجموع الناتج للدول غير المصدرة	**133418**	**136677**	**133041**	**137471**	**141125**	**149394**	**157728**	**178162**	**180628**	**202588**	**256980**	**1807217**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	18114	19762	18087	17155	19670	21613	21160	23781	25638	26825	30128	**241938**
	تشاد	1033	876	834	832	919	1033	1067	1163	1482	1433	1738	**12415**
	السودان	7617	9538	9254	8465	10044	12459	15966	20631	15510	15295	12408	**137190**
	اليمن	*	*	*	*	*	*	*	*	*	3246	5647	**8893**
	النيجر	2508	2170	2017	1803	1461	1440	1904	2233	2280	2179	2480	**22479**
	مجموع الناتج للدول ذات الدخل المنخفض	**29273**	**32348**	**30193**	**28256**	**32094**	**36546**	**40098**	**47809**	**44912**	**48980**	**52403**	**422917**
مجموع الناتج لدول العالم الإسلامي		**441572**	**466715**	**478065**	**485463**	**499342**	**533638**	**563973**	**523218**	**516405**	**550688**	**636315**	**5695399**

الملحق رقم (5)

إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2000/1991 مليون دولار أمريكي

	الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	مجموع الناتج
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	128167	139116	158006	176892	202132	227369	215748	95445	140001	165021	**1647901**
	إيران	*	*	60088	67128	90829	110573	105298	102661	104656	101286	**742522**
	الجزائر	45715	48003	49946	42542	41764	46941	48177	48187	48640	54790	**474709**
	الجابون	5402	5592	4378	4190	4958	5694	5326	4483	4662	5067	**49758**
	نيجيريا	27313	32710	21352	23663	28108	35299	36229	32143	34776	45983	**317580**
	مجموع الناتج للدول المصدرة للنفط	**206599**	**225422**	**293773**	**316417**	**367793**	**42587**	**410781**	**282922**	**332737**	**372148**	**3232473**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	4193	5310	5605	6237	6727	6928	7248	7914	8151	8463	**66780**
	تركيا	151041	159095	180422	130690	169485	181475	189834	269287	249751	266567	**1947650**
	تونس	13074	15497	14608	15632	18030	19587	20746	21803	22943	21473	**183398**
	ماليزيا	49133	59151	66894	74480	88832	100851	100168	72175	79148	93789	**784626**
	مصر	36970	41855	46578	51897	60159	67629	78436	84828	90710	99838	**658906**
	لبنان	4451	5545	7535	9599	11718	13690	15751	17247	17391	17260	**120191**
	مجموع الناتج للدول غير المصدرة	**258865**	**286455**	**321645**	**288537**	**354954**	**390163**	**412186**	**473255**	**468096**	**507393**	**3761554**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	30957	31708	33166	33768	37939	40666	42318	44091	45694	47124	**387436**
	تشاد	1877	1881	1463	1179	1445	1607	1544	1744	1534	1385	**15664**
	السودان	11379	7031	8881	12793	13830	9018	11681	11250	10682	12257	**108805**
	اليمن	5930	6463	5368	4167	4258	5785	6839	6325	7641	9636	**62415**
	النيجر	2327	2344	1606	1563	1880	1987	1845	2076	2018	1798	**19450**
	مجموع الناتج للدول ذات الدخل المنخفض	**52472**	**49431**	**50485**	**53472**	**59355**	**59065**	**64229**	**65488**	**67570**	**72201**	**593772**
مجموع الناتج لدول العالم الإسلامي		**517937**	**561309**	**665904**	**656427**	**782103**	**875106**	**887197**	**821667**	**868403**	**951744**	**7587800**

الملحق رقم (6)

إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2011/2001 مليون دولار أمريكي

	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	مجموع الناتج
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	160446	195660	234772	256836	285868	364570	432216	510244	539579	709190	846341	**4535729**
	إيران	115438	116420	135409	163226	192014	222880	286057	355988	362661	422567	514059	**2886725**
	الجزائر	55180	57053	68018	85013	102339	117169	135803	170989	138119	161777	198538	**1290004**
	الجابون	4712	4931	6054	7178	8665	9545	11570	15732	12075	14539	18791	**113798**
	نيجيريا	47999	59116	67655	87845	112248	145428	165920	207115	168587	228637	243985	**1534541**
	مجموع الناتج للدول المصدرة للنفط	**383778**	**433182**	**511911**	**600100**	**701136**	**859594**	**1031569**	**1260070**	**1221024**	**1536713**	**1821716**	**10360800**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	8980	9584	10197	11411	12588	15056	17110	21971	23820	26425	28840	**185987**
	تركيا	196005	232534	303005	392166	482979	530900	647155	730337	614553	731144	774775	**5635557**
	تونس	22066	23141	27453	31183	32282	34377	38848	44736	43607	44377	46434	**388509**
	ماليزيا	92783	100845	110202	124749	143533	162692	193552	230987	202251	246822	287934	**1896355**
	مصر	97632	87850	82923	78845	89685	107484	130477	162818	188984	218887	236000	**1481589**
	لبنان	17649	19152	20082	21789	21860	22438	25056	30079	34650	37124	40094	**289978**
	مجموع الناتج للدول غير المصدرة	**435117**	**473108**	**553865**	**660144**	**782931**	**872949**	**1052201**	**1220931**	**1107867**	**1304782**	**1414079**	**9877979**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	46987	47571	51913	56560	60277	61901	68415	79554	89359	100357	111905	**774804**
	تشاد	1709	1987	2736	4414	5301	6099	7006	8360	7081	8540	10581	**63820**
	السودان	13182	14803	17646	21457	26524	35159	45456	53621	52645	64791	64053	**409342**
	اليمن	9854	10693	11777	13873	16753	18941	21596	26869	24581	31883	31724	**218548**
	النيجر	1945	2170	2731	3052	3405	3646	4291	5370	5254	5410	6016	**43295**
	مجموع الناتج للدول ذات الدخل المنخفض	**73679**	**77225**	**86805**	**99359**	**112263**	**125747**	**146765**	**173775**	**178923**	**210983**	**224282**	**1509812**
مجموع الناتج لدول العالم الإسلامي		**892575**	**983517**	**1152582**	**1359506**	**1596331**	**1858291**	**2230537**	**2654777**	**2507815**	**3052479**	**3460078**	**21748591**

الملحق رقم (7)

إجمالي صادرات السلع والخدمات للمدة 1990/1980 مليون دولار أمريكي

	الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	مجموع الصادرات
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	26664	26854	23966	22488	22417	19389	15601	18173	21110	24640	28982	**250288**
	إيران	12975	12445	21548	22750	18379	16024	7811	12285	8974	11575	16852	**161623**
	الجزائر	14540	15338	13980	14631	15594	15638	18686	22653	9163	10369	14545	**165143**
	الجابون	2769	2447	2228	2079	2104	2089	1197	1401	1408	1917	2740	**22384**
	نيجيريا	18859	13499	8132	4757	4185	4573	3455	6706	5282	7795	12365	**89613**
	مجموع صادرات الدول المصدرة للنفط	**75809**	**70585**	**69856**	**66708**	**62681**	**57716**	**46751**	**61220**	**45939**	**56298**	**75487**	**689054**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	1579	1913	1901	1754	1933	1980	1811	2234	2727	2365	2489	**22690**
	تركيا	3550	5851	7657	7693	9362	10663	10081	13582	16947	17360	20138	**122890**
	تونس	3517	3487	3002	2869	2720	2699	2721	3377	4242	4479	5353	**38471**
	ماليزيا	14135	13128	13679	15468	18478	17185	15662	20240	23425	27728	32816	**211950**
	مصر	6991	7810	6918	7169	6849	6908	5644	5087	6069	7094	8646	**75190**
	لبنان	1589	1326	1107	691	598	596	698	850	1439	499	511	**9909**
	مجموع صادرات الدول غير المصدرة	**31364**	**33518**	**34266**	**35647**	**39943**	**40034**	**36620**	**45372**	**54852**	**59528**	**69954**	**481103**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	995	1041	942	985	645	1199	1132	1228	1442	1541	1844	**12998**
	تشاد	175	132	54	136	165	123	143	179	222	197	234	**1764**
	السودان	805	917	919	897	849	715	756	1139	588	817	499	**8906**
	اليمن	*	*	*	*	*	*	*	*	*	484	689	**1173**
	النيجر	616	524	423	375	334	297	380	464	417	361	367	**4564**
	مجموع صادرات الدول ذات الدخل المنخفض	**2593**	**2615**	**2339**	**2394**	**1995**	**2336**	**2413**	**3011**	**2671**	**3402**	**3634**	**29407**
مجموع صادرات دول العالم الإسلامي		**109767**	**106719**	**106462**	**104750**	**104619**	**100087**	**85785**	**109604**	**103463**	**119229**	**149076**	**1199565**

الملحق رقم (8)

إجمالي صادرات السلع والخدمات للمدة 2000/1991 مليون دولار أمريكي

	الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	مجموع الصادرات
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	33063	38801	42274	46896	53185	58717	60106	50555	49720	67621	**500942**
	إيران	14215	14723	16468	20376	19717	23039	18350	13991	22413	22999	**186295**
	الجزائر	13311	12154	10880	9585	10940	13969	14890	10880	13040	22560	**132210**
	الجابون	2553	2576	2136	2584	2944	3568	3265	2125	2779	3498	**28033**
	نيجيريا	10165	13816	10061	9880	12448	16994	16285	10776	12831	24820	**138081**
	مجموع صادرات الدول المصدرة للنفط	**73309**	**82072**	**81821**	**89323**	**99236**	**116289**	**112898**	**88328**	**100784**	**141499**	**985564**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	2493	2667	2821	2984	3479	3663	3568	3544	3529	3538	**32292**
	تركيا	20905	22897	24670	27918	33713	39094	46664	57459	48551	53574	**375450**
	تونس	5277	6126	5908	7024	8096	8248	8114	8398	8713	8491	**74401**
	ماليزيا	38238	44945	52793	66400	83582	92355	93446	83538	96016	112369	**763687**
	مصر	10283	11885	12034	11714	13565	14033	14778	13754	13653	16174	**131878**
	لبنان	587	631	729	755	1266	1758	2289	2373	2445	2447	**15284**
	مجموع صادرات الدول غير المصدرة	**77787**	**89154**	**98958**	**116797**	**143703**	**159153**	**168862**	**169069**	**172910**	**196596**	**1392993**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	2062	2405	2990	3039	4122	4507	5075	5876	6028	6588	**42697**
	تشاد	224	208	194	190	317	281	286	322	281	233	**2549**
	السودان	379	368	375	600	687	672	624	754	830	1959	**7252**
	اليمن	653	674	675	521	952	2227	2481	1678	2662	3990	**16518**
	النيجر	327	392	251	258	332	368	310	369	320	320	**3251**
	مجموع صادرات الدول ذات الدخل المنخفض	**3647**	**4050**	**4487**	**4609**	**6411**	**8058**	**8778**	**9001**	**10123**	**13091**	**72260**
مجموع صادرات دول العالم الإسلامي		**154744**	**175277**	**185267**	**210730**	**249352**	**283500**	**290538**	**266399**	**283819**	**351187**	**2450818**

الملحق رقم (9)

إجمالي صادرات السلع والخدمات للمدة 2011/2001 مليون دولار أمريكي

	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	مجموع الصادرات
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	62625	63956	71553	82744	97387	113143	127226	152095	130357	174323	222948	**1298362**
	إيران	23669	30895	36877	47412	63473	72326	92050	109340	95027	118240	145476	**834791**
	الجزائر	20002	20012	26028	34066	48760	56953	63297	79122	40454	49938	88203	**526840**
	الجابون	2782	2641	3350	4465	5610	5911	7202	10399	8832	11695	6376	**69267**
	نيجيريا	20637	18839	28890	38609	52237	62341	68060	88551	58984	80490	96656	**614298**
	مجموع صادرات الدول المصدرة للنفط	**129716**	**136345**	**166700**	**207298**	**267469**	**310676**	**357837**	**439510**	**333655**	**434688**	**559661**	**3343560**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	3781	4544	4829	5955	6634	8111	9279	12415	10929	12628	13144	**92255**
	تركيا	53785	58638	69674	92361	105557	120354	144466	174608	143292	155069	183987	**1301795**
	تونس	9447	9438	10839	13165	14505	15823	19882	25197	19916	22236	22685	**183139**
	ماليزيا	102435	109221	117854	143927	162047	182517	205492	229832	184891	231384	263628	**1933232**
	مصر	17065	16090	18074	22257	27213	32191	39469	53800	47164	46730	54814	**374872**
	لبنان	2754	3083	3361	4370	4674	4768	5767	7347	7145	8232	9520	**61025**
	مجموع صادرات الدول غير المصدرة	**189271**	**201016**	**224633**	**282039**	**320633**	**363767**	**424357**	**503201**	**413340**	**476281**	**547780**	**3946321**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	7227	6791	7378	8747	9994	11744	13530	16181	17360	18471	25627	**143055**
	تشاد	250	252	674	2252	3234	3851	3839	4414	2794	3537	4306	**29407**
	السودان	1502	2069	2616	3810	5094	6832	10045	13138	8487	12958	11833	**78389**
	اليمن	3537	3956	4291	5047	6851	7814	7753	10167	6937	9718	9976	**76052**
	النيجر	329	345	415	530	565	598	747	1043	1096	1155	1400	**8227**
	مجموع صادرات الدول ذات الدخل المنخفض	**12847**	**13414**	**15376**	**20387**	**25740**	**30842**	**35917**	**44944**	**36642**	**45839**	**53142**	**335132**
مجموع صادرات دول العالم الإسلامي		**331837**	**350776**	**406710**	**509724**	**613843**	**705286**	**818111**	**987659**	**783672**	**956812**	**1160584**	**7625014**

الملحق رقم (10)

إجمالي الاحتياطي الإجمالي للمدة 1990/1980 مليون دولار أمريكي

	الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	مجموع الاحتياطي
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	6802	6248	4562	4902	5729	5989	5264	7094	6321	6699	8656	68272
	إيران	12783	3331	7685	*	*	*	*	*	*	*	*	23800
	الجزائر	7063	5914	4972	4010	3185	4644	3842	4343	3190	3085	2703	46956
	الجابون	114	203	317	191	203	196	131	18	72	39	278	1768
	نيجيريا	10639	4168	1926	1251	1674	1891	1349	1497	932	2041	4128	31503
	مجموع احتياطي الدول المصدرة للنفط	**37404**	**19866**	**19464**	**10356**	**10792**	**12722**	**10588**	**12954**	**10517**	**11865**	**15767**	**172301**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	1744	1510	1377	1239	841	769	853	909	414	770	1138	11571
	تركيا	3298	2425	2802	2728	2442	2317	2912	3630	3912	6298	7626	40394
	تونس	700	610	691	638	463	293	378	615	975	1036	866	7271
	ماليزيا	5754	5024	4832	4672	4441	5677	6942	8572	7490	8733	10658	72800
	مصر	2479	1682	1809	1698	1485	1587	1779	2555	2261	2495	3619	23455
	لبنان	7024	5182	6821	5420	3514	4089	4092	4832	4761	4636	4210	54586
	مجموع احتياطي الدول غير المصدرة	**21002**	**16436**	**18334**	**16399**	**13190**	**14734**	**16958**	**21117**	**19815**	**23970**	**28120**	**210079**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	331	159	208	545	408	356	434	876	1076	532	659	5588
	تشاد	11	11	17	32	47	37	20	57	67	116	132	551
	السودان	48	16	20	16	17	12	58	11	12	15	11	241
	اليمن	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	441	441
	النيجر	132	109	34	57	92	140	193	253	236	216	226	1693
	مجموع احتياطي الدول ذات الدخل المنخفض	**524**	**298**	**281**	**652**	**565**	**545**	**707**	**1199**	**1392**	**880**	**1470**	**8517**
	مجموع احتياطي دول العالم الإسلامي	**58930**	**36601**	**38081**	**27407**	**24547**	**28002**	**28253**	**35270**	**31726**	**36717**	**45359**	**390898**

الملحق رقم (11)

إجمالي الاحتياطي الإجمالي للمدة 2000/1991 مليون دولار أمريكي

	الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	مجموع الاحتياطي
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	10357	11482	12474	13321	14907	19396	17486	23605	27345	29352	**179729**
	إيران	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
	الجزائر	3459	3317	3655	4813	4164	6296	9666	8452	6146	13556	**63528**
	الجابون	332	75	5	180	153	253	286	19	21	193	**1520**
	نيجيريا	4678	1196	1640	1649	1709	4329	7781	7298	5649	10099	**46030**
	مجموع احتياطي الدول المصدرة للنفط	**18827**	**16071**	**17775**	**19963**	**20934**	**30275**	**35222**	**39375**	**39162**	**53202**	**290810**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	1104	1030	1946	1996	2279	2054	2435	1988	2770	3441	**21047**
	تركيا	6616	7507	7846	8633	13890	17819	19746	20567	24432	23514	**150574**
	تونس	866	923	937	1544	1689	1977	2041	1912	2324	1871	**16088**
	ماليزيا	11716	18023	28182	26338	24698	27891	21470	26235	30930	28650	**244140**
	مصر	6185	11620	13854	14412	17121	18296	19370	18823	15190	13785	**148660**
	لبنان	4536	4569	5862	7418	8099	9337	8652	9210	10452	8474	**76614**
	مجموع احتياطي الدول غير المصدرة	**31025**	**43675**	**58630**	**60344**	**67779**	**77377**	**73716**	**78738**	**86100**	**79737**	**657126**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	1307	1853	2446	3174	2376	1869	1610	1935	1634	1515	**19725**
	تشاد	123	84	43	80	146	168	139	123	98	113	**1121**
	السودان	7	27	37	78	163	106	81	90	188	137	**919**
	اليمن	696	337	164	273	638	1035	1217	1009	1485	2913	**9774**
	النيجر	206	228	196	114	94	78	53	53	39	81	**1146**
	مجموع احتياطي الدول ذات الدخل المنخفض	**2342**	**2530**	**2888**	**3721**	**3419**	**3259**	**3102**	**3212**	**3446**	**4762**	**32686**
مجموع احتياطي دول العالم الإسلامي		**52196**	**62277**	**79295**	**84030**	**92133**	**110911**	**112039**	**121326**	**128703**	**137702**	**980623**

الملحق رقم (12)

إجمالي الاحتياطي الإجمالي للمدة 2011/2001 مليون دولار أمريكي

	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	مجموع الاحتياطي
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	28103	32033	36256	36310	34730	42597	56935	5164	66118	96210	110136	**591074**
	إيران	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
	الجزائر	19625	25151	35454	45691	59167	81462	114972	148098	155111	170461	191369	**1046565**
	الجابون	13	144	201	449	675	1121	1237	1934	1993	1735	2157	**11664**
	نيجيريا	10646	7566	7415	17256	28632	42735	51907	53599	45509	35884	36263	**337417**
	مجموع احتياطي الدول المصدرة للنفط	**58388**	**64895**	**79327**	**99707**	**123205**	**167916**	**225052**	**255273**	**268733**	**304292**	**339926**	**1986721**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	3174	4116	5365	5446	5461	6982	7924	8918	12135	13632	12094	**85252**
	تركيا	19911	28348	35548	37304	52493	63264	76496	73674	74933	85959	87937	**635871**
	تونس	2049	2364	3036	4031	4548	6911	8032	9038	11294	9764	7785	**68857**
	ماليزيا	29845	33761	44309	66393	70458	82876	101994	92166	96704	106528	133571	**858610**
	مصر	13598	14076	14603	15338	21856	26006	32214	34330	34896	37028	18637	**262587**
	لبنان	7563	10404	16367	15773	16617	19238	20598	28265	39131	44475	47859	**266297**
	مجموع احتياطي الدول غير المصدرة	**76142**	**93071**	**119231**	**144287**	**171436**	**205280**	**247261**	**246394**	**269095**	**297388**	**307886**	**2177476**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	1305	1721	2624	3221	2825	3877	5277	5787	10341	11174	9174	**57331**
	تشاد	125	222	191	226	231	632	964	1355	616	632	951	**6149**
	السودان	49	248	529	1337	1868	1659	1377	1399	1094	1036	192	**10794**
	اليمن	3671	4427	5007	5686	6141	7543	7757	8154	6989	5938	4525	**65844**
	النيجر	108	134	260	249	250	370	592	705	655	760	673	**4761**
	مجموع احتياطي الدول ذات الدخل المنخفض	**5261**	**6754**	**8613**	**10722**	**11316**	**14083**	**15969**	**17401**	**19697**	**19542**	**15516**	**144881**
مجموع احتياطي دول العالم الإسلامي		**139792**	**164722**	**207172**	**254718**	**305958**	**387280**	**488284**	**519069**	**557526**	**621224**	**663329**	**4309079**

الملحق رقم (13)

إجمالي خدمة الدين للمدة 1990/1980 مليون دولار أمريكي

	الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	مجموع خدمة الدين
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	1763	2039	2236	2524	3228	3987	4691	5677	6947	7715	7394	48205
	إيران	958	739	660	657	449	411	381	252	396	167	252	5329
	الجزائر	3968	3912	4379	4587	4976	4874	5129	5390	6278	6859	8567	58923
	الجابون	397	309	281	214	254	224	178	65	97	92	103	2218
	نيجيريا	502	901	1406	1877	3057	3825	1670	914	2054	2063	3285	21559
	مجموع خدمة الدين للدول المصدرة للنفط	**7590**	**7902**	**8964**	**9861**	**11965**	**13323**	**12052**	**12299**	**15774**	**16898**	**19604**	**136237**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	181	264	230	302	335	455	539	681	895	502	551	4939
	تركيا	1052	1729	2293	2310	2263	3552	3398	4635	6163	6107	6507	40014
	تونس	430	525	496	575	650	673	793	988	967	1000	1220	8322
	ماليزيا	376	491	795	1018	1590	4298	2171	3080	4719	3459	3653	25655
	مصر	623	972	1068	1362	1598	2098	2042	1056	1861	2292	2488	17465
	لبنان	13	53	72	64	75	88	69	66	51	39	38	634
	مجموع خدمة الدين للدول غير المصدرة	**2677**	**4037**	**4956**	**5634**	**6514**	**11167**	**9014**	**10508**	**14659**	**13401**	**14459**	**97031**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	76	104	124	134	163	192	246	302	350	331	481	2509
	تشاد	2	0.61	1	0.358	3	12	5	5	6	5	6	49
	السودان	102	147	115	77	63	89	198	62	78	56	23	1014
	اليمن	34	76	71	58	82	94	128	216	254	207	107	1332
	النيجر	38	63	110	61	39	51	70	81	78	33	17	646
	مجموع خدمة الدين للدول ذات الدخل المنخفض	**255**	**392**	**423**	**332**	**352**	**440**	**649**	**668**	**768**	**633**	**636**	**5551**
مجموع خدمة الدين لدول العالم الإسلامي		**10523**	**12333**	**14344**	**15827**	**18832**	**24932**	**21715**	**23475**	**31202**	**30933**	**34700**	**238821**

الملحق رقم (14)

إجمالي خدمة الدين للمدة 2000/1991 مليون دولار أمريكي

	الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	مجموع خدمة الدين
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	7576	8175	8921	8791	9490	11749	8918	7133	9249	7605	**87612**
	إيران	224	285	571	2661	5226	6167	6033	2544	3637	2736	**30090**
	الجزائر	9009	8897	8689	4856	3988	3989	3962	4582	4748	4272	**56997**
	الجابون	224	337	70	198	382	362	405	253	486	312	**3033**
	نيجيريا	2856	2360	1428	1809	1747	2152	1361	1275	974	1729	**17695**
	مجموع خدمة الدين للدول المصدرة للنفط	**19892**	**20056**	**19680**	**18317**	**20835**	**24422**	**20681**	**15790**	**19095**	**16656**	**195429**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	623	662	514	489	538	908	789	808	465	547	**6347**
	تركيا	7009	7464	6972	7654	9112	8375	8702	10544	8513	9735	**84085**
	تونس	1124	1213	1220	1347	1366	1324	1259	1273	1369	1743	**13244**
	ماليزيا	2202	3402	3386	4123	2505	4119	2770	2134	2762	3175	**30244**
	مصر	2035	2144	1863	1841	2057	1905	1750	1627	1634	1584	**18445**
	لبنان	44	65	68	122	158	217	608	265	425	1251	**3227**
	مجموع خدمة الدين للدول غير المصدرة	**13039**	**14952**	**14026**	**15578**	**15739**	**16851**	**15880**	**16654**	**15172**	**18036**	**155933**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	416	426	417	473	680	548	542	511	583	651	**5251**
	تشاد	8	8	10	12	6	20	19	17	22	22	**149**
	السودان	22	24	17	2	16	0	0	2	12	184	**284**
	اليمن	138	102	98	80	90	78	86	189	121	126	**1114**
	النيجر	37	11	46	23	14	14	29	21	22	20	**241**
	مجموع خدمة الدين للدول ذات الدخل المنخفض	**622**	**574**	**590**	**593**	**809**	**662**	**678**	**742**	**762**	**1005**	**7041**
مجموع خدمة الدين لدول العالم الإسلامي		**33554**	**35583**	**34297**	**34489**	**37384**	**41936**	**37239**	**33187**	**35031**	**35698**	**404358**

الملحق رقم (15)

إجمالي خدمة الدين للمدة 2011/2001 مليون دولار أمريكي

	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	مجموع خدمة الدين
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	6651	6512	7426	10297	8152	9043	10792	9200	9865	8879	9779	**96601**
	إيران	1079	1295	1530	1810	2152	2226	2580	2633	2324	1680	1461	**20774**
	الجزائر	4152	3756	3820	5097	5079	13193	747	1024	458	383	466	**38181**
	الجابون	429	381	355	209	163	149	2623	790	413	437	401	**6354**
	نيجيريا	2468	1430	1627	1705	8800	6700	1002	427	426	306	351	**25246**
	مجموع خدمة الدين للدول المصدرة للنفط	**14780**	**13375**	**14760**	**19120**	**24349**	**31313**	**17745**	**14076**	**13487**	**11688**	**12460**	**187158**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	532	483	1035	574	501	548	636	2611	551	619	726	**8821**
	تركيا	11510	10069	12456	12121	12427	10572	11778	12910	11254	10539	9617	**125257**
	تونس	1242	1371	1506	1903	1712	2175	2110	1684	1828	1938	2276	**19750**
	ماليزيا	3726	5474	5768	5273	5959	3623	4838	2560	6227	2887	4608	**50949**
	مصر	1620	1789	2226	1901	2137	2308	2731	3106	2809	2829	3311	**26773**
	لبنان	1194	1766	2958	4066	3103	4040	4176	4247	4526	3864	5202	**39147**
	مجموع خدمة الدين للدول غير المصدرة	**19826**	**20955**	**25952**	**25841**	**25843**	**23269**	**26271**	**27121**	**27197**	**22678**	**25742**	**270699**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	580	613	574	627	763	649	915	834	900	944	1308	**8711**
	تشاد	18	18	26	24	40	40	52	122	65	62	69	**541**
	السودان	180	118	246	283	357	263	302	287	473	480	516	**3510**
	اليمن	180	140	151	175	148	167	178	204	212	228	249	**2036**
	النيجر	18	13	22	27	26	47	17	17	36	18	27	**275**
	مجموع خدمة الدين للدول ذات الدخل المنخفض	**978**	**903**	**1020**	**1139**	**1336**	**1168**	**1466**	**1466**	**1688**	**1734**	**2170**	**15075**
مجموع خدمة الدين لدول العالم الإسلامي		**35586**	**35234**	**41733**	**46100**	**51528**	**55751**	**45483**	**42664**	**42374**	**36100**	**40374**	**472933**

الملحق رقم (16)

إجمالي مدفوعات الفائدة للمدة 1990/1980 مليون دولار أمريكي

	الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	مجموع مدفوعات الفوائد
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	823	990	1132	1232	1628	1643	2071	2268	2525	2778	2807	**19902**
	إيران	431	220	181	114	79	57	60	38	61	43	27	**1316**
	الجزائر	1439	1360	1425	1274	1375	1397	1556	1570	1686	1740	1784	**16613**
	الجابون	118	87	94	52	60	56	51	41	64	69	78	**775**
	نيجيريا	438	540	764	934	1128	1243	477	578	1452	1469	2120	**11147**
	مجموع مدفوعات الفوائد للدول المصدرة للنفط	**3251**	**3199**	**3598**	**3609**	**4272**	**4399**	**4217**	**4497**	**5790**	**6102**	**6818**	**49756**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	78	81	98	126	127	186	219	269	301	239	309	**2038**
	تركيا	487	960	1137	1194	1139	1308	1468	1862	2401	2604	2830	**17395**
	تونس	212	207	204	196	237	233	289	327	362	367	384	**3023**
	ماليزيا	249	348	537	687	1031	1219	1073	1227	1182	1035	956	**9548**
	مصر	326	557	548	758	759	845	949	385	805	999	917	**7852**
	لبنان	6	13	20	22	30	28	27	23	17	11	11	**212**
	مجموع مدفوعات الفوائد للدول غير المصدرة	**1360**	**2170**	**2546**	**2985**	**3325**	**3821**	**4027**	**4096**	**5070**	**5257**	**5408**	**40070**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	42	50	55	63	70	84	102	131	136	134	146	**1017**
	تشاد	0.047	0.052	0.162	0.175	0.307	2	1	3	3	1	3	**16**
	السودان	48	96	16	37	23	73	47	20	20	11	8	**403**
	اليمن	10	13	14	19	23	26	51	64	69	53	28	**373**
	النيجر	16	33	44	31	22	29	34	54	47	14	7	**335**
	مجموع مدفوعات الفوائد للدول ذات الدخل المنخفض	**117**	**193**	**131**	**151**	**139**	**214**	**237**	**273**	**276**	**215**	**193**	**2145**
مجموع مدفوعات الفوائد لدول العالم الإسلامي		**4729**	**5562**	**6277**	**6747**	**7737**	**8435**	**8481**	**8867**	**11138**	**11575**	**12420**	**91973**

الملحق رقم (17)

إجمالي مدفوعات الفائدة للمدة 2000/1991 مليون دولار أمريكي

	الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	مجموع مدفوعات الفوائد
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	2939	2993	3231	3247	3774	3620	3215	2971	3775	3738	**33507**
	إيران	41	92	182	273	1107	1092	777	492	392	391	**4842**
	الجزائر	1787	1818	1707	1499	1740	2021	1942	1878	1722	1552	**17670**
	الجابون	135	237	35	102	217	231	237	141	230	124	**1694**
	نيجيريا	2041	1828	859	1073	839	1025	531	511	404	672	**9788**
	مجموع مدفوعات الفوائد للدول المصدرة للنفط	**6945**	**6970**	**6016**	**6195**	**7679**	**7991**	**6705**	**5995**	**6525**	**6478**	**67504**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	286	283	210	203	209	338	308	394	203	238	**2676**
	تركيا	2745	2861	2996	2874	3125	2918	2965	3207	2981	3466	**30142**
	تونس	369	390	411	454	477	499	469	487	492	479	**4530**
	ماليزيا	846	880	759	763	805	855	903	999	1085	1158	**9057**
	مصر	585	987	1012	1110	1226	1064	756	699	674	602	**8720**
	لبنان	13	25	23	26	54	147	170	196	306	418	**1381**
	مجموع مدفوعات الفوائد للدول غير المصدرة	**4847**	**5426**	**5414**	**5432**	**5899**	**5822**	**5572**	**5985**	**5743**	**6363**	**56509**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	145	135	148	166	167	186	163	155	167	164	**1601**
	تشاد	4	4	4	5	3	10	8	8	9	9	**68**
	السودان	9	10	7	0.313	2	0.26	142	1	6	41	**82**
	اليمن	30	20	20	23	25	21	26	69	56	45	**338**
	النيجر	10	5	14	8	7	5	9	8	10	8	**88**
	مجموع مدفوعات الفوائد للدول ذات الدخل المنخفض	**200**	**176**	**195**	**203**	**205**	**223**	**208**	**245**	**250**	**269**	**2179**
مجموع مدفوعات الفوائد لدول العالم الإسلامي		**11993**	**12573**	**11626**	**11831**	**13784**	**14038**	**12486**	**12226**	**12519**	**13111**	**126192**

الملحق رقم (18)

إجمالي مدفوعات الفائدة للمدة 2011/2001 مليون دولار أمريكي

	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	مجموع مدفوعات الفوائد
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	3557	2223	2337	2809	1921	2118	2730	2718	2801	3033	3697	29948
	إيران	291	293	309	371	419	508	571	499	274	136	107	3783
	الجزائر	1333	1163	1054	984	862	556	144	112	73	63	56	6400
	الجابون	165	157	128	45	52	36	377	223	144	133	131	1596
	نيجيريا	787	312	409	540	4936	258	86	87	84	59	77	7640
	مجموع مدفوعات الفوائد للدول المصدرة للنفط	**6135**	**4150**	**4239**	**4752**	**8192**	**3478**	**3910**	**3640**	**3378**	**3426**	**4070**	**49376**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	217	172	157	146	160	196	227	200	146	146	169	1941
	تركيا	3841	3627	3962	4096	4471	4439	5287	5168	4785	4525	4600	48807
	تونس	418	468	527	555	583	595	619	629	597	545	556	6097
	ماليزيا	1266	1177	1385	1284	1207	1177	1191	1058	876	1024	1016	12665
	مصر	626	649	573	586	564	682	774	798	775	732	754	7517
	لبنان	596	908	1252	1224	1197	1241	1372	1402	1431	1402	1454	13485
	مجموع مدفوعات الفوائد للدول غير المصدرة	**6967**	**7003**	**7859**	**7894**	**8184**	**8331**	**9472**	**9258**	**8613**	**8377**	**8552**	**90514**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	157	158	159	175	196	167	180	202	197	200	258	2055
	تشاد	5	9	10	10	15	16	18	18	22	16	17	162
	السودان	42	38	58	79	66	54	86	68	111	83	100	788
	اليمن	48	46	50	61	54	66	65	70	72	74	74	685
	النيجر	5	6	9	11	11	8	7	6	8	7	10	92
	مجموع مدفوعات الفوائد للدول ذات الدخل المنخفض	**260**	**259**	**289**	**337**	**345**	**312**	**358**	**365**	**411**	**382**	**460**	**3784**
مجموع مدفوعات الفوائد لدول العالم الإسلامي		**13363**	**11414**	**12387**	**12984**	**16723**	**12122**	**13741**	**13264**	**12403**	**12186**	**13083**	**143675**

الملحق (19)

إجمالي الإنفاق العسكري لدول العالم الإسلامي بالدولار (بالمليون) ونسبته إلى الناتج المحلي[1]

الدولة / السنة	1988	1990	1995	2000	2005	2011
اندونيسيا						
إجمالي الإنفاق العسكري	1535	1739	2127	–	3643	5705
نسبة/ للناتج المحلي	0.9	0.9	0.8	–	0.8	0.7
إيران						
إجمالي الإنفاق العسكري	2069	2813	3677	9923	15128	–
نسبة/ للناتج المحلي	2.0	2.1	1.8	308	3.8	–
الجزائر						
إجمالي الإنفاق العسكري	716	748	1624	2880	3753	8652
نسبة/ للناتج المحلي	1.7	1.5	3.0	3.4	2.8	4.3
نيجيريا						
إجمالي الإنفاق العسكري	584	656	591	899	1024	2386
نسبة/ للناتج المحلي	0.8	0.8	0.7	0.8	0.6	1.0

(1) الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات البنك الدولي، ومعهد استكهولوم الخاص بالدراسات العسكرية، والقيم والنسب الموجودة في الجدول تم أخذها كما هي من المصادر السابقة

Source: – SIPRT Military Expenditure Database 2013

data.albankaldawli.org

الأردن						
إجمالي الإنفاق العسكري	1008	671	535	835	845	1340
نسبة/ للناتج المحلي	6.4	7.8	4.5	6.3	4.8	4.6
تركيا						
إجمالي الإنفاق العسكري	9475	13246	15905	20773	15799	17690
نسبة/ للناتج المحلي	2.9	3.5	3.9	3.7	2.5	2.3
تونس						
إجمالي الإنفاق العسكري	365	347	390	476	548	623
نسبة/ للناتج المحلي	2.3	2.0	1.9	1.5	1.5	1.3
ماليزيا						
إجمالي الإنفاق العسكري	1404	1807	2993	2441	4543	4807
نسبة/ للناتج المحلي	2.4	2.6	2.8	1.6	2.2	1.7
مصر						
إجمالي الإنفاق العسكري	5471	4344	4.31	4463	4936	4247
نسبة/ للناتج المحلي	6.5	4.7	3.9	3.2	2.9	1.9
بنغلادش						
إجمالي الإنفاق العسكري	474	516	758	924	928	1548
نسبة/ للناتج المحلي	1.1	1.1	1.4	1.4	1.2	1.4
السودان						

إجمالي الإنفاق العسكري	865	738	601	1620	2093	−
نسبة/ للناتج المحلي	2.6	2.6	1.4	4.2	4.4	−
تشاد						
إجمالي الإنفاق العسكري	−	−	40.5	52.5	68.9	242
نسبة/ للناتج المحلي	−	−	1.7	1.9	0.8	2.0
اليمن						
إجمالي الإنفاق العسكري	−	2958	1009	1198	1419	1164
نسبة/ للناتج المحلي	−	6.6	6.3	4.9	4.9	3.5
النيجر						
إجمالي الإنفاق العسكري	−	−	30.4	41.5	44.2	−
نسبة/ للناتج المحلي	−	−	105	1.1	1.0	−
لبنان						
إجمالي الإنفاق العسكري	291	928	1376	1302	1300	1627
نسبة/ للناتج المحلي	1.2	7.6	6.4	5.4	4.4	401

الملحق رقم (20)

تقدير الديون العسكرية لدول العالم الإسلامي من إجمالي الدين العام الخارجي[1] / مليون دولار أمريكي

	السنة	1990			2000			2011		
	الدولة	الحد الأدنى 10بالمئة	الحد الاعلى25بالمئة	إجمالي الدين	الحد الأدنى 10بالمئة	الحد الاعلى25بالمئة	إجمالي الدين	الحد الأدنى 10بالمئة	الحد الاعلى25بالمئة	إجمالي الدين
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	4795	11989	59948	6964	17412	87061	10255	25637	128189
	إيران	179	449	2245	470	1177	5885	485	1214	6074
	الجزائر	2669	6673	33366	2334	5835	29177	221	553	2766
	الجابون	315	787	3937	345	864	4321	246	615	3079
	نيجيريا	3154	7886	39430	3004	7510	37552	589	1474	7370
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	720	1800	9002	618	1545	7728	634	1587	7935
	تركيا	3887	9717	48587	5572	13930	69654	9441	23604	118023
	تونس	666	1665	8326	888	2222	11110	1495	3739	18697
	ماليزيا	1159	2898	14491	1912	4781	23906	2715	6788	33944
	مصر	2738	6846	34231	2431	6079	30397	3058	7645	38225
	لبنان	36	91503	457	696	1741	8709	2060	5150	25751
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	1150	2875	14379	1498	3746	18731	2235	5587	27937
	تشاد	45	113	567	98	246	1231	171	427	2137
	السودان	915	2288	11444	1015	2537	12688	1512	3780	18904
	اليمن	516	1290	6452	410	1027	513626	587	1469	7345
	النيجر	125	314	1572	149	373	1868	110	275	1375
المجموع الكلي		**23075**	**57688**	**288443**	**28412**	**71032**	**355161**	**35820**	**89551**	**447759**

(1) الحد الأدنى = 100/10* إجمالي الدين العام الخارجي للدولة (س) في السنة المحددة. والحد الأعلى = 100/25*إجمالي الدين العام الخارجي للدولة (س) في السنة المحددة. وإجمالي الدين هو مجموع الدين العام والحد الأعلى للدين العسكري للدولة س مع العلم بان إجمالي الدين العام مأخوذ من الملحق الإحصائي رقم (1) و(2) و(3).

الملحق رقم (21)

العجز والفائض في الموازنة العامة للبلدان العربية النفطية وغير النفطية(1)

السنة	البلدان النفطية	البلدان غير النفطية
1972- 1981	(+)	(−)
1982- 1993	(−)	(−)

الملحق رقم (22)

مصادر تمويل العجز في البلدان العربية النفطية وغير النفطية(2)

نسبة مئوية

البلدان		75	80	85	90	93
البلدان النفطية	اقتراض خارجي	−	−	7ر03	1ر7	8
	اقتراض داخلي	−	−	107ر3	98ر3	92
البلدان غير النفطية	اقتراض خارجي	59	38	29	31	41
	اقتراض داخلي	41	62	71	69	59

(1) حجازي، المرسي السيد، اتساع نطاق الدين العام في دول العالم الإسلامي، الطبعة التمهيدية، ص 44.

(2) حجازي: المصدر السابق، ص 45.

الملحق رقم (23)

متوسط إجمالي الادخار للمدة 1980م/ 2011 م [1]

مليون دولار أمريكي

	الدولة	1990 – 1980	2000 – 1991	2011– 2001
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	28387	50210	130717
	إيران	23328	35020	70710
	الجزائر	16377	15270	56801
	الجابون	1689	2288	4032
	نيجيريا [2]	–	–	–
	متوسط إجمالي ادخار الدول المصدرة للنفط [3]	**69782**	**95785**	**229918**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	-311	281	-293
	تركيا	14592	39308	82163
	تونس	2053	4059	7401
	ماليزيا	9984	33247	72123
	مصر	5110	8894	19644
	لبنان	-1820	-1202	757
	متوسط إجمالي ادخار الدول غير المصدرة للنفط[4]	**31263**	**84589**	**181797**
الدول ذات الدخل لمنخفض	بنغلادش	1790	5575	12264
	تشاد	-97	10	1571
	السودان	155	1270	9078
	اليمن	422	539	2393
	النيجر	155	55	328
	متوسط إجمالي ادخار الدول ذات الدخل المنخفض[5] المنخفض[5]	**2059**	**7450**	**25277**
	متوسط إجمالي ادخار الدول الإسلامية[6]	**103106**	**187825**	**436993**

---

(1) الجدول من إعداد الباحثة استناد إلى بيانات البنك الدولي ومركز الأبحاث الإحصائية عن إجمالي الادخار، ومتوسط إجمالي الادخار هو مجموع الادخار في الفترة الزمنية لكل دولة مقسوما على عدد سنوات الفترة.

(2) عدم توفر بيانات إجمالي الادخار.

(3) هو مجموع ادخار دول المجموعة في الفترة الزمنية مقسوما على عدد سنوات الفترة.

(4) هو مجموع ادخار دول المجموعة في الفترة الزمنية مقسوما على عدد سنوات الفترة.

(5) هو مجموع ادخار دول المجموعة في الفترة الزمنية مقسوما على عدد سنوات الفترة.

(6) هو مجموع ادخار دول العالم الإسلامي في الفترة الزمنية مقسوما على عدد سنوات الفترة.

الملحق رقم (24)

متوسط إجمالي الاستثمار للمدة 1980م/ 2011م[1]

مليون دولار أمريكي

	الدولة	1990-1980	2000-1991	2011-2001
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	25885	45581	117212
	إيران	31112	29667	59559
	الجزائر	17965	13307	38379
	الجابون	1262	1289	1847
	نيجيريا[2]	-	-	-
	متوسط إجمالي استثمار الدول المصدرة للنفط [3]	**76226**	**83912**	**191180**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	15955	1856	4483
	تركيا	17146	44542	102608
	تونس	2607	4715	8613
	ماليزيا	9056	28219	38776
	مصر	9363	13146	25496
	لبنان	504	3398	7289
	متوسط إجمالي استثمار الدول غير المصدرة للنفط[4]	**39670**	**95879**	**187267**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	3640	7756	17096
	تشاد	63	224	1465
	السودان	1477	1911	9422
	اليمن	702	1259	3028
	النيجر	318	177	1071
	متوسط إجمالي استثمار الدول ذات الدخل المنخفض[5]	**5563**	**11329**	**31675**
	متوسط إجمالي استثمار الدول الإسلامية[6]	**121460**	**191121**	**410123**

---

(1) الجدول من إعداد الباحثة استناد إلى بيانات البنك الدولي ومركز الأبحاث الإحصائية عن إجمالي الاستثمار، ومتوسط إجمالي الاستثمار هو مجموع الاستثمار في الفترة زمنية لكل دولة مقسوما على عدد السنوات.

(2) عدم توفر بيانات إجمالي الاستثمار.

(3) هو مجموع استثمار دول المجموعة في الفترة الزمنية مقسوما على عدد سنوات الفترة.

(4) هو مجموع استثمار دول المجموعة في الفترة الزمنية مقسوما على عدد سنوات الفترة.

(5) هو مجموع استثمار دول المجموعة في الفترة الزمنية مقسوما على عدد سنوات الفترة.

(6) هو مجموع استثمار دول العالم الإسلامي في الفترة الزمنية مقسوما على عدد سنوات الفترة.

الملحق رقم (25)

إجمالي الادخار المحلي للمدة 1980م/1990م مليون دولار أمريكي

	الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	29673	29324	27469	25442	26584	25947	22854	24092	27995	35959	36917
	إيران	16640	13563	21978	29133	31344	28915	22989	29105	13313	16477	33152
	الجزائر	18241	18049	17725	19378	17939	18198	14802	15628	12139	11236	16811
	الجابون	2594	2279	2060	1796	1846	1579	913	782	1242	1293	2193
	نيجيريا	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
	مجموع ادخار الدول المصدرة للنفط	**67149**	**63217**	**69233**	**75749**	**77714**	**74640**	**61560**	**69609**	**54690**	**64966**	**89076**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	−302	−388	−665	−616	−524	−776	−346	−141	89	205	420
	تركيا	7841	9378	8907	7525	7266	9014	12160	20476	23843	23458	30642
	تونس	2098	2011	1724	2099	2025	2029	1756	2181	2127	2080	2460
	ماليزيا	7434	6458	6807	8712	11080	9484	8292	11180	11904	13290	15179
	مصر	3474	3294	3884	5003	4296	5046	4967	6430	5984	6865	6964
	لبنان	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	−1820
	مجموع ادخار الدول غير المصدرة	**20545**	**20754**	**20657**	**22723**	**24145**	**24798**	**26831**	**40127**	**43948**	**45901**	**53468**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	371	1658	1282	1310	1228	1866	2080	2157	2369	2470	2906
	تشاد	*	*	−31	−36	−11	−125	−147	−137	−119	−137	−133
	السودان	365	179	110	116	−13	8	207	162	313	152	104
	اليمن	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	422
	النيجر	365	179	110	116	−13	8	207	162	313	152	104
	مجموع ادخار الدول ذات الدخل المنخفض	**1102**	**2016**	**1471**	**1506**	**1190**	**1758**	**2348**	**2344**	**2877**	**2636**	**3404**
مجموع ادخار دول العالم الإسلامي		**88797**	**85988**	**91362**	**99978**	**103050**	**101197**	**90739**	**112082**	**101517**	**113505**	**145949**

الملحق رقم (26)

إجمالي الادخار المحلي للمدة 1991م/2000م مليون دولار أمريكي

	الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	مجموع الادخار
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	42614	46480	51296	56964	61840	68383	67908	25316	27232	54066	502104
	إيران	*	*	24543	26885	34322	46169	39898	31623	37979	38743	280167
	الجزائر	17078	15460	13853	11298	11738	14783	15424	13112	15379	24570	152700
	الجابون	2186	1940	1606	1898	2327	3103	2920	1721	2222	2952	22880
	نيجيريا	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
	مجموع ادخار الدول المصدرة للنفط	**61878**	**63881**	**91299**	**97046**	**110229**	**132440**	**126152**	**71774**	**82814**	**120333**	**957852**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	107	122	381	666	795	362	252	186	303	-364	2813
	تركيا	30084	32470	37791	29142	35616	33150	36645	6266	48146	47370	393082
	تونس	2750	3450	3172	3392	3749	4605	4602	4791	5202	4878	40596
	ماليزيا	16769	21719	26145	29493	35271	43229	43960	35128	37543	43218	332479
	مصر	4876	7101	7262	7858	9023	8579	9026	10182	12120	12916	88948
	لبنان	-2302	-2189	-2413	-1716	-1765	-1042	-599	209	25	-232	-12027
	مجموع ادخار الدول غير المصدرة	**52284**	**62674**	**72340**	**68838**	**82690**	**88884**	**93888**	**113163**	**103340**	**107786**	**845893**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	3507	3977	4265	4572	4795	5036	6220	7356	7643	8377	55751
	تشاد	-110	-117	-91	-25	19	140	112	102	-2	75	102
	السودان	877	694	1661	1557	1284	376	1004	1066	817	3364	12704
	اليمن	-320	28	-384	102	92	816	1081	191	1251	2534	5395
	النيجر	65	137	63	0.706	3	46	56	56	58	63	551
	مجموع ادخار الدول ذات الدخل المنخفض	**4019**	**4719**	**5514**	**6207**	**6195**	**6416**	**8474**	**8772**	**9768**	**14416**	**74504**
	مجموع ادخار دول العالم الإسلامي	**118184**	**131276**	**169155**	**172092**	**199114**	**227741**	**228516**	**193710**	**195923**	**242537**	**1878251**

الملحق رقم (27)

إجمالي الادخار المحلي للمدة 2001م/2011م مليون دولار أمريكي

	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	49434	54197	77327	73785	83553	112333	125180	147314	182331	241381	291054
	إيران	39914	45296	51206	63882	78903	90473	125292	*	*	*	*
	الجزائر	23162	23313	30516	40541	56171	66309	78140	97008	70673	82178	*
	الجابون	2436	2156	2918	3917	5056	5345	6394	*	*	*	*
	نيجيريا	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
	مجموع ادخار الدول المصدرة للنفط	**114948**	**124965**	**161969**	**182126**	**223684**	**274462**	**335008**	**244323**	**253005**	**323559**	**291054**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	-355	85	-25	-327	-925	-852	-1241	-244	740	734	-813
	تركيا	37651	44759	50157	65711	79660	91015	105641	126706	85007	102161	115328
	تونس	4912	4637	5463	6477	6873	7413	8536	10269	9597	9415	7821
	ماليزيا	38819	42387	46786	54168	63642	72393	83770	101147	77078	99487	113678
	مصر	13091	12218	11857	12282	14089	18392	21232	27345	23718	31220	30638
	لبنان	-270	-18	-292	121	148	441	632	426	2401	2185	2555
	مجموع ادخار الدول غير المصدرة	**93849**	**104070**	**113946**	**138434**	**163489**	**188805**	**218572**	**265651**	**198543**	**245205**	**269208**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	7973	8741	9128	10562	10887	11377	11999	12566	15412	17867	18398
	تشاد	89	-811	492	1083	1861	2217	1436	2290	3109	3941	*
	السودان	3042	3402	4300	5803	5022	7516	12231	15723	10806	16648	15369
	اليمن	2016	1898	2263	2940	3945	3186	2133	2645	484	2421	*
	النيجر	86	78	169	100	294	382	443	826	301	523	409
	مجموع ادخار الدول ذات الدخل المنخفض	**13208**	**13310**	**16355**	**20490**	**22011**	**24681**	**28243**	**34052**	**30113**	**41403**	**34177**
	مجموع ادخار دول العالم الإسلامي	**222005**	**242345**	**292271**	**341052**	**409185**	**487948**	**581824**	**544027**	**481662**	**610168**	**594439**

الملحق رقم (28)

إجمالي الاستثمار المحلي للمدة 1980م /1990م / مليون دولار أمريكي

	الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	18776	24685	26289	26738	23509	24417	23654	22925	25610	33037	35092
	إيران	28038	26352	24166	40380	37200	36025	34743	27329	20150	24707	43144
	الجزائر	16547	16404	16854	18334	690365	20028	21373	18391	16331	16730	17738
	الجابون	1178	1403	1266	1193	1174	1402	1578	865	1436	1101	1290
	نيجيريا	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
	مجموع استثمار الدول المصدرة للنفط	**64541**	**68846**	**68577**	**86646**	**80767**	**81874**	**81350**	**69512**	**63529**	**75577**	**97266**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	1453	2017	1846	1624	1485	1051	1269	1523	1422	980	1280
	تركيا	12494	12694	10942	10044	9706	11102	14272	22374	22842	25149	36989
	تونس	2566	2724	2580	2797	2963	2536	2398	2277	2090	2415	3326
	ماليزيا	6831	8022	9164	10456	10446	7891	6609	6717	8304	10934	14246
	مصر	6304	6906	7697	8083	8421	9253	8506	10565	12237	12598	12427
	لبنان	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	504
	مجموع استثمار الدول غير المصدرة	**29651**	**32366**	**32230**	**33006**	**33024**	**31836**	**33056**	**43457**	**46897**	**52077**	**68775**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	2615	3482	3223	2911	3131	3526	3534	3808	4182	4486	5138
	تشاد	*	*	26	22	44	75	86	106	104	115	117
	السودان	1116	1841	1745	1248	857	1182	2294	3112	671	793	1389
	اليمن	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	702
	النيجر	705	440	415	226	45	183	220	260	434	298	273
	مجموع استثمار الدول ذات الدخل المنخفض	**4437**	**5764**	**5410**	**4409**	**4079**	**4968**	**6136**	**7287**	**5392**	**5693**	**7620**
	مجموع استثمار دول العالم الإسلامي	**98630**	**106978**	**106218**	**124061**	**117871**	**118678**	**120542**	**120257**	**115820**	**133348**	**173662**

الملحق رقم (29)

إجمالي الاستثمار المحلي للمدة 1991م /2000م مليون دولار أمريكي

	الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	40442	42399	46577	54937	64536	69783	68502	16010	15914	36710
	إيران	*	*	19995	15262	26518	39675	37639	33716	31129	33400
	الجزائر	14556	14764	14529	12796	12908	12053	10814	13082	13859	13710
	الجابون	1430	1254	982	916	1155	1414	1638	1773	1220	1109
	نيجيريا	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
	مجموع استثمار الدول المصدرة للنفط	**56428**	**58418**	**82086**	**83913**	**105119**	**122927**	**118595**	**64583**	**62124**	**84931**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	1084	1777	2053	2076	2217	2114	1864	1726	1757	1891
	تركيا	34304	37168	48020	27863	43174	44554	47668	59548	47761	55357
	تونس	3397	4524	4271	3852	4453	4899	5074	5432	5648	5600
	ماليزيا	18568	20917	26211	30687	38766	41832	43045	19253	17714	25198
	مصر	7826	8154	9243	10705	12120	12264	13775	18240	19610	19521
	لبنان	858	1386	2192	3518	4272	4763	4602	4898	3970	3523
	مجموع استثمار الدول غير المصدرة	**66040**	**73928**	**91993**	**78705**	**105004**	**110428**	**116031**	**109100**	**96464**	**111039**
الدول ذات الدخل منخفض	بنغلادش	5230	5487	5952	6214	7254	8130	8769	9538	10140	10850
	تشاد	122	140	142	196	190	325	300	295	210	322
	السودان	1833	1339	1927	2224	1953	1124	1842	2019	1795	3050
	اليمن	819	1289	992	797	926	1333	1684	1495	1429	1823
	النيجر	174	162	102	162	137	191	200	233	206	205
	مجموع استثمار الدول ذات الدخل المنخفض	**8180**	**8418**	**9118**	**9595**	**10461**	**11105**	**12797**	**13582**	**13782**	**16252**
	مجموع استثمار دول العالم الإسلامي	**130648**	**140766**	**183198**	**172213**	**220585**	**244461**	**247424**	**187266**	**172371**	**212278**

الملحق رقم (30)

إجمالي الاستثمار المحلي للمدة 2001م /2011م مليون دولار أمريكي

	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدول المصدرة للنفط	اندونيسيا	36163	41879	60098	61785	71699	92601	107709	141930	167189	229415	278864
	إيران	37933	40861	49134	58791	62776	72562	94853	*	*	*	*
	الجزائر	15080	17793	20726	28282	32247	34567	46475	57056	64502	67059	*
	الجابون	1211	1208	1450	1750	1846	2469	2997	*	*	*	*
	نيجيريا	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
	مجموع استثمار الدول المصدرة للنفط	**90389**	**101742**	**131410**	**150610**	**168571**	**202201**	**252036**	**198987**	**231691**	**296475**	**278864**
الدول غير المصدرة للنفط	الأردن	1889	1925	2111	3123	4298	4267	5178	6568	6264	6347	7342
	تركيا	29565	40958	53319	76041	96545	117089	139039	159080	91800	142744	182507
	تونس	5776	5510	6402	7258	6998	8061	9277	11636	10861	11767	11195
	ماليزيا	22637	24986	25085	28754	32146	36936	45309	49566	36072	57134	67908
	مصر	17827	16044	14002	13354	16121	20132	27206	36454	36266	42685	40363
	لبنان	4026	3590	3848	4832	4788	5129	6940	9160	12015	12594	13255
	مجموع استثمار الدول غير المصدرة	**81724**	**93016**	**104770**	**133365**	**160900**	**191616**	**232951**	**272467**	**193282**	**273273**	**322572**
الدول ذات الدخل المنخفض	بنغلادش	10848	11011	12150	13587	14784	15259	16737	19258	21778	24500	28145
	تشاد	688	1195	1426	1072	951	875	1261	2073	2317	2792	*
	السودان	3226	3911	4714	6291	7461	10238	12589	13266	12948	15000	14001
	اليمن	1927	1976	2441	2813	3104	3103	3713	4142	3329	3730	*
	النيجر	235	307	431	422	778	860	979	1734	1733	2090	2214
	مجموع استثمار الدول ذات الدخل المنخفض	**16926**	**18403**	**21163**	**24187**	**27079**	**30336**	**35280**	**40474**	**42107**	**48114**	**44361**
	مجموع استثمار دول العالم الإسلامي	**189039**	**213161**	**257344**	**308164**	**356551**	**424153**	**520268**	**511929**	**467081**	**617863**	**645799**

الملحق رقم (31)

معاملات الانحدار المقدر لدول العالم الإسلامي

الدولة	قيمة b	قيمة a
اندونيسيا	6,580,383,779.273020	105,286,080,674.465000-
إيران	86,228,998.575595	1,379,656,541.274040-
الجزائر	496,049,327.950595	7,936,769,731.532100-
الجابون	19,893,591.342857	318,293,898.647005-
نيجيريا	571,371,566.752381	9,141,925,125.392930-
مجموعة الدول المصدرة للنفط	19,517,087,068.210400	312,273,284,696.431000-
الأردن	57,116,411.392857	913,856,742.350230-
تركيا	4,709,560,732.572920	75,352,921,732.360200-
تونس	156,594,066.411706	2,505,495,866.942140-
ماليزيا	559,390,037.153968	8,950,222,731.850590-
مصر	1,282,355,589.903570	20,517,660,422.521700-
لبنان	130,420,348.553571	2,086,718,210.792630-
مجموعة الدول غير المصدرة للنفط	25,553,016,092.808100	408,848,138,213.382000-
بنغلادش	340,082,086.924306	5,441,299,798.305020-
تشاد	1,600,949.284722	25,614,300.007169-
السودان	163,645,559.632440	2,618,319,202.860980-
اليمن	35,707,364.785714	571,313,208.829493-
النيجر	2,255,549.258135	36,087,600.936610-
مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض	1,599,306,983.937500	25,588,881,693.645200-
دول العالم الإسلامي	115334007145.58	-1845343856612.35

Abstract

Tanash. Kholoud Ahmad. Indebtedness Of The Islamic World: Its Reality, Trends And Prospects For Treatment (A Shari Economic Study). PhD dissertation, Yarmouk University, 2014. Supervisor: Professor. Nagah Abu Al Fotouh.

This study aimed to analyze of the external indebtedness of the Islamic world, discuss its causes and to predict the future direction, in addition to research the legality of foreign debt with respect of the necessity and (Accredited Maslahah) Maslahah Mu, tabarah. It also aimed to evaluate the proposals as a remedy for the indebtedness, and to clarify the features of the current proposed treatment of external debt model from the perspective of Islamic economics.

This study stems its importance from highlighting the size of the external indebtedness of the Islamic world, and the future outlook for its trends that will be, and evaluate the extent of the need to indebtedness in Islamic world, its alternatives, and means to address it.

The problem of this study was centered on the knowledge of the extent of the increase or decrease in the indebted countries of the Islamic world, and understand the real reasons behind the increase or decrease, stand on the most prominent proposals for the treatment of debt by creditors and debtors from the perspective of Islamic economics.

I have been using the descriptive approach to study the data of external indebted Islamic countries, and then use them in the reality of the

external debt analysis, as has been the use of inductive approach in order to determine the actual reasons behind the existence and the worsening external debt of the countries of the Islamic world problem, in addition to the use of deductive approach to assess the external debt management in light of the legitimate rules of Islamic law to show the need for it, and also to show efficiency of the Islamic economic system and its ability to treat the external debt problem.

The study found that external debt is one of the biggest problems facing the Muslim world and they tend to increase, has been formed and exacerbated in the light of the package of reasons combined to instability and decrease foreign exchange resources, while at the same time increased amount of foreign exchange needed for debt service burdens.

The study also showed variation in external debt indicators in terms of rise and fall during the study period, which reflected an improvement in the second third period compared to what it was in the first period, it also showed the direction of the total external public debt for the period 2012/2022, where will tend to increase, and so for the Islamic world, and its collections, taking into account the specificity of each state.

The study found that borrowing from non-Muslim countries is not considered as legitimacy policy because this act is violate provisions of Islamic law and its spirit, and cannot be accessed without the presence of necessity with applicable conditions to be taken into account.

In this regard, the researcher recommends that Islamic countries should seek to adopt the reform programs of development, independent

and self-reliant, and to work towards the Islamic economic integration in order to get rid of debt and need.

Key words: Islamic World, Foreign public debt, Shari policy, Necessity.